المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين، على أفصح العرب والخلق أجمعين سيدنا ونبينا محمد ﷺ وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

فإن علم العربية يحتل في الدين المكان الأعلى والمقام الأسمى لأنه به يهتدي إلى فهم الكتاب الذي تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظه وهيأ لذلك الأسباب، ومن أسباب حفظه المحافظة على لغته فقد هيأ الله لهذه اللغة علماء وقفوا على جمع اللغة من أفواه العرب وغاصوا في بحورها واستخرجوا ما في أعماقها من أصول وقواعد، وبذلوا كل ما في وسعهم لترسيخ تلك القواعد والأصول، لتبقى شامخة على مَرِّ العصور، وخير شاهد على ذلك علم النحو والصرف الذي كان له النصيب الأوفر من هذه الرعاية والاهتمام، حتى إنه احتل المرتبة الأولى في قائمة فنون العربية، وكل ذلك يرجع إلى فضل الله ثم فضل العلماء الذين نهضوا بهذا العلم وحملوا رايته.

و من أولئك العلماء: -

١- محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك المتوفى (٦٧٢هـ) الذي تظهر على مصنفاته الكثيرة أمارات التحقيق وطول الباع، ومن تلك المصنفات التسهيل، وشرح الكافية الشافية والخلاصة.

٢- الشيخ خالد الأزهري، الذي عرف باسم المصرِّح نسبة إلى كتابه التصريح المتوفى (٩٠٥هـ)، وله شرح على التسهيل اسمه: (موصل النبيل إلى نحو التسهيل).

ولما كان الشيخ خالد الأزهري من حذاق العربية وذوي الثقافة الواسعة، فلم يخل هذا الشرح من الوقوف أمام عبارات ابن مالك ومسائله وأمثلته وتعليلاته بشيء من النظر والرد، فكان له استدراكات كثيرة على ابن مالك في كتابه التسهيل، لذلك كان دافعاً لي لدراسة استدراكاته، واختيارها مادة علمية لأطروحة الماجستير.

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تعد دراسة مناقشات العلماء واستدراكات بعضهم على بعض لوناً من الدراسات العلمية القيمة، وهي في مجال النحو جزء مهم من الدراسات النحوية؛ لما تحويه من مراجعة ومدارسة لمسائل تأخذ بيد الباحث إلى بناء شخصيته النحوية وتوسع أفكاره، لذا كان موضوع بحثي لرسالة الماجستير (استدراكات الشيخ خالد الأزهري في كتابه موصل النبيل إلى نحو التسهيل على ابن مالك).

وقد دفعني إلى دراسة هذا الموضوع أمور منها:

١- أن هذه الدراسة تثري البحث النحوي؛ لأنها تعتمد على علمين كبيرين من أعلام النحو العربي هما: ابن مالك والشيخ خالد الأزهري.

٢- أن مثل هذه الدراسة تقف بالباحث على كثير من أوجه الخلاف، فأردت التأكد من نسبتها إلى العلماء والراجح فيها.

٣- أن هذا الموضوع يختص بكتاب التسهيل لابن مالك، والذي يمثل مرحلة النضج الفكري عند هذا الإمام، فشغل الناس بما حواه من مادة علمية غزيرة، فعنوا به أيما عناية، وعكفوا على دراسته وشرحه.

٤- التعرف على قوة استدراكات الشيخ خالد الأزهري، أو ضعفها، مقارنةً بما يراه غيره من النحويين.

٥- كثرة هذه الاستدراكات وتنوّعها.

ولما كان ضابط (الاستدراك) من الضوابط المشكلة في الدرس النحوي - إذ تتداخل مع كثير من المصطلحات النحوية الأخرى "كالتعقيبات" - فقد اقتصرت في مسائل هذه الرسالة على ما كان نصاً صريحاً في الاستدراك كقوله: (وفيه نظر)، أو (هذا تقرير كلامه وفيه إشكال)، أو في نقل هذا الإجماع تسامح، أو هذا التصنيف فيه غرابة، أو كان ينبغي أن يجتنب النصب، إلى غير ذلك من الأساليب.

– الدراسات السابقة:

أولاً: اعتراضات أبي حيان على النحويين في كتابه التذييل والتكميل، رسالة دكتوراه إعداد منصور أحمد محمد عريف الرحمن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ.

ثانياً: اعتراضات الشيخ خالد الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح، رسالة ماجستير إعداد غريب بن ياسين بن رشيد وداني، جامعة أم القرى، ١٤٢٦هـ.

– خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أنْ يخرج في مقدّمة، وتمهيد، والدراسات السابقة وأربعة فصولٍ، وخاتمة، وفهارس فنية.

أما **المقدمة** ففيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

وأما **التمهيد** ففيه التعريف بابن مالك والشيخ خالد الأزهري والمقصود بالاستدراك، فجعلته في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ابن مالك وكتابه التسهيل، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ابن مالك حياته وآثاره بإيجاز.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه التسهيل.

المبحث الثاني: الشيخ خالد الأزهري وكتابه موصل النبيل، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الشيخ خالد الأزهري حياته وآثاره بإيجاز.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه موصل النبيل إلى نحو التسهيل.

المبحث الثالث: المقصود بالاستدراك.

الفصل الأول: الاستدراكات في التعريفات، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التمييز.

المبحث الثاني: تعريف اسم الفاعل.

المبحث الثالث: تعريف النعت.

المبحث الرابع: تعريف عطف البيان

المبحث الخامس: أبنية الأفعال الأصلية ومعانيها.

الفصل الثاني: الاستدراكات النحوية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الاستدراكات في الأسماء، وفيه تسعة وعشرون مطلباً:

المطلب الأول: التثنية، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إعراب (كلا) و(كلتا).

المسألة الثانية: الاستغناء بـ (كلهما) .

المطلب الثاني: الضمير وفيه مسألتان :

المسألة الأولى: ما يجوز اتصاله وانفصاله من الضمائر.

المسألة الثانية: استتار الضمير في نحو: زيد هند ضاربته.

المطلب الثالث: المبتدأ والخبر وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: حذف الخبر وجوباً.

المسألة الثانية: اسم إنّ صفة رافعة لظاهر مغن عن الخبر.

المسألة الثالثة: أن يكون المخبر عنه بعض كلام يوصف به الجملة.

المطلب الرابع: نيابة المنصوب عن الفاعل.

المطلب الخامس: مذ ومنذ مبتدآن أو ظرفان.

المطلب السادس: المستثنى، وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: تقدير المستثنى الأول صفة.

المسألة الثانية: حكم المستثنى المكرر في المعنى.

المسألة الثالثة: الاستثناء بـ(سوى).

المسألة الرابعة: ليس غيرُ بالنصب والرفع.

المطلب السابع: الحال، وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: جر الحال بالباء الزائدة.

المسألة الثانية: تقديم الحال على صاحبها.
المسألة الثالثة: توسط العامل بين حالين.
المسألة الرابعة: الحال من المخصوص.
المطلب الثامن: تمييز المفرد في نحو: جبُّةُ خزاً.
المطلب التاسع: العدد، وفيه ست مسائل:
المسألة الأولى: جموع لا تميّز العدد.
المسألة الثانية: إضافة العدد المركب.
المسألة الثالثة: من استعمالات أحد وإحدى.
المسألةالرابعة: أحد لعموم من يعقل.
المسألة الخامسة: الألف والمائة يستعملان تمييزاً للعدد.
المسألةالسادسة: صياغة فاعل مع العدد.
المطلب العاشر: التسوية بين (كأين) و(كذا) في إفادتهما التكثير.
المطلب الحادي عشر: أفعل التفضيل، وفيه مسألتان:
المسألة الأولى: مجيء أفعل التفضيل مضافاً.
المسألة الثانية: تجريد أول عن الوصفية.
المطلب الثاني عشر: إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) إذا كان ماضياً.
المطلب الثالث عشر: الصفة المشبهة، وفيه مسألتان:
المسألة الأولى: تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي.
المسألة الثانية: جواز "حسن وجهه" بالرفع والنصب.
المطلب الرابع عشر: إعمال المصدر، وفيه مسألتان:
المسألة الأولى: وقوع المصدر غير مقدر.
المسألة الثانية: حكم المصدر الواقع بعد أمّا.
المطلب الخامس عشر: القسم، وفيه مسألتان:
المسألة الأولى: الاستغناء عن جواب القسم بمعمولة.
المسألة الثانية: المبتدأ المتعين للقسم إذا عُري من لام الابتداء.

المطلب السادس عشر: تقديم التابع على المتبوع.

المطلب السابع عشر: الإضافة، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: إضافة آل بمعنى أهل إلى علم من يعقل.

المسألة الثانية: إضافة اسم الزمان إلى الجملة الاسمية.

المسألة الثالثة: المضاف إلى ياء المتكلم.

المطلب الثامن عشر: التوكيد، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: توكيد النكرة.

المسألة الثانية: الفصل بـ(إمَّا) بين المؤكد والمؤكَّد.

المسألة الثالثة: التوكيد بـ كلا وكلتا.

المطلب التاسع عشر: النعت، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: ما لا ينعت ولا ينعت به.

المسألة الثانية: نعت المفرد.

المسألة الثالثة: تعدد المنعوت واتحاد العامل.

المطلب العشرون: البدل، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: إبدال مضمر من مضمر

المسالة الثانية: معنى المشتمل في بدل الاشتمال

المسألة الثالثة : الاستغناء عن البدل.

المطلب الحادي والعشرون: العطف وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: نوع (لكن) و(بل) الواقعتين بعد خبر (ما) .

المسألة الثانية: عطف المنفي بالواو.

المسألة الثالثة: العطف على معمولي عاملين ليس أحدهما جارا.

المسألة الرابعة: المطابقة في الاخبارعن المعطوف والمعطوف عليه.

المطلب الثاني والعشرون: النداء، وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: اسم الجنس المعين في النداء.

المسألة الثانية: حقيقة (فل) و(فلة).

المسألة الثالثة: حكم تابع المنادى.
المسألة الرابعة: حكم تابع نعت المنادى.
المطلب الثالث والعشرون: المندوب.
المطلب الرابع والعشرون: الترخيم على لغة من ينتظر.
المطلب الخامس والعشرون: التحذير بـــ(إيايَّ) و(إيَّانَا).
المطلب السادس والعشرون: أسماء الأفعال، وفيه مسألتان:
المسألة الأولى: من أسماء أفعال الأمر ما يكون بمعنى انكفف.
المسألة الثانية: استعمال(قد) اسم فعل ماض.
المطلب السابع والعشرون: أسماء الأصوات، وفيه مسألتان:
المسألة الأولى: اسم البعير بين التذكير و التأنيث.
المسألة الثانية: من أسماء الأصوات المحكية (عِيط).
المطلب الثامن والعشرون: مجي ء (مهما) ظرفاً للزمان.
المطلب التاسع والعشرون: الحكاية، وفيه مسألتان:
المسألة الأولى: الحكاية بـ(مَن).
المسألة الثانية: حكاية العلم بالعطف.
المبحث الثاني: الاستدراكات في الأفعال، وفيه أربعة مطالب:
المطلب الأول: إلحاق القول بالظن.
المطلب الثاني: التنازع بين عاملين نحو "ما قام وقعد إلا زيد".
المطلب الثالث: (حبذا) دون (ذا).
المطلب الرابع: بناء فعل التعجب من الفعل المبني للمجهول.
المبحث الثالث: الاستدراكات في الحروف، وفيه أحد عشر مطلبا
المطلب الأول: تخفيف (أنّ)
المطلب الثاني: إعمال (لكنْ) مخففة.
المطلب الثالث: ما تنفرد به (مِن) بين سائر حروف الجر.

المطلب الرابع: زيادة (الباء) في خبر (أن) .
المطلب الخامس: اطراد حذف الجار قبل (أنَّ) و(أَنْ) .
المطلب السادس: (اللام) مع مفعول ذي الواحد.
المطلب السابع: دخول (كاف) التشبيه على (أنت) و(إياك) .
المطلب الثامن: زيادة (ما) الكافة بعد الباء.
المطلب التاسع: ما تنفرد به (الواو) العاطفة.
المطلب العاشر: (لام الطلب) حركتها وأحكامها.
المطلب الحادى عشر: (أن) المفسرة.
المبحث الرابع: الاستدراكات في الجمل، وفيه ستة مطالب:
المطلب الأول: اقتران الجملة الخبرية بــ الواو.
المطلب الثاني: وقوع شبه الجملة صلة.
المطلب الثالث: الجملة المحتاجة إلى عائد.
المطلب الرابع: ترخيم الجملة المسمى بها.
المطلب الخامس: حذف الجواب والشرط.
المطلب السادس: اجتماع القسم والشرط مع تقدم ذي الخبر.
الفصل الثالث: الاستدراكات الصرفية، وفيه عشرة مباحث:
المبحث الأول: تثنية الممدود الذي همزته أصل.
المبحث الثاني: معاني فاعل.
المبحث الثالث: ياء النسب في حَوَارِيٍّ وحَوَالِيٍّ.
المبحث الرابع: مضارع الثلاثي فَعِلَ.
المبحث الخامس: معاني فَعَلَ.
المبحث السادس: معاني تَفَاعَلَ.
المبحث السابع: فَعْلَلَ والملحق به
المبحث الثامن: مَفعَلة لمحل كثرة الشيء أو سبب كثرة المعنى

المبحث التاسع: ما شذّ من مَفْعَل.

المبحث العاشر: إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً.

الفصل الرابع: منهج الشيخ خالد الأزهري في استدراكاته، وموقفه من ابن مالك، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: أسلوبه وطريقة عرضه في الاستدراكات.

المبحث الثاني: الأصول النحوية التى اعتمد عليها في الاستشهاد.

المبحث الثالث: عنايته بآراء العلماء.

المبحث الرابع: عنايته بالتعليل في استدراكاته.

المبحث الخامس: موقفه من ابن مالك، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موافقته لابن مالك.

المطلب الثاني: مخالفته لابن مالك.

وختمت بحثي بخاتمةٍ ذكرت فيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج.

ثم ذيلت بحثي بفهارس يسترشد بها القارئ وهي: فهرِسُ الآيات القرآنية، وفهرس القراءات القرآنية، وفهرِسُ الأحاديث النبوية، وفهرسُ الأشعار، وفهرسٌ للأعلام، وفهرسٌ للمصادر والمراجع، وفهرسٌ للموضوعات، وفهرسٌ للفهارس.

- منهجي في البحث:

سوف أتبع المنهج الاستقرائي الوصفي في عرض المسائل النحوية، التي استدركها الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك، في حدود البحث متبعاً الخطوات الآتية:

١. تصدير أغلب المسائل بمقدمة يسيرة.

٢. ذكر نص ابن مالك ثم اتبعه بنص الشيخ خالد الأزهري المشتمل على الاستدراك.

٣. ذكر وجه الاستدراك في المسألة.

٤. مناقشة الاستدراك ببسط آراء النحاة، وإيراد أقوالهم فيه إن احتملت المسألة ذلك ومن ثم محاولة الترجيح في نهاية المسألة — ما استطعت إلى ذلك سبيلا- مبيناً أسباب الترجيح إن أمكن ذلك.

٥. عزو الآيات القرآنية إلى سورها مبيناً رقمها، وكتابتها بالرسم العثماني.

٦. توثيق القراءات القرآنية من كتب القراءات.

٧. عزو الأحاديث النبوية، إلى مصادرها من كتب السنة مع بيان ذكر كلام أهل العلم في بيان درجة ما لم يكن في الصحيحين أو أحدهما.

٨. توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المعتمدة في ذلك.

٩. نسبة الشواهد الشعرية المذكورة إلى أصحابها وثوثيقها من المصادر المعتمدة.

١٠. التعليق على المسائل النحوية تعليقاً علمياً عند الحاجة لذلك.

١١. التعريف الموجز بالكلمات الغريبة أو المصطلحات العلمية والأماكن والبلدان، وكل ما يحتاج إلى تعريف.

١٢. الترجمة الموجزة للأعلام غير المشهورين.

١٣. الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

١٤. وضع الفهارس المفصلة في آخر البحث.

شكر وتقدير

ولا يسعني في النهاية سوى أن أتقدم بالشكر لله أولاً على كريم نعمه وفضله وتوفيقه، ثم الشكر لوالدي الكريمين أمدهما الله بلباس الصحة والعافية، ولأسرتي الكريمة، والذين تحملوا معي معاناة البحث، فما كان منهم إلا الصبر والدعاء فكانوا بحق خير معين.

والشكر الجزيل ممتدٌ لجامعتي الحبيبة- حرسها الله- الجامعة الإسلامية التي أغدقت علي من وافر علمها، وأمدتني بسلاح النور والمعرفة، وأخص بالشكر كلية اللغة العربية ممثلة في أساتذتها الفضلاء، الذين لم يبخلوا علي بتوجيه أو إرشاد فكانوا نعم المربون، ونعم الموجهون. أسأل الله العظيم أن يعلي شأنهم ويرفع قدرهم.

والشكر موصول لأستاذي الفاضل/ الدكتور ناجي عبد الجليل، مشرف هذا البحث، والذي لم يبخل علي برأيه المنير، وتوجيهه السديد، ووقته الثمين، فكان نعم المشرف في المتابعة والتوجيه، والمناقشة والحوار، فله الشكر، وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والعرفان لأساتذتي الفضلاء الذين شرُفتُ بهم في تقويم هذا البحث، وسد مافيه من نقص وزلل، فاقتطعوا للرسالة من وقتهم الثمين، فلهم مني الشكر، وعظيم الدعاء سائلاً المولى أن يجزيهم خير الجزاء.

التمهيد:

المبحث الأول: ابن مالك وكتابه التسهيل، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: ابن مالك - حياته وآثاره بإيجاز.
المطلب الثاني: التعريف بكتابه التسهيل.
المبحث الثاني: وفيه مطلبان:
المطلب الأول: الشيخ خالد الأزهري - حياته وآثاره بإيجاز.
المطلب الثاني: التعريف بكتابه موصل النبيل إلى نحو التسهيل.
المبحث الثالث: المقصود بالاستدراك.

المبحث الأوّل: ابن مالك وكتابه "التسهيل"

المطلب الأول: ابن مالك – حياته وآثاره بإيجاز:

أولاً: اسمه ونسبه، وكنيته، ولقبه:

هو محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجيّاني الشافعي، أبو عبدالله، جمال الدين(١).

ثانياً: مولده:

ولد بجيان –بفتح الجيم وتشديد الياء– إحدى مدن الأندلس(٢)، وكانت ولادته سنة (٦٠٠هـ)(٣) على أكثر الروايات.

ثالثاً: شيوخه:

أولاً: شيوخه في الأندلس:

ذكر ابن الجزري: أن ابن مالك أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار(٤)، وأنه حضر على أبي علي الشلوبين(٥) نحو العشرين يوماً(٦).

ثانياً: شيوخه في الشام:

١- ابن أبي الصقر(٧).

---

(١) تنظر ترجمته في: إشارة التعين ٣٢٠، والوافي بالوفيات ٣/٢٨٥-٢٨٦، وطبقات الشافعية للسبكي ٦٧/٨، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٥٩-١٦٠، وبغية الوعاة ١/١٣٠، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥/٢٧٥.

(٢) انظر معجم البلدان ٢/١٩٥.

(٣) إشارة التعيين٣٢٠، وطبقات الشافعية للسبكي٦٧/٨، وبغية الوعاة:١/١٣٠.

(٤) هو: أبو الحسن، ثابت بن محمد بن يوسف، توفي سنة ٦٢٨هـ. انظر: بغية الوعاة ٤٨٢/١.

(٥) هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد عبد الله المعروف بالشلوبين، كان إمام عصره في العربية، كان له تلاميذ كثر، أشهرهم ابن خروف، وابن عصفور، من مؤلفاته شرح المقدمة الجزولية، والتوطئة، توفي سنة ٦٤٥هـ. انظر ترجمته في: العقد الثمين ١٥٦-١٥٧، وبغية الوعاة ٢/٢٢٤-٢٢٥.

(٦) غاية النهاية في طبقات القراء :٢/١٦٠.

(٧) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٥٩.

وابن أبي الصقر هو: أبو الفضل، نجم الدين، مكرم بن محمد بن حمزة الدمشقي، ولد سنة ٥٤٨هـ، وقد كان محدثاً فاضلاً، توفي سنة ٦٣٥هـ. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٨٠-١٨١.

٢- السّخاوي[(١)].

٣- ابن يعيش[(٢)].

٤- ابن عمرون[(٣)].

رابعاً: تلاميذه:

ذكر السيوطي نقلاً -عن الذهبي- أنه أقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل، وتصدر بالعادلية وبالجامع المعمور، وتخرج به جماعة كثيرة منهم:

ابنه بدر الدين[(٤)]، والشمس بن أبي الفتح البعلي[(٥)]، والعلاء بن عطار[(٦)]، وخلق[(٧)].

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣، وغاية النهاية في طبقات القراء ١٥٩/٢ - ١٦٠، والسخاوي هو: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمذاني السخاوي، نسبة إلى (سَخَا)، توفي سنة ٦٤٣هـ. انظر: إنباه الرواة ٣١١/٢، وإشارة التعيين ٢٣١.

(٢) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء٢/١٦٠.

وابن يعيش هو: يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي بن المفضل الأندلسي، الأصل، ثم الحلبي المولد والمنشأ؛ يكنى أبا البقاء وينعت بموفق الدين، ان ماهراً في صناعة التصريف، وله تصانيف مشهورة منها: شرح المفصل، وشرح الملوكي لابن جني، توفي سنة ٦٤٣هـ. انظر ترجمته في: إشارة التعيين ٣٨٨.

(٣) انظر: الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣، وغاية النهاية في طبقات القراء ١٦٠/٢، وابن عمرون هو: محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون الحلبي، توفي بحلب سنة ٦٤٩هـ. انظر: إشارة التعيين ٣٩/٤-٤٥.

(٤) هو: محمد بن محمد بن عبدالله الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين أخذ عن والده النحو واللغة والمنطق، سكن بعلبك مدة ثم رجع إلى دمشق، وممن أخذ عنه القاضي بدر الدين بن جماعة توفي سنة ٦٨٦هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٦٥/١، وطبقات الشافعية الكبرى ٩٨/٨.

(٥) هو: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي؛ كان إماماً عالماً فاضلاً، له معرفة تامة بالنحو، توفي سنة ٧٠٩هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢٠٧/١ — ٢٠٨.

(٦) هو: علي بن إبراهيم بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان علاء الدين ابن العطار، فاضل من أهل دمشق، شيخ دار الحديث النورية، ومدرس القوصية بدمشق، توفي سنة ٧٢٤هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ١٣٠/١٠.

(٧) انظر: البغية ١٣٠/١.

وذكر الصفدي بعض تلاميذ ابن مالك إذ يقول: ((وروى عنه شمس الدين ابن جعوان(١)، وزين الدين أبو بكر المزي(٢)، والشيخ أبو الحسين اليونيني(٣)، وشهاب الدين محمود(٤)، وشهاب الدين بن غانم(٥)، وناصر الدين بن شافع(٦) وخلق سواهم))(٧).

خامساً: وفاته:

توفي ابن مالك ليلة الأربعاء الثالث عشر من شعبان سنة (٦٧٢هـ) بدمشق، ودفن بسفح جبل قاسيون(٨).

سادساً: آثاره:

يعتبر ابن مالك من أغزر العلماء إنتاجاً وأكثرهم تصنيفاً، بما وهبه الله من العقل الراجح، والقدرة الفائقة على الإطلاع والبحث؛ فقد أثرى المكتبه العربية، بما صنفه من كتب نافعة تدل على علو كعبه وسعة علمه، وهذا ذكر بعض مؤلفاته(٩):

١- الاعتضاد في الضاء و الطاء (١٠).

---

(١) هو محمد بن محمد بن عابس بن أبي بكر بن جعوان، أحد أئمة النحو توفي سنة ٦٨٢هـ. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١/١٦٤.

(٢) هو: أبو بكر بن يوسف بن أبي بكر بن يوسف بن أبي بكر بن محمود بن عثمان بن محمود المزي زين الدين الشافعي، ولي شيخ القراءة والنحو بالعادلية مات سنة ٧٢٦هـ. انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ١/٤٦٨.

(٣) هو: علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله الشيخ الإمام المحدث الحافظ الفقيه المفتي، شرف الدين أبو الحسين بن الإمام اليونيني البعلبكي الحنبلي، توفي سنة ٧٠١هـ. انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٣/٩٨.

(٤) هو محمود بن سلمان بن فهد بن محمد أبو الثناء شهاب الدين من مؤلفاته حسن التوسل وصناعة الترسل ، مات سنة ٧٢٥هـ ، انظر : الدرر ٤/٣٢٤-٣٢٦.

(٥) هو أحمد بن محمد بن سلمان الشهير بابن غانم توفي سنة٣٣٧هـ، انظر الدرر ١/٢٦٥-٢٦٧

(٦) هو شافع بن علي بن عباس اتقن الخط و النظم و الإنشاء مات سنة٧٣٠ه انظر الدرر ١٤٨/٢.

(٧) انظر: الوافي بالوفيات ٣/٢٨٧-٢٨٨.

(٨) انظر: غاية النهاية ٢/١٦٠، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥/٢٧٥.

(٩) انظر: بغية الوعاة ١/١٣١-١٣٣، وتعليق الفرائد ١/٣٠-٣٢.

(١٠) انظر الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦.

٢- إكمال الإعلام بمثلث الكلام[١].

٣- بلغة ذوي الخصاصة في شرح الخلاصة[٢].

٤- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد[٣].

٥- التعريف في ضروري التصريف [٤].

٦- الخلاصة [٥].

٧- سبك المنظوم وفك المختوم[٦].

٨- شرح التسهيل[٧]: ذكر صاحب "كشف الظنون" في حديثه عن التسهيل: من شروح التسهيل شرح المصنف – ابن مالك – وصل فيه إلى باب مصادر الفعل، ويقال: إنه كمله[٨].

٩-شرح الجزولية[٩]

١٠-شرح عمدة الحافظ وعدة اللاقط[١٠].

١١- شرح الكافية الشافية [١١].

١٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح[١٢].

١٣- المقدمة الأسدية

أشار إليها السيوطي في بغية الوعاة بقوله: وقال الصلاح الصفدي: له"المقدمة الأسدية"، وضعها باسم ولده تقي الدين الأسدي[١٣].

---

(١) حققه الدكتور سعد حمدان الغامدي ، ونشر سنة ١٤٠٤هـ

(٢) انظر: بغية الوعاة ١/١٣٣.

(٣) حققه وقدم له الأستاذ محمد بركات

(٤) نشره دار البخاري بتحقيق الدكتور محمد المهدي عبد الحي عمار، سنة ١٤١٨هـ

(٥) لها طبعات عدة مشهورة .

(٦) انظر بغية الوعاة ١/١٣٣ ، وتعليق الفرائد ١/٣٢ حاشية (٩)

(٧) حققه كل من: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون.

(٨) كشف الظنون لحاجي خليفة ١/٤٠٥.

(٩) البغية ١/١٣٣.

(١٠) محقق و مطبوع

(١١) نشره مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى بتحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، سنة ١٤٠٢هـ

(١٢) حققه و علق عليه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .

(١٣) انظر: البغية ١/١٣٣.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه "التسهيل":

وليكون الكلام أكثر شمولاً ودقة سأجعل الكلام عن كتاب التسهيل في النقطتين التاليتين:

الأولى: اسمه وسبب التسمية:

اسم الكتاب: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حيث قال عنه ابن مالك: ((هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله، مستولياً على أبوابه وفصوله، فسميته لذلك "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"))(١).

كما ذكر الدماميني بأن بعضهم علل سبب هذه التسمية بأن ابن مالك نظم رجزاً في النحو عظيم الفائدة تستعمله المشارقة، ثم نثره في كتابه المسمى: بـ"الفوائد المحوية في المقاصد النحوية"، ثم صنف كتابه: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، تسهيلاً لذلك الكتاب وتكميلاً، وإنه لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه(٢).

ومنهم من يرى أن سبب هذه التسمية هو أنه تيسير لكتابين هما "الفوائد المحوية في المقاصد النحوية" فقد رأى ابن مالك أن هذين الكتابين يحتاجان إلى إيضاح وتيسير فوضع كتابه: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"(٣).

الثانية: قيمته العلمية وأهم شروحه:

مما يبين لنا قيمته العلمية، وعلو شأنه أن كثيراً من العلماء قد اعتنوا بهذا الكتاب واهتموا به اهتماماً بالغاً، فهذا شارح وذاك مكمل، والآخر ناظم.

يقول حاجي خليفة – موضحاً قيمته العلمية –: ((وهو كتاب جامع لمسائل النحو بحيث لا يفوت ذكر مسألة من مسائلة وقواعده))(٤)، ثم أورد له عدة شروح(٥)، منها:

---

(١) التسهيل ١.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ١/٣١.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق "شرح التسهيل" لـمحمد عطا، وطارق السيد ١/٣.

(٤) كشف الظنون ١/٤٠٦.

(٥)انظر: كشف الظنون ١/٤٠٥–٤٠٦–٤٠٧. وقد أحصى الدكتور عبد الله بن علي الحسيني البركاتي في "شفاء العليل ١/٤١–٥٣" له ستة وستين شرحاً.

١-شرح المصنف، وصل فيه إلى باب مصادر الفعل ثم أكمله ولده بدر الدين المتوفي سنة (٦٨٦هـ) من المصادر إلى آخر الكتاب، وكمله أيضاً صلاح الدين الصفدي المتوفي سنة (٨٩٤هـ) وهو مطبوع.

٢-شرح محمد بن علي المعروف بابن هانئ السبتي المتوفي سنة (٧٣٣هـ).

٣-شرح شمس الدين محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفي سنة (٧٤٤هـ).

وهو في مجلدين وله فيه مناقشات مع أبي حيان فيما اعترضه على المصنف.

٤-شرح الشيخ العلامة أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، المتوفي سنة (٧٤٥هـ)، لخص فيه شرح المصنف وتكملة ولده وسماه "التخييل الملخص من شرح التسهيل"، وله شرح آخر على الأصل سماه "التذييل والتكميل". نشر منه الدكتور حسن هنداوي عشرة أجزاء.

٥-شرح الشيخ بدر الدين أبي علي الحسن بن قاسم المرادي المتوفي سنة (٧٤٩هـ). نشر الجزء النحوي الدكتور محمد عبد النبي ١٤٢٧هـ ، والجزء الصرفي الدكتور ناصر حسين ٢٠٠٧م .

٦-شرح أبي العباس أحمد بن سعد العسكري النحوي المتوفي سنة (٧٥٠هـ).

٧-شرح علاء الدين علي بن حسين المعروف بابن الشيخ عوينة المتوفي سنة٧٥٥ هـ

٨-شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن يوسف الشهير بالسمين الحلبي المتوفي سنة (٧٥٦هـ).

٩-شرح الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الحسيني السبتي المتوفي سنة (٧٦٠هـ) سماه "تقييد الجليل على التسهيل".

١٠-شرح العلامة جمال الدين عبد الله بن هشام المتوفي سنة (٧٦٢هـ)، وهو في عدة مجلدات وسماه "التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل"، وله عدة حواش عليه.

١١-شرح أبي أمامة محمد بن علي بن النقاش المتوفي سنة (٧٦٣هـ).

١٢-شرح الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل المتوفي سنة (٧٦٩هـ)، وسماه "المساعد"، ولم يتمه، نشره مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى بتحقيق الدكتور محمد كامل

بركات سنة ١٤٠٠هـ .

١٣-شرح محمد بن حسن المالقي المتوفي سنة (٧٧١هـ).

١٤-شرح أبي العباس أحمد بن محمد الأصبحي العتابي المتوفي سنة (٧٧٦هـ).

١٥-شرح عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوي المتوفي (٧٧٧هـ) ولم يكمله.

١٦-شرح محب الدين بن يوسف المعروف بناظر الجيش المتوفي سنة (٧٧٨هـ). حقق في ست رسائل علمية و نشرته دار السلام ١٤٢٨هـ .

١٧-شرح أبي عبد الله محمد أحمد بن مرزوق التلمساني المتوفي سنة (٧٨١هـ) .

١٨-شرح الشهاب أحمد بن محمد الزبيري الإسكندري المتوفي سنة (٨٠١هـ) ولم يكمله.

١٩-مختصر التسهيل المسمى بالقوانين لعز الدين محمد بن أبي بكر ابن جماعة المتوفي سنة (٨١٩هـ).

٢٠-شرح عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد السعدي العبادي الأنصاري المالكي المتوفي تقريباً سنة (٨٢٠هـ) وسماه "هداية السبيل "، ولم يكمله.

٢١-نظم التسهيل لشهاب الدين بن يهود الدمشقي المتوفي سنة (٨٢٠هـ).

٢٢- شرح العلامة بدر الدين الدماميني توفي سنة (٨٢٧هـ) حققه محمد المفدى.

٢٣-شرح شمس الدين أبي ياسر محمد بن عمار المالكي المتوفي سنة (٨٤٤هـ)، وسماه بجلاب الفوائد.

٢٤-شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي المتوفي سنة (٨٦٤هـ)، ولم يكمله.

٢٥- موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري، توفي سنة (٩٠٥هـ) وهو موضع هذه الرسالة وسنتحدث عنه في مطلب مستقل إن شاء الله تعالى.

٢٦-شرح محمد بن علي بن هلال الحلبي النحوي المتوفي سنة (٩٣٣هـ).

٢٧-شرح محمد بن أحمد بن عبد الهادي.

٢٨-شرح محمد علي الأربلي الموصلي.

المبحث الثاني: الشيخ خالد الأزهري وكتابه موصل النبيل إلى نحو التسهيل

المطلب الأول: الشيخ خالد الأزهري حياته وآثاره بإيجاز:

أولاً: اسمه ونسبه ولقبه:

هو الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي[١]، الأزهري، الشافعي، ويعرف بالوقاد، ويلقب بـ"زين الدين"[٢].

وانفرد الشيخ يس العليمي بنسبته إلى الخزرج[٣].

ثانيًا: مولده ونشأته وطلبه للعلم:

ولد سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة تقريباً من الهجرة في جُرجا من صعيد مصر، وتحديد عام ولادته تقريبي لاقطعي؛ لأن مصادر ترجمته لم تحدد تاريخ ولادته على وجه اليقين، وإنما كان على وجه التقريب، قال السخاوي: ((ولد تقريباً سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة بجرجه من الصعيد))[٤].

ثالثًا: نشأته وطلبه للعلم:

نشأ في كنف والديه؛ حيث رحل معهما إلى القاهرة، فقرأ القرآن الكريم، والعمدة، ومختصر أبي شجاع، وتحول إلى الأزهر فقرأ المنهاج، وقرأ في العربية على يعيش المغربي نزيل سطحه، وداود المالكي والسنهوري، ولازم الأمين الأقصرائي في"العضد" و"حاشيته"، والتقي الحصني في المعاني والبيان والمنطق والأصول والصرف والعربية، وقرأ على الجوجري[٥].

---

(١) الجرجي: نسبة إلى جرجا -بجيمين وراء ساكنة- قرية من أعمال الصعيد قرب أخميم، ينسب إليها كثير من العلماء. انظر: معجم البلدان ١١٩/٢.

(٢) انظر: الضوء اللامع ١٧١/٣، وبدائع الزهور ٩٦/٤، والكواكب السائرة ١٨٨/١، وشذرات الذهب ٢٦/٨، ومعجم المؤلفين ٩٦/٤.

(٣) انظر: شرح التصريح ومعه حاشية يس ١/١.

(٤) الضوء اللامع ١٧١/٣-١٧٢. وانظر: معجم المؤلفين ٩٦/٤.

(٥) انظر: الضوء اللامع ١٧١/٣.

وفي مقابل ما ذكره السخاوي من طلبه للعلم في سن مبكرة فقد ذكر ابن العماد الحنبلي: أن الشيخ خالدًا اشتغل بالعلم على كبر، إثر حادثة وقعت له كانت سبباً في تغير مجرى حياته من مجرد وقاد في الجامع الأزهر إلى عالم بالعربية، فيقول: إنه لما بلغ ستاً وثلاثين سنة، وبينما كان يشعل إحدى الفتائل سقطت فتيلة على كرّاس أحد الطلبة فشتمه، وعيره بالجهل، فترك الوقادة، وأكب على طلب العلم وبرع فيه(١).

رابعًا: شيوخه:

تتلمذ الشيخ خالد الأزهري على عدد من العلماء الأجلاء، ونهل من علومهم، ومنهم(٢):

-داود المالكي(٣)، وقد قرأ عليه في العربية.

-الشمني(٤)، وقد أخذ عنه الأزهري قليلاً. وغيرهم كثير.

-الأمين الأقصرائي(٥): وقد قرأ عليه كتاب "العضد" وحاشيته.

-التقي الحصني(٦)، وقد أخذ عنه المعاني، والبيان، والمنطق، والأصول، والصرف،

(١) انظر: شذرات الذهب ٢٦/٨، والشيخ خالد الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية "رسالة ماجستير"، إعداد أماني عبدالرحيم حلواني ص١٢.

(٢) الضوء اللامع ١٧١/٣-١٧٢، وانظر: شرح التصريح ومعه حاشية يس ١/١.

(٣) هو: داود بن حسن بن عبيد الله أبو الجواد بن أبي الربيع البني القاهري المالكي، برع في العربية والفقه والبيان، أخذ عنه الشيخ خالد، وشمس الدين السخاوي، توفي سنة ٨٦٣هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٢١١/٣.

(٤) هو أحمد بن محمد بن حسين بن علي بن يحي بن محمد الشُّمُني، المولود بالإسكندرية سنة ٨٠١هـ، إمام بالنحو والبيان والتفسير والحديث والأصول، توفي سنة ٨٧٢هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١٧٤/٢.

(٥) هو: يحي بن محمد بن إبراهيم بن أحمد أمين بن الشيخ شمس الدين الأقصرائي الحنفي، ولد سنة ٧٩٧هـ بالقاهرة، ونشأ بها وحفظ القرآن، ولازم العز بن جماعة في العلوم التي كان يقرئها، كالنحو والتفسير والمعاني، توفي سنة ٨٨٠هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٢٤٠/١٠.

(٦) هو أبو بكر محمد بن شاذي تقي الدين الحصني الشافعي القاهري، المولود سنة ٨١٥هـ، تصدر للتدريس بالأزهر، وتوفي سنة ٨٨١هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٧٦/١١.

والعربية.

-الزين الأبناسي[١].

-الجوجري محمدبن عبد المنعم[٢].

خامسًا: تلاميذه:

تتلمذ عليه عدد من العلماء منهم[٣]:

-نور الدين اللقاني.

-عطية الضرير.

-خضر المالكي.

-أحمد بن محمد القسطلاني[٤].

سادسًا: آثاره العلميه[٥]:

---

(١) هو: زين الدين عبد الرحيم بن إبراهيم بن حجاج الأبناسي الشافعي، المولود سنة ٨٢٩هـ بالقاهرة، نشأ بها، أخذ العربية عن الشمني، توفي سنة ٨٩١هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١٦٤/٤.

(٢) هو محمد عبد المنعم بن محمد بن محمد بن عبد المنعم بن إسماعيل، أخذ النحو عن الشهاب السخاوي وأبي القاسم النويري، والشمني والمحلي والكافيجي، توفي سنة ٨٩٩هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١٦٤/٤.

(٣) انظر: الكواكب السائرة ١٩٤/٣.

(٤) انظر: الشيخ خالد الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية ص٣٦.

والقسطلاني هو: الحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن حسين بن علي القسطلاني المصري الشافعي، ومن مشايخه: الشيخ خالد الشيخ خالد الأزهري، والفخر المقسمي، والجلال البكري، توفي سنة ٩٢٣هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١٠٣/٢، والكواكب السائرة ١٢٦/١، وشذرات الذهب ١٢١/٨-١٢٢.

(٥) انظر: بدائع الزهور ٦٥٢، والكواكب السائرة ١٨٨/١، وشذرات الذهب ٢٦/٨، ومعجم المؤلفين ٩٦/٤، ودراسة محقّقة كتاب موصل النبيل إلى نحو التسهيل الدكتورة: ثريا عبد السميع إسماعيل ص٥.

-إعراب الآجرمية (مخطوطة بمكتبة الأسد بدمشق رقم ١٧١٥٠، عدد أوراقه ٥٨).
-إعراب الكافية (مخطوط بمكتبة الأسد بدمشق رقم ١٦٨٢، عدد أوراقه ٨٨).
-الألغاز النحوية.
-التصريح بمضمون التوضيح.
-الشمائر الموانع على أصول جمع الجوامع (في أصول الفقه).
-المقدمة الأزهرية.
-تمرين الطلاب في صناعة الأعراب.
-شرح الآجرومية في أصول العربية.
-شرح العوامل المائة.
-شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية.
-موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب.
-موصّل النبيل إلى نحو التسهيل.

سابعًا: وفاته:

توفي الشيخ خالد الأزهري في الرابع عشر من المحرم سنة (٩٠٥هـ)، بعد أن حج، ووصل إلى بركة الحاج خارج القاهرة(١)، ونقل إلى تربة الداودار يشبك(٢) حيث دفن بها، فرحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن العلم وطلابه خير الجزاء بما تركه من مصنفات تشهد بإخلاصه وصدقه وغزارة علمه.

---

(١) انظر: بدائع الزهور ٦٥٢، والكواكب السائرة ١٨٨/١، وشذرات الذهب ٢٦/٨، ومعجم المؤلفين ٩٦/٤، ودراسة محققة كتاب موصل النبيل إلى نحو التسهيل ثريا عبد السميع إسماعيل ص٥.
(٢) انظر: شرح التصريح ومعه حاشية يس ١/١.
يشبك هو: يشبك الأتابكي الظاهري برقوق، كان أميراً وقوراً عالي الهمة متجملاً بشؤونه كلها، قام مع مولاه الأمير الناصر بحركات ثورية ناجحة فعينه داوداراً. انظر: الضوء اللامع ٢٧٨/١٠-٢٧٩.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه "موصل النبيل إلى نحو التسهيل":

هو شرح لكتاب ابن مالك (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) سماه الشيخ خالد الأزهري (موصل النبيل إلى نحو التسهيل) وحققته الدكتورة ثريا عبد السميع إسماعيل في جزأين في جامعة أم القرى -وقد اعتمدت على هذه النسخة في هذا البحث- وأثبتت اسم هذا الشرح رغم أنه كان يحيط اسمه الغموض(١).

كما حقق في رسالتي دكتواره في كلية اللغة العربية في ا لقاهرة بعنوان: (شرح التسهيل) حقق الجزء الأول الدكتور خيري عبد الر اضي عبد اللطيف ، والجزء الثاني حققع الأستاذ الدكتور محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي.

ويعد هذا الكتاب من شروح التسهيل المهمة فقد استفاد الشيخ خالد الأزهري ممن سبقه من النحاة و في مقدمتهم أبو حيان الأندلسي وتلميذه المرادي والجدير بالذكر أن هذا الشرح يكشف عن عقلية الشيخ خالد الأزهري الفذة حيث كانت له طريقته الخاصة في تنظيم كتابه والتي يمكن إجمالها فيما يأتي:

١-مزج متن التسهيل بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد، لا يميزُ بينهما إلا صاحب بصر، أو بصيرة، ومن فوائد ذلك: حل تراكيبه العسيرة، فيقول: ((فقد سألتني أيها الأخ الفاضل والخل الكامل أن أشرح لك "كتاب التسهيل" على وجه الإيضاح والتسهيل شرحاً مشتملاً على حل الألفاظ والتمثيل، خالياً عن الحشو والتطويل، ممزوجاً بمبانيه، مطابقاً بين ألفاظه ومعانيه، فأجبتك إلى ما سألت على وفق ما اخترت))(٢).

٢-اهتمامه في بسط القضايا والمسائل، كما توسع في الاستشهاد، والتعليل والمناقشة

---

(١) يقول الدكتور خير ي عبد الراضي :" فإن الغموض مازال يحيط بهذا الاسم لأن الكلمة الأولى من اسم الكتاب قد ضرب عليها وجاءت ممحوة في صورة المخطوط عدا الحرف الأخير فيها ، ويحتمل أن يكون هذا الحرف دالا أو لاما" لذلك جعل عنوانه شرح التسهيل. ١/٧٣.

(٢) انظر: مقدمة شرح التسهيل للشيخ خالد الشيخ خالد الأزهري ١/١، تحقيق خيري عبد الراضي عبداللطيف، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر.

-غالباً- لمذاهب النحويين وآرائهم.

فعلى سبيل المثال في مسألة "تعدد المنعوت، واتحاد العامل" يقول الشيخ خالد الأزهري: ((وتفصيل القول فيه: أنه إن اتحد العمل، كـ"جاء زيدٌوعمروٌ"، فالإتباع، وإن اختلف واختلف نسبة العامل إليهما، نحو: "ضرب زيد عمراً الظريفين"، فالقطع عند البصريين، وإتباع الأخير عند الفراء، وإتباع الأول عند الكسائي، وإن شئت عند ابن سعدان))(١).

٣-نقله الكثير من الاستدراكات الواردة على ابن مالك، جمع أغلبها من شُراح التسهيل قبله، كالمرادي، وأبي حيان، وابن عقيل، وابن هشام، وغيرهم(٢).

وعلى سبيل المثال، في مسألة زيادة الباء في خبر "أنّ" قال: ((ولم يذكر له المصنف مثالاً، قال المرادي: "ويمكن أن يمثل له بما أجازه الزجاج لو قلت: "ما ظننت أن زيداً بقائم لجاز"))(٣).

٤-ربطه بين كلام ابن مالك في التسهيل وكلامه في مؤلفاته النحوية الأخرى؛ ليبين مقصده أو ليدقق عبارته، أو موازنة بينهما، وإليك مثال ذلك: يقول: ((وظاهر كلامه يوهم أن "إياي" و"إيانا" قياس، مع أنه شاذ، وقد صرح هو بذلك في الخلاصة...))(٤).

٥-إكثاره من الاستدلال بالشواهد، وخاصة شواهد القرآن الكريم، والشواهد الشعرية، لتدعيم أقواله بالأدلة السمعية؛ لأنها محور بناء القواعد النحوية.

٦-حرصه في الغالب على الدفاع عن ابن مالك.

وإليك مثال ذلك: يقول الشيخ خالد الأزهري: ((فإن قلت: ظاهر كلامه: أن شرط استعمال هذه أحوالاً إضافتها إلى ضمير صاحبها، وليس كذلك، بل يجوز إضافتها إلى التمييز، كـ"جاءوا ثلاثةَ رجالٍ"، وألا تضاف، كـ"جاءوا ثلاثةً"، قلت: أجيب عنه: بأنه إنما

---

(١) موصل النبيل ١٠٥٩-١٠٦٠.

(٢) المصدر السابق ٣٠٧.

(٣) موصل النبيل ١٢٣٩.

(٤) المصدر السابق

خص الإضافة بالذكر؛ لأن كلامه في الحال الآتية بلفظ المعرفة، بدليل قوله: "ومنه"))(١).

٧-استدراكاته على ابن مالك.

كما كان الشيخ خالدالأزهري حريصاً في الغالب الدفاع عن ابن مالك كانت له أيضاً استدراكات(٢).

٨-تفسيره للألفاظ الغريبة.

ومثال ذلك: قال ابن مالك: ((فيلحق بالظرف قياساً إن عمل فيه أصله أو مشارك له في الفرعية، وسماعاً إن دلّ على قرب أو بعد نحو: هو مني منزلة الشغاف، ومناط الثريا))(٣).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((والشغاف بالشين والغين المعجمتين: غلاف القلب، وهو جلدة دونه كالحجاب، يقال: "شغَفَه الحُبُّ"؛ أي: بلغ شغافه، والمناط: مفعل من ناط الشيء ينوطه نوطاً: عَلَّقَهُ))(٤).

٩-حرصه في التعريف بالأعلام عند ذكرهم.

ومثال ذلك قوله: أبي العباس: محمد بن يزيد المبرد(٥).

١٠-عند انتهائه من مناقشة المسألة يلخص الحاصل من الموضوع بعد أن يكون قد فصل الحديث فيها ومن ذلك مثلاً قوله: ((والحاصل أنه ذكر ثلاثة أفعال على "فَعِل" بالكسر جاء مضارع الأولين منها على "يَفْعِلُ"بالكسر، والثالث على "يَفْعُلُ"...))(٦).

---

(١) المصدر السابق ٦٦٦.

(٢) انظر: دراسة محققة موصل النبيل الدكتورة ثريا عبد السميع ص٥٥.

(٣) شرح التسهيل ١٥٢/٢.

(٤) موصل النبيل ٥٦٧.

(٥) انظر: المصدر السابق ٦٨.

(٦) المصدر السابق ١٢٥٩.

المبحث الثالث: المقصود بالاستدراك

الاستدراك لغة:

قال ابن فارس: ((الدال والراء والكاف أصل واحد وهو لُحوق الشئ بالشئ ووصوله إليه يقال أدركت الشئ أُدركه إدراكاً ويقال: فرسٌ دَرَك الطريدة، إذا كانت لاتفوته طريدة، ويقال: أدرك الغلامُ والجارية إذا بلغا وتدارك القوم لَحِقَ آخرهم أوّلهم))[١].

وقال الزبيدي: ((واستدراك ما فات، وتداركه بمعنىً واستدرك عليه قوله أصلح خطأه، ومنه المستدرك للحاكم على البخاري))[٢].

وقال الزمخشري: ((وتدارك خطأ الرأي بالصواب واستدركه واستدرك، وقال عليه قوله))[٣].

وقال ابن منظور: ((استدرك الشئ بالشئ: حاول إدراكه به، واستعمل هذا الأخفش في أجزاء العروض، فقال: لأنه لم ينقص من الجزء شئ فيستدركه))[٤].

وقال في المعجم الوسيط: ((استدرك ما فات: تداركه الشئ بالشئ تداركه به، وعليه القول أصلح خطأه، أو أكمل نقصه، أو زال عنه لبساً))[٥].

الاستدراك اصطلاحًا:

قال الكفوي[٦]: ((هو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعاً شبيهاً بالاستثناء))[٧].

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٣٣٣.

(٢) تاج العروس٢٧/ ١٤٤.

(٣) أساس البلاغة ١٨٦.

(٤) لسان العرب (درك) ٣٠٣/١٢.

(٥) المعجم الوسيط ٢٨١.

(٦) هو أيوب بن موسى القريمي أبو البقاء صاحب الكليات كان من قضاة الأحناف عاش و ولي القضاء بتركيا، و بالقدس، و بغداد، و عاد إلى استانبول فتوفي فيها . انظر:الأعلام ٣٨/٢.

(٧) الكليات لأبي البقاء ٩٤.

وقال محمد التهانوي[١]: ((والاستدراك في عرف العلماء يطلق على ذكر شيئين يكون الأول منهما مغنياً عن الآخر سواء كان ذكر الآخر أيضاً مغنياً عن الأول، كما إذا كان الشيئان متساويين أم لم يكن، كما إذا ذكر أولاً الخاص ثم العام... ويطلق أيضاً عند النحاة على دفع توهم ناشئ من كلام سابق))[٢].

وقال عباس حسن: هو تعقيب الكلام بإزالة بعض الخواطر والأوهام التي ترد على الذهن بسببه[٣].

-مايندرج تحت مصطلح الاستدراك:

إن العالم إذا اشترط على نفسه في كتابه شرطاً ما، وفاته ذكرُ بعض ما يدخل تحت هذا الشرط لغفلة أو غيرها، وأتى المتأخر وبين ما فات المتقدم فهذا يعد من التعقيب ؛ لإن العالم المتقدم شرط على نفسه شرطا و لم يفِ به . [٤]

ويقول الدكتور شرف الدين الراجحي: ((نحن نرى أن مصطلح "المستدرك" يمكن أن يندرج تحته ما ألف اللغويون تحت عنوان "الفائت"، أو "التنبيه على الخطأ"، أو الأوهام" أو غير ذلك من العنوانات))[٥].

إذًا يمكن من خلال التعريفات السابقة صياغة معنى جامع للاستدراك فنقول: هو

---

(١) احمد محمد بن علي ابن القاضي الحنفي باحث هندي ، من مؤلفاته سبق الغايات في نسق الآيات ، أنظر الأعلام ٢٩٥/٦ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ٢٧٩/٢. وانظر: النحو الوافي ٦١٦/٣.

(٣) انظر: النحو الوافي ٦١٦/٣ حاشية (١).

عباس حسن هو: الأستاذ عباس حسن، المولود في مدينة منوف سنة ١٩٠٠م، بدأ مدرساً بمدرسة الناصرية، ثم انتقل إلى دار العلوم وترقى فيها، واختير لعضوية مجمع اللغة العربيه، له من المؤلفات: النحو الوافي، واللغة بين القديم والحديث. انظر ترجمته في: "تيسير النحو عند عباس حسن" رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ١٤٣١هـ.

(٤) انظر: تعقبات الكشميري في كتاب فيض الباري ص١٢، رسالة ماجستير لناصر سيف العزري، جامعة الأردن.

(٥) مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب ٢٥٩-٢٦٠.

إتباع القول الأول بقول ثانٍ يصلح خطأه، أو يكمل نقصه، أو يزيل عنه لبسًا. أو أن يذكر شيء فاته لغفلة، أو غيرها، وإليك أمثلة على بعض ماسبق:

١. دفع توهم لحق في العبارة:

-قال ابن مالك: ((وكون المنصوب حينئذ تمييزاً أولى من كونه حالاً، وفاقاً لأبي العباس))(١).

-قال الشيخ خالد الأزهري: مستدركاً على كلام المصنف: ((أنه يوهم أن أبا العباس يجوز الوجهين، وأن التمييز أولى، وإنما المعروف عنه أنه يقول بوجوب التمييز))(٢).

٢-إصلاح خطأ:

قال ابن مالك ((ولايستعمل إحدى في تنييف وغيره دون إضافة))(٣).

قال الأزهري: ((هكذا وقع، ولم يتعرض لشرحه، وهو مشكل؛ لأن "إحدى" لا تستعمل في العدد إلا غير مضافة... ولا في غير العدد إلا مضافة، وحينئذ فصواب العبارة ولاتستعمل "إحدى" في غير تنييف دون إضافة، فلا يقال: "جاء إحْدَى"، بل إحدى النساء))(٤).

٣-تنبيهه على سهو:

قال ابن مالك في حده لعطف البيان: ((وهو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلته ويوافق المتبوع في الإفراد وضديّه، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير...))(٥).

قال الشيخ خالد الأزهري: (((وفي "التوضيح" اتفاقاً، وهو رفع الاحتمال في المعارف، على أن المصنف لم يذكر في النعت الإيضاح فكيف يحيل عليه هنا؟))(٦).

٤-إكمال نقص:

قال ابن مالك: ((تزاد "أنْ" جواز بعد لما... وتفيد تفسير بعد معنى القول لا

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٩٥.

(٢) انظر ص٩٠ من البحث.

(٣) شرح التسهيل ٢/٣١٦.

(٤) انظر ص ٩٩-١٠٠ من البحث.

(٥) التسهيل ٥٠.

(٦) انظر ص٤٥ من البحث.

لفظه))[١].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وبقي على المصنف شرط، وهو ألا يتعلق ما بعدها بما قبلها، فليست مفسرة في نحو: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٢]))[٣].

٥-التوقف عند مسألة فيها إشكال وطرحها للتأمل:

قال ابن مالك -في المتن-: ((فإذا ثني غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل أو زائدة لَحقت العلامة دون تغيير، ما لم تَنُب عن تثنيته تثنية غيره غالباً))[٤].

فقال الشيخ خالد الأزهري - مستدركاً على كلام ابن مالك في الشرح -: ((هذا تقرير كلامه، وهو مشكل؛ لأن "سواء" من الممدود الذي همزته بدل من أصل وهو الياء، وأصله سوايٌ، فكيف يستثنيه من غير الممدود الذي همزته بدل من أصل؟! فليتأمل))[٥].

٦-عقد موازنة بين آراء ابن مالك في التسهيل ومصنافاته الآخر:

قال ابن مالك: ((وإن كان عمراً جاز أيضاً ضم عينه ودخول الباء عليه))[٦].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((والقياس جواز الضم مع اللام إلا أن العرب التزمت معها الفتح؛ لأنه أخف، وأطلق جواز ضم العين هنا، وقيده في الكافية بكونه مجروراً))[٧].

٧-إذا كان قول ابن مالك مخالفًا للإجماع:

قال ابن مالك: ((ولا يجوز بإجماع ثماني عشرة))[٨].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ففي نقل هذا الإجماع تسامح))[٩].

---

(١) شرح التسهيل ٣٧٢/٣.

(٢) سورة يونس الآية ١٠.

(٣) انظر ص٢٥٨ من البحث.

(٤) شرح التسهيل ٩١/١.

(٥)انظر ص٢٧٧ من البحث.

(٦) شرح التسهيل ٦٨/٣.

(٧) موصل النبيل ٩٤٥.

(٨) التسهيل ١١٨.

(٩)انظر ص٩٧ من البحث.

٨-إذا كان في كلام ابن مالك مخالفة لسيبويه، أو أنه نسب رأيًا لسيبويه وفي الكتاب مايخالفه:

قال ابن مالك: ((ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه)) [١].

قال الشيخ خالد الأزهري :((واعترض بأن سيبويه لم يقل: ومن العرب من يرخمه بل قال: (من يفرد)، ولا يلزم من الإفراد الترخيم... ونص سيبويه في باب الترخيم على المنع فقال: "واعلم أن الحكاية لا ترخم؛ لأنك لا تريد أن ترخم غير المنادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: تأبط شراً وبرق نحره"[٢]))[٣].

٩-إذا كان التقسيم الذي مشى عليه ابن مالك فيه غرابة:

قال ابن مالك: ((وإن اتحدت بالمبتدأ هي أو بعضها عن عائد، وإلا فلا، وقد يحذف إن علم ونصب بفعل أو صفة، لفظاً أو محلاً))[٤].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وهذا التقسيم الذي مشى عليه المصنف غريب، والمشهور: أن الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى، لاتحتاج إلى رابط، وإلا فلا بد لها من رابط))[٥].

١٠-تكرار ابن مالك لبعض المسائل:

قال الشيخ خالد الأزهر ي: ((هذا تقرير كلامه هنا، وعليه انتقادات. أحدها: أن هذه المسالة تكررت له، فإنه ذكرها في باب الحال))[٦].

١١-التدقيق في عبارة ابن مالك:

ففي حد التمييز: قال ابن مالك: ((وهو ما فيه معنى من الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع))[٧].

---

(١) شرح التسهيل ٢٧٩/٣.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٩.

(٣)انظر ص٢٧٠ من البحث.

(٤) شرح التسهيل ٢٩٦/١.

(٥) انظر ص٢٦٧ من البحث.

(٦) انظر ص ١٣١ من البحث.

(٧) شرح التسهيل ٢٩٣/٢.

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وكان ينبغي أن يجتنب النصب؛ لأنه حكم، والحكم موقوف على التصور، فيجيء الدور))(١).

١٢-إذا لم يتعرض ابن مالك في شرحه لمسألة أشار إليها في المتن أو لم يذكر لها مثالاً:

قال الشيخ خالد الأزهري: (("وشبهه" نحو :" أولم تعلموا أن": أو "لم تتيقنوا أن"، ولم يذكر له المصنف مثالاً))(٢).

١٣-إذا خرجت عبارة ابن مالك مخرج التسامح:

قال ابن مالك: ((والمعطوف على خبرها بـ"بل" و"لكن" موجب فيتعين رفعه))(٣).

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((وتسميته معطوفاً تسامح، وذلك في "بل" مسموع، وفي "لكن" بالقياس عليها))(٤).

١٤- إذا كان قول ابن مالك يحتاج إلى نظر:

قال ابن مالك: ((من الأسماء ما ينعت به وينعت كاسم الاشارة... ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالضمير مطلقاً))(٥).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وإنما لم ينعت الضمير مطلقاً؛ لأن ما يفسره يعينه، وفيه نظر))(٦).

١٥-إذا كان قول ابن مالك مخالفاً للسماع:

قال ابن مالك في باب حروف الجر: ((ومنها اللام للملك وشبهه، وللتمليك وشبهه... وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياساً في نحو: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾(٧)، و﴿إِنَّ رَبَّكَ

(١) انظر ص ٣٧ من البحث.
(٢) انظر ص٢٤٢ من البحث.
(٣) شرح التسهيل ٣٥١/١.
(٤) انظر ص١٧٢من البحث.
(٥) شرح التسهيل ١٨١/٣.
(٦) انظر ص ١٥٧ من البحث.
(٧) سورة يوسف الآية ٤٣.

فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[١]، وسماعاً نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[٢]))[٣].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وفهم من قوله: "ذي الواحد" أنها لا تزاد مع مفعول ذي الاثنين وقد جاء السماع بخلافه قال الشاعر:

أحَجَّاجُ لا يُعطي العُصَاةَ مُنَاهُم   ولا اللّه يُعطي لِلْعُصَاةِ مُنَاها[٤]))[٥].

١٦-ذكر ما أغفله ابن مالك:

قال ابن مالك: ((ولزوم الألف لغة حارثية وما أُعرب إعراب المثنى مُخالفاً لمعناه أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به، و كلا وكلتا مضافين إلى مضمر ومطلقاً على لغة كنانة))[٦].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وأخل بلغة ثالثة، وهي لغة بني الحارث؛ فإنهم يعربون "كلا وكلتا" إعراب المقصور مطلقاً، أضيفا إلى مظهر أو مضمر))[٧].

---

(١) سورة هود الآية ١٠٧.

(٢) سورة النمل الآية ٧٢.

(٣) شرح التسهيل ١٤/٣.

(٤) البيت من الطويل لليلى الأخيلية في مغني اللبيب ٢٣٥/١، والهمع ٣٧٢/٢، والدرر ٨٣/٢. واستشهد به على دخول اللام على أحد المفعولين.

(٥)انظر ص ٢٤٦ من البحث.

(٦) شرح التسهيل ٦٦/١، ٦٢، ٦٧.

(٧)انظر ص٥٠ من البحث.

الفصل الأول: الاستدراكات في التعريفات، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التمييز.
المبحث الثاني: تعريف اسم الفاعل.
المبحث الثالث: تعريف النعت.
المبحث الرابع: تعريف عطف البيان.
المبحث الخامس: أبنية الأفعال الأصلية ومعانيها.

المبحث الأول: **تعريف التمييز**

التمييز في اللغة: مصدر ميز -بتشديد الياء- وتقول: "ميزت كذا من كذا" إذا خلصت أحدهما من الآخر، وتقول: "ميزت كذا عن كذا" إذا كانا متشابهين ففرقت بين أحدهما والآخر(١).

فقال ابن مالك: ((**وهو ما فيه معنى "من" الجنسية، من نكرة منصوبة فضلة غير تابع...**))(٢).

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((**وكان ينبغي أن يجتنب النصب؛ لأنه حُكم، والحكم موقوف على التصور، فيجيء الدور**(٣)))(٤).

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك عند ذكره تعريفَ التمييز أورد فيه حكم النصب، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأنه كان عليه أن يجتنب ذكر الحكم في الحد؛ لأنه يؤدي إلى الدور وهذا عند المنطقيين باطل.

وبالنظر إلى ظاهرة لزوم الدور عند النحاة نجدها تقع في أشكال متعددة في كلامهم ومنها الدور الحكمي: والمقصود به الدور الناشيء عن تعريف المصطلحات بأحكامها كما تقول المبتدأ هو الاسم المرفوع والمفعول به هو الاسم المنصوب(٥). ولذلك جاء الشيخ خالد الأزهري مستدركاً على ابن مالك ذكر الحكم في التعريف؛ لأنه يؤدي إلى الدور بمعنى أن الحكم موقوف على التصور والتصور على التعريف(٦).

---

(١) انظر: عدة السالك على أوضح المسالك ٣٦٠/٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ٣٩٣/١ ٣٩٤، وحاشية الخضري ٥٠٤/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٩٣/٢.

(٣) الدور هو: توقف كل واحد من الشيئين على الآخر. انظر: الكليات ٣٧٢.

(٤) موصل النبيل ٧٠٨.

(٥) ومنها أيضاً: الدور القواعدي، والتوقف العلمي، وأخذ المعرف في التعريف، والتعريف بالمساوي. انظر: ظاهرة لزوم الدور في النحو العربي مشكلاتها وطرائق دفعها د محمد ذنون يونس.

(٦) انظر موصل النبيل ٧٠٨، وحاشية الخضري ٤٨١/١.

ويظهر أن استدراك الشيخ خالد صحيح؛ لأن ابن مالك ذكر الحكم في التعريف، والأصل أن الحكم ينبني على معرفة المعرف، لذلك كان ينبغي أن يجتنب حكم النصب عند تعريفه للتمييز.

ويمكن رد هذا الاستدراك بقول الخضري[١] في حاشيته -عندما شرح تعريف الحال-: ((ولا يَرِدُ أن النصب حكم من أحكام الحال، فأخذه في تعريفه يؤدي للدور لتوقفه على التصور، والتصور على التعريف؛ لأنه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم، فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد))[٢].

---

(١) الخضري هو: محمد بن مصطفى حسن الخضري، فقيه وأصولي، وبياني من أكابر علماء الشافعية، ولد بدمياط سنة ١٢١٣هـ من شيوخه العطار، توفي سنة ١٢٨٧هـ. انظر: الأعلام ١٠٠/٧ ومقدمة رسالة بعنوان "ترجيحات الخضري النحوية والصرفية المعلل لها في حاشيته على شرح ابن عقيل" للباحثة/ آمال بنت فاهد اللحياني، رسالة ماجستير، بجامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.

(٢) حاشية الخضري ٤٨١/١-٤٨٢.

المبحث الثاني: تعريف اسم الفاعل

هو مادلَّ على الحدث و الحدوث و فاعله ولا يخلو من أن يكون مُعرفاً بأل، أو مجرداً منها، فإن كان مجرداً عمل عمل فعله، من الرفع والنصب، وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه(١).

قال ابن مالك: ((**وهو الصفةُ الدالةُ على فاعلٍ، جارية في التذكير والتأنيث على المضارعِ من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي**))(٢).

وقال الشيخ خالد الأزهري: ((**والحاصل: أن مجموع الصفة المشبهة مخرجه من الحد بثلاثة قيود: الأول: قوله (جارية... على المضارع)، فإنه مخرج لنحو: جَمِيل، وغُفْر، وشجاع، وغيرهن مما لا يجاري. والثاني: قوله: (في التذكير والتأنيث)، فإنه مخرج لنحو: أهيف، وأصمّ، وأعمى، وأكحل... والثالث: قوله: (لمعناه)... إلى آخره فإنه مخرج لنحو: ضامر البطن، ومنطلق اللسان، ولو أخرج به النوعين الأولين لكفاه**))(٣).

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك عند ذكره لحد اسم الفاعل أخرج الصفة المشبهة بثلاثة قيود، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأنه يستطيع الاستغناء عن القيد الثالث؛ بناء على أن القيدين الأولين يكفيان لإخراج الصفة المشبهة من الحد.

ويحسن بنا الوقوف على قول ابن مالك في التعريف: ((لمعناه أو معنى الماضي))(٤) عند النحاة؛ لعلنا نصل في نهاية الأمر إلى ترجيح مناسب.

يقول أبو حيان(٥): ((وقوله: "لمعناه؛ أي: لمعنى المضارع من الحال والاستقبال، أو

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢١٦/٣ ،وشرح ابن عقيل ١٠٠/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٦، وشرح الأشموني ٢١٥/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٩٨/٢.

(٣) موصل النبيل ٨٤٧.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٨/٢.

(٥) أبو حيان هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدين أبو حيان الأندلسي =

معنى الماضي. وهذا فصل يخرج به باب ضامر، فإنه لايُنوى به استقبال ولامضيّ، وإنما يراد به معنى ثابت، قال المصنف في الشرح: ((ولذلك أضيف إلى ماهو فاعل في المعنى كما تضاف الصفة التي لاتجارى المضارع، فيقال: ضامرُ الكَشْح، كما يقال: لطيف الكَشْح))[1][2].

وعلق الأشموني بقوله: ((لإخراج، نحو: ضَامِرِ الكَشْحِ من الصفة المشبهة))[3].

وإلى هذا ذهب أيضاً الخُضَري؛ إذ يقول: ((لإخراج نحو: ضامر الكشح، مما دل على الاستمرار، ويخرج به أيضاً "أفعل" التفضيل لأنه للدوام كما خرج بما قبله فهذه المخرجات ما عدا الأول والأخير صفات مشبهة لاسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور))[4].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك غير صحيح؛ لأن القيد الثالث كما قال النحاة: أخرج به ابن مالك باب ضامر الكشح ومنطلق اللسان، وعلل ذلك ابن عقيل بقوله: لأنه لا يُنوى به استقبال ولا مضي، بل المراد معنى ثابت، ولذا أضيف إلى اسم الفاعل معنى[5].

= الغرناطي النَّفْزيّ نسبة إلى نفزة قبيلة بربرية، نحويّ عصره، ولغويّه، ومفسّره، وله مصنفات منها: البحر المحيط في التفسير، النهر الماد مختصره، إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، التذييل والتكميل في شرح التسهيل مات سنة ٧٤٥هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/٢٨٠-٢٨٣.

(١) شرح التسهيل٢/٣٩٨.

(٢) التذييل ١٠/٢٩٨، وانظر: شرح التسهيل للمرادي ٦٦٥، والمساعد ٢/١٨٨، وتمهيد القواعد ٦/٢٧١٣.

(٣) شرح الأشموني ٢/٢١٥. يقول الصبان في حاشيته ٢/٤٤٢: ((لأن الصفة المشبهة للاستمرار الدوامي)).

(٤) حاشية الخضري٢/٥٧.

(٥) انظر: المساعد ٢/١٨٨.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يقول أبو حيان: بأن قول ابن مالك: ((جاريةً في التذكر والتأنيث على المضارع من أفعالها))[١] بأنه شامل لاسم الفاعل لفظاً لامعنىً، نحو: ضامر الكشح، ومنطلق اللسان[٢]، لذلك كان لابد أن يُذكَر القيد الثالث؛ ليحترز عن الصفة التي تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه، كـ طاهر القلب وضامر البطن

(١) شرح التسهيل ٣٩٨/٢.

(٢) انظر: التذييل ٢٩٨/١٠.

المبحث الثالث: تعريف النعت

الأشياء التي ينعت بها أربعة، ومنها المشتق، والمراد به مادل على حدث وصاحبه، كـ"ضارب "، و"مضروب"، و"حسن"، و"أفضَلَ"[(١)].

قال ابن مالك -في حد النعت-: ((**وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً...**))[(٢)].

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((**ولو زاد "المباين للفظ متبوعه" لكان أحسن؛ لئلا يدخل بعض أفراد التوكيد اللفظي في نحو: "جاء زيد الفاضلُ الفاضلُ"؛ فإن "الفاضل" الثاني يصدق عليه أنه مقصود بالاشتقاق**))[(٣)].

ووجه الاستدراك في المسألة: هو أن ابن مالك عند ذكره حدَّ النعت قال: "المقصود بالاشتقاق"، وكان مراده من ذلك إخراج جميع التوابع، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأنه الفاضل الثاني في قولك: "جاء زيد الفاضل الفاضل" تكون توكيدًا لفظيًّا، ويصدق عليه أن يكون مقصودًا في الاشتقاق، لذلك كان الأفضل أن يقول (المباين للفظ متبوعه)؛ لكي يخرج هذا النوع من التوكيد.

وبالوقوف على هذا التعريف نجد أن قول ابن مالك: "وهو التابع" جنس يعم سائر التوابع[(٤)].

وأما "المقصود بالاشتقاق" فقال فيه أبو حيان: ((فصل يخرج بقية التوابع، وعدل عن مشتق؛ احترازاً عما كان في الأصل مشتقاً، صفة ثم غلب فصار التعيين به أكمل من العلم، ثم الصديق تابعا لأبي بكر...))[(٥)].

---

(١) ومنها أيضاً: الجامد المشبه للمشتق في المعنى كاسم الإشارة. انظر: أوضح المسالك ٣/٣٠٤.

(٢) شرح التسهيل ٣/١٦٨.

(٣) موصل النبيل ١٠٣٩.

(٤) انظر: شفاء العليل ٢/٧٤٧.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/٥٧٩، وانظر: شفاء العليل ٢/ ٧٤٧، وشرح التسهيل للمرادي ٧٨٥.

وأما ناظر الجيش[١] فقال: ((إننا نفهم من الحد الذي ذكره المصنف للنعت، وهو أنه المقصود بالاشتقاق، أنه لابد من دلالته على معنى يتضمنه المنعوت، والمعاني المدلول عليها في المنعوت بالنعت على ما ذكره النحاة أربعة: مادل على حلية... ومادل على وصف يرجع إلى الغرائز والطبائع، وما كان فعلاً للمنعوت كقائم... وما دل على نسب للمنعوت كقرشيٍّ وبغدادي وشِبْهِها))[٢].

وأما "وضعاً وتأويلاً" فيتكلم عن تقسيم الاشتقاق، فالمشتق وضعاً نحو: "مررت برجلٍ كريمٍ"، والمشتق تأويلاً كـ"ذي مال" من قولهم: مررت برجلٍ ذي مالٍ[٣].

ومن خلال ماسبق نجد أن قول ابن مالك "المقصود بالاشتقاق" قد أخرج التوابع كلها، إلا نوعًا في التوكيد اللفظي قد يجي ء مشتقاً نحو "جاء زيد الفاضل الفاضل"، ففاضل الثاني تكرار للكلمة الأولى، ويصدق عليه أنه مقصود بالاشتقاق؛ لأن المشتق كما قال ابن يعيش اليمني [٤]: ((ماكان جاريًا على الفعل وهو اسم الفاعل نحو: مررت بزيد الضارب، واسم المفعول نحو: مررت بزيد المضروب، والصفات المشبّهات لاسم الفاعل واسم المفعول نحو: مررت بالرجل الأسود))[٥]، فحينئذٍ لا بد من إخراج هذا النوع فنقول: "المباين للفظ متبوعه"؛ يعني: يشترط في المشتق الذي يكون نعتاً أن يكون مخالفاً للفظ المتبوع، فعلى هذا لا يكون الفاضل الثاني في قولك "جاء زيد الفاضل الفاضل" نعتاً، وإنما يكون توكيداً؛

---

(١) ناظر الجيش هو: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي، ثم المصري المعروف بناظر الجيش، عالم بالعربية، من تلاميذ أبي حيان، أصله من حلب، ومولده ووفاته بالقاهرة، ترقى إلى أن ولي نظر الجيش بالديار المصرية، ألف "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، توفي سنة ٧٧٨هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/٢٧٥، والأعلام ٧/١٥٢-١٥٣.

(٢) تمهيد القواعد ٧/٣٣١٣.

(٣) شفاء العليل ٢/٧٤٧.

(٤) هو سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني النحوي، كان من أكابر علماء اليمن، توفي قبل سنة ٧٠٩هـ. انظر: تاريخ الأدب لكارل بروكلمان ٥/٣٠١.

(٥) التهذيب الوسيط ١٤٥.

لأنه تطابق باللفظ مع متبوعه.

وبناء على ماتقدم يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك في هذا القول صحيح.

والله أعلم.

المبحث الرابع: تعريف عطف البيان

يأتي عطف البيان لأغراض كثيرة: منها توضيح متبوعه وهذا يكون في النكرات، و للمدح ، و للتأكيد [١].

قال ابن مالك في حده لعطف البيان: ((**وهو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلته، ويوافق المتبوع في الإفراد وضديّه، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير...**))[٢].

قال ابن مالك في تعريف النعت: ((**وهو التابع المقصود بالاشتقاق وصفا أو تأويلا، مسوقا للتخصيص أوتعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد**))[٣]

قال الشيخ خالد الأزهري: ((**"وفي التوضيح" اتفاقاً، وهو رفع الاحتمال في المعارف، على أن المصنف لم يذكر في النعت الإيضاح، فكيف يحيل عليه هنا؟**))[٤].

ووجه الاستدراك هو: أن ابن مالك عند تعريفه لـ"عطف البيان" ذكر شرطاً يشترك فيه عطف البيان والنعت؛ وهو الإيضاح، فاستدرك الشيخ خالد الأزهري على المصنف بأنه عند تعريفه لـلنعت لم يذكر هذا الشرط، فكيف يتطرق له في تعريف عطف البيان.

قال المرادي[٥] – معلقاً على محترزات التعريف –: ((وقوله "في التوضيح والتخصيص" خرج به التوكيد وما جي ء بعد المنعوت للتوكيد))[٦].

---

(١) انظر:شرح ابن عقيل ٢٠١/٢ حاشية (٣).

(٢) التسهيل١٧١.

(٣) شرح التسهيل ١٦٨/٣.

(٤) موصل النبيل ١٠٧١.

(٥) المرادي هو: الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المراكشي، الإمام العالم النحرير بدر الدين المالكي، الشهير بابن أم قاسم، لامرأة تبنته تدعى أم قاسم، كانت من بيت السلطان، كان إمامًا في العربية، شرح ألفية ابن مالك والتسهيل، وصنف كتاباً في معاني الحروف نظماً وشرحه، توفي سنة ٧٤٩هـ. انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٣٢/٢، وبغية الوعاة ٥١٧/١.

(٦) شرح التسهيل ٧٩٧.

وعلق ابن عقيل على ما قيد ابن مالك بقوله: ((وفي التوضيح والتخصيص))بقوله: ((خرج التوكيد، وما جيء به من النعت للتوكيد، فإنه وإن حصل به توضيح أي زيادة بيان يحصل به تخصيص))[١].

وحد ابن هشام عطف البيان بقوله: ((وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة))[٢].

وقد حد ابن مالك عطف البيان في ألفيته بقوله:

فذو البيانِ تابعٌ شبهُ الصفه   حقيقة القصدِ بهِ مُنْكَشفه[٣]

قال الصبان[٤] -(قوله شبه الصفة)-: ((أي: في الإيضاح والتخصيص وغيرهما))[٥]. ثم قال: ((وإنما أوجبا أوضحية البيان من المبين، ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت؛ لأن قصد الإيضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت؛ لأن البيان يوضح المبين ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت))[٦].

ويظهر مما سبق بيانه أن الإيضاح أمر لازم في الأمرين "النعت وعطف البيان"، لكن ظهوره في عطف البيان أكثر، ولعل في كلام الشيخ الصبان ما يجيب على تساؤل الشيخ خالد الأزهري.

وبناء عليه يكون استدراك الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك مردودا.

---

(١) المساعد ٤٢٣/٢.

(٢) أوضح المسالك ٣٤٦/٣.

(٣) الألفية ٦٢.

(٤) الصبان هو: الشيخ محمد بن علي الصبان، عالم بالعربية والأدب، مصري، مولده ووفاته بالقاهرة، له: "الكافية الشافية في علمي العروض والقافية" منظومة، وحاشية على شرح الأشموني على الألفية في النحو، توفي سنة ١٢٠٦هـ. انظر: الأعلام ٢٩٧/٦.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٢٥/٣.

(٦) السابق ١٢٦/٣.

المبحث الخامس: أبنية الأفعال الأصلية ومعانيها

ينقسم الفعل إلى مجرد وأقله ثلاثة كـ(ضَرَب وشَرِب، وكَرُمَ)، وأكثره أربعة كـ(دحرج)، وإلى مزيد فيه، غايته ستة كـ(استخرج واستعان)، وأوزانة كثيرة[١].

قال ابن مالك: ((باب أبنية الفعل ومعانيها))[٢].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وبقي من الترجمة أن يقول: "وما يتعلق بذلك"؛ لأنه يتكلم على أوصاف الفعل، من اسم فاعل، وصفة مشبهة، وغير ذلك))[٣].

ووجه الاستدراك في هذه المسألة أن ابن مالك قبل أن يشرع في حديثه عن أوزان الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية ومعانيها وأوصافها، فقد جعلها تحت عنوان "باب أبنية الفعل ومعانيها"، فاستدرك عليه الشيخ خالد بأن هذا العنوان كان يحتاج إلى إضافة "وما يتعلق بذلك"؛ ليكون شاملاً أوصاف الفعل من اسم فاعل وغيره.

وبالنظر إلى هذا العنوان والمتضمن "أبنية الأفعال ومعانيها" نجد ابن مالك قد تناوله في التسهيل؛ إذ يقول –على سبيل المثال لا الحصر –: ((لماضيها المجرد مبنِيًّا للفاعل فَعُل، وفعِل، وفَعَل، وفَعْلَل، فـ"فَعُل لمعنى مطبوع عليه ماهو قائم به، أو كمطبوع عليه، أو شبيه بأحدهما...))[٤].

ولكن نجده أيضاً قد تجاوز في حديثه عن أبنية الأفعال ومعانيها إلى أوصاف الفعل، كاسم فاعل؛ إذ يقول في المتن –على سبيل المثال –: ((وكثر في اسم فاعِله فَعِيل وفَعْل، وقلَّ فاعِل، وأَفعلٌ، وفَعَل، وفَعِل، وفَعَال، وفُعَال، وفُعّال، وفِعْل، وفُعْل، وفُعُل وفَعُول))[٥].

---

(١) ومن أوزان الثلاثي المزيد: أفْعَل وهو للتعدية كأخرجت زيداً، وفعّل وهو للتعدية، وتفعّل كوّلى بمعنى تولَّى؛ أي: أعرض، وفاعَل وهو للاشتراك، وتفاعل، وتفعّل وهو للمطاوعة. همع الهوامع ٣/٢٦٥ – ٢٦٧، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/٥٠.

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٩٢.

(٣) موصل النبيل ١٢٥٣.

(٤) التسهيل ١٩٥.

(٥) المصدر السابق.

ثم يقول في الشرح: ((يقع اسم الفاعل في اللغة كثيراً، وفي اصطلاح أهل النحو قليلاً على كل صفة، أي وزن كان وزنها، إذا كانت تشارك في اشتقاق الفعل، ويصح الإخبار بها عن ضمير فاعله، نحو: كرم زيد فهو كريم، فمن أجل صحة الإطلاق أضفت اسم الفاعل إلى ضمير فعل حين قلت: وكثر في اسم فاعله فعيل وفَعْل))[١].

وبناء على ماتقدم، يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري كان صحيحاً؛ لأن ابن مالك قد تطرق إلى أوصاف الفعل كاسم فاعل وغيره، ولذلك يبقى أن يقول: "وما يتعلق بذلك"؛ حتى يكون العنوان شاملاً لأبنية الأفعال ومعانيها وأوصاف الفعل.

ولكن يمكن أن نعتذر لابن مالك بأنّ هذا النقص في الترجمة يُعزى إلى حرص ابن مالك على وضع العناوين لضبط اللغة وتقريب قوانينها وقواعدها إلى إفهام الناس، وبخاصة المتعلمين.

(١) شرح التسهيل ٣/٢٩٤.

الفصل الثاني: الاستدراكات النحوية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الاستدراكات في الأسماء، وفيه تسعة وعشرون مطلباً.

المبحث الثاني: الاستدراكات في الأفعال، وفيه أربعة مطالب.

المبحث الثالث: الاستدراكات في الحروف، وفيه أحد عشر مطلباً.

المبحث الرابع: الاستدراكات في الجمل، وفيه ستة مطالب.

المبحث الأول: الاستدراكات في الأسماء

المطلب الأول: التثنية:

المسألة الأولى: إعراب "كلا"وكلتا":

كلا وكلتا مفردان لفظاً، مثنيان معنى[١]، فإن أضيفا إلى ظاهر كانا مقصورين، وإن أضيفا إلى مضمر انقلبت ألفهما ياء نصباً وجرا.

قال ابن مالك: ((ولزوم الألف لغة حارثية[٢]، وما أُعرب إعراب المثنى مُخالفاً لمعناه أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به، وكلا وكلتا مضافين إلى مضمر ومطلقاً على لغة كنانة[٣]))[٤].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وأخل بلغة ثالثة، وهي لغة بني الحارث؛ فإنهم يعربون "كلا وكلتا" إعراب المقصور مطلقاً، أضيفا إلى مظهر أو مضمر))[٥].

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك ذكر أن كلا وكلتا يعربان إعراب المثنى إذا كانا مضافين إلى الضمير، هذا على اللغة المشهورة، وقد يعربان إعراب المثنى مطلقاً على لغة كنانة، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأنه لم يذكر اللغة الثالثه في إعراب كلا وكلتا وهي لغة بنو الحارث بن

---

(١) المقتضب ٢٤١/٣، والآمالي الشجرية ٢٩٠/١، والإنصاف ٣٥٥، والتذييل والتكميل٢٥٤/١، ومغني اللبيب ٢٢١/١، وشفاء العليل ١٣٨/١، والبرهان في علوم القرآن ٣٢٦/٤، وأثر اختلاف اللهجات ٢٧٩-٢٨٠.

(٢) و هي لغة بني حارث بن كعب : يقول الفراء عن عند تخريجه لقوله تعالى : ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ سورة طه : (٦٣) ، احداهما على لغة بين الحارث بن كعب " يجعلون الإثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف " ، معاني القراء ١٨٤/٢ .

(٣) ولغة كنانة : هم البطون المتناسلون من أولاد كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن سعد بن عدنان وهم أربعة : وأولادهم قريش ومالك وملكان وعبدمناف ولكل واحد من هؤلاء الأربعة بطون كثيرة ، أنظر : حزم ، ص ٤٦٠/١١ .

(٤) شرح التسهيل ٦٢/١، ٦٦، ٦٧.

(٥) موصل النبيل ٤٥.

كعب .

ويحسن بنا الوقوف على هذه اللغة عند النحاة لعلنا في نهاية الأمر أن نصل إلى ترجيح مناسب.

ذكر الفراء هذه اللغة؛ إذ يقول: (وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين الرفع والنصب والخفض، وهما اثنان إلا بني كنانة؛ فإنهم يقولون: رأيت كِلَى الرجلين ومررت بكلى الرجلين وهي قبيحة قليلة، ومضوا على القياس))[١]، ونقل عنه المرادي أيضا أنه قال: ((إنهما قد يضافان إلى المضمر، ويكونان بالألف كما كان في الظاهر، وأن قول العرب: (كلاهما وتمرا)[٢] في موضع نصب، فصار في كلا وكلتا ثلاث لغات))[٣].

و((قال أبو بكر بن طاهر[٤]، وتلميذه ابن خروف[٥]، وأبو ذر[٦]: لغة قوم يجعلون كلا مثنى ولا يقولون كلاهما قام))[٧].

كما ذكر ابن مالك لغتهم إذ يقول: ((

إلاقليلاً و المثنى قد يَرد بألف في كُلِّ حال فاعتمد

أشير به إلى لغة بني الحارث بن كعب؛ فإنهم يجرون المثنى وشبهه مجرى المقصور))[٨].

(١) معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، وانظر: شرح الكافية الشافية ١٨٧/١.

(٢) هذا المثل في مجمع الأمثال ١/٢، والكتاب ٢٨١/٥١١، وشرح التسهيل للمرادي ١٠٩.

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١٠٩.

(٤) هو: أبو بكر، محمد بن أحمد بن طاهر، ولد في إشبيلية، وله على الكتاب طرر مدونة مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه، توفي سنة ٥٨٠هـ. انظر ترجمته في: البغية ٢٨/١.

(٥) هو: علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي أبو الحسن، عالم بالعربية، أندلسي من أهل إشبيلية، نسبته إلى حضر موت، أخذ عن ابن ملكون، توفي بإشبيلية سنة ٦٠٩هـ، له كتب منها: "شرح كتاب سيبويه " سماه "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"، وحمله إلى سلطان المغرب فأعطاه ألف دينار، وشرح الجمل للزجاجي. انظر ترجمته في: إشارة التعيين ٢٢٨، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢.

(٦) هو: مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي، يقول ابن الزبير :"كان إماما بالعربية و ناقدا للشعر ، من تصانيفه: الإملاء على سيرة ابن هشام . انظر: بغية الوعاة ٢٨٧/٢-٢٨٨

(٧) الارتشاف ٢٥٧/١.

(٨) شرح الكافية الشافية ١٨٧/١.

فإذا أعدنا النظر إلى الأقوال السابقة، فإنه يمكن القول إن في (كلا وكلتا) ثلاث لغات مشهورة، وهي لغة التفرقة بين أن يضافا إلى ظاهر فيكون إعرابهما بالألف، أو يضافا إلى مضمر فحينئذ تقلب الألف ياء في حالتي النصب والجر. ولغة كنانة؛ وهي إلحاق (كلا) و(كلتا) بإعراب المثنى مطلقاً سواء أضيفا إلى ظاهر أم مضمر. ولغة بني الحارث؛ فإنها تعرب (كلا) و(كلتا) إعراب المقصور سواء أضيفا إلى ظاهر أو مضمر.

والذي يقوى عندي هو أن ابن مالك لم يخل باللغة الثالثة التي استدركها عليه الشيخ خالد الأزهري؛ لأنه قد أشار إليها في المثنى مطلقا، فتشمل كلا وكلتا، فعند ذكره حد التثنية قال: ((ولزوم الألف لغة حارثية))، واستشهد لها بأقوال العرب وأشعارهم، ولذلك فلا يحتاج إلى إعادتها. والله أعلم بالصواب.

المسألة الثانية: الاستغناء بـ(كُلّهما):

قد يستغنى ببعض ألفاظ التوكيد عن بعض فيقال: قام الرجلان كُلّهما وقامت المرأتان كُلُّهما[1].

قال ابن مالك: ((لا يؤكد مثنى بغيرهما إلا بـ كلا وكلتا... وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما، وبكلهما عنهما))[2].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((**بكلهما عنهما يقدح في قوله أولاً، ولا يؤكد مثنى بغيرهما إلا بكلا وكلتا، فكان حقه أن يقول هناك بكثرة وبكل نيابة عنهما بقلة**))[3].

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك قال: "لايؤكد مثنى بغيرهما"؛ أي: بغير النفس والعين. ثم قال: "وقد يستغنى بكلهما عنهما"، وهو يشير بذلك إلى أنه قد يستغنى بـ"كلهما "عن كليهما وكلتيهما، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن ابن مالك قد وقع في التناقض، فأولاً يقول: إنه "لا يؤكد مثنى بغير النفس والعين إلا بـ"كلا" للمذكرين و"كلتا" للمؤنثين، ثم يقول: وقد يستغنى بـ"كلهما" عن كليهما وكلتيهما.

وبالنظر إلى هذا الاستدراك نجد أنه لا يؤكد مثنى بغير النفس والعين إلا بـ كلا في التذكير، وكلتا في التأنيث[4]. كما قال صاحب البسيط: ((التثنية تؤكد بثلاثة ألفاظ: النفس والعين، وكلا،

(١) انظر: شفاء العليل ٧٣٦/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٥٢/٣-١٥٣.

(٣) موصل النبيل ١٠١٩

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٥٣/١، وشرح الكافية ٣/١١٧٨، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٦، وارتشاف =

فتقول: مررت بالرجلين أنفسهما أعينهما كليهما))[١].

وقد يستغنى ببعض ألفاظ التوكيد عن بعض، نحو قول الشاعر:

يمُتُّ بقُرْبَى الزينبين كليهما إليك، وقُربى خالد وحبيب[٢]

فأوقع كليهما موقع كلتيهما.

وقد ذكر ابن مالك أنه قد يستغنى بكلّهما عن كليهما وكلتيهما، نحو: الرجلان كلهما والمرأتان كلهما[٣]، ولم يأتِ بشاهد، فقال أبو حيان: ((ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب ولا يؤكد إلا متجزئ بالذات أو بالعامل نحو: قبض المال كله، ورأيت زيداً كله))[٤].

وقال ناظر الجيش: ((أما شاهد الاستغناء بكلهما عن كلتيهما فلم أره في شرح المصنف))[٥].

فعلى هذا يتبين أنه يمكن الاستغناء بكلهما عن كلتيهما؛ قياساً على قراءة ابن مسعود[٦] في غير توكيد: (**كُلُّ الجنتين آتى أُكْلَهُ**)[٧].

والذي يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك صحيح؛ لأن ابن مالك كانت عبارته تحتاج إلى إيضاح وتفصيل.

= الضرب ٢/٦٠٨، وشرح التسهيل للمرادي ٧٧٨.

(١) البسيط ٣٦٤/١ وشرح ابن عقيل٢/١٩٦، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ١/٦٧٩.

(٢) البيت من الطويل لهشام بن معاوية في المقرب ٢٣٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٤/٣، والمساعد ٣٨٧/٢، وشرح الاشموني ٧٨/٣.

(٣) شرح التسهيل٣/١٥٤.

(٤) ارتشاف الضرب٢/٦١٠، وانظر: شرح التسهيل للمرادي ٧٧٨.

(٥) تمهيد القواعد ٣٢٠٩/٧.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤٣/٢، والكشاف ٧٨٤/٢. وابن مسعود هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن صحابي من أكابرهم، فضلا و عقلا، و قربا من الرسول ﷺ و هو من أهل مكة و من السابقين إلى الإسلام توفي سنة ٣٢هـ، الأعلام ١٣٧/٤

(٧) قال تعالى﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَرًا﴾ الكهف:٣٣

المطلب الثاني: الضمير

المسألة الأولى: ما يجوز اتصاله وانفصاله من الضمائر:

لما كان وضع الضمير لقصد الاختصار لم يجز أن يؤتى بمنفصل إذا وجد سبيل إلى المتصل؛ لكونه أخصر إلا في مواضع مخصوصة[(١)].

قال ابن مالك: ((ويُختار اتصال نحو هاء أعطيتُكَهُ، وانفصال الآخر من نحو:... خِلْتُكَه))[(٢)].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((فمذهب المصنف أن انفصال الهاء ونحوها هو المختار، وهو مذهب سيبويه[(٣)]، واختار المصنف في غير هذا الكتاب الاتصال))[(٤)].

ووجه الاستدراك في المسألة: هو أن ابن مالك ذهب في التسهيل إلى أن انفصال الهاء في نحو: "خلتكه" هو المختار فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن رأيه هذا مخالف لرأيه في بعض مصنفاته الأخرى؛ لأنه قد رجح فيها الاتصال، واضطرب رأيه في هذه المسألة.

وقبل مناقشة هذا الاستدراك لا بد من الوقوف على هذه المسألة عند النحاة فنقول:

اختلف النحاة[(٥)] في المعمول الثاني للفعل الذي يتعدى إلى مفعولين هما في الأصل

---

(١) كثاني ضميرين أولهما غير مرفوع نحو"سَلْنِيه"، أو مرفوع بـ"كان" أو إحدى أخواتها .انظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٣٠.

(٢) شرح التسهيل ١/١٤٩.

(٣) يقول سيبويه ٢/٣٦٥: ((وتقول: حسبتك إياه، وحسبتني إياه؛ لأن حسبتنيه وحسبتكه قليل في كلامهم)).

(٤) موصل النبيل ١/١٠٩.

(٥) انظر: الكتاب ٢/٣٦٥، وشرح ابن يعيش ٣/١٠٥-١٠٦، شرح كافية ابن الحاجب ٣/٣٩، ، وشرح الكافية الشافية ١/٢٣١-٢٣٢، والتذييل والتكميل ٢/٢٣٨-٢٣٩، وشرح التسهيل للمرادي ١٦٤، وأوضح المسالك ١/٩٩-١٠٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١/١٠٧-١٠٨، وهمع الهوامع ١/٢١٣، وشرح الأشموني١/ ٩٦-٩٧.

مبتدأ وخبر كـ: (خلتنيه) ، هل الأرجح أن يؤتي به متصلاً أو منفصلاً على قولين، وكل منهما مؤيد بالسماع.

القول الأول: ترجيح الانفصال، وينسب هذا الرأي إلى سيبويه(١) وتبعه ابن مالك(٢). وحجتهم في ذلك: أن الضمير خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال، ولو بقى على ما كان لوجب الفصل، فكان بعد الناسخ راجحاً(٣).

واستدلوا بقول الشاعر:

أخي حسِبتُك إيَّاه وقد مُلِئت أرجاءُ صدرِك بالأضغَان والإحَنِ(٤)

القول الثاني: ترجيح الاتصال، وينسب هذا الرأي إلى الرماني وابن الطراوة(٥)،

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٦٥.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل للمرادي ١٦٤.

(٤) البيت من البسيط، وقائله غير معروف، والشاهد منه قوله: (حسبتك إياه)؛ حيث جاء بكاف المخاطب، وإياه منفصلين .

وانظر البيت في: شرح ألفية بن مالك لابن الناظم ٦٥، وشرح التسهيل للمرادي ١٦٤، وأوضح المسالك ١/٩٩، شرح ابن عقيل ١/١٠١، والتصريح ١/١٠٧، وشرح الأشموني ١/٩٧.

والأضغان: الأحقاد، لسان العرب(ضغن) ١٣/٢٥٥ والإحنة هي الحقد، اللسان(أحن) ١٣/٥٦٨.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١/٢٣٩، وموصل النبيل ١٠٩. والرماني هو: علي بن عيسى بن علي أبو الحسن الرماني، وكان يعرف أيضا بالأخشيدي و بالوراق و هو بالرماني أشهر ، كان إماما بالعربية ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ، ومن مؤلفاته: شرح الأصول لابن السراج ، مات سنة ٣٨٤هـ، انظر بغية الوعاة ٢/ ١٨٠-١٨١،وابن الطرواة هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي ، أبو الحسن ابن الطراوة سمع عن الأعلم كتاب سيبويه، كان أديبا بارعا ، من مؤلفاته: الترشيح في النحو ، مات سنة ٥٢٨هـ، انظر بغية الوعاة ١/٦٠٢.

وتبعهم ابن مالك في النظم[١]، معللاً ما ذهب إليه بقوله: ((وقد حكم- أيضاً — لثاني منصوب نحو: " ظننتكهُ" بترجيح الانفصال. وعندي أن اتصاله أولى، لأنه ثاني منصوبين بفعل، كالثاني في قوله — تعالى -: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[٢]))[٣].

وشاهده على ذلك قول الشاعر:

بُلِّغتَ صُنْعَ امْرِئ برٍّ إخـــالُكَهُ   إذ لم تزل لاكتسابِ الحمدِ مُبتَدِرا[٤]

ومن خلال ما سبق يظهر أن ابن مالك له رأيان في باب (خلتنيه)، ففي النظم اختار الوصل، وفي التسهيل اختار الفصل تبعاً للجمهور، إذ يقول: ((وإذا كان الضمير كهاء (خلِتكه) في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب، فالانفصال به أولى؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخره بخلاف هاء "كنته"، فإنه خبر مبتدأ في الأصل، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع و المرفوع كجزء من الفعل))[٥].

وبناء على ماتقدم يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن ابن مالك اختلف رأيه في باب (خلتنيه)، ففي التسهيل يختار الانفصال، وفي النظم يختار الاتصال.

والله أعلم بالصواب.

---

(١) في ألفيته ص١٥ يقول:

كذاك خِلتنيه واتصالاً   أختارُ غيري اختارَ الانفصال

(٢) سورة هود الآية ٢٨.

(٣) شرح الكافية ١/٢٣١-٢٣٢.

(٤) البيت من البسيط، وغير معروف القائل، انظر التذييل والتكميل ٢/، ٢٣٩، وأوضح المسالك ١/١٠٠، وشرح ابن عقيل ١/١٠١، والتصريح بمضمون التوضيح ١/١٠٨، وشرح الأشموني ١/٣٠.

والشاهد فيه: (إخالكه)؛ حيث جاء بالضميرين متصلين.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٠.

المسألة الثانية: استتار الضمير في نحو: "زيد هند ضاربتُه":

يتحمل المشتق الضمير سواء كان خبراً نحو: زيد قائمٌ، أو نعتاً نحو: "رب رجل كريم لقيته"، أو حالاً نحو: "جاء زيد راكباً "، ما لم يرفع ظاهرًا لفظاً نحو: "زيد قائم غلامه"، أو محلاً نحو: "الكافر مغضوبٌ عليه"، ويستكن الضمير فيما ذكر من خبر ونعت وحال، فإن جرى رافعه على صاحب معناه فقد اختلف في إعرابه:

فقال ابن مالك: ((ولايتحمل غير المشتق ضميراً... ويتحمله المشتق خبراً أو نعتاً أوحالاً مالم يرفع ظاهراً لفظاً أو محلاً، ويستكن الضمير إن جرى مُتَحَمِّلُهُ على صاحب معناه، وإلا برز...))(١).

ثم قال في الشرح معرباً هذا الضمير: ((فإن برز فالبارز مؤكد للمستكن))(٢).

قال الشيخ خالد الأزهري مستدركاً على ما ذهب إليه ابن مالك – من أنه يجوز إعراب (الضمير البارز) توكيداً أوفاعلاً –: ((وقد أجاز سيبويه في نحو: "مررت برجل مُكرمك هو" أن يكون هو فاعلاً وأن يكون توكيداً))(٣).

ووجه هذا الاستدراك: هو أن المشتق إذا لم يرفع ظاهراً، أو محلاً فإنه يرفع ضميراً، فإن جرى على صاحب معناه نحو: زيدٌ هند ضاربته ففي ضاربته ضمير مستكن تقديره: هي، فإن برز فقد اختلف في إعرابه، فابن مالك يعربه توكيداً، فاستدرك عليه الأزهري نقلاًعن سيبويه أنه يجوز إعرابه توكيداً أو فاعلاً.

وللنحاة في ذلك رأيان:

الرأي الأول: أن يكون تأكيداً للضمير المستكن في الصفة، وإلى هذا ذهب ابن مالك(٤).

الرأي الثاني: أن الضمير المستكن إذا برز يجوز أن يعرب تأكيداً أو فاعلاً، وإلى هذا

(١) شرح التسهيل ٢٩٢/١.

(٢) المصدر السابق ٢٩٤/١.

(٣) موصل النبيل ٢١٩/٢٢٠.

(٤) شرح التسهيل ٢٩٤/١.

ذهب سيبويه؛ إذ يقول: ((وتقول: مررتُ برجل معه امرأة ضاربتُه، فهذا بمنزلة قوله: معه كيسٌ مختومٌ عليه. فإن قلت: مررتُ برجل معه امرأة ضارِبها، جررت ونصبت على ما فسّرتُ لك، وإن شئت قلت ضاربَها هو فنصبت، وإن شئت جررت ويكون "هو" وصف المضمر في ضاربها، حتى يكون كأنك لم تذكرها، وإن شئت جعلت "هو" منفصلا، فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات المضمر))(١).

قال السيرافي معلقاً على هذا القول: إن قولك: "مررت برجل معه امرأة ضاربتُه"، فهذا بمنزلة مررت برجل معه كيس مختومٌ عليه. فهذا جرى على من هو له، فإن قلت: (ضاربها) جررت صفةً لرجل ونصبت حالاً من الهاء. وإن شئت قلت: ضاربها هو، فيكون "هو"توكيداً للضمير الذي قي ضاربها، ويجوز أن يكون منفصلاً فاعلاً للضرب، وهذا مثل قولك: مررت بامرأة ضاربها زيدٌ، وإن شئت جررت، وجئت بـ(هو) توكيداً فقلت: برجلٍ معه امرأةً ضاربها هو(٢).

ووافقه على هذا الرأي ابن هشام الخضراوي(٣) في الإفصاح؛ إذ يقول: بأنه أجاز بعض أهل عصره أن تقول: زيدٌ عمرو ضاربه هو فيكون جارياً على "عمرو" وهو له، وترفع الضمير به، أو تجعله توكيداً. واحتج بعموم قول سيبويه والنحويين، ولايجوز عندي على قول من يرى أن ذلك لرفع اللبس؛ لأنهم لم يكونوا ليرفعوا اللبس إذا وقع، ثم يفعلون مالايلزم، فيرفعون به اللبس، فهذا نقضٌ لما اعتزموا عليه(٤).

ووافقهم على هذا الرأي المرادي في شرحه للتسهيل، والشيخ خالد الأزهري،

---

(١) الكتاب ٥٢/٢.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨٥/٢.

(٣) ابن هشام الخضراوي هو: محمد بن يحي بن هشام الخضراوي، أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء، كان رأساً في العربية، أخذها عن ابن خروف ومصعب الرندي والقراءات عن أبيه، وأخذ عنه الشلوبين، توفي في ليلة الأحد، الرابع عشر من جمادى الآخرة، سنة ٦٤٦هـ. انظر: بغية الوعاة ٢٦٧/١-٢٦٨.

(٤)انظر رأيه في: التذييل والتكميل ١٦/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٢٦٥، ونتائج التحصيل ١٠٥٠/٣.

والسيوطي[١].

وأيضاً هو ظاهر كلام الصبان في حاشيته، وذلك عندما قرر الجواز رغم الإشكال فقال معلقاً على ما نقله الأشموني من التوضيح: "إذ الاستتار في نحو: "زيد قام واجب؛ فإنه لا يقال قام هو على الفاعليه"[٢]: ((أي: حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائز وبحث في هذا النفي بأن سيبويه أجاز في قوله تعالى: ﴿ أَن يُمِلَّ هُوَ ﴾[٣] وقولك: مررت برجل مُكرمك هو كون الضمير فاعلاً وكونه تأكيداً وإن استشكل بأن القاعدة أن لافصل مع إمكان الوصل إلا فيما استثني وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه يجوز أن يقال: قام هو على الفاعلية))[٤].

واستدل أصحاب هذا الرأي فيما ذهب إليه سيبويه[٥] بأن الفرق يظهر في التثنية والجمع فعلى الفاعل تقول: "مررت برجلين مكرِمك هما" بتثنية الوصف، وعلى الثاني، مكرميك هما بإفراده[٦].

ومن خلال الآراء السابقة يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن قولك: مررت برجلٍ مكرمك هو أن يكون فاعلاً، وأن يكون توكيداً، ويظهر أثر التقديرين

---

(١) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٢٦٥، و التصريح بمضمون التوضيح ١٠٢/١، والهمع ٣١٤/١.

(٢) أوضح المسالك ٨٨/١. إذ يقول على تعريف الضمير المستتر جوازاً: ((هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستتار في نحو: "زيد قام " واجب"، فإنه لايقال: "قام هو" على الفاعلية)).

(٣) سورة البقرة الآية ٢٨٢.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٨/١.

(٥) ولم أعثر على هذا المثال "مررت برجلين مكرميك هما"، ولا" الثاني مكرمك هما"، وإنما توجد أمثلة تشبههما. على أن أبا حيان في التذييل والتكميل ٤/ ١٦، وابن عقيل في المساعد٢٢٨/١، والشيخ خالد الشيخ خالد الأزهري في موصل النبيل ٢١٩ قد نسبوا كثرة هذه الأمثلة لسيبويه.

(٦) انظر: الارتشاف ٤٧/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٢٦٥، وتمهيد القواعد ٩٦٤/٢، وتعليق الفرائد ٨٦/٣.

في التثنية والجمع، فعلى الفاعل يمكنك أن تقول: مررت برجُلين مُكْرِمكَ هما، وأما على التوكيد فتقول: مكرميك هما. ويمكن أن نعتذر لابن مالك بأنه ربما يرى أنه يعرب فاعلاً؛ لأنه لم يجزم بإنكاره؛ وإلا لو أنه لا يرى إعرابه إلا توكيداً لساق العديد من الأدلة؛ ليثبت ما ذهب إليه.

المطلب الثالث: المبتدأ و الخبر

المسألة الأولى : حذف الخبر وجوباً:

من الأسباب الموجبة لحذف الخبر إذا وقع المبتدأ بعد "لولا" الامتناعية، وإذا وقع المبتدأ قسما صريحا، وفي مسألة: ضربي زيداً قائماً[١].

قال ابن مالك: ((ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلاً خلافاً للفراء ولا جملة اسمية بلا واو وفاقاً للكسائي))[٢]. ثم قال في الشرح: ((ومما حكى ابن كيسان... مسرتك أخاك هو قائم، جازت المسألتان عند الكسائي وحده، فإن جئت بالواو قبل "هو" جازت المسألة في كل الأقوال))[٣].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وسكوته عن ذكر الخلاف مع الواو، يوهم الاتفاق على جوازه))[٤].

ووجه الاستدراك: أن قول ابن مالك: "ولا جملة اسمية بلا واو" يوهم أن ليس هناك خلاف بين النحاة مع الجملة الاسمية المصحوبة بالواو، فاستدرك الشيخ خالد الأزهري عليه؛ ليدفع الوهم الذي علق في عبارته.

اختلف النحاة في وقوع الجملة الاسمية حالاً مصحوبة بالواو، وذلك على أقوال أهمها:

القول الأول: المنع مطلقاً، سواء كانت بواو أم بغيرها، ونسب هذا القول إلى

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣٣٧/١-٣٣٩.

(٢) شرح التسهيل٢٧٣/١.

(٣) نصه في شرح التسهيل ٢٧٥/١: ((ومما حكى ابن كيسان مسرتك أخاك قائماً أبوه، ثم قال: فإن قلت: مسرتك أخاك قائماً أبوه، أو مسرتك أخاك هو قائم، جازت المسألتان عند الكسائي وحده، فإن جئت بالواو قبل هو جازت المسألة في كل الأقوال)).

(٤) موصل النبيل٢٠٤.

سيبويه[١] والأخفش[٢]، ودليلهم هو أن الحال لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت اسماً منصوباً[٣].

وقد ورد السماع بما منعه سيبويه، وذلك كقول الرسول ﷺ: ((أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد))[٤].

وقول الشاعر:

عَهْدي بها الحيَّ الجميع وفيهِم قبلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِـدامُ[٥]

وقول الآخر:

خيرُ اقترابي من المولَى حليف رضىً وشرُّ بعدي عنه وهو غضبانُ[٦]

القول الثاني: الجواز مطلقاً، سواء كانت بواو أم بغيرها، ونسب هذا القول للكسائي[٧]، ووافقه ابن مالك فقد قال: ((وقد كان مقتضى الدليل أن حذف الواو هنا أولى؛ لأنه موضع اختصار، لكن الواقع بخلاف ذلك، وباب القياس مفتوح))[٨].

---

(١) التذييل والتكميل ٣٠٧/٣، وتذكرة النحاة ٦٤٩، وتعليق الفرائد ٣٩/٣.

(٢) الكتاب ١/١٩٠-١٩١، ٤٠٢-٤٠٣ وينظر تذكرة النحاة ٦٤٩، والمساعد ٢٤١/١، وتعليق الفرائد٣٩/٣.

(٣) التذييل والتكميل ٣٠٦/٣.

(٤) انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر، باب التسبيح والدعاء بالسجود ٣٠٠/٢، وصحيح مسلم ٣٥٠/١.

(٥) البيت من الكامل للبيد في ديوانه ٢٨٨، ورواه "عهدي بها الإنس"، والكتاب١٩٠/١، وشرح المفصل ٦٢/٦، وتذكرة النحاة ٦٥٠.

(٦) البيت من البسيط، قائله مجهول، انظر: تذكرة النحاة ٦٥٠، والمساعد ٢٤١/١، وتعليق الفرائد٤٠/٣، وهمع الهوامع ٣٤٣/١، وحاشية الصبان٣٢٢/١.

والشاهد فيه قوله: (وشر بعدي عنه وهو غضبان)؛ على أن الجملة الاسمية الواقعة حالاً بعد المصدر المحذوف الخبر اقترنت بالواو.

(٧) شرح التسهيل ٢٧٥/١، وهمع الهوامع ٣٤٤/١.

(٨) شرح التسهيل ٢٧٥/١.

ويظهر لي أن استدراك الأزهري على ابن مالك صحيح؛ وذلك لسببين:

الأول: أن مقتضى ظاهر كلام ابن مالك عند نقله عن ابن كيسان يدل على أن وقوع الجملة الاسمية المصحوبة بالواو جائزة عند الجميع.

الثاني: أن عبارة ابن مالك كانت تحتاج إلى تفصيل، وذلك من خلال ذكر الأقوال المؤيدة لهذه المذهب والمانعة؛ لكي يزول هذا الوهم.

والله أعلم بالصواب.

المسألة الثانية: اسم إن صفة رافعة لظاهر مغن عن الخبر:

ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلا أو نائب فاعل مكتفى به، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام نحو: (قائم الزيدان)[(١)].

قال ابن مالك –في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر–: ((وأجاز الأخفش والفراء جعل اسم إن صفة رافعة لظاهر مغن عن الخبر، فيقولان: (إنّ قائمًا الزيدان)، وجواز هذا مبني على جواز: قائم الزيدان ونحوه دون استفهام ولانفي... والصحيح أن يقال: إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز: قائم الزيدان جواز إن قائمًا الزيدان...))[(٢)].

وأيضاً قال –في باب المبتدأ –: ((ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي خلافاً للأخفش))[(٣)].

قال الأزهري مستدركاً على هذا الكلام: ((ولهذا قال المصنف هنا لايجوز، وإن كان سبق له هناك أنه قال: لا يجري هذا المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي))[(٤)].

---

(١) ذهب جمهور البصريين إلى أن شرط إعمال الوصف أن يتقدمه نفي أو استفهام، وذهب الأخفش ومن تبعه إلى أنه لا يشترط الاعتماد على نفي أو استفهام، فعلى مذهبه يجوز: قائم زيد، فيكون قائم مبتدأ، وزيد فاعل به أغنى عن الخبر. انظر: التذييل ٢٧٢/٣، وتعليق الفرائد ١٩/٣–٢٠، وأوضح المسالك ١٩١/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٩٩/١.

(٣) شرح التسهيل ٢٦٣/١.

(٤) موصل النبيل ٣٣٧.

ووجه هذا الاستدراك هو أن الشيخ خالد الأزهري يريد أن يبين رأى ابن مالك في باب المبتدأ، وذلك عند استحسانه لـ"قائم الزيدان"، وعلى منعه لـ"إن قائما الزيدان" في باب الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، ومقصوده من ذلك التنبيه على أن المصنف له رأيان مختلفان.

فعند البحث عن موقف ابن مالك عن هاتين المسألتين نجد أن له رأيين:

الرأي الأول: أنه في باب الابتداء استحسن ما ذهب إليه الأخفش من عدم اشتراط أن يكون الوصف مسبوقاً باستفهام، أو نفي، وحجته في ذلك مجيء السماع، فقال في شرح التسهيل: ((وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسنا، ويدل على صحة استعماله قول الشاعر:

خَبِيرٌ بنو لهْبٍ فلاتك مُلْغيا مقالةَ لهْبِيّ إذا الطيرُ مرَّتِ[(١)]))[(٢)].

ووجه الاستدلال الذي ذهب إليه ابن مالك - كما ذكر الدماميني[(٣)] - أنه لو جعل (بنو لهب) مبتدأ مخبرًا عنه بقوله: خبير لزم عدم المطابقة، فتعين كون (خبير) مبتدأ، و(بنو لهب) فاعلاً به[(٤)]. وعلق المرادي في شرحه للتسهيل على ما ذهب إليه ابن مالك بقوله: ((دل قوله "باستحسان" على أنه يجوز كون الوصف مبتدأ وما بعده مرفوع به، فسد مسد الخبر وإن لم يعتمد، لكنه ليس باستحسان ونسبه إلى سيبويه[(٥)]))[(٦)].

---

(١) البيت من الطويل لرجل من الطائيين في شرح التصريح ٥٧/١، وبلا نسبة في عمدة الحافظ ١٤٤/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٦٤/١.

(٣) هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي الإسكندراني، "بدر الدين" المعروف بابن الدماميني المالكي النحوي الأديب، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣هـ، وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، له تصانيف منها: "تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب"، وشرح التسهيل، توفي مسموماً سنة ٨٣٧، وقيل ٨٣٨هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٦٦/١-٦٧.

(٤) انظر: تعليق الفرائد ٢١/٣.

(٥) قال سيبويه: ((وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنياً على المبتدأ...)). الكتاب ١٢٧/٢.

(٦) شرح التسهيل ٢٤٥.

ويتلخص من هذا أن سيبويه والأخفش متفقان على جواز قائم الزيدان، والخلاف بينهما هو الاستحسان، فسيبويه يقول: ليس بحسن، والأخفش يقول: هو حسن، وكذا الكوفيون[١].

وهذا الرأي الذي استحسنه المصنف رده ابن هشام في التوضيح؛ فقد قال: ((ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام... خلافاً للأخفش والكوفيين، ولاحجة لهم في نحو:

خَبِيرٌ بنو لهْبٍ فلا تك مُلْغيا

خلافاً للناظم وابنه؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وإنما صح الإخبار به عن الجمع؛ لأنه على فعيل مثل: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[٢]))[٣].

الرأي الثاني: في باب الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، فإنه لا يجوز "إن قائما الزيدان"، وعلل ابن مالك ذلك بقوله: ((فلا يلزم من تجويز: قائم الزيدان، جواز: إن قائما الزيدان، ولا: ظننت قائما الزيدان؛ لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من إنّ وظننت، وامتناع وقوعه بعدهما))[٤].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشريخ خالد الأزهري كان المقصود منه أن يبين موقف ابن مالك في مسألة إجازته لـ(قائم الزيدان)، ومنعه لـ(إن قائماً الزيدان) وأنه ليس هناك تضارب في رأي ابن مالك.

المسألة الثالثة: أن يكون المخبر عنه بعض كلام يوصف به لجملة:

إن الأخبار إن كان بـ"الذي" أو أحد فروعه فيشترط للمخبر عنه تسعة أمور منها: قبوله التأخير، وقبوله التعريف، وأن يكون بعض ما يوصف به من جملة صالحة للوصف[٥].

---

(١) انظر: تعليق الفرائد ٣/٢٢-٢٣.

(٢) سورة التحريم الآية ٤.

(٣) أوضح المسالك ١/١٨٨-١٩٣.

(٤) شرح التسهيل ١/٣٩٩.

(٥) ومنها أيضاً: قبوله الرفع، وقبوله الإثبات، وألا يعود الضمير على شيء قبله، وأن يتحد العامل في =

قال ابن مالك: ((شرط الاسم المخبر عنه في هذا الباب إمكان الاستفادة والاستغناء عنه بأجنبيّ، وجواز استعماله مرفوعاً... وأن يكون بعض ما يوصف به من جملة أو جملتين في حكم جملة واحدة))(١).

وقال الشيخ خالد الأزهري: ((ولو قال: ما تُوصل به، كان أنسب للباب))(٢).

ووجه الاستدراك: هو أن المصنف ذكر شرطاً من شروط الاسم المخبر عنه، وهو أن يكون بعض ما يوصف به من جملة صالحة للوصف، بأن تكون خبرية عارية من معنى التعجب، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأنه لو قال: بعض ما تُوصل به بدلاً من قوله "يُوصف به" لكان أفضل؛ لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة.

ويحسن بنا الوقوف على هذا الشرط عند شُراح التسهيل، لعلنا نصل في نهاية الأمر إلى ترجيح مناسب.

يقول المرادي- شارحاً هذا الشرط-: ((وذلك بأن تكون الجملة خبرية خالية من معنى التعجب، غير مستدعية كلاماً؛ لأن الجملة حال الإخبار تُجعل صلةً لـ: الذي، أو يُسْبكُ منها اسم فاعل أو مفعول يوصل به الألف واللام))(٣).

أما ابن عقيل فيقول- معلقاً على هذا الشرط-: ((أي: أن يكون المخبر عنه في جملة تصلح أن تكون صفة، وهي الخبرية الخالية من التعجب... وذلك لأن تلك الجملة تجعل صلة للذي، أو يُسبَك منها اسم توصل به "أل" بجملة الأمر والنهي والتمني وغيرها))(٤).

= المتعاطفين. انظر: شرح الكافية لابن مالك/١٧٧٠-١٧٧١، وشرح الأشموني ٣/٣٠٩-٣١١، والهمع ٣/٢١٢.

(١) التسهيل ٢٥١.

(٢) موصل النبيل ١٧٠٣.

(٣) شرح التسهيل١/٦٥٤.

(٤) المساعد ٣/٢٨٠، وانظر: الهمع ٣/٢١٤.وابن عقيل هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، ولد سنة ٧٠٠هـ ولازم أبا حيان حتى كان من أجل تلاميذه، شرح الألفية و التسهيل، مات سنة ٧٦٩هـ، انظر: الدر الكامنة ٢/٢٦٦-٢٦٩.

أما ناظر الجيش فيقول: إن المصنف قد عبر عن الخبرية بكونها يُوصف بها؛ لأنه لايوصف إلا بالجمل الخبرية، وإنما اشترط في الجمل ذلك؛ لأنها تصير صلةً للموصول، ومعلوم بأن الصلة لا تكون جملة طلبية ولا إنشائية(١).

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأنه كما قال المرادي: بأن الجملة حال الإخبار تُجعل صلةً لـ: الذي أو يُسْبكُ منها اسم فاعل أو مفعول يوصل به الألف واللام(٢).

وفي هذا يقول الأشموني أيضاً: إن الجملة بعد الإخبار تُجعل صلة(٣)، لذلك كان الأنسب للباب أن يقول: ما تُوصل به، بدل قوله: ما يُوصف به الجملة، هذا من جهة، ومن أخرى أن المصنف بعد ذكره شروطَ الاسم المخبر عنه قد شرع في الحديث عن الإخبار بالذي وبالألف واللام.

---

(١) انظر: تمهيد القواعد ٤٥٧١/٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل١/٦٥٤.

(٣) انظر: شرح الأشموني٣/٣١١.

المطلب الرابع: نيابة المنصوب عن الفاعل:

قال ابن مالك: ((ولا يمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل))[١].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وهذه المسألة لم يتعرض لها المصنف في الشرح))[٢].

وقد سبقه إلى هذا الاستدراك ابن عقيل في المساعد[٣]، والمرادي في شرح التسهيل[٤]، ولم يشر الشيخ خالد إلى ذلك في كلامه.

وأما هذه المسألة فالخلاف فيها مبني على الخلاف في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول نحو: (اخترت زيداً الرجال) والتقدير من الرجال، وللنحويين فيها مذهبان:

المذهب الأول: مذهب عامة البصريين، وتبعهم من النحاة المتأخرين ابن عصفور[٥]، والجزولي[٦]، فهم يوجبون إقامة المفعول المنصوب بنفس الفعل مقام الفاعل، ومنع إقامة المقدر بسقوط الجار[٧]، فتقول في: "اخترت الرجال زيدا": اختير زيد الرجال، ولا يجوز: اختير الرجال زيدا؛ مستدلين بقول الفرزدق:

مِنا الذي اختيرَ الرجالَ سماحةً   وجُودا إذا هَبَّ الرياحُ الزَّعازع[٨].

---

(١) شرح التسهيل ٢/٥٧.

(٢) موصل النبيل ٤٤٤.

(٣) المساعد ١/٣٩٨.

(٤) شرح التسهيل للمرادي ٤١٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٥.

(٦) المقدمة الجزولية ١٤٣، وشرح كافية ابن الحاجب ١/١٩٣.

(٧) ينظر: الأصول ١/٨٠، والارتشاف٢/١٩٤، وشرح الألفية للمرادي ٢/٦٨٠، وشفاءالعليل ١/٤١٩، وحاشية الشيخ ياسين على التصريح ١/٢٩٠، وموصل النبيل ٤٤٤، ونزع الخافض في الدرس النحوي ١١٦، وأثر الأخفش في الكوفيين ٢٤٢.

(٨) البيت من الطويل، للفرزدق في ديوانه ٢/٤١، والكتاب ١/٣٩، والكامل للمبرد ١/٣١، وشرح المفصل ٨/٥١، والمقدمة الجزولية ١٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٥، والتذييل والتكميل ٦/٢٤٢، والدرر ١/٣٩٣، وهمع الهوامع ١/٥٢٠. والزعازع: الرياح الشديدة ، انظر المعجم =

قال أبو حيان: ((وعلى هذا جاء السماع من العرب))[١].

المذهب الثاني: مذهب الفراء[٢]، وتبعه ابن مالك[٣]، والرضي[٤]؛ وهو أنه يجوز نيابة المنصوب على نزع الخافض مناب الفاعل مع وجود المفعول المنصوب بنفس الفعل، وعلى هذا القول يجوز أن تقول: اختير الرجال زيداً.

ويظهر لي أن استدراك الشيخ خالد الأزهري وغيره صحيح؛ لما نُقل عن شراح التسهيل أنه لم يتعرض لها بالشرح، وأيضا ذكر المرادي في شرحه على الألفية في باب نائب الفاعل (وأما باب اختار، فلم يتعرض له هنا)[٥].

والله أعلم بالصواب.

= الوسيط ٣٩٣/١

(١) الارتشاف ١٨٨/٢.

(٢) المصدر السابق، وموصل النبيل ٤٤٤، وشفاء العليل ٤١٩/١، وشرح التسهيل للمرادي٤١٢، وهمع الهوامع ٥٢٠/١.

(٣) شرح التسهيل ٢٥٧، وشفاء العليل٤١٩، وهمع الهوامع٥٢٠/١.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١٩٤/١.

هو: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، عالم بالعربية من أهل إستراباذ (من أعمال طبرستان)، اشتهر بكتابيه شرح مقدمة ابن الحاجب في النحو وشرح الشافية في الصرف انظر: خزانة الأدب ٢٨/١-٣٠، والأعلام ٨٦/٦.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٦٠٨/٢.

المطلب الخامس: (مذ) و(منذ) مبتدآن أو ظرفان:

إذا جاء بعد "مُذ" أو "منذ" زمان مرفوع فيكون مما يجاب به (كم) نحو: ما رأيته مذ يومان، أو مما يجاب به (متى) نحو: "ما رأيته مذ يوم الجمعة[١]".

فقال ابن مالك: ((ليسا قبل المرفوع مبتدأان بل ظرفين خلافاً للبصريين))[٢].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وعبارة المصنف توهم أن البصريين كلهم، على أنهما مبتدآن))[٣].

ووجه الاستدراك أن عبارة المصنف "خلافاً للبصريين" تدل على أنهم مجمعون على أن "مذ" و"منذ" قبل المرفوع مبتدآن، وهو خبر لهما، فاستدرك الشيخ خالد على ابن مالك؛ لدفع الوهم الذي علق في عبارته بناء على أن للبصريين مذهبين في هذه المسألة.

اختلف النحويون في إعراب الاسم المرفوع الواقع بعد (مذ) و(ومنذ) في نحو: ما رأيته مذ يومان، وذلك على أقوال أهمها:

الأول: ذهب المبرد، والفارسي، وابن السراج[٤] إلى أنهما مبتدآن وما بعدهما خبر، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً، أو معدوداً وأول المدة إن كان ماضياً.

الثاني: ذهب الأخفش[٥]، والزجاج[٦]، والزجاجي[٧] إلى أن الاسم مرتفع على

---

(١) انظر: الارتشاف ٢٤٣/٢.

(٢) التسهيل ٩٤.

(٣) موصل النبيل٥٥٦.

(٤) انظر: الأصول ١٣٧/٢، والمقتضب ٣٠/٣، والإيضاح ٢٠٨.

وابن السراج هو: محمد بن السري البغدادي النحوي، أبو بكر، ويقال: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. أخذ عنه أبو القاسم الزجاجي، والسيرافي، والفارسي، من مصنفاته: الأصول في النحو، والاشتقاق، توفي في ذي الحجة سنة ٣١٦هـ. انظر ترجمته في: إشارة التعيين ٣١٣، والعقد الثمين ٥٥-٥٦، وبغية الوعاة ٨٥/٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٣/٢، والمغني٣٤٧/١، وهمع الهوامع١٦٦/٢.

(٦) ينظر: الأمالي للزجاج ٩٠.

(٧) أمالي الزجاجي١٤٥، وشرح المفصل٤٦/٨.

الابتداء والظرف قبله خبر له، ومعناهما بين وبين، فمعنى (ما لقيته مذ يومان) بيني وبين لقائه يومان.

الثالث: ذهب بعض الكوفيين[١] إلى أن المرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير عندهم: ما رأيته في الزمن الذي هو يومان.

الرابع: ذهب أكثر الكوفيين[٢] إلى أن المرفوع فاعل حذف فعله، والأصل ما رأيته مذ كان يومان، أو منذ مضى يومان واختار هذا الرأي ابن الطراوة[٣]، وابن مالك[٤].

ومما سبق نجد أن استدراك الأزهري صحيح؛ لأن هناك رأيين مختلفين بين البصريين كما في القول الأول والثاني، إذًا ليس هناك اتفاق بين البصريين، وعبارته توهم أن البصريين مجمعون على ذلك، ولو قيد عبارته بقوله: خلافاً لبعض البصريين لاندفع هذا الوهم.

والله أعلم بالصواب.

(١) هو الفراء كما في الإنصاف ٣٤٦، وشرح المفصل ٤٦/٨، وشرح كافية ابن الحاجب٢٩٣/٣، والتذييل والتكميل ٣٣٩/٧، والأشباه والنظائر ١٦١/٢.

(٢) الإنصاف ٣٤٦، وشرح المفصل ٤٥/٨، والمغنى ٣٤٨/١، وشفاء العليل ٢٧٤/١، وهمع الهوامع ١٦٦/٢.

(٣) رسالة الإفصاح ٨٠ مطبوعة مع كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي.

(٤) شرح التسهيل ١٤٥/٢، والمغني ٣٤٨/١، والتذييل والتكميل ٣٣٨/٧، وهمع الهوامع ١٦٦/٢.

المطلب السادس: المستثنى:

المسألة الأولى: تقدير المستثنى الأول صفة:

عندما تكرر المستثنيات تكرر "إلا"، وحينها لا يعد المستثنى الأول "مستثنى"، وإنما صفة نحو: "له مائة إلا عشرون إلاعشرة إلا خمسة"، فـ"إلا عشرون" صفة؛ لأنه ليس مخرجاً من المائة(١).

قال ابن مالك: ((وإن قُدّر المستثنى الأوّل صفةً لم يُعتد به، وجُعل الثاني أوّلاً))(٢).

وقال الشيخ خالد الأزهري: ((وكان الأحسن أن يقول المصنف: وإن قُدّر تالي "إلا" الأولى صفة؛ لأنه لا يكون استثناء وصفة معاً))(٣).

ووجه الاستدراك أن ابن مالك جمع في عبارته السابقة والمتضمنة أنه إذا تكررت المستثنيات، فإنه يُقدر (المستثنى الأول) صفة، فاستدرك الشيخ خالد الأزهري على عبارته بأنه كان الأفضل أن يقول: (وإن قُدّر تالي "إلا" الأولى صفة)؛ لأنه في حقيقته صفة وليس مستثنى.

يقول ناظر الجيش حول هذه العبارة: ((ولم يحتج المصنف إلى التنبيه عليه؛ لوضوحه، وكأنه قال: وإن قدر المستثنى الأول صفة جرت عليه أحكام الصفة))(٤).

وبالرجوع إلى شُروح التسهيل التي توافرت لدي وجدت المصنف قد بين وجه إدراج هذه العبارة مع وضوحها بالسياق الذي قبلها بقوله: ((فنبهت بذلك على أن للمتكلم بذلك المثال أن يجعل إلا الأولى وما وليها مقصوداً بها الوصف لا الاستثناء، كالتي في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٥)، فعلى هذا التقدير يكونان في حكم

---

(١) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٥٣٩، وهداية السبيل ٤٩٣، رسالة دكتوراه لعبد العزيز القناوي، جامعة أم القرى.

(٢) التسهيل١٠٤.

(٣) موصل النبيل ٦٣١.

(٤) تمهيد القواعد ٢١٨٥/٥.

(٥) سورة الأنبياء الآية ٢٢.

المسكوت عنه))(١).

وبناء عليه أرى أن استدراك الشيخ خالد الأزهري -وإن كان صحيحاً- لكنه لا يرقى إلى القول بفساد عبارة ابن مالك، طالما أن المصنف قد بين في شرحه مغزاه، وأن الهدف من ذلك التنبيه فقط، وهو-في ظني- تنبيه حسن، لا سيما للمتعلم المبتدئ، وعليه الحكم بسلامة عبارة ابن مالك، بدليل عدم التعرض لها من قبل ابن عقيل، والمرادي(٢)؛ إذ لو رأيا فيها الضعف، أو فساد العبارة لنبّها عليها، وقد عرفا بالعلم وجودة التأليف.

المسألة الثانية: حكم المستثنى المكرر في المعنى:

إذا كُررت "إلا" لغير توكيد، ولم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض نحو: "ماقام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً أحد"، و"قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً القوم"، فيكون لجميعها النصب على الاستثناء إذا تقدمت(٣).

فقال ابن مالك: ((تكرر إلا بعد المستثنى بها... وإن كُررت لغير توكيد ولم يمكن استثناءُ بعض المستثنيات من بعض، شُغِل العامل ببعضها إن كان مفرَّغاً ونُصِب ما سواه، وإن لم يكن مفرّغاً فلجميعها النصب إن تقدمت، وإن تأخرت فلأحدها ما له مفرداً، وللبواقي النصب، وحكمها في المعنى حكم المستثنى الأوّل، وإن أمكن استثناء بعضها من بعض استُثنى كلٌّ من متلُوّه وجعل كل وَتْرٍ خارجاً وكل شَفْع داخلاً... وكذا الحكم في نحو: له عشرة إلا ثلاثةً إلا أربعةً))(٤).

ثم قال في الشرح: ((وكذا الحكم في نحو: له عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً، فأشرت بذلك إلى قول السيرافي: فإن كان بعض المستثنيات أكثر من الذي قبله نحو: له عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة، فالفراء يستثني الثلاثة ويزيد السبعة الباقية أربعة فيكون المقرّ به أحَد

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٥٣٩، والمساعد ١/٥٧٧.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/٣١٠-٣١١، وشفاء العليل ١/٥٠٦.

(٤) التسهيل ١٠٤.

عشرَ... وقول الفراء عندي هو الصحيح))[(١)].

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((وهذا الذي اختاره المصنف في هذه المسألة، مخالف لما قدمه من أنه إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض يكون حكمها في المعنى حكم المستثنى الأول))[(٢)].

ووجه الاستدراك أن ابن مالك يرى أنه في نحو: له عندي عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة أن الثلاثة خارجة والأربعة داخلة، فيكون المقرّ به أحد عشر، وهذا مذهب الفراء، فاستدرك الشيخ خالد الأزهري عليه بأن ما ذكره في الشرح مخالف لما قدمه في المتن، وذلك عندما قال: من أنه إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض يكون حكمها في المعنى حكم المستثنى الأول.

ولابد من عقد موازنة بين قول ابن مالك في المتن والشرح، لعلنا نصل إلى ترجيح مناسب.

يقول ابن مالك في المتن: ((وحكمها في المعنى حكم المستثنى الأوّل))[(٣)].

فيقول المرادي: إن المصنف يقصد أن حكم المستثنيات التي تقع بعد "إلا" بأنها كحكم الأول في الدخول إن كان الاستثناء من غير الموجب، وفي الخروج إن كان من موجب[(٤)].

أما قول ابن مالك في الشرح وذلك عندما قال: ((وقول الفراء هو الصحيح))[(٥)].

يقول المرادي: إذا كان بعض المستثنيات أكثر من الذي قبله نحو: له عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة، فالفراء يستثني الثلاثة، ويزيد على السبعة الباقية الأربعة فيكون المقرّ به أحد عشر، وغير الفراء يستثني من العشرة الأربعة بعد استثناء الثلاثة، فيكون المقرّ به ثلاثة، فهنا اختار المصنف قول الفراء؛ لأنه جار على القاعدة السابقة؛ أعني: جعل الاستثناء الأول

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢١٧.

(٢) موصل النبيل ٦٣٠.

(٣) التسهيل ١٠٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٥٣٨.

(٥) شرح التسهيل ٢/٢١٧.

إخراجاً والثاني إدخالاً[١].

إذن من خلال ما سبق، يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن ابن مالك قد وقع في التناقض، ففي المتن يرى أنه إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض فحكمها كحكم المستثنى الأول، وفي الشرح يرى أن قول الفراء هو الصحيح، بمعنى أن في نحو: له عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة، فالثلاثة خارجة والأربعة داخلة.

يقول أبو حيان: ((وهذه المسألة من المسائل التي لا يمكن استثناء بعضها من بعض؛ ألا ترى أن قوله: "إلا أربعة" لا يمكن استثناؤه من المستثنى الذي قبله، وهو "إلا ثلاثة"، وقد تقدم لنا أنه إذا لم يمكن ذلك نحو: قام القومُ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً، كانت مستثنيات من الاسم الأول، فينبغي في العدد أن تكون كذلك))[٢].

المسألة الثالثة: الاستثناء بـ "سوى":

اختلف النحاة في (سوى) التى تستعمل أداةً للاستثناء، فمنهم من ذهب إلى أنها ظرف ملازمة للظرفية، ومنهم من ذهب إلى أنها اسم، ومنهم من أجاز فيها الأمرين[٣].

قال ابن مالك: ((والأصح عدم ظرفيته ولزوم النصب))[٤].

وقال الشيخ خالد الأزهري مستدركاً عليه هذا القول: ((ومذهب سيبويه والجمهور أنه يلزم الظرفية؛ إذ معنى قولك: (مررت برجل سواك: مررت برجل مكانك؛ أي: بدلك)[٥] ومكان بمعنى بدل لا يتصرف))[٦].

وبذرة هذا الخلاف هي أن ابن مالك ذهب إلى أن سوى ليس ظرفاً البته، وإنما اسم مرادف لغير، ولا يُلتزم فيه النصب، فاستدرك عليه الأزهري ذلك بأن ما في كتاب سيبويه،

(١) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٥٣٩.

(٢) التذييل والتكميل ٢٨٠/٨.

(٣) انظر: الاختلاف في المسألة في عدة السالك على أوضح المسالك ٢٧٨/٢-٢٧٩ .

(٤) شرح التسهيل٢٣٠/٢.

(٥) انظر: الكتاب٣٥٠/٢.

(٦) موصل النبيل٦٥٠.

وما ذهب إليه الجمهور مخالف لرأيه.

وبالوقوف على آراء النحاة في هذه المسألة نجد أن هناك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه والخليل إلى أن سوى ظرف مكان، فتكون استثناء مثل غير، ولكنها لا تخرج عن الظرفية. قال سيبويه: ((وأمَّا أتاني القوم سواك، فزعم الخليل- رحمه الله- أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء))[(١)]، وبدليل قوله: ((وأمَّا غير وسوى فبدل))[(٢)]، وتبعهما في ذلك المبرد، والفارسي، وابن جني، وابن الانباري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن الحاجب، والرضي[(٣)].

واحتج أصحاب هذا الرأي بعدة أدلة:

الدليل الأول: أن سوى من الظروف اللازمة؛ لأنها يوصل بها الموصول نحو: جاء الذي سواك، وقالوا: إنها لا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر[(٤)].

الدليل الثاني: أنها تلزم الظرفية لأنها بمعنى مكانك الذي يدخله معنى: (عوضك) و(بدلك) فكما أنك إذا قلت: مررت برجل مكانك؛ أي: عوضك وبدلك لا يتصرف؛ فكذلك ماهو بمعناه، وسبب ذلك أن مكاناً بهذا المعنى ليس بمكان حقيقي؛ لأن مكان الشيء حقيقة إنما هو موضعه، ومستقره، فلذلك كانت (سوى) تلزمها الظرفية على طريق المجاز، ولم يتصرفوا بها مثل ما تصرفوا في الظروف الحقيقية[(٥)].

الدليل الثالث: الاستقراء، فإن العرب لم تستعمل (سوى) في اختيار الكلام إلا ظرفاً نحو قولهم: (مَرَرْتُ بالذي سِوَاك)، وتأوّل في الموضع الذي وقعت فيه غير ظرف[(٦)].

---

(١) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٢) انظر: السابق ٢٣١/٤.

(٣) انظر: المقتضب ٣٤٩/٤، والإيضاح ٦٥٢/١، واللمع ١٢٥، وأسرار العربية ٢٠٧، وشرح المفصل ٨٣/٢، وشرح الجمل ٣٤٩/٢، وكافية ابن الحاجب بشرح الرضي ١٦٢/٢، وشرح الكافية ١٦٢/٢.

(٤) حاشية الصبان ٢٣٦/٢.

(٥) انظر: الهمع ١١٨/٢.

(٦) انظر: الإنصاف ٢٥٣.

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن (سوى) ترد بوجهين، فتكون اسماً ك(غير)، وتكون ظرفاً ولا تلزمها الظرفية فيقال: "جاءني سواك" بالرفع على الفاعلية، و"رأيت سواك" بالنصب على المفعولية، و"ما جاءني أحد سواك" بالنصب والرفع(١). وذهب إلى هذا الزجاجي(٢)، وابن مالك(٣)، وابن الناظم(٤)، ورجحه ابن هشام(٥).

واحتج أصحاب هذا الرأي بعدة أدلة:

الدليل الأول: على أن (سوى) اسم بمنزلة"غير" ولاتلزم الظرفية: أنهم يدخلون عليها حرف الخفض، قال الشاعر:

ولايَنْطِقُ المكرُوه مَنْ كانَ مِنْهُم   إذا جَلسُوا مِنَّا ولا مِن سِوَائنا(٦)(٧)

الدليل الثاني: أنه روي عن بعض العرب أنه قال: "أتاني سِوَاؤك" فرفع، فدل على صحة ماذهبنا إليه(٨).

الدليل الثالث: يقول ابن مالك: ((إن الواقع في كلام العرب نثراً ونَظْماً خلاف ذلك، فإنها قد أُضيف إليها وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية))(٩).

واستشهد بعدة شواهد منها: قوله ﷺ: ((دَعوتُ ربّي ألا يُسَلِّط على أمتي عدوًّا من

---

(١) انظر: الإنصاف ٢٥٢.

(٢) انظر: المغني ١٦١/١.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن مالك٢/٧١٦-٧١٧، وشرح التسهيل ٢٣٥/٢.

(٤) انظر: شرح الألفية ٣٠٦-٣٠٧.

(٥) انظر: المغني ١٦١/١.

(٦) البيت من الطويل، للمرَّار بن سلامة العِجليّ في الكتاب ٣١/١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٥٢، وحاشية الصبان ٢٣٤/٢.

والشاهد فيه: وضع "سواء" موضع غير، وإدخال "مِن" عليها.

(٧) انظر: الإنصاف ٢٥٢.

(٨) انظر: السابق ٢٥٣.

(٩) شرح الكافية الشافية ٧١٧/٢.

سِوى أنفسهم))[(١)]، وبقول الشاعر:

لَديْكَ كفيلٌ بالمنى لمؤمِّل   وإن سواكَ من يؤمِّلْه يَشْقَى[(٢)]

كما رد ابن مالك على من استدل على ظرفيتها بوقوعها صلة الموصول في قول العرب: "رأيت الذي سواك" بأنه لا يلزم من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفاً؛ فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفاً، وإن سُمي ظرفاً بقصد الحقيقة، وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحقُّ، وأنه يحتمل أن يكون إعرابها رفعاً على أنه خبر مبتدأ مضمر، ويحتمل أن يكون موضعه نصباً على أنه حال، وقبله ثبت مضمراً، كما أضمر قبل أنّ في قولهم: "لا أفعل ذلك ما أنّ حِرَاء مكانه"[(٣)].

أما أصحاب الرأي الأول فقد أجابوا على ما استدل به الكوفيون من شواهد شعرية أنه إنما جاز ذلك لضرورة الشعر، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسما بمنزلة "غير" في حال الضرورة؛ لأنها في معنى "غير"، وليس شئ يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجهاً[(٤)].

المذهب الثالث: ذهب الرماني، وأبو البقاء العكبري إلى أن (سوى) تستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً[(٥)]، وهذا المذهب رجحه الأشموني؛ إذ يقول: ((وهذا أعدل))[(٦)].

ومن خلال الأقوال السابقة يظهر أن ما ذهب إليه الكوفيون وارتضاه ابن مالك هو الصحيح، لورود ذلك عن العرب سواء في الشعر أم في النثر، وكما قال محمد محيي الدين

---

(١) صحيح مسلم ٢٢١٥/٤ باب هلاك الأمة بعضهم ببعض، وسنن الترمذي كتاب الفتن عن رسول الله ﷺ باب سؤال النبي ﷺ ثلاثا في أمته ٤٧٢/٤.

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٥٥٩/١، وشرح الأشموني٥١٩/١، .

والشاهد فيه قوله: (وإن سواك)؛ حيث فارقت "سوى" الظرفية، ووقعت اسماً لـ"إن"، فتأثرت بالعامل الذي هو "إن" المؤكدة.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٣٥/٢.

(٤) انظر: الإنصاف ٢٥٤.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٢٨٢/٢، وشرح التصريح ٣٦٢/١، والهمع ١١٨/٢، وشرح الأشموني ٥٢١/١.

(٦) شرح الأشموني ٥٢١/١.

عبد الحميد: ((فإن كثرة هذه الشواهد، وتأثر "سوى" فيها وفي كثير من أمثالها بالعوامل المختلفة لا يبقى معه محل لادعاء عدم تصرفها ولزومها للظرفية، ومن أجل هذا كان ما ذهب إليه الكوفيون وارتضاه ابن مالك في هذه المسألة هو القول الخليق بأن نأخذ به))(١).

المسألة الرابعة: ليس غيرُ بالنصب والرفع:

يجوز حذف ما بعد "إلا" و"غير" وذلك بعد ليس خاصة فتقول: "قبضت عشرة ليس إلا وليس غيرُ"، و يجوز أن يكون غير اسم ليس أو خبرها، والتقدير: ليس غير ذلك مقبوضاً، أو ليس المقبوض غير ذلك(٢).

قال ابن مالك: ((يستثنى بغير، فتجر المستثنى معربة بما له بعد إلا... وقد يقال: ليس إلاّ، وليس غيرُ، وغيرَ، إذا فهم المعنى، وقد ينوّن، وقد يقال: ليس غيرُه وغيرَه))(٣).

وقال الشيخ خالد الأزهري: ((فالمرفوع: الاسم، والمنصوب الخبر، والمقدر في حالة الرفع الخبر، وفي حالة النصب الاسم... وكان ينبغي أن يقدم هذا على ما قبله؛ لأنه أجود منه))(٤).

ووجه الاستدراك أن ابن مالك عند حديثه عن ليس إلا وليس غير والمحذوف فيهما، أشار أولاً إلى أنه قد يقال: "ليس إلا وليس غير ثم ذكر بأنه قد يقال: ليس غيرُه وليس غيرَه، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأنه كان الأفضل أن يتناول أولاً "غير" وهي مضافة ثم يتطرق إلى ليس غيرُ، وغيرَ.

وبالنظر إلى هذا الاستدراك نجده قد تنبه إليه بعض شراح التسهيل، يقول أبو حيان: ((والأجود التصريح مع "غير" بالمضاف إليه، فقولك: "قبضتُ عشرةً ليس غيرُها، أو

---

(١) عدة السالك على أوضح المسالك ٢/٢٨١.

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/١٦٤، والتذييل ٨/٣٦٣، وشرح شذور الذهب ١٠٦.

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٣٠.

(٤) موصل النبيل ٦٥٣.

غيرَها"، أجود من ليس غيرُ أو غيرَ))[١].

ويقول السلسيلي: ((تقول: قبضت عشرة ليس غيرها، وغيرها، وهو أجود من حذف المضاف إليه))[٢].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن الأصل أنه لا يجوز حذف ما أضيف إليه "غير" إلا بعد "ليس"[٣]، وعليه، كان لها حق الأسبقية بالذكر من "ليس غيرُ وغيرَ" وهي مجردة من الإضافة.

(١) التذييل والتكميل٨/٣٦٣. وانظر: هداية السبيل ٥٤٤." رسالة علمية"

(٢) شفاء العليل ٢/٥١٧.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ١٠٦.

المطلب السابع: الحال:

المسألة الأولى: جر الحال بالباء الزائدة:

قال ابن مالك في باب الحال: ((وقد يجر بباء زائدة))[(١)].

وقال الأزهري: ((واقتصاره في الجر على الباء يوهم أن الحال لا تجر بغيرها من الزوائد، وقد قال في الكلام على حروف الجر: إن الحال ربما جُرت بـ(من) نتخذ الزائدة[(٢)]، ومثله بقراءة زيد بن ثابت[(٣)] وجماعة[(٤)]: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نُّتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾[(٥)]))[(٦)].

وهذا الاستدراك الذي ذهب إليه الشيخ خالد الأزهري ليس بصحيح؛ وذلك

أن ابن مالك ذكرها في باب (حروف الجر)، وبذلك يندفع الوهم الذي نسبه الشيخ خالد الأزهري لعبارة ابن مالك

وفي غير هذا الموضع من الكتاب استدرك على ابن مالك في مسألة (نصب أي المنعوت به حالاً بعد معرفة) بقوله: ((ولو حذفها بالكلية كان أحسن؛ لتقدم ذكرها في باب الموصول))[(٧)]، فلماذا استدرك عليه –هنا– لأنه لم يكرر مسألة قد ذكرها في بابها.

المسألة الثانية: تقديم الحال على صاحبها:

للحال مع صاحبها حالات منها: أنه يجوز أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه كـ جاء زيدٌ ضاحكاً، ومنها أن تتأخر عنه وجوباً؛ وذلك عندما يعرض لهامانع من التقديم كأن

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٣٩.

(٢) المصدر السابق ٣/١٠.

(٣) النشر ٢/٢٥٠.

(٤) وهي أيضا قراءة زيد بن على والحسن ومجاهد وغيرهم. انظر: المحتسب لابن جني ٢/١١٩.

(٥) سورة الفرقان الآية ١٨.

(٦) موصل النبيل ٦٥٩.

(٧) المصدر السابق ١٠٥٤.

يكون صاحبها مجرورًا بحرف جر أصلي[١] نحو: مررت بهند جالسة.

فقال ابن مالك: ((ويجوز تقديم الحال على صاحبه... وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لاممتنع))[٢].

واستدل على الجواز بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾[٣].

ومن الشعر قول الشاعر:

فإن تكُ أذوادٌ أصِبْنَ ونسوةٌ   فلن يَذهبُوا فِرْغاً بقتل حبالِ[٤].

وقول الآخر:

لئِنْ كــان بَرْدُ الماء هيمانَ صادياً   إليَّ حبيباً إنّها لحبيبُ[٥].

وقول الآخر:

تَسَلّيت طرَّاعنكم بَعْدَ بَيْنكم   بذِكْراكُم حتى كأنكم عِندي[٦].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((بل قال ابن الأنباري إنه خطأ[٧]، وقال ابن هشام: إنه

---

(١) ومن تلك الأسباب أيضاً: أن يكون صاحبها مجرورًا بإضافة غيره إليه إضافة محضة، أو مطلقاً، أو أن يكون الحال محصوراً . انظر: أوضح المسالك ٢/ ٣٢٠.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠.

(٣) سورة سبأ الآية ٢٨.

(٤) البيت من الطويل، وقائله طليحة بن خويلد الأسدي، ينظر شرح التسهيل ٢٥٤/٢، وشرح ابن عقيل ٥٨٣/١، وشرح الأشموني١٦/٢. وأذواد: جمع ذود والذود لايكون أقل من ناقتين، انظر لسان العرب مادة(ذود) ١٤٨/٤. وفرغا: أي هدرا ، انظر الصحاح ١١/٥. وحبال: ابن الشاعر و قيل ابن أخيه .

والشاهد فيه: قوله: "فرغاً"؛ حيث وقع حالاً من قتل المجرور بالباء وتقدم عليه.

(٥) البيت من الطويل، لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٢١٢/٣، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٥٨٢/١، وشرح الأشموني ١٦/٢.

والشاهد فيه: قوله: "هيمان صاديا"؛ حيث وقعا حالين من"الياء" المجرورة بـ"إلى".

وهيمان: العطشان. انظر: الصحاح ٢٠٦٣/٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٥٤/٢، وأوضح المسالك ٣٢١/٢.

(٧) انظر رأي ابن الانباري في: الارتشاف ٣٤٨/٢. واابن الأنباري هو: محمد بن القاسم بن محمد بن =

لم يسمع تقديمه من لسان العرب(١)، واستدل المصنف على الجواز - (بالشواهدالسابقة) — وبأبيات أخر، وهي ظاهرة فيما ادعاه، قابلة للتأويل))(٢).

وقد تبين من ذلك أن وجه هذا الاستدراك أن الشيخ خالدًا يرى أن ما استشهد به ابن مالك على جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد هو في ظاهره يدل على دعواه، فالآية التي استدل بها والأبيات محتملة للتأويل.

فقد اختلف النحويون في ذلك إلى مذهبين:

المذهب الأول: ذهب سيبويه(٣)، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والصيمري، وأبوعلي الشلوبين، وابن الحاجب(٤) وغيرهم(٥)، إلى منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي.

المذهب الثاني: ذهب بعض الكوفيين، وابن كيسان، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن برهان، والحيدرة اليمني(٦)، وغيرهم(٧) إلى جواز تقديم الحال على صاحبهاالمجرور بحرف

= باشر أخذ عن ثعلب و روى عنه الدارقطني من مصنفاته: الأضداد، المذكر و المؤنث ، توفي سنة ٣٨٢هـ، انظر : انباه الرواة ٢٠١/٣، وبغية الوعاة ٢١٢/١، والأعلام ٢٢٦/٧.

(١) المساعد ١٧/٢.

(٢) موصل النبيل ٦٧٦-٦٧٧.

(٣) الكتاب ١٢٤/٢ إذ يقول: ((ومن ثم صار مررتُ قائماً برجل لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسُن هذا لحسن قائماً رجل)).

(٤) انظر: المقتضب ٣٠٢/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤، والأصول في النحو ١١٤/١-١١٥، والتبصرة والتذكرة ٢٩٧/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٩١، والتوطئة ٢١٤، والإيضاح في شرح المفصل ٣٣٢/١.

(٥) مثل ابن عقيل في المساعد ١٧/٢، والسيوطي في الهمع ٢٣٥/٢.

(٦) المسائل الحلبيات ١٧٩، واللمع لابن جني ١١٧- ١١٨ وكشف المشكل في النحو ٣٠٨و ارتشاف الضرب ٣٤٨/٢، وأوضح المسالك ٣١٩/٢ ، والمساعد ١٧/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٧٩/١.

(٧) مثل الأسفراييني في اللباب في علم الإعراب ٣٢٢، والمرادي في توضيح المقاصد ٧٠٦/٢.

جر أصلي.

وقد اختار ابن مالك الرأي الثاني واستدل على ذلك بقوله تعالى﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[١] إذ يقول أن كافة حال من الناس ،والأصل للناس كافة ،أي جميعا وهذا هو الصحيح وهو مذهب أبو علي وابن كيسان أعني تقديم جال المجرور بحرف ، حكاه ابن برهان و ما استعملت العرب كافة قط إلا حالا[٢]. ودليل قياسي؛ إذ يقول –معلقاًعلى جواز تقديم الحال في قولنا: مررت جالسةً بهند-: ((فإن (جالسة) من قولنا: مررت بهند جالسة منصوب بمررت، وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق، وحرف الجر الذي عدَّاه لاعمل له إلاالجر ولاجيء به إلا لتعْدية، والمجرور به بمنزلة منصوب فيتقدم حاله، كما يتقدم حال المنصوب))[٣] وقد تبع ابن مالك من النحاة المعاصرين عباس حسن؛ إذ يقول: يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي لوروده في القرآن وخلوه من التكلف[٤].

أمَّا أدلة المانعين فقد عللوا بعلل مختلفة، وهي على النحو التالي:

١-أن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى إلى صاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحدٍ إلى شيئين، فجعلوا التزام التأخير عوضاً من الاشتراك في الواسطة[٥].

٢- حملاً على حال المجرور بالإضافة[٦].

---

(١) سورة سبأ آية ٢٨

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٥٣ " بتصرف"

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٥٥.

(٤) انظر النحو الوافي ٢/٣٧٩.

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٥٢، وانظر: منهج السالك١٩١-١٩٢، والتصريح على التوضيح ١/٣٧٨-٣٧٩، وشرح الأشموني ٢/١٥، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ١/٤٩٨.

(٦) شرح التسهيل ٢/٢٥٥، وانظر: منهج السالك ١٩١-١٩٢، وتأثير الكوفين في نحاة الأندلس =

٣- أن حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو: زيدُ في الدار متكئاً. فكما لايتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله، لايتقدم عليه في (مررت بهند جالسة)[١].

وقد أجابوا عن أدلة المجيزين بما يلي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾[٢]، خرجت الآية بعدة تخريجات، منها:

١-أن "كافة" صفة لإرسَاله وحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه[٣].

٢-أن "كافة" حالا من الكاف، والتاء فيه للمبالغة[٤].

٣-أن جَعْل "كافة" حال من الناس يؤدي إلى جعل اللام بمعنى (إلى)، وتعدية أرسل باللام خلاف الأكثر[٥].

٤-أن جعل"كافة"حال من الناس يؤدي إلى تقديم الحال المحصور وذلك ممتنع[٦].

ثانياً: الشواهد الشعرية:

قالوا إن ماكان دليله الشعر وحده، ولم يوجد في كلام العرب المنثور مثله فإنه لايثبت، لأن ما سبيله الشعر وحده يعتبر ضرورة[٧].

قال الأشموني: والحق أن جواز ذلك مخصوص بالضرورة[٨]، فأولوا بعضها، فقالوا:

= ٤٩٨/١.

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) سورة سبأ الآية ٢٨.

(٣) شرح التسهيل ٢٥٢/٢.

(٤) المصدر السابق ٢٥٣/٢، والكشاف ٦٥٤/٣.

(٥) حاشية الصبان ٢٦٣/٢.

(٦) أوضح المسالك ٣٢٤/٢، وانظر: حاشية الصبان ٢٦٣/٢.

(٧) أوضح المسالك ٣٢٠/٢.

(٨)شرح الأشموني ١٨/٢.

((هيمان صادياً)) من قول الشاعر:

لئن كان بردُ الماء هيمان صادياً إلى حبيباً إنها لحبيب

حالان من الياء[١]، وجعلوا: طراً من قول الشاعر:

تسليت طراً عنكم بعد بينكم بذكركم حتى كأنكُم عندي

حالاً من (عنكم) محذوفة مدلولاً عليها بـعنكم المذكوره[٢].

فمن خلال الأقوال السابقة يظهر أن ما ذهب إليه ابن مالك هو الصحيح، وذلك لعدة أسباب، منها:

١-الأدلة المسموعة السابقة وغيرها التي تقدم فيها الحال على صاحبها.

٢-أنه عضد السماع بالقياس فأكسب القول بالجواز قوة وتمكيناً.

٣-أن ما ذهب إليه الزمخشري في إعراب كافةً بأنها صفة يرده بأن العرب لم تستعمله إلا حالاً[٣].

٤- وأن ما ذهب إليه الزجاج في إعراب "كافة" بأنها حال من الكاف يرده أنه جعل كافة، مفرداً ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثاً أنه لاحجة في قوله: لأن التاء للمبالغة؛ لأن ذلك مقصور على السماع[٤].

٥-لاحجة لهم في قولهم: ((عن تعلق العامل بالحال ثانٍ...))، يرده أن حق الحال لشبهه بالظرف أن يستغنى عن الواسطة، والحال أشد استغناء عن الواسطة، ولذلك يعمل فيها ما لايتعدى بحرف الجر كاسم الإشارة وحرف التنبيه... [٥] ولاحجة لهم أيضاً في تشبيبهم الحال المجرور بحرف مجرى الحال المجرور بالإضافة؛ لأن المجرور بالحرف كالأصل للمجرور بالإضافة، فحملُ المجرور بالحرف على المجرور بالإضافة يؤدي إلى أن يكون الأصل

---

(١) خزانة الأدب ٢١٢/٣.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح٣٧٩/١.

(٣) الكشاف:٦٥٤/٣ وانظر: آراء ابن بري النحوية ٤٢٥/١.

(٤) شرح التسهيل٢٥٣/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل٢٥٥/٢.

تابعاً للفرع.

٦-أما تشبيههم (مررت بهند جالسة) بـ(زيد في الدار متكئاً) فمردود؛ لأن (جالسة) منصوبة بالفعل المتصرف (مررت)، ولا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة، وحرف الجر لا عمل له إلا الجر، ولا جيء به إلالتعدية (مررت)، فالمجرور به بمنزلة المنصوب فيتقدم حاله، كما يتقم حال المنصوب، أما (متكئاً) فناصبه (في)، لتضمنها معنى الاستقرار، وهي ترفع ضميرًا يعود على (زيد) هو صاحب الحال. فلا يجوز تقديم (متكئاً) على حرف الجر (في الدار)؛ لأنه عامل فيه وهو عامل ضعيف(١).

وعلى هذا فلا وجه للاستدراك على ابن مالك؛ لأن ما استشهد به كما قال المرادي: ((ظاهره يدل على دعواه، والاحتمال في بعضها بعيد جداً، ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس))(٢).

والله أعلم بالصواب.

المسألة الثالثة: توسط العامل بين حالين:

للحال مع عاملها ثلاث حالات، منها: أن تتأخر عنه وجوباً، كأن يكون العامل فعلاً جامداً، نحو: "ما أحسنه مُقبلاً" أو صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل نحو: "هذا أفصح الناس خطيباً"، أومصدراً مقدرًا بالفعل والحرف المصدري، أو اسم فعل، أو لفظاً مُضمناً معني الفعل. ويستثنى من أفعل التفضيل ما كان عاملاً في حالين لاسمين مُتحدي المعنى أو مختلفين، وأحدهما مفضل على الآخر؛ فإنه يجب تقديم حال الفاضل كـ"هذا بُسراً أطيب منه رطباً"(٣).

قال ابن مالك: ((توسيط ذي التفضيل بين حالين غالبٌ))(٤).

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٥.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٧٠٦.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢/٣٢٨-٣٣١.

(٤) شرح التسهيل ٢/٢٥٨.

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولم يتعرض المصنف لشرح قوله غالباً))[(١)].

والخلاف في هذه المسألة هو إذا توسط (أفعل) بين حالين نحو: (هذا بسراً أطيب منه رطباً)؛ فإنه لا يجوز تأخرهما عن أفعل ولا تقديمهما، ولم يتعرض المصنف إلى شرح كلمة (غالباً)، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأنه لم يتطرق إليه في الشرح، وقد كان مسبوقاً لهذا الاستدراك ابن عقيل في المساعد[(٢)]، والمرادي في شرح التسهيل[(٣)].

وللنحاة في هذه المسألة أقوال أهمها:

القول الأول: ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز تأخير الحالين عن أفعل، ولا تقديمهما عليه، وعللوا ذلك بأن القياس في أصل هذه المسألة المنع، لولا أن السماع ورد بها[(٤)]. وتبعهم الزجاج فيما ذهبوا إليه، ووجّه قول الجمهور بأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه؛ لئلا يقع الإلباس بينهما[(٥)].

القول الثاني: ذهب ابن عصفور[(٦)]، وتبعه السهيلي[(٧)]، وبعض المغاربة[(٨)]، إلى أنه

(١) موصل النبيل ٦٨٤.

(٢) المساعد ٢/٣٠.

(٣) شرح التسهيل ٥٧٢.

(٤) همع الهوامع ٢/٢٣٩.

(٥) تمهيد القواعد ٥/٢٣٠٨، وفيه أن ابن عصفور نسب هذا للزجاج في كتابه شرح الإيضاح، وهمع الهوامع ٢/٢٣٩.

(٦) تمهيد القواعد ٥/٣٠٨، وقال مانصه: (وهذا التعليل حسن إلا إنه لا مانع عندي من أن يقال: (هذا أطيب بسراً منه رطباً)).

(٧) نتائج الفكر ١/٣٠٩.

والسهيلي هو: عبدالرحمن بن عبدالله الخثعمي السهيلي، أبو القاسم من مالقة، وهو من أئمة النحو واللغة، من شيوخه: ابن الطراوة، ومن مصنفاته: الروض الأنف، ونتائج الفكر، وأماليه، توفي في مراكش سنة ٥٨١هـ. انظر: إشارة التعيين ١٨٢-١٨٣، وبغية الوعاة ١/٦٠٧.

(٨) المساعد ٢/٣٠، والتذييل والتكميل ٩/١١٥، وهمع الهوامع ٢/٢٣٩.

يجوز تأخير الحالين عن (أفعل)، بشرط أن يليه الحال الأولى مفصولة عن الثانية[(١)]. وعلى هذا يجوز أن يقال: ((هذا أطيبُ بُسْراً منه رطبًا)).

قال أبو حيان (وهذا حسن في القياس، لكنه يحتاج إلى سماع)[(٢)]، واختاره الرضي وقال: (ومع هذا كله، فلا أرى بأساً بأن يقال ههنا، وإن لم يُسمع: (زيد أحسن قائماً منه قاعداً)[(٣)].

وأما عن هذا الاستدراك الذي ذكره الشيخ خالد وغيره. فإنه يمكن أن نقول: إن ابن مالك رأى أن هذا الرأي يمنعه القياس ولم يرد به السماع، ولذلك لم يحترز عنه إلا بقوله غالباً فأهمله، واشتغل بغيره.

المسألة الرابعة: الحال من المخصوص:

يجيء قبل مخصوص حبذا أو بعده اسم نكرة منصوب كقولك: "حبذا راكباً زيدٌ" و"حبذا زيدٌ راكباً"[(٤)].

فقال ابن مالك: ((أصل حَبَّ من حبذا حَبُبَ؛ أي: صار حبيباً، فأدغم كغيره وألزم منع التصرف وإيلاء "ذا" فاعلاً في إفراد وتذكير وغيرهما... ويذكر بعدها المخصوص بمعناها مبتدأ مخبر عنه بهما، أو خبر مبتدأ لا يظهر ولا تعمل فيه النواسخ، ولا يقدم، وقد يكون قبله أو بعده تمييز مطابق أو حال عاملة حب))[(٥)].

قال الشيخ خالد الأزهري مستدركاً عليه: ((ويظهر من عطفه الحال على التمييز أنها

---

(١) التذييل والتكميل ١١٥/٩، وتمهيد القواعد ٢٣٠٨/٥، وموصل النبيل ٦٨٤، وشرح التسهيل للمرادي ٥٧٢، وهمع الهوامع٢/٢٣٩.

(٢) التذييل والتكميل ١٢٥/٩.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٧٥/٢.

(٤) اختلف النحويون في هذا المنصوب بعد حبذا؛ فذهب الأخفش والفارسي وخطاب وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال لا غير. وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه منصوب على التمييز لا غير. انظر المسألة في: الارتشاف ٣٠/٣، وشرح التسهيل للمرادي ٦٣٩.

(٥) شرح التسهيل ٣٥٥/٢.

مساوية له في أن تقديمه أكثر وأولى، وقيل: التمييز ينبغي تقديمه، والحال يستوي فيها الأمران))[١].

ووجه الاستدراك: أن الشيخ خالد الأزهري يرى أن عبارة ابن مالك ((وقد يكون قبله أو بعده تمييز مطابق أو حال)) بأنها توهم أن الحال والتميز متساويان في التقديم على المخصوص أو التأخر عنه، بينما هناك فرق؛ حيث ينبغي تقديم التمييز، وتأخيره قليل والحال يستوي فيه التقديم والتأخير.

وبالنظر في شرح التسهيل لابن مالك نجده يقول: ((وقد يكون قبل مخصوص حبذا، أو بعده تمييز مطابق أوحال. فأما التمييز فكثير ومتفق على استعماله مطابقاً للمخصوص فيما له من إفراد وتذكير وفروعهما، كقولك: حبذا رجلاً الحارث،وحبذا غلامين ابناك، وحبذا رجالا الزيدون،وحبذا امرأة هند،وحبذاجاريتين ابنتاها ،وحبذا نسوة الفواطم فهذه أمثلة تقديم التمييز على المخصوص، فإذا قدم عليه المخصوص وأخر هو في كل واحد من هذه الأمثلة فهو سهل يسير واستعماله كثير، إلا أن الأول الأولى والأكثر... وقد يقع موقع هذا التمييز حال كقولك: حبذا زيد مقصوداً وقاصداً))[٢].

فالذي يفهم من كلام المصنف أن التمييز يكثر تقديمه وتأخيره قليل، أما الحال فلم يتطرق إليه المصنف من حيث تقديمه وتأخيره، مما يعطينا أن الحال يستوي فيها الأمران.

وعلى هذا يمكننا القول بأن استدراك الشيخ خالد الأزهري غير صحيح.

---

(١) موصل النبيل ٨٠٥.

(٢) شرح التسهيل ٣٦٠/٢.

المطلب الثامن: تمييز المفرد في نحو: "جبةٌ خزّاً":

الاسم المبهم أربعة أنواع[١]: أحدها ماكان فرعاً للتمييز نحو: (جبة خزا) فإن الجبة فرع الخز، والخز نوع من الحرير، وضابط هذا النوع أنه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليله أصله، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه، فلك في هذا النوع الجر بالإضافة والنصب.

قال ابن مالك: ((وتجب إضافة مفهم المقدار إن كان في الثاني معنى اللام، وكذا إضافة بعض لم تتغير تسميته بالتبعيض، فإن تغيرت به رجحت الإضافة والجر على التنوين والنصب. وكون المنصوب حينئذ تمييزاً أولى من كونه حالاً، وفاقاً لأبي العباس))[٢].

واستدرك الشيخ خالد الأزهري على كلام ابن مالك فقال: ((هو أنه يوهم أن أبا العباس يجوّز الوجهين، وأن التمييز أولى، وإنما المعروف عنه أنه يقول بوجوب التمييز))[٣].

وبذرة الخلاف في المسألة هو أن ابن مالك قال: ((وكون المنصوب حينئذ تمييزًا أولى من كونه حالاً، وفاقاً لأبي العباس))[٤].

فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري ذلك؛ بأن قول ابن مالك (أولى) توهم أن للمبرد رأيين، والصحيح أنه يوجب التمييز.

فالنص السابق يكشف لنا أنه في حال النصب لنا مذهبان:

المذهب الأول النصب على الحاليه، وجعله ابن مالك ظاهر قول سيبويه.

المذهب الثاني: جواز الوجهين مع ترجيح النصب على التمييز، ونسبه ابن مالك إلى المبرد ورجحه.

فأما المذهب الأول: فقد أشار إليه ابن مالك في باب الحال، وذكر تعليله على نصبه على الحالية، ونسبه إلى سيبويه فقال: ((وقد اجتمع الجمود وعدم الانتقال في قولهم:

---

(١) من هذه الأنواع: العدد، وهو قسمان: صريح، وكناية. انظر: شرح التصريح ٣٩٦/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢٩٥/٢.

(٣) موصل النبيل ٧١٣.

(٤) شرح التسهيل ٢٩٥/٢.

هذا خاتمك حديداً، وهذه جُبتك خزًّا، وهما من أمثله سيبويه. وإنما كان الحال جديراً بوروده مشتقاً، وغير مشتق، ومنتقلاً وغير منتقل؛ لأنه خبر في المعنى والخبر لاحجر فيه، بل يرد مشقا وجامداً، ومنتقلاً ولازماً، فكان الحال كذلك))(١).

وعند التحقق من كلام سيبويه في هذا، وجدت ظاهر كلامه كما قال ابن مالك يؤكد النصب على الحالية عنده فقال: ((ومن قال: مررت بصحيفةٍ طينٍ خاتَمُها قال: هذا راقودٌ خَلٌّ، وهذه صفةُ خَز(٢). وهذا قبيح أُجري على غير وجهه، ولكنه حَسن أن يُبنى على المبتدأ ويكون حالاً. فالحال قولك: هذه جُبّتُك خَزًّا))(٣).

أما المذهب الثاني: فهو أرجحية النصب على التمييز، الذي نسبه ابن مالك للمبرد، فبالرجوع إلى المقتضب للتحقق من رأى المبرد وجدت أن له قولين: الأول النصب على الحالية، الذي يقول فيه: ((فأما قولهم: هذا خاتم حديداً على الحال فتأويله: أنَّك نبهته في هذه الحال، فإن قلت: الحالُ بابها الانتقال، نحو: مررت بزيد قائماً، قيل: الحال على ضربين: فأحدهما: التنقُّل، والآخر: الحال اللازمة))(٤).

أما القول الثاني له: فهوأنه لا يجوز فيها إلا النصب على التمييز؛ إذ يقول: ((وإذا قال: هذا خاتمك حديداً، فالحديد لازم. فليس للحال هنا موضع بَيِّن، ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين؛ لأن التبيين إنما هو بالأسماء فهذا الذي أراه))(٥).

وهذا القول أولى عند ابن مالك، لأنه لا يحوج إلى تأويل. مع أن فيه ما في المجمع على كونه تمييزاً، بخلاف الحكم بالحالية، فإنه يحوج إلى تأويل بمشتق مع الاستغناء عن ذلك،

(١) شرح التسهيل ٢/٢٤٠.

(٢) الجُبّة: ضرب من مُقطّعات الثياب تُلبس. انظر: لسان العرب مادة (جبب) ٥٣٢/٧.

(٣) الكتاب ٢/١١٧-١١٨. قال أبو سعيد السيرافي: ((و جعل سيبويه "هذه جبتك خزًّا" حالاً؛ لأن الجُبة ليست بمقدار يُقدر به الخز فيجري مجرى راقودٍ ونحى الإناء وعشرين)). شرح كتاب سيبويه ٤٤٧/٢.

(٤) المقتضب ٣/٢٦٠.

(٥) المصدر السابق ٢٧٢/٣.

ويحوج إلى كثرة تنكير صاحب الحال، وكثرة وقوع الحال غير منتقله. وكل ذلك على خلاف الأصل فاجتنابه أولى[(١)].

كما رجح هذا القول أيضاً ابن هشام؛ إذ يقول: ((والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال، ولزومها، أي: عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة))[(٢)].

إذا حُجج أصحاب هذا القول مبنية على أن التمييز أرجح من كونه على الحال؛ لجمود هذا المنصوب، وكذلك تنكير صاحبه، والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبه[(٣)].

وبهذا يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك غير صحيح؛ لأن عبارة ابن مالك تدل أن هناك رأيين للمبرد، وهذا ظاهر في كتابه المقتضب.

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٩٦.

(٢) مغني اللبيب ٢/٢٢٠. وانظر: التصريح ١/٣٩٦.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٢/٢٩٢.

المطلب التاسع: العدد:

المسألة الأولى: جموع لا تميز العدد:

الغالب أن لا يضاف الثلاثة وأخواتها إلا لجمع قلة، ولكن قد يجوز إضافتها لجمع التصحيح نحو قوله تعالى: ﴿ وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٍ ﴾[١].

فقال ابن مالك في المتن: ((ولا يجمع المفسر جمع تصحيح، ولا بمثال كثرة من غير باب مفاعل إن كثر استعمال غيرهما إلا قليلاً))[٢].

ثم قال في الشرح: ((فإنه حقيق بأن يجي ء على نحو مفاعل؛ لأنه أولى بما واحده صالح له من جمع التصحيح كقوله تعالى: ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ ﴾[٣][٤].

فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري هذا القول فقال: ((والصواب أن باب مفاعل، وغيره في ذلك سواء، والاستثناء في كلام المصنف لغو، ومفاعل، ومفاعيل إنما يكونان فيما تجاوز الثلاثة، وذلك ليس له جمع قلة وكثرة... ولكن المصنف لما رأى مثل قوله تعالى: ﴿سَبۡعَ طَرَآئِقَ ﴾[٥]، و﴿ سَبۡعَ سَنَابِلَ ﴾[٦]، و﴿ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ ﴾[٧] ونحو ذلك، وأن هذه جموع كثرة، اعتقد أن لهذين الجمعين خصوصية، وتابعه أبو حيان على هذا الغلط))[٨].

ووجه هذا الاستدراك أن ابن مالك يرى أنه يقلُّ جمع المفسر بالواو والنون والألف والتاء، وببناء الكثرة، واستثنى منه باب مفاعل، ومفاعيل، فإنه يجمع جمع قلة وأن حكمه مع

(١) سورة يوسف الآية ٤٣.

(٢) شرح التسهيل ٣٠٦/٢.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٦١.

(٤) شرح التسهيل ٣٠٩/٢.

(٥) سورة المؤمنون الآية ١٧.

(٦) سورة البقرة الآية ٢٦١.

(٧) سورة المائدة الآية ٨٩.

(٨) موصل النبيل ٧٢٥-٧٢٦.

جمع الكثرة غيره، ومع جمع القلة الترجيح بأن يضاف إليه، واستشهد بالآيات السابقة ليقوي ماذهب إليه.

فرمى الأزهري رأي ابن مالك ومن وافقه بالغلط؛ لأن استثناء باب مفاعل، ومفاعيل من جموع الكثرة لغو، وليس لهذين الجمعين أي خصوصية كما ظن ابن مالك وأبو حيان.

وللنحاة في هذه المسألة عدة أقول أهمها:

القول الأول: لا يجب التمييز مع الثلاثة وأخواتها جمع كثرة دون استثناء باب مفاعل ومفاعيل ما أمكن جمع قلة غالباً، ومن جموع القلة جمع التصحيح.

وإلى هذا ذهب سيبويه فقال: ((وإنما صارت التاء والواو والنون لتثليث أدنى العدد إلى تعشيره وهو الواحد، كما صارت الألف والنون للتثنية، ومثناة أقل من مثلثه. ألا ترى أن جر التاء ونصبها سواء، وجرّ الاثنين والثلاثة الذين هم على حد التثنية ونصبهم سواء. فهذا يقرّب أن التاء والواو والنون لأدنى العدد؛ لأنه وافق المثنى...))[(١)].

قال السيرافي شارحاً قول سيبويه: إن الواو والنون والألف أصله للقليل، وذلك أنك تقول في التثنية (مُسلِمان) والاثنان أقل الجمع، والذي يلي الاثنين ثلاثة، يقال فيهم (مسلمون)، وقد توافقا بسلامة لفظ الواحد، فلما كان ثلاثة، وأربعة وما قرب من هذه الأعداد القليلة أقرب إلى الاثنين مما كثر، وبعد عن الاثنين صارت الواو والنون هو الأصل في الجمع القليل[(٢)]. ووافقه الصيمري، والزمخشري، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن إياز، والسيوطي[(٣)]، ومن النحاة المحدثين عباس حسن[(٤)].

واستدل أصحاب هذا القول بعدة أدلة أهمها:

---

(١) الكتاب ٤٩٢/٣.

(٢) انظر: شرح الكتاب ٢٣١/٤.

(٣) انظر: التبصرة ٤٨٢/١-٤٨٣، والكشاف ٣١٨/١، والإيضاح ٦١٣/١، وشرح جمل الزجاجي ١٢٤/٢، والمحصول ٩٢٠/٢-٩٢١، والهمع ٢٧٢/٢.

(٤) انظر: النحو الوافي ٥٢٨/٤.

١- أن العشرة فما دونها جمع قلة، فوجب أن يكون مفسرها جمع قلة؛ ليشاكله ويطابق معناه في العدد؛ لأن التفسير يكون حسب المفسر(١).

٢- أنه لما كان يجوز في بعض المواضع حذف المضاف إليه وإقامة المضاف مقامه، اختاروا إضافة هذه الأعداد إلى الجمع الأقل، ليكون متى حذفت الأعداد قام المضاف إليه مقامه، فأدى عن معناها، ولو أضيفت هذه الأعداد إلى الجمع الكثير لم تكن إقامتها مقامها تدل على الأعداد، لاختلافهما في المعنى(٢).

٣-كما حمل السيوطي قوله تعالى: ﴿سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ على أنها من قبيل جمع القلة، ومن جموع القلة جمع التصحيح، فإن لم يستعمل تعين جمع الكثرة نحو: (ثلاثة رجال)(٣).

ومن خلال الأقوال السابقة نستنتج أن أصحاب هذا الرأي يرون أن مفاعل، ومفاعيل من جموع الكثرة، ولا يترجح إذا كان هناك جمع تصحيح، بمعنى أنك تقول: (ثلاثة أحَمدِين)، ولا يحسن: (ثلاثة أحامِد) .

القول الثاني: لا يجب التمييز مع الثلاثة وأخواتها جمع كثرة باستثناء باب مفاعل ومفاعيل، وترجيحه على جمع القلة (جمع التصحيح) .

وإلى هذا ذهب ابن مالك فقال: ((ولا تضاف الثلاثة وأخواتها إلى جمع تصحيح، إلا إن أهمل غيره، أو جاور ما أهمل غيره، فالأوّل نحو سبع سماوات... والثاني نحو: ﴿وَسَبْعَ سُنْبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾(٤) فإنه حقيق بأن يجيء على نحو مفاعل؛ لأنه أولى بما واحده صالح له من جمع التصحيح كقوله تعالى: ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾(٥)(٦).

فالمتأمل في النص السابق يجد أن ابن مالك يستثني باب مفاعل من جموع الكثرة

---

(١) انظر: شرح المفصل ٢٥/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٢٤/٢.

(٢) انظر: علل النحو للوراق ٦٥٨.

(٣) انظر: الهمع ٢٧٣/٢.

(٤) يوسف الآية ٤٣.

(٥) سورة البقرة الآية ٢٦١.

(٦) شرح التسهيل ٣٠٩/٢.

ويرجحه على جمع القلة بمعنى أن (ثلاثة أحامد) عنده أكثر من (ثلاثة أحمدين) وقوله تعالى: ﴿ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ ﴾ أفصح من: ﴿ وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ ﴾ ووافقه أبو حيان فيما ذهب إليه فقال في: ((وإن كان له جمع تكسير فإما أن يكون نوعاه جمع من القلة والكثرة... وإن وجدا معاً... إن كان من باب مفاعل أُثر على جمع التصحيح))[١].

وقال في موضع آخر – معلقا على قول سيبويه السابق فهو مخالف لما قد ذكرناه وذكره المصنف في الشرح –: إنه حقيق بأن يجيء على مثال مفاعل من جمع التصحيح[٢]. وتبعهما أيضاً ابن عقيل في المساعد إذ جعل باب مفاعل ومفاعيل مقابلاً لجمع التصحيح، أو لجمع كثرة آخر فيكثر عنده (ثلاث زيانب) ويقل (ثلاث زينبات)[٣].

واستدل أصحاب هذا القول بعدة أدلة منها:

١-الاستشهاد بعدة آيات قرآنية تدل على أن باب مفاعل ومفاعيل له خصوصية من بين جموع الكثرة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَبۡعَ سَنَابِلَ ﴾[٤]. وقوله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ ﴾[٥].

٢-كما رد أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿سَبۡعَ سَنَابِلَ ﴾ عندما جعلها من باب التوسع ،ومما يُستغنى فيه ببعض الجموع عن بعض. فقال: إن الذي قاله الزمخشري ليس على إطلاقه فنقول: إن السلامة بالواو والنون والألف والتاء لا يميز به من ثلاثة إلى عشرة إلا إذا أُهمل غيره، أو جاور ما أهمل غيره، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ﴾ فلما عطف على: ﴿سَبۡعَ بَقَرَٰتٍ﴾ وجاوره حسن فيه جمعه بالألف والتاء، ولو كان لم يعطف ولم يجاور لكان ﴿سَبۡعَ سَنَابِلَ ﴾ فليس استعذار الزمخشري

(١) التذييل ٩/٢٨٦-٢٨٧.

(٢) المصدر السابق ٩/٢٨٨.

(٣) انظر: المساعد ٢/٧٢-٧٣.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٦١.

(٥) سورة المائدة الآية ٨٩.

بصحيح[١].

ومن خلال الآراء السابقة يظهر أن استدراك الأزهري صحيح؛ لأن القاعدة النحوية أن يكون جمع القلة للقلة، وجمع الكثرة للكثرة، و يجوز أن تستعمل القلة للكثرة، والعكس، وإنما الغالب أن تضاف الثلاثة وأخواتها إلى جمع القلة، وإن لم يمكن جمعه على ذلك يُضاف إلى جمع كثرة دون استثناء كما قال ابن عصفور: ((والمعدود لا يخلو من أن يكون له جمع قلة خاصة، أو جمع كثرة خاصة أو الجمعان معاً فإن كان له أحدهما أضفته إليه بالضرورة وإن كان له جمعان فالأحسن أن تضيفه إلى جمع القلة، وذلك أن جموع القلة[٢] إنما هي من ثلاثة إلى عشرة، فنُوسب بين العدد والمعدود))[٣].

المسألة الثانية: إضافة العدد المركب:

إن أضيف عدد مركب يبقى الجزءان على حالهما نحو: "أحدَ عشركَ مع أحد عشرَ زيد" بفتح الجزءين، هذا هو الأكثر؛ لأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع، فكذا مع الإضافة، والثاني أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك[٤].

قال ابن مالك: ((ولا يجوز بإجماع ثماني عشرةٍ إلا في الشعر))[٥].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ففي نقل هذا الإجماع تسامح))[٦].

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك نقل الإجماع بأنه لا يجوز "ثماني عشرة" إلا في الشعر، فاستدرك الشيخ خالد الأزهري عليه بأن نقله الإجماع قد خرج مخرج التسامح؛ لأن

---

(١) انظر: البحر المحيط ٣٠٤/٢ - ٣٠٥.

(٢) وجموع القلة هي ما كان على وزن "أفعُل" و"أفعال" و"أفعِلة" و"فِعلَة". انظر: شرح جمل الزجاجي ١٢٤/٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١٢٤/٢.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٣٢٤/٣.

(٥) التسهيل ١١٨.

(٦) موصل النبيل ٧٣٧.

من النحاة من يجوز ذلك مطلقا.

وقد اختلف النحويون في إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه، متبعين في ذلك لغتين أشهرهما: بقاء البناء، نحو: (مررت بأحدَ عشرَ زيدٍ)، وجعل أكثر البصريين هذا واجبا[١]. ولغة حكاها سيبويه وهي إعراب العجز وإبقاء الجزء الأول على بنائه على الفتح[٢] كقولك: أحدَ عشرُك مع أحد عشرِ زيد، وهي لغة ضعيفة عند سيبويه.

وأما اللغة الثالثة فحكاها الكوفيون وهو أن يضاف الجزء الأول إلى الجزء الثاني، فيعرب الجزء الأول ويجر الجزء الثاني بالإضافة[٣]. وقد حكى هذه اللغة الفراء[٤].

ولم يخصوا هذه اللغة بحال الإضافة بل أجازوا إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه مطلقاً، ويستثنى منهم الفراء[٥] فإنه لم يُجوز إضافة صدر المركب إلى عجزه إلا في الشعر قال: ((ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر لجاز))، وأما حجة الكوفيين في ذلك فوجهان:

أحدهما: أنه جاء ذلك عنهم في استعمالهم قال الشاعر:

كُلّف من عَنَـــائِه وشِقوَتِه   بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجّتِه[٦].

والآخر: أن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها.

---

(١) الكتاب ٢٩٨/٣، والمقرب٣٠٩/١، وشرح الجمل ١٢٧/٢، وشرح ابن الناظم ٧٢٤، وشرح المرادي٦٠٠-٦٠١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٥٧/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢٩٩/٣، وشرح التسهيل ٣١٥/٢، والتذييل والتكميل ٣٢٤/٩، وتمهيد القواعد ٢٤٣/٥، والتصريح بمضمون التوضيح٢٧٥/٢ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٥/٢، وشرح الاشموني٣٢٢/٣، وهمع الهوامع ٢٢٠/٣.

(٤) معاني القرآن ٣٣/٢، قال الفراء: ((سمعتها من أبي فقعس الأسدى وأبي الهيثم العقيلي: ما فعلت خمسةُ عشرِك)).

(٥) معاني القرآن ٣٤/٢.

(٦) البيت من الرجز ومنسوب لنقيع بن طارق في الدرر ٥٠٨/٢، و التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٥/٢، وبلانسبة في الإنصاف ٢٦٦، وشرح المرادي٦٠١، وشفاء العليل ٥٦٨/٢، والهمع ٢٢٠/٣، وشرح الأشموني ٣٢٥/٣.

والشاهد فيه: "ثماني عشرة"؛ حيث أضاف صدره إلى عجزه بدون إضافة عشرة إلى شيء آخر.

وقد رد البصريون على ما استدل به الكوفيون بأن قالوا: لا يجوز ذلك؛ لأنه قد جعل الاسمان اسماً واحدًا، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض فكذلك هنا[١].

ومما سبق يتبين لنا أن استدراك الأزهري صحيح؛ لأن دعوى الإجماع في أي مسألة لا تقال إلا بعد الاستقصاء في أقوال النحويين، والأقوال السابقة تدل على عدم الإجماع خلافًا لما زعم ابن مالك.

وفي هذا يقول أبو حيان: ((وهذا الذي ذكره من أنه لا يجوز بإجماع إلا في الشعر ليس بصحيح، وقد تقدم لنا النقل عن الكوفيين أنهم يُجيزون إضافة الصدر إلى العجز في الركب مطلقاً دون إضافة، وإن كان البناء هو الأجود، ولا يخصون ذلك بثماني عشرة كما يفهم من كلام المصنف، وأن أصحابنا البصريين حملوا ذلك على الضرورة على تقدير صحة النقل فيه))[٢].

المسألة الثالثة من استعمالات "أحد "وإحدى":

لايستعمل أحد وإحدى غالبا دون تنييف إلا مضافين لغير علم نحو قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ﴾[٣].

فقال ابن مالك: ((ولا يستعمل إحدى في تنييف وغيره دون إضافة))[٤].

وقال الشيخ خالد الأزهري مستدركًا عليه هذا القول: ((هكذا وقع، ولم يتعرض لشرحه، وهو مشكل؛ لأن "إحدى" لا تستعمل في العدد إلا غير مضافة... ولا في غير العدد إلا مضافة، وحينئذ صواب العبارة: ولا تستعمل "إحدى" في غير تنييف دون إضافة،

---

(١) الإنصاف ٢٦٦. بتصرف.

(٢) التذييل والتكميل ٣٢٧/٩. وانظر: الدرر ٥٠٨/٢.

(٣) سورة القصص الآية ٢٧.

(٤) شرح التسهيل ٣١٦/٢.

فلا يقال: "جاء إحْدَى"، بل إحدى النساء))[١].

ووجه هذا الاستدراك: هو أن عبارة ابن مالك تنص على أن إحدى لا تكون مع التنييف إلا مضافة فاستدرك الشيخ خالد الأزهري عليه من وجهين:

الوجه الأول: أنه لم يتعرض لشرح العبارة برغم أن فيها إشكالاً؛ لأن إحدى تستعمل مع النيّف دون إضافة نحو قولك: إحدى وعشرون امرأةً، ومع غير النيّف لا تكون إلا مضافة نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ۝٣٥ ﴾[٢].

أما الوجه الثاني:فهو أن عبارة ابن مالك غير صحيحة والصواب أن يقال: ولا تستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة.

وبالنظر في الاستدراك الأول المتضمن بأن ابن مالك لم يتعرض لشرح هذه العبارة، وبالرجوع إلى شرح التسهيل لابن مالك نجده لم يتطرق إلى شرحها، وبالتالي يمكننا القول بأنه استدراك صحيح هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنه يكاد يجمع شُراح التسهيل على أنه لم يتعرض لها، فهذا أبو حيان يقول: ((لم يتعرض المصنف في شرحه لشرح هذا الكلام، وبعضه وهْم؛ لأن إحدى تستعمل في تنييف دون إضافة، ألا ترى أنك تقول: إحدى وعشرون امرأةً، وتقول في المركب إحدى عشرةَ جاريةً، فقد استُعملت إحدى في التنييف دون إضافة، وإصلاحه أن يقول: "ولاتستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة" فهذا حكم صحيح))[٣].

ووافقه في ذلك ابن عقيل، والمرادي، وناظر الجيش[٤] واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ﴾[٥]، و﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[١].

(١) موصل النبيل ٧٤٠.

(٢) سورة المدثر.والنيف :يقولون مائة ونيف ،وأنافت الدراهم على المائة قال أبو زيد:كل مابين العقدين نيف.معجم مقايس اللغة ٩٦٩.

(٣) التذييل والتكميل ٣٣١/٩.

(٤) انظر: المساعد ٨٤/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٦٠٢، وتمهيد القواعد ٢٤٣٨/٥.

(٥) سورةالقصص الآية ٢٦.

أما الوجه الثاني الذي ينص على أن عبارة ابن مالك غير صحيحة، فهو استدراك صحيح فقد كان محل استدراك عند العديد من شُراح التسهيل كأبي حيان، والمرادي، وابن عقيل، والسلسيلي[٢] .

المسألة الرابعة: "أحد" لعموم من يعقل:

ذكر النحاة أن "أحد" الذي يستعمل بعد النفي لإرادة العموم أن مادته همزة وحاء ودال، وهو مخالف لـ"أحد" بمعنى واحد، مادة ومعنى، واستعمالًا[٣].

قال ابن مالك: ((ويختص أحدٌ بعد نفي محضٍ أو نهي أو شبههما بعموم من يعقل لازم الإفراد والتذكير، ولايقع في إيجاب يراد به العموم خلافاً للمبرد...))[٤].

قال الشيخ خالدالأزهري: ((وظاهر كلام المصنف أن "أحداً" المختص بالنفي هو أحد المستعمل في التنييف، وكلام غيره على خلافه، والذي للتنييف عندهم، هو الذي فاؤه واو، أبدل منها الهمزه، وينتج من هذا أن المصنف يقول بقول المبرد في هذه المسألة، وقد قال (خلافاً للمبرد)، إلا أن يقول: دلَّ الاستقراء على أن "أحداً" لا يفيد بنفسه العموم إلا في غير الإيجاب))[٥].

ووجه هذا الاستدراك: هو أن ظاهر عبارة ابن مالك تدل على أن (أحد) التي تستعمل بعد النفي لإرادة العموم هي أحد المستعملة للعدد، فاستدرك عليه الأزهري ذلك لرفع اللبس الذى علق في عبارته؛ لأنه عندما قال خلافاً للمبرد كان يقصد: إجازته بإيقاع أحد في الإيجاب المراد به العموم نحو كل أحد. وهي في هذا المثال المراد بها (واحد)، وبذلك

= (١) سورة البقرة الآية ٢٨٢.

(٢) انظر: التذييل ٣٣١/٩، وشرح التسهيل للمرادي ٦٠٢، والمساعد ٢٨٤/٢، شفاء العليل ٥٧٠/٢.

(٣) انظر المفصل لابن يعيش ٣١/٦، وشرح الكافيه للرضي ٣٥٩/٣، والتذييل ٣٣٥/٩، والمساعد ٨٦/٢، وتمهيد القواعد ٢٤٤٢/٥.

(٤) شرح التسهيل ٣١٧/٢.

(٥) موصل النبيل ٧٤٢-٧٤٣.

يدل كلام ابن مالك على أن (أحد) التى تستعل بعد النفي لإرادة العموم هي أحد المستعمله في العدد، وهو بذلك موافق للمبرد.

ويحسن بنا الوقوف على أقوال النحاة في (أحد) المستعملة في النفي، وهل بينها وبين أحد التى للعدد فرق حتى نستطيع أن نصل إلى ترجيح مناسب.

يقول سيبويه في ذلك: ((ولا يجوز لأحد أن تضعه في موضع واجب، لو قلت: كان أحد آل فلان لم يجز، لأنه إنما وقع في كلامهم نفياً عاماً))(١).

قال السيرافي معلقاً على هذا القول: إن لأحد مذهبين في الكلام، الأول: أن يكون في معنى واحد، والآخر: أن يكون موضوعاً في غير الإيجاب بمعنى العموم، فمجيئه في موضوع الواحد فأكثر ذلك يكون في العدد كقولك: "أحد وعشرون؛ أي: واحد وعشرون. وقد قال الله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾(٢)؛ أي: واحد.

أما الثاني: فإنك تضعه في موضع غير الواجب، في النفي والاستفهام، وتنفي به ما يعقل مؤنثاً كان أو مذكراً نفياً عاماً فتقول: "ما بالدار أحد"، وقد كان أبو العباس يجيز وقوع "أحد" في كل موضع يصلح أن يكون فيه الواحد بمعنى الجماعة، نفياً كان أو استفهاماً، أو إيجابًا، كقولهم: "قد جاءني كل أحد"، وأما ما قاله أبو العباس في وقوعها موقع كل اسم في معنى الجماعة، فليس ذلك مشهورًا من كلام العرب، ولا يكاد يعرف "جاءني كل أحدٍ". وإن صحت الروايه جاز، أن يكون أحد في معنى "واحد"(٣).

إذا هناك فرق بين (أحد) المستعملة في النفي المراد به العموم و(أحد) المستعملة في العدد.

وفي ذلك يقول ابن يعيش: اعلم أن (أحداً) كلمة استعملت على ضربين أحدهما: أن يراد بها العموم والكثره ولا تقع إلا في النفي وغير الايجاب نحو: ما جاءني من أحد ولا

---

(١) الكتاب ١/٥٤-٥٥.

(٢) سورة الإخلاص الآية ١

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه السيرافي ١/٣١٧-٣١٩.

أحد فيها... والهمزة في أوله أصل وليست بدلا من واو ولا غيره، وذلك لأن اللفظ على الهمزة ولم تقم دلالة بما يخالف الظاهر واللفظ، أما الضرب الآخر من ضربي أحد أن يراد به معنى واحد في العدد نحو قولك: أحد وعشرون والمراد واحد وعشرون، والهمزة فيه بدل من الفاء التي هي واو، والأصل وحد يقال: وحد وأحد وأحد بمعنى واحد[١].

وفي هذا يقول الرضي: أما "أحد" فيستعمل مطرداً لعموم العلماء بعد نفي أو نهي أو استفهام، أو شرط، نحو "ما جاء أحد" ويلزمه الإفراد والتذكير قال تعالى: ﴿لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[٢]... ولا يقع أحد في إيجاب يراد به العموم فلا يقال: لقيت أحداً إلا زيداً"، خلافاً للمبرد ويستعمل "واحد" أيضاً في عموم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث نحو: "ما لقيت واحداً منهم، ولا واحدة منهن"[٣].

وهذا ناظر الجيش يوضح ظاهر كلام ابن مالك فيقول: ((وظاهره يعطي أن أحدا هذه أعني التي تستعمل بعد النفي لإرادة العموم هي أحد التي تقدم ذكرها أعني المستعملة في العدد، والمشهور المعروف أنها غيران، فالهمزة أصلية في هذه، وبدل من الواو في تلك والأولى دالة على الانفراد، وهذه دالة على العموم))[٤].

ومن خلال ما تقدم نجد أن ما استدركه الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك صحيح؛ لأن عبارة ابن مالك توحي بأن (أحد) المستعملة للنفي المراد به عموم هي (أحد) المستعملة في العدد، وهو بذلك موافق للمبرد وقد قال خلافاً للمبرد.

وفي ذلك يقول ابن عقيل: ((قضية كلام المصنف في توافقها أن تقول بقول المبرد، أعني إجازة وقوعه في الإيجاب العام))[٥].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٣١/٦.

(٢) سورة الأحزاب الآية ٣٢.

(٣) انظر: شرح الكافية ٣٥٩/٣.

(٤) تمهيد القواعد ٢٤٤٢/٥.

(٥) المساعد ٨٦/٢.

المسألة الخامسة: الألف والمائة يستعملان تمييزًا للعدد

اختص الألف عن المائة بأن يميّز به العدد المضاف نحو: ثلاث آلاف، والمركب نحو: أحد عشرَ ألفاً، والعقود نحوقولك هي: عشرون ألفاً، والمعطوف نحو: ثلاثة وثلاثون ألفاً.

فقال ابن مالك في المتن: ((لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف، واختص الألف بالتمييز به مطلقاً، ولم يميز بالمائة إلا ثلاثة وإحدى عشرة وأخواتها))(١).

وقال في الشرح: ((ثم قلت: "ولم يميز بالمائة إلاَّ ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها"، فنبهت بذلك على أنه يقال: إحدى عشرة مائة واثنتا عشرة مائة إلى تسع عشرة مائة، ولا يقال: عشر مائة ولا عشرون مائة، استغناء بالألف والألفين، ومن تمييز المركب بمائة قول جابر رضي الله عنه: (كنّا خمس عشرة مائة)(٢) يعني أهل الحديبية، وفي حديث البراء رضي الله عنه: (كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة)(٣)))(٤).

وللشيخ خالد الأزهري على هذا الكلام استدراكان، هما:

الاستدراك الأول وفيه وجهان أحدهما: ((أن تمييز العشرة بالمائة لغة حكاها الفراء عن بعض العرب، يقولون: عشرُ مائة، كما يقولون: ثلاثُ مِئِينَ، وزعم في الشرح: أنه لا يجوز عشر مائة))(٥).

أما الوجه الثاني: وهو أن قول ابن مالك: "لا يجوز عشر مائة " ((داخل في كلامه هنا، فإن عشرة من أخوات ثلاث))(٦).

وبذرة الخلاف في هذا الاستدراك: أن ابن مالك يرى أنه لا تُميز العشرة بالمائة،

(١) شرح التسهيل ٢/٣١٩-٣٢٠.

(٢) الجامع الصحيح كتاب الجمعة، باب الطيب للجمعة٤/١٩٣.

(٣) الجامع الصحيح كتاب الجمعة، باب الطيب للجمعة ٤/١٤٣.

(٤) شرح التسهيل ٢/٣٢٠.

(٥) موصل النبيل ٧٤٩.

(٦) موصل النبيل ٧٤٩.

فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن ما ذهب إليه يرده نقل الفراء عن بعض العرب أنهم يقولون: عشر مائة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن كلامه في المتن "ولم يميز بالمائة إلاّ ثلاث وإحدى عشره وأخواتها" مخالف لقوله في الشرح: لايقال: "عشر مائة، لأن العشرة من أخوات الثلاثة ".

فعند البحث في كتب النحاة التى بين يديّ لتحقق من رأي الفراء فقد وجدت أبا حيان في التذييل يقول: ((وزعم الفراء أن السبب في إفراد مئة في العدد، نحو ثلاثمائة إلى تسعمائة أن العدد لما كان عقده في غير لفظ العشرة، فلم يقولوا عشرة مئة، بل قالوا: ألف... وحكى أن بعض العرب يقول: عَشْرِ مئة، فيجعل العقد من لفظ العشرة... قال: وأهل هذه اللغة يقولون: ثلاثُ مِئين، وأربع مِئين))[1].

كما نقل رأى الفراء أيضاً المرادي في شرحه للألفية حيث قال: ((حكى الفراء أن بعض العرب يقول: عشر مائة وإن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون ثلاث مئيين وفي كتاب الصفار عن الفراء: لا تقول ثلاث مئيين، إلا من يقول ألف، وإنما يقول عشر مئين))[2].

وأيضاً نقل قول الفراء ابن عقيل في المساعد، والسلسيلي في شفاء العليل[3].

إذًا من خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لما نقل عن الفراء بأن بعض العرب يقول: عشر مائة.

ولكن يمكن أن نعتذر عن ابن مالك بأنه في الشرح عندما قال: ولا يقال عشر مائة بقول أبي حيان: بأنه ينبغي أن يحمل كلام المصنف على لغة أكثر العرب، ولا يكون ذلك ممنوعاً مطلقاً.

أما الوجه الثاني من الاستدراك: والمتضمن أن ابن مالك زعم في الشرح: أنه لا يجوز "عشر مائة"، وهو داخل في كلامه هنا، فإنه عشرة من أخوات ثلاثة. فعند الموازنة في عبارة

---

(١) التذييل ٢٧٩/٩.

(٢) توضيح المقاصد ١٣٢٤/٤.

(٣) انظر: المساعد ٩٠/٢، وشفاء العليل ٥٧٢/٢.

ابن مالك في المتن: ((ولم يميز بالمائة إلا ثلاثة وإحدى عشرة وأخواتها))(١).

وقوله في الشرح ((ولا يقال: عشر مائة ولاعشرون مائة))(٢) نجد أن ما قصده في المتن غير الذي قصده في الشرح؛ لأنه يجعل العشرة من العقود وليس من أخوات الثلاثة ويتضح ذلك عند قول ابن عقيل لشرحه لهذه العبارة: ((وفهم من حصر المصنف أنه لا يقال: عشرون مائة، ولا عشر مائة))(٣).

إذا والذي يظهر أن استدراك الأزهري غير صحيح، لأن ابن مالك لم يقصد بأخوات الثلاثة "العشرة" إذ هي من العقود وهذا مايفهم من شرحة يقول التنسي في شرحه للتسهيل: ((فيقال: ثلاث مائة، وأربع مائة... هكذا إلى تسع مائة))(٤).

الاستدراك الثاني: قال الشيخ خالد الأزهري: ((تمييز إحدى عشرة وأخواتها لا تُعرف إجازته لغيره من المتقدمين، وأما ما في الحديث أن جابراً قال (كنا خمس عشر مائة)(٥) يعني أهل الحديبية، وأن البراء قال: (كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة)(٦) فيحتمل أن يكون من لفظ الراوي عنهما ممن لا يتقن العربية، والمعروف في مثل هذا إنما هو ألف وخمسمائة وألف وأربعمائة، ونحو ذلك))(٧).

ووجه هذا الاستدراك هو: أن الشيخ خالد الأزهري يرى أن ما ذهب إليه ابن مالك من جواز تمييز إحدى عشرة وأخواتها بالمائة لا يعرف لغيره من المتقدمين، هذه من

---

(١) شرح التسهيل ٣٢٠/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المساعد ٨٩/٢.

(٤) شرح التسهيل للتنسي ٤١٣. (رسالة علمية)

والتنسي هو: أحمد بن محمد بن عطاء التنسي أبو العباس، بفتح التاء والنون مشددتين، ولد سنة ٧٤٠هـ، قدم القاهرة، وتولى القضاء، من مصنفاته: شرح التسهيل، وتعليقات على مختصر ابن الحاجب وغير ذلك، توفي سنة ٨٠١هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١٩٢/٢.

(٥) الجامع الصحيح ١٩٣/٤.

(٦) الجامع الصحيح ١٤٣/٤.

(٧) موصل النبيل ٧٥٠.

جهة، ومن جهة أخرى رد ما استدل به من الحديث الشريف بقوله: إنه ربما يكون من لفظ الراوي ممن لا يتقن العربيه؛ لأن المعروف هو: ألفٌ وخمسمائة وألف وأربعمائة.

وللنحاة في هذه المسألة رأيان:

الرأي الأول: أنه يجوز أن يميَّز المركب بمائة نحو: إحدى عشرة مائة إلى تسع عشرة مائة.

وإلى هذا ذهب ابن مالك ووافقه على ذلك الدماميني، وناظر الجيش(١) واستدلوا بالحديثين السابقين.

الرأى الثاني: لا يجوز تمييز المركب بمائة إلا إذا سُمع عن العرب.

وإلى هذا ذهب أبو حيان، وابن عقيل، وهو ظاهر كلام المرادي(٢).

ورد أبو حيان ما استدل به المصنف بقوله: ((وأما ما ذكره المصنف من أنه يميّز المركب بمئة فتقول: إحدى عشرةَ مائةً واثنتا عشرةَ مائةً، إلى تسعَ عشرة مائة، فإنه يحتاج في ذلك إلى صحة نقل أن ذلك مسموع من كلام العرب، بل المعروف في ذلك أن يقال: ألفٌ ومئةٌ، وألف ومئتان، وألف وثلاثمائة إلى ألف وتسعمائة... وما أظن هذا الرجل أخذ هذا الحكم ولا بناه إلا على ما روي في ذلك من حديث جابر والبراء، فإن عادته ذلك، وهو إثبات الأحكام النحوية بما وقع في كتب الحديث، وهذه عادة من لم يشتغل على العلماء بل ينظر بنفسه، ويستبد برأيه...))(٣).

ووافقه ابن عقيل في المساعد؛ إذ يقول: ((ويحتاج ما ذكره إلى سماع))(٤).

ورد ناظر الجيش ماذهب إليه أبو حيان بقوله: والمصنف لم يدع الاستدراك على من تقدم؛ لأنه لم يقل: أغفل المتقدمون كذا وقد ذكرتُه، وغايته أنه ذكر حكماً مستدلا عليه بدليل، فإن ثبت الدليل ثبت الحكم، وإن لم يثبت انتفى، وأما قول القائل: لن يأتي آخر

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٢٠/٢، وتعليق الفرائد ٣٩٥/١، وتمهيد القواعد ٢٤٤٦/٥.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣٤١/٩-٣٤٢، وشرح التسهيل للمرادي ٦٠٤، والمساعد ٨٩/٢.

(٣) التذييل والتكميل ٣٤١/٩-٣٤٢.

(٤) المساعد ٨٩/٢.

هذه الأمة بما أتى به أولها، فليس هو المراد، وإنما المراد الأعمال الصالحة لا المسائل العلمية، والسبب الذي جعل الشيخ يتكلم بحق المصنف بنحو هذا الكلام هو أنه رأى تفضيل الجماعة كابن عصفور، وابن الضائع وأندادهما من طلبة الشلوبين، على هذا الرجل، ولاشك أن هؤلاء أئمة وسادة، وقد وفّر الله تعالى نصيبهم في هذا الفن، ولكنّ المصنف قد آتاه الله علماً ونظراً واجتهاداً، فهو ينبه على ما لم ينبهوا عليه، كما أنهم أيضاً يذكرون ما لم يذكر؛ ولا شك أن هذا فضل لابن مالك(١).

كما رد أيضاً عبدالقادر المكي(٢) على ابن عقيل عندما قال: فيحتمل أن يكون من لفظ الراوي عنهما، ممن لا يتقن العربية فقال: ((فكلام لا ينبغى ذكره لتأديته إلى دفع كلام أصحاب النبي ﷺ، المتفق على فصاحتهم وعدالتهم، والأخذ بما قالوه، ولعله أخذ ذلك من كلام أبي حيان وهو من جملة إفراطه في كامله وحسده للمؤلف -رحمه الله-))(٣).

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك خالد لأزهري غير صحيح؛ لأن ماستشهد به ابن مالك من الأحاديث لا يجعل شكًا بأن ما ذهب إليه هو الصحيح، فكما قال ناظر الجيش: فقد ذكر حكماً واستدل عليه بدليل، وإن ثبت الدليل فقد ثبت الحكم وإن لم يثبت انتفى، والله ﷻ لم يحصر العلم في أي شخص بل بثه في الخلق أجمعين، لينال كل من الناس نصيبه من ذلك، فالمتقدم له فضل السبق، والاختراع، والتدوين، وللمتأخر فضل التنقيح والتهذيب(٤).

---

(١) انظر: تمهيد القواعد ٢٤٤٦/٥.

(٢) عبد القادر المكي هو: أبو القاسم بن أحمد بن محمد بن عبد المعطي الأنصاري السعدي العبادي، له تصانيف منها: هداية السبيل في شرح التسهيل، وحاشية على التوضيح، وحاشية على شرح الألفية للمكودي، توفي في مستهل شعبان سنة ٨٨٠هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٢٨٣/٤-٢٨٥، والبغية ١٠٤/٢-١٠٥.

(٣) هداية السبيل ٧٩٥.(رسالة علمية)

(٤) انظر: تمهيد القواعد ٢٤٤٦/٥.

المسألة السادسة: صياغة فاعل مع العدد:

يُشتق من الأعداد على وزن اسم الفاعل، نحو: ثاني وثالث ورابع إلى عاشر وقد أُختلف في إعمال العدد المصوغ على وزن فاعل المضاف إلى أصله نحو: ثاني اثنين وثالث ثلاثة.

فقال ابن مالك: ((يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله فيفرد، أو يضاف إلى أصله، وينصب إن كان اثنين لا مطلقاً...))[١].

ثم قال في الشرح: ((وأجاز الأخفش تنوينه والنصب به، وماذهب إليه غير مرضٍ، لأن موازن فاعل المشار إليه إذا أريد به معنى بعض لافعل له إلا أن يكون ثانياً، فإن العرب تقول ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما))[٢].

قال الشيخ خالد الأزهري مستدركاً عليه هذا القول: ((والمشهور منع النصب مطلقاً، ووجوب الإضافة بناء على أن العرب لا تقول: ثنيت الاثنين، ولا ثلثت الثلاثة))[٣].

وبذرة الخلاف في هذه المسألة تدور حول حكم إضافة اسم الفاعل المشتق من الأعداد إلى موافقه، فابن مالك يرى أن لا يجوز نصب الجزء الثاني إلا مع "ثاني" فقط، فيقال: ثاني اثنين فتكون (اثنين) منصوبة، أما البقيه فلا يجوز فيها إلا الإضافة، واستدل بقول العرب: "ثنيت الرجلين".

فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري ذلك بأن المشهور المنع مطلقاً ووجوب الإضافة بناء على أن العرب لاتقول "ثنيت الاثنين".

ويحسن بنا أن نذكر أقوال النحاة في هذه المسألة، والتأكد هل ورد عن العرب أن قالت: ((ثنيت الرجلين))، علنا نصل في نهاية الأمر إلى ترجيح مناسب، أو التوفيق بين الرأيين.

فنقول: للنحاة في إعمال العدد المصوغ على وزن فاعل المضاف إلى أصله ثلاثة

(١) شرح التسهيل ٣٢٤/٢
(٢) المصدر السابق.
(٣) موصل النبيل ٧٥٩.

أقوال:

القول الأول: يرى أصحابه أنه لا يجوز الإعمال، وإنما تجب الإضافة، وهو قول سيبويه والفراء والمبرد(١)، وجماعة(٢).

وحجتهم في ذلك أن ثالثاً وأخواته إذا جاء بعد موافقه في الحروف الأصلية لا تأتي العرب منه بفعل، واسم الفاعل فرع في العمل عن الفعل، وبهذا لا يعمل فيه إلا ما كان فعلًا(٣).

وأيضاً أن العرب لا تقول ذلك إلا بالإضافة قال أبو حيان: ((قال الأخفش في قوله الموافق للجمهور العرب لا تقول: خامس خمسةً غداً بالنصب، ولا ثاني اثنين غداً بالنصب))(٤).

القول الثاني: أنه يجوز الإعمال مطلقاً، فتقول: ثانٍ اثنين، وثالث ثلاثة، وحكمه حكم اسم الفاعل، وهو قول الكسائي، وقطرب، وثعلب، والأخفش(٥) وحجتهم: كما قال السيوطي؛ لأن معناه يكون: متمم ثلاثةً، ومتممٌ أربعة(٦).

ورده أبو حيان فقال: ((وهذا ليس بجيد، لأنه يلزم منه أن يُتمم نفسه، وفيه تعدي فعل المضمر إلى ظاهره؛ لأنه أحد الثلاثة، فيلزم أن يُتمم نفسه))(٧).

القول الثالث: التفريق بين ما كان ثانياً نحو: ثاني اثنين، وماكان غير ذلك نحو: ثالث ثلاثة، فيعمل ما كان ثانياً، وما لم يكن كذلك لا يعمل، فلا يقال: ثالث ثلاثة بتنوين "ثالث" وإعمال النصب فيما بعده، وهذا اختيار ابن مالك إذ قال: ((وأجاز الأخفش

---

(١) انظر: الكتاب ٥٥٩/٣، ومعاني القرآن للفراء ٣١٧/١، والمقتضب ١٩٧/٢.

(٢) ومنهم: الصيمري في التبصره ٤٩٠/١، وابن هشام في أوضح المسالك ومعه عدة السالك ٢٦٢/٤، والسيوطي في الهمع٢٢٤/٣.

(٣) انظر: التذييل والتكميل٣٦١/٩.

(٤) ارتشاف الضرب ٣٦٧/١.

(٥) انظر: الألفاظ لابن السكيت ٤٣٦، وأوضح المسالك ٢٦٢/٤، وشرح الأشموني ٣٢٧/٣، وهمع الهوامع ٢٢٤/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٢٤/٣.

(٧) التذييل والتكميل ٣٦١/٩.

تنوينه والنصب به، وما ذهب إليه غير مرضٍ؛ لأن موازن فاعل المشار إليه إذا أريد به معنى بعض لا فعل إلا أن يكون ثانياً، فإن العرب تقول: ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما، فمن قال: ثاني اثنين بهذا المعنى عذر؛ لأن له فعلاً، ومن قال: ثالث ثلاثة لم يعذر، لأنه فعل له))(١).

فابن مالك حجته معتمدة على أنه لم يسمع عن العرب أفعال لثالث ورابع وغيره، والذي سمع له فعل هو ثانٍ فقط، وذلك في قول العرب: ثنيت الرجلين(٢).

قال أبو حيان: ((وهذا الذي حكاه المصنف أن العرب تقول: ثنيتُ الرجلين نقْلُ النحاة ينفي ذلك؛ لأنهم نقلوا أن العرب لا تأتي بفعل إذا كان بعده ما يوافق اسم الفاعل في الحروف، فليس بمسموع من كلامهم: ثنيت الاثنين، كما أنه ليس بمسموع من كلامهم ثلثت الثلاثة، والقياس يأباه، فإن صحّ ما نقله المصنف أن العرب تقول: ثنيت الرجلين وجب تأويله على حذف مضاف، تقديره: ثنيتُ أحدَ الرجلين، وأيضاً فقولهم: ثنيت الرجلين ليس نصاً في ثنيت الاثنين حتى يُبنى عليه ثانٍ اثنين بالإعمال))(٣) وتبعه إلى ماذهب إليه الشيخ خالد الأزهري.

فقد أشار في كتابه التصريح بمضمون التوضيح إلى تعقب أبي حيان لابن مالك(٤)، ولكنه في شرحه على التسهيل استدرك على المصنف ولم يشر إلى ذلك.

ومن خلال الأقوال السابقة نجد أن ما ذهب إليه ابن مالك هو الصحيح، ويعضده ما نقله عنه الشيخ خالد في كتابه التصريح؛ إذ يقول -نقلا عن ابن هشام-: ((قال الموضح: وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الأفعال، وإذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك إلا ظاهري جامد))(٥).

---

(١) شرح التسهيل ٣٢٤/٢.

(٢) انظر: النكت على الألفية والكافية الشافية ٢٥/٢.

(٣) التذييل والتكميل ٣٦١/٩-٣٦٢.

(٤) انظر: شرح التصريح ٢٧٦/٢.

(٥) شرح التصريح ٢٧٦/٢.

وبالرجوع إلى كتاب الأفعال وجدت ابن القطاع يقول: ((ثَنَيْت الشيء على الشيء ثنيا طويته عليه والصدر على السرِ سترته، والرجل عِطْفَه تَكَبّر والراكب رجلَه لينزل والرجلين صِرت الثاني منهما، هذا كلام العرب وإن كان القياس غيره))[1].

وهكذا يترجح مذهب ابن مالك لنقله عن العرب قولهم: ثَنَيْتُ الرجلين، وبما أنه جاز ذلك فإنه جاز ثنيت الاثنين، ولا يجوز الإعمال مطلقاً؛ لدخول غير ثاني اثنين في الحكم ولا أفعال لها، واسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل، فلا يعمل منه إلا ما كان له فعل يحمل عليه. ولاحجة لمن يوجبون الإضافة؛ لثبوت عمل ثاني المحمول على الفعل "ثنيت" الثابت عن العرب وروده دون غيره الذي لم يرد عنه السماع.

---

(١) كتاب الأفعال ١٤١/١.

المطلب العاشر: التسوية بين"كأين"و"كذا" في إفادتهما التكثير:

كأين وكذا بمنزلة كم الخبرية في الدلالة على العدد المبهم، وفي الافتقار إلى التمييز وفي البناء على السكون(١).

قال ابن مالك: ((معنى (كأيّن) و(كذا) كمعنى الخبرية))(٢).

ثم قال في الشرح: ((قد تقدم أن كم الخبرية اسم يقصد به الإخبار على سبيل التكثير، وأنها مفتقرة إلى مميز كمميز عشرة مرة، وكمميز مائة أخرى، وذكرت الآن أن معنى كأين وكذا كمعناها))(٣).

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((وهذا في كأين صحيح، وعليه استعمال العرب، وأما (كذا) فالظاهر أنها تكون للعدد قليلاً أو كثيراً))(٤).

ووجه هذا الاستدراك هو أن ابن مالك جعل (كأين وكذا) في إفادتها التكثير كـ(كم)، فاستدرك عليه الأزهري بأن كأين تفيد التكثير، وهذا كثير في استعمال العرب، أما كذا فالظاهر أنها تكون للعدد قليلاً وكثيرًا.

فعند التحقق في معنى (كأين) و(كذا) عند النحاة نجد أن (كأين) تفيد التكثير قال ابن هشام: توافق كأي كم بخمسة أمور، وذكر منها إفادتها التكثير، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾(٥)(٦).

---

(١) ومن أوجه الاتفاق بين "كأين" و"كم" الخبرية إفادتهما التكثير، وفي لزوم التصدير، وفي انجرار التمييز، إلا أن جره بـ(من) ظاهر لا بالإضافة، وأما "كذا" فتخالف "كم" الخبرية في أن تمييزها منصوب، وليس لها الصدارة. انظر: أوضح المسالك ومعه عدة السالك ٤/٢٧٣-٢٧٧، والنحو الوافي ٤/٥٧٨-٥٨١، وتمهيد القواعد ٥/٢٥٠٩، وشرح الأشموني ٣/٣٤٠.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٣٥.

(٣) المصدر السابق ٢/٣٣٥-٣٣٦.

(٤) موصل النبيل ٧٧٨.

(٥) سورة آل عمران الآية ١٤٦.

(٦) انظر: المغني ١/٢٠٥-٢٠٦.

أما (كذا) فليس كذلك فقد جزم في التوضيح أنه يكنى به عن العدد القليل والكثير(١).

وبهذا يقول أبو حيان: ((والذي يظهر أنها لم توضع للتكثير، بل هي مبهمة في العدد سواء كان كثيرًا أم قليلاً))(٢). وتابعه في ذلك المرادي في شرحه على التسهيل(٣)، وهو ظاهر كلام ناظر الجيش(٤)، ووافقهم على ذلك الصبان نقلاً عن الدماميني إذ يقول: ((مُسَلّم في كأين دون كذا؛ لأنها ليست للتكثير، بل لعدد مبهم قليل أو كثير، فلك أن تكني بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة))(٥).

والذي يظهر أن استدراك الأزهري صحيح؛ لأن "كذا" تفيد التكثير والتقليل، وفي هذا يقول عباس حسن عند تعريفه لـ(كذا) : ((صيغتها ثابتة في كل الحالات، ولا يطرأ على حروفها تغيير ما دامت من كنايات العدد، وهي في أصلها مركبة من "كاف" التشبيه، و"ذا" الإشارية، وصارت بعد التركيب كلمة واحدة... إذا كان الغرض منها الإخبار عن شيء معدود قليل أو كثير، ففي هذه الصورة تُعد كناية من كنايات العدد المبهمة))(٦).

ولكن يمكن أن نعتذر عن ابن مالك بقول الشاطبي(٧): ((إنما شبه الناظم "كأين" و"كذا" بـ(كم) التي هي أعمُّ من الاستفهامية والخبرية؛ لأنها في كلا قِسميها كناية عن عدد مبهم محتاج إلى التفسير، وكونها بعد ذلك في الاستعمال مثل (كم) الخبرية أو لا أمرٌ آخر

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٧٧/٤.

(٢) التذييل والتكميل ٤٩/١٠.

(٣) شرح التسهيل للمرادي٦١٦.

(٤) تمهيد القواعد ٢٥٢٢/٥.

(٥) حاشية الصبان ١١٩/٤.

(٦) النحو الوافي ٥٨٠/٤.

(٧) الشاطبي هو: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي المالكي الشهير بالشاطبي، (أبو إسحاق)، محدث، فقيه، أصولي، لغوي، مفسر، مات في شعبان سنة ٧٩٠هـ، من مؤلفاته: عنوان التعريف بأسرار التكليف في الأصول، والمقاصد الشافية، والموافقات في الأصول والأحكام، عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق، والاعتصام. انظر: درة الحجال ٩٤، ومعجم المؤلفين ٧٧/١.

محلٌّ بيانه اللغة، ويدل على هذا القصد، وصحته أن سيبويه فسّرها على هذا المعنى، فإنه لما ذكر "كذا" قال: ((وهو مبهم في الأشياء بمنزلة "كَم" وهو كناية للعدد بمنزلة "فُلان"))[١]، ثم قال: ((وكذلك كأين رجلاً قد رأيت زعم ذلك يونس))[٢]. وإذا كان القصد صحيحاً أن يصار إليه كان حمل الكلام عليه أولى، وليس بمناقض لتفسير من فسرها بأنهما مثل (كم) الخبرية؛ لأنهما مع صحة التفسير لا يستعملان إلا في الخبر، فلا إبهام ولاإيهام))[٣].

فالمتمعن في قول الشاطبي السابق يرى أن ابن مالك قد فسر "كأين" و"كذا" مثل تفسير سيبويه لها في باب (هذا ما جرى مجرى كم في الاستفهام) حينما جعلهما مثل"كم" التي هي كناية عن عدد مبهم يحتاج إلى تفسير، مما يعطينا دلالة واضحة على أن الشاطبي تنبه لهذا الاستدراك، ولكنه يرى أن يُحمل كلام ابن مالك على ما ذهب إليه سيبويه أولى من الاستدراك عليه.

---

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المقاصد الشافية ٣١٩/٦-٣٢٠.

المطلب الحادي عشر: أفعل التفضيل:

المسألة الأولى: مجيء أفعل التفضيل مضافاً:

إذا أضيف أفْعَل التفضيل إلى نكرة بقي أفعل مفرداً كحاله عندما كان بـ(من)، وكان معنى قولك: زيد أفضل رجلٍ: زيد أفضل من كل رجلٍ قيس فضلُه بفضلِه(١).

قال ابن مالك: ((ويجوز هو أفضل رجل، وهي أفضل امرأة، وهما أفضل رجلين أو امرأتين، وهم أفضل رجال، وهن أفضل نسوة؛ معناه: ثبوت المزية للأول على المتفاضِلين واحداً واحدًا، أو اثنين اثنين، أو جماعة جماعة))(٢).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولو قال: على جنس المضاف إليه بدل قوله: (على المتفاضلين)، لكان أحسن؛ لأن المتفاضلين إنما يصدق على جماعة، وليس المذكور في بعض الأمثلة إلا واحداً وواحدة، أو اثنين أو اثنتين))(٣).

ووجه الاستدراك: هو أن الشيخ خالدًا الأزهري يرى أن قول ابن مالك في المتن "ثبوت المزية للأول على المتفاضلين" يرى أن كلمة "المتفاضلين" ليست دقيقة بناء على أنها تطلق على الجماعة، وبعض الأمثلة التي استشهد بها تشمل المفرد والمثنى، وهذا لا يتطابق مع عبارته؛ لذلك كان الأفضل أن يقول: جنس المضاف إليه ليشمل جميع الأمثلة المذكورة.

وبالنظر إلى هذا الاستدراك نجد استدراك الشيخ خالد الأزهري غير صحيح ؛لأن عبارة ابن مالك"على المتفاضِلَين" تدل على التثنية وليس الجمع.

المسألة الثانية: تجريد "أول "عن الوصفية:

إذا كان استعمال الاسم على وزن أفْعَلَ صفة ليس بأصل وإنما هو عارض فلا يعتد به في منع الصرف نحو: "مررت بنسوة أربع "كما لايعتد بعروض الاسمية فيما هو صفة في

---

(١) انظر: التذييل ٢٧٦/١٠، وشرح التسهيل للمرادي ٦٦٠، والمقاصد الشافية ٥٧٩/٤، التصريح على التوضيح٢/١٠٤-١٠٥، وحاشية الصبان ٦٨/٣.

(٢) شرح التسهيل ٣٩١/٢.

(٣) موصل النبيل ٨٣٨.

الأصل[١].

فقال ابن مالك: ((وأُلحق بأسْبق مطلقاً "أول" صفة. . . . وإن جُرد عن الوصفية جرى مجرى "أفْكَل"))[٢].

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((وصواب العبارة أن يقول: "وإن استعمل غير صفة؛ "لأن الاسم لو كان أصله الصفة كان يمتنع من صرفه على الأفصح، كما في أدهم للقيد))[٣].

ووجه الاستدراك: هو أن ابن مالك عند حديثه عن كلمة"أول" قال وإن جُرد عن الوصفية ومراده من ذلك أن أول تكون اسماً ك أفكل في صرفه منكراً ويمنع من الصرف إذا سُمّي به، فاستدرك الشيخ خالد الأزهري عليه بأن قوله إذا جرد عن الوصفية غير صحيح والصواب أن يقول"وإن استعمل غير صفة؛ لأن ماكان أصله الصفة يمنع من الصرف.

وبالنظر إلى كتب النحاة التي بين يدي في العلة التي ساقها الشيخ خالد للاستدراك على ابن مالك.

يقول سيبويه: ((وأما أَدهم إذا عنيتَ القيدَ، والأسود إذا عنيت به الحيَّة، والأرقم إذا عنيت الحيّة، فإنك لاتصرفه في معرفة ولانكرة؛ لم تختلف في ذلك العرب فإن قال قائل أصرف هذا لأنى أقول أداهم وأراقم فأنت تقول... وأجارعُ وأبارقُ وإنما قيل... أبرقُ لأن فيه حمرةً وبياضاً))[٤].

ويقول ابن الحاجب: ((وأسود وأرقم للحيّة، وأدهم للقيد، لما كان في الأصل صفة ثم غلب في الاسمية لهذه الأجناس لم تخرج بذلك عن السببية، فلذلك منع من الصرف))[٥].

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٩٧-٢٩٨.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٩١.وأفكل:الرعدة يقال أخذه أفكل ارتعد من برد وخوف. معجم الوسيط ٢/٦٩٩

(٣) موصل النبيل ٨٤١-٨٤٢.

(٤) الكتاب ٣/٢٠١، وانظر: شرح السيرافي ٣/٤٦٥-٤٦٦.

(٥) شرح الوافية نظم الكافية ١٥١، وانظر: شرح كافية ابن الحاجب ١/١١٢.

ويقول المرادي- مستشهداً بكلام سيبويه السابق -: إن هذه أوصاف في الأصل غلبت عليها الاسمية، وهي غير متصرفة نظراً إلى أصلها، وذكر سيبويه أن كل العرب لا تصرفها كما لم تصرف أبْطَح وأبرق وأجرع، وأن العرب لم تختلف في منعها من الصرف وإن استعملت استعمال الأسماء[1].

كما قال ابن عقيل أيضاً: أن أدهم للقيد صفة في الأصل "لشيء فيه سواد"، ثم استعمل استعمال الأسماء، فيطلق على كل أدهم، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل[2].

أما ابن هشام فقد علق على هذه المسألة بقوله: أن من منع صرف أبطح وأدهم للقيد وأسود وأرقم للحيّة- مع أنها أسماء- لأنها وُضعت صفات؛ فلم يلتفت إلى ماطرأ لها من الاسمية[3].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن ابن مالك عندما قال: "وإن جرد أول عن الوصفية" يدل على أن أصله الصفة فيمتنع من الصرف نظراً إلى الأصل، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن المصنف قال في شرح الكافية الشافية عند حديثه عن ما لا ينصرف: ((وكذا لا اعتداد بعروض الاسمية فيما أصلُه الوصفية كقولهم للقيد أدهم فإنه لاينصرف للوزن وأصالة الوصفية))[4].

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ١١٩٤/٤.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢٩٧/٢-٢٩٨.

(٣)أوضح المسالك ومعه عدة السالك ١١٨/٤-١١٩. بتصرف.

(٤) ١٤٥١/٣.

المطلب الثاني عشر: إعمال اسم الفاعل المجرد من "أل" إذا كان ماضيا:

إن كان اسم الفاعل صلة لـأل عمل عمل فعله مطلقاً، وإن لم يكن صلة لـأل عمل عمل فعله بشرطين عدميين: أحدهما: أن لا يوصف، والثاني: أن لا يصغر، وبشرطين وجوديين: أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال؛ لأنه إنما عُمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي لا الماضي؛ لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي بمعناه(١).

قال ابن مالك: ((يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف مفردا وغير مفرد عمل فعله مطلقاً... ولا يعمل غير المعتمد على صاحب مذكور أو منوي، أو على نفي صريح أو مؤول أو استفهام موجود أو مقدر. ولا الماضي غير الموصول به "أل" أو محكي به الحال خلافاً للكسائي))(٢).

وقال الشيخ خالد الأزهري: ((ذكر المصنف الخلاف في عمل الماضي دون "أل" بالنسبة إلى المفعول به، ولم يتعرض له بالنسبة إلى الفاعل))(٣).

ووجه هذا الاستدراك: أن ابن مالك عند شرحه اسم الفاعل ذكر الخلاف في عمل الماضي المجرد من أل بالنسبة إلى المفعول، ولم يتعرض إلى عمل الماضي المجرد من أل بالنسبة إلى الفاعل، فاستدرك الشيخ خالد عليه ذلك وأكمل ما أهمله المصنف.

وبالرجوع إلى التسهيل نجد أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح ؛لأن ابن مالك لم يتعرض لشرح عمل الماضي دون "أل" بالنسبة إلى الفاعل، وإلى هذا تفطن العديد من شُراح التسهيل وأكملوا ما أهمله المصنف، فهذا أبو حيان يقول: ((وهذا الخلاف الذي ذكرناه في عمل اسم الفاعل الماضي دون أل هو بالنسبة إلى المفعول به، فأما هل يرفع

(١) انظر: التصريح بمضمون التوضيح٢/٦٦.

(٢) شرح التسهيل ٢/٤٠٠.

(٣) موصل النبيل ٨٥٩. يقول الشيخ خالد: ((وفي ذلك خلاف، فقال ابن جني، والشلوبين، ومتأخرو المغاربة: لا يرفع ظاهراً، وذهب بعضهم إلى أنه يرفعه، وهو اختيار ابن عصفور، وظاهر كلام سيبويه...)).

الفاعل فمسألة خلاف))[١].

وقال ابن عقيل: ((وهذا الخلاف في نصبه المفعول، فأما الرفع به للظاهر ونحوه فذهب بعضهم إلى منعه، وبعضهم إلى إجازته))[٢].

أما المرادي فقال: وهذا الخلاف دون أل بالنسبة إلى المفعول به، فأما بالنسبة إلى الفاعل وذكر الخلاف في المسألة[٣]. كما أشار في شرحه للألفية عند قول ابن مالك:

كفعلهِ اسمُ فاعلٍ في العَمَلِ   إن كانَ عن مُضِيِّه بمعزِلِ[٤]

فقال: ((هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به، فأما بالنسبة إلى الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر...))[٥].

ولكن يمكن أن نعتذر لابن مالك بقول ناظر الجيش: ((إن الخلاف المذكور في عمله إنما هو بالنسبة إلى المفعول به، أما رفعه الفاعل فالظاهر أنه لا بد منه))[٦].

---

(١) التذييل ١٠/٣٢٧-٣٢٨.

(٢) المساعد ٢/١٩٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٦٧٠.

(٤) الألفية ٥٣.

(٥) توضيح المقاصد ٣/٨٤٩. وانظر: شرح الأشموني ٢/٢١٦.

(٦) تمهيد القواعد ٦/٢٧٣٩.

المطلب الثالث عشر: الصفة المشبهة:

المسألة الأولى: تشبيه الفعل اللازم بالمتعدي:

اختلف النحاة المتأخرون في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي، كما شُبه وصفه باسم الفاعل المتعدي(١).

قال ابن مالك: ((وقد يفعل ذلك بجامد؛ لتأوُّله بمشتق))(٢).

ثم قال في الشرح: ((على أنه قد يقال: وردنا منهلاً عسلاً ماؤه، وعَسَلُ الماءِ... على تأويل عسلٌ بحلو))(٣).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وقد يفعل ذلك بفعل لازم لتشبيهة بمتعد كما في الحديث: (كانت امرأة تُهراق الدماءَ)(٤) بالنصب، وهو قول بعض المتأخرين، منهم المصنف، والصحيح المنع.

وأول الحديث على إسقاط الباء، أو إضمار فعل؛ أى: تُهريق آنيةُ الدماءَ منها، أو زيادة "أل" وكون الدماء تمييزًا))(٥).

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك ذهب في باب التمييز إلى جواز أن يحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي؛ إذ يقول: ((ويحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي، كما حملت الصفة اللازمة على الصفة المتعدية في قولهم: هو حسَنٌ وجهَه والوجهَ، وغَبِنَ رأيَه والرأي))(٦).

فاستدرك الشيخ خالد الأزهري على ماذهب إليه المصنف ولكن ليس في باب

---

(١) انظر: البسيط ١٠٨٤/٢، ومنهج السالك ٣٦٨، وشرح التسهيل للمرادي ٦٨٥.

(٢) التسهيل ٤٢٧/٢.

(٣) المصدر السابق ٤٣٢/٢.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب، باب كيف كان بدء الحيض ٤٣٩/١، وسنن أبي داود ٥٥/١.

(٥) موصل النبيل ٨٨١.

(٦) شرح التسهيل ٣٠٠/٢.

التمييز وإنما عند حديثه عن ماجرى مجرى الصفة المشبهة بالعمل بأن ما ارتآه ابن مالك من جواز النصب بالفعل اللازم لتشبيهه بالمتعدي الصحيح ممنوع، ووجَّه الحديث على ماذكر من تأويلات، فلا يصح الاستدلال به.

وبالنظر هذه المسألة في كتب النحاة التى بين يديّ نجد أن للنحاة فيها رأيين:

الرأى الأول: جواز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي بعمله النصب، فتقول: زيدٌ تفقأ الشحمَ، أصله: تفقأ شحمه.

وينسب هذا الرأي إلى بعض المتأخرين(١)، ومنهم المصنف(٢).

واستدل أصحاب هذا الرأي بعدة أدلة سماعية على النحو التالي:

١- قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾(٣) نقل الزمخشري أن ابن أبي عبلة قرأ ((أثم قلبَه))أي جعله آثماً(٤).

٢- ماجاء في الحديث: ((إن امرأة تُهراق الدماءَ))(٥) أراد تهرق الدماءَ على التشبيه بالمفعول به(٦).

كما استدلوا أيضاً بالقياس، بقول ابن مالك: ((يحمل الفعل اللازم على المتعدي

(١) انظر: الارتشاف ٢٥٤/٣، وشرح التسهيل للمرادي٦٨٥، وتمهيد القواعد ٢٨٢٠/٦، وموصل النبيل ٨٨١، والحديث النبوي في النحو العربي ١٦٥.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٠٠/٢-٣٠١، وشرح التسهيل للمرادي ٦٨٥، وموصل النبيل ٨٨١.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٨٣.

(٤) انظر: شواذ القراءات للكرماني ، ص ١٥٠ ، الكشاف ٣٨٢/١، والتذييل والتكميل ٢٥٦/٩.وأبي عبلة هو:أبو إسحاق العقيبلي الشافعي من بقايا التابعين توفي سنة ١٥٢هـ.انظر سير أعلام النبلاء ٣٢٤/٦-٣٢٥.

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب، باب كيف كان بدء الحيض ٤٣٩/١، وسنن أبي داود ٥٥/١.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢٩٩/٢-٣٠١.

كما حملت الصفة اللازمة على الصفة المتعدية))[١].

الرأى الثاني: منع تشبيه الفعل اللازم بالمتعدي في عمله النصب.

وينسب هذا الرأي إلى الأستاذ أبي علي، ووافقه ابن أبي الربيع[٢]، وأبو حيان، والمرادي، والشيخ خالد الأزهري[٣].

وعلل الأستاذ أبو علي المنع بقوله: إن النصب على التشبيه بالمفعول به لا يكون في الأفعال، وإنما يكون في الصفات وأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين على الشروط المذكورة، ويتأول الحديث السابق على إسقاط الجار[٤].

ويقول ابن أبي الربيع معلقاً على ماذهب إليه الاستاذ أبو علي: ((والذي يظهر لي ما ذكر الأستاذ رحمه الله، وأن هذا لا يكون في الأفعال، ويدل على ذلك أنك لا تقول: زيدٌ حَسُنَ الوجهَ، ولا زيدٌ تصبب العرقَ وإنما قاله بالقياس على ما جاء في الأثر: "تهراق الدماء" وقد مضى تأويله، ولا تقوم الحجة بمتأوَّل، ويكون هذا بمنزلة: زيد يسيل بالعرق، وهذا الزِّقّ يسيل بالماء: كأنه قال يسيل الماء، ويكون بمنزلة ذهبت به وأذهبه. والله أعلم))[٥].

ويقول أبو حيان: ومنع ذلك الأستاذ أبو علي، وهو الصحيح؛ إذ لم يثبت من لسان العرب ولا حجة في قوله: "تهراق الدماء" إن صح؛ لاحتمال التأويل[٦].

كما رد أيضا ما استدل به ابن مالك في قراءة بعض السلف لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ

---

(١) المصدر السابق ٢/٣٠٠.

(٢) انظر: الكافي في الإفصاح ٣/١٠٤٤-١٠٤٥.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/٢٥٤، وشرح التسهيل للمرادي ٦٨١، وموصل النبيل ٨٨١.

(٤) انظر رأيه في: منهج السالك ٣٦٨.

(٥) الكافي في الإفصاح ٣/١٠٤٤-١٠٤٥وابن أبي الربيع هو:عبدالله بن أحمد أبو الحسن بن أبي ربيع الإشبيلي إمام بالنحو من مؤلفاته:شرح الإيضاح مات سنة ٦٨٨هـ.انظر بغية الوعاة ٢/١٢٥.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/٢٥٤.

ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾[1] بأنه يجوز أن يكون "قلبَه" منصوباً على البدل من اسم إنّ؛ أي: فإنّ قلبَه آثمٌ[2].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري غير صحيح؛ لأمور منها:

١- أنه سُمع من العرب بأنه يحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي، ويعمل النصب، يقول سيبويه: ((وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول...))[3]؛ إذا ليس هو نسبة للمتأخرين وإنما نقله عن سيبويه.

٢- الأدلة السماعية السابقة التى استدل بها ابن مالك، وقد عضدها بالقياس فأكسب رأيه قوة وتمكيناً.

٣- أن الفعل أقوى من اسم الفاعل ومن الصفة المشبهة، فإذا كان اسم الفاعل ينصب على المفعولية،والصفة لمشبهة على التشبيه بالمفعول به يكون ذلك في الفعل أولى[4].

والله أعلم.

المسألة الثانية: جواز "حسن وجهه" بالرفع والنصب:

يقبح إضافة الصفة المشبهة حال كونها دون "أل" إلى مضاف لضمير مثل "حسن وجهه"[5].

قال ابن مالك: ((وعملُها في الضمير جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل، ونصب على التشبيه بالمفعول به إن فُصلت أو قُرنت بأل... ويقلّ نحو: حسنٌ وجهِه

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٣.

(٢) انظر: التذييل ٢٥٦/٩، وشرح التسهيل للمرادي ٦٨١.

(٣) الكتاب ٢٠٤/١.

(٤) انظر: البسيط ١٠٨٣/٢.

(٥) انظر: الهمع ٦٦/٣.

وحسنٌ وجهَه وحسنٌ وجهُ، ولا يمتنع خلافاً لقوم))[(١)].

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((وظاهر كلام المصنف أن الخلاف جارٍ في الثلاثة، أو في الأخير فقط، وفيه نظر))[(٢)].

ووجه الاستدراك: هو أن كلام ابن مالك والمتضمن أنه يقلّ نحو: حسنٌ وجهِه وحسنٌ وجهَه وحسنٌ وجهٌ خلافاً لقوم يدل ظاهره أن الخلاف يشمل الصور الثلاث المذكورة، أو أنه يدل على أن الخلاف قد وقع في الصورة الأخيرة، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري، بأن كلام المصنف السابق يحتاج إلى بحث.

ويحسن بنا الوقوف على آراء النحاة في هذه المسألة، لعلنا نصل في نهاية الأمر إلى ترجيح.

ففي النظر إلى الصورة الأولى (حسن وجهِهِ) بالجر نجد أن هناك ثلاثة آراء:

الرأي الأول: جواز (حسن وجهِهِ) بالجر في الكلام نثره ونظمه وينسب هذا الرأي للكوفيين[(٣)]. وتبعهم ابن مالك[(٤)].

الرأي الثاني: جواز (حسن وجهِه) بالجر في الشعر فقط. وينسب هذا الرأي إلى الجمهور[(٥)] وسيبويه[(٦)].

الرأي الثالث: منع (حسن وجهِهِ) مطلقاً، وينسب هذا الرأي للمبرد[(٧)].

أما الصورة الثانية: (حسن وجهَه) بالنصب ففيها رأيان:

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٤٢٠.

(٢) موصل النبيل ٨٧٦.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٥٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٤٢٣.

(٥) انظر شرح كافية ابن الحاجب ٣/٥٠٤، والمقاصد الشافية ٤/٤٢٧.

(٦) انظر الكتاب ١/١٩٩. يقول سيبويه: ((وقد جاء في الشعر حسنةُ وجْهِها، شبهوه بحسنةِ الوجهِ، وذلك رديءٌ....)). وانظر رأيه في شرح السيرافي ٢/٥٦، والكناش ١/٣٦٦، وشرح التسهيل للمرادي ٦٨١، وتمهيد القواعد ٦/٢٨٠٠.

(٧) انظر شرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٨، والمساعد ٢/٢١٨.

الرأي الأول: جواز: (حسنٌ وجهَه) بالنصب وينسب للكوفيين[١]، وتبعهم ابن مالك[٢].

الرأي الثاني: جواز: (حسنٌ وجهَه) بالنصب في الشعر، وعلة ذلك القياس والسماع، وينسب للجمهور[٣].

الرأي الثالث: جواز: (حسنٌ وجهَه) بالنصب، ولكن على قبح في السعة ليظهر النصب فيما كان فاعلاً. وينسب هذا الرأي لبعض النحاة[٤].

الصورة الثالثة: (حسنٌ وجهٌ) بالرفع:

في هذه المسألة رأيان:

الرأي الأول: جواز: (حسنٌ وجهٌ) بالرفع، وينسب هذا الرأي للكوفيين، وتبعهم ابن مالك[٥].

الرأي الثاني: منع: (حسن وجه) بالرفع، وينسب هذا الرأي إلى أكثر البصريين[٦]، ووافقهم ابن هشام الخضراوي؛ إذ يقول: ((إن مثل "حسن وجهٌ" بالرفع لا يجوز في قول أحد))[٧].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري غير صحيح؛ لسببين:

السبب الأول: أنه إذا كان ظاهر كلام ابن مالك أن الخلاف جار في المسائل الثلاث فيرده أن المصنف ذكر في الشرح أن الخلاف في (حسن وجهِه) بالجر و(حسنٌ وجهٌ)

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤٢٣/٢.

(٢) انظر المصدر السابق ٤٢٣/٢، والمقاصد الشافية ٤٢٧/٤.

(٣) انظر المقاصد الشافية ٤٢٧/٤.

(٤) انظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٥٠٥/٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٤٢٣/٢، وتمهيد القواعد ٢٨٠٣/٦، والهمع ٦٧/٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٤٢٣/٢، وشفاء العليل ٦٤٠/٢، وتمهيد القواعد ٢٨٠٣/٦، والهمع ٦٧/٣.

(٧) انظر: رأي ابن هشام الخضراوي في المساعد ٢١٨/٢، وموصل النبيل ٨٧٦، والهمع ٦٧/٣.

بالرفع، ولم يذكر الخلاف في حالة النصب؛ إذ يقول: ((وأما رأيت رجلاً حسنا وجهه فهو مثل قراءة بعض السلف (فإنه آثم قلبَه)[١] بالنصب))[٢]، وفي هذا يقول ناظر الجيش: ((وأما حسنٌ وجهَه فلم يذكر المصنف ولا الشيخ من منعَهما...))[٣].

إذن الذي ذكره المصنف يتفق مع آراء النحاة في المسائل الثلاث السابقة.

السبب الثاني: أنه إذا كان ظاهر كلام ابن مالك أن الخلاف في الأخيرة فقط وهي مسألة: (حسنٌ وجهٌ) بالرفع. نجد أيضاً أن هناك خلافًا فيها يقول ابن عقيل في المساعد: ((وفي الإفصاح للخضراوي أن مثل: "حسن وجهٌ" بالرفع لا يجوز في قول أحد؛ وليس بصحيح، فقد أجازه الكوفيون، ولكن أكثر البصريين على المنع))[٤].

ويقول السيوطي نقلاً عن أبي حيان بأن جواز (حسنٌ وجهٌ) محكي عن الكوفيين، وبعض البصريين[٥]، لذلك ليس هناك ما يستوجب الاستدراك على ابن مالك.

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٣

(٢) شرح التسهيل ٢/٤٢٣.

(٣) تمهيد القواعد ٦/٢٨٠٢.

(٤) المساعد ٢/٢١٨، والهمع ٣/٦٧.

(٥) انظر: الهمع ٣/٦٧.

المطلب الرابع عشر: إعمال المصدر:

المسألة الأولى: وقوع المصدر غير مقدر:

إذا كان المصدر العامل عمل فعله غير نائب عن فعله فإنه لا يعمل إلا بشروط عدة، ومن هذه الشروط: أن يكون مقدراً بأن والفعل أو ما والفعل(١).

قال ابن مالك: ((وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة شرطاً في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب: "سَمْعُ أُذُنِي زيداً يقول ذلك"(٢)، وقول أعرابي: "اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي لَلُؤم وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لَغيّ". وقول الشاعر:

عَهْدي بها الحيَّ الجميعَ وفيهِم قبلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ(٣)(٤).

قال الشيخ خالدالأزهري: ((واعترض بأن: سمع أذني، وعهدي بها الحيَّ، من باب: ضربي زيداً قائماً، وهو يتقدر بحرف مصدري، ولا يلزم من تقدير الشيء جواز استعماله في الكلام، والذي عليه نحاة المغرب أن تقديره بحرف مصدري شرط في إعماله، وهو ظاهر كلام المصنف في الكافية(٥)، والخلاصة(٦)))(٧).

---

(١) من هذه الشروط أيضاً: ألا يكون مصغراً، ولا مضمراً، ولا محدوداً. انظر الارتشاف ٣/١٧٣، وشرح قطر الندى ٢٩٣، وشرح التصريح ٢/٦٢، وهمع الهوامع ٣/٤٣، والأسماء العاملة عمل الفعل ١/٤٩.

(٢) وفي هذا الشاهد عمل المصدر "سمع" في المفعول به، وهو لا يصح تقديره بالحرف المصدري.

(٣) سبق تخريجه ص٦١.

(٤) شرح التسهيل ٢/٤٣٩

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/١٠١١. قال:

((كَفعله المصدرَ أعمل حيْثُما يصح حرف مصدري تمّما)).

(٦) من قول ابن مالك في الألفية ص٨٠:

((إن كان فعلٌ مع أن أو ما يحُل محّله ولاسم مصدرٍ عمل)).

(٧) موصل النبيل ٦٨٨.

جعل ابن مالك شرط إعمال المصدر عمل فعله، أن يقدر بأن والفعل أو ما والفعل شرطًا غالبًا لا لازمًا.

وللنحاة في ذلك رأيان:

الرأي الأول: يشترط لإعماله عمل فعله، أن يكون مقدراً بأن والفعل، أو ما والفعل، ولكنه شرط غالب لا لازم، وهذا ظاهر مذهب سيبويه عندما قال: ((هذا باب من المصادر، جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عجبت من ضربٍ زيداً، فمعناه: أنّه يضرب زيداً، وتقول: عجبت من ضربٍ زيداً بكرٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنّه قال: عجبت من أنّه يضرب زيدٌ عمراً ويضرب عمراً زيدٌ))[١].

والمتأمل في كلامه يجد أنه قدر المصدر العامل عمل فعله بأنّ المشددة، ولم يقدره بأنْ الخفيفة، أو "ما"، ومن جهة أخرى استشهد ببعض النصوص من السماع، عمل المصدر عمل فعله مع عدم تقديره بـ"أن" والفعل أو "ما" والفعل، ولو كان سيبويه يرى أن هذا الشرط لازم لوجدنا له رأيًا في هذه المسألة أو تعليقاً، وتبعه ابن مالك في شرح التسهيل، ويؤيد ذلك أنه ذكر الشواهد التي ذكرها سيبويه في المسألة نفسها[٢].

الرأي الثاني: يشترط لزوماً لإعمال المصدر عمل فعله، أن يكون مقدراً بأنْ والفعل، أو ما والفعل، وهذا ما ذهب إليه المبرد عندما قال: ((وتقول أعجبني ضربُ الضارب زيداً عبد الله، رفعت (الضرب) لأنه فاعل بالإعجاب، وأضفته إلى (الضارب) ونصبت (زيداً)؛ لأنه مفعول في صلة الضارب، ونصبت (عبدالله) بالضرب الأول وفاعله المجرور، وتقديره: أعجبني أنْ ضرب الضاربُ زيداً عبدالله. فهكذا تقدير المصدر، وتقول: سّرني قيامُ أخيك، فقد أضفت القيام إلى الأخ وهو الفاعل، وتقديره: سرني أن قام أخوك))[٣].

ويفهم من كلام المبرد أن المصدر العامل عمل فعله، يكون مقدراً بأن والفعل، ويجعل ذلك شرطاً لازماً. ووافقه هذا الرأي ابن السراج، والوراق، والسيرافي، والصيمري،

---

(١) الكتاب ١/١٨٩.

(٢) انظر: الأسماء العاملة عمل الفعل ١/٥٣.

(٣) المقتضب ١/١٥١-١٥٢.

والثمانيني(١)، والجرجاني(٢) وغيرهم(٣).

ومما سبق نجد أن ابن مالك قد خالف الجمهور؛ لأنه يذهب إلى عدم اشتراط تقدير المصدر العامل عمل فعله بالحرف المصدري، وجعله شرطاً غالباً لا لازماً، وحجته في ذلك السماع؛ حيث ورد المصدر عاملاً عمل فعله، مع عدم تقديره بالحرف المصدري، ولو كان هذا الشرط لازماً لما جاز إعمال المصدر مع فقده.

واحتج أصحاب الرأي الثاني: بأنك إن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث مايدل عليه من الحدث في الزمن الحاضر كان عليك أن تقدر بـ"ما" المصدرية وتقدر معها الفعل المضارع، وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي أو في المستقبل فإنه يلزمك أن تقدره بأن المصدرية، وتقدر مع (أن)حين تريد الزمن الماضي الفعل الماضي لأنه هو الذي يدل على هذا الزمن، وتقدر معها حين تريد الزمن المستقبل الفعل المضارع؛ لأنه هو الصالح للدلالة على هذا الزمن. (٤)

والظاهر أن استدراك الأزهري صحيح؛ لأن ما استدل به ابن مالك من نصوص قليلة يتعذر فيها تقدير المصدر بالحرف المصدري والفعل، مستنداً على أن الحال لا تسد مسد خبر المبتدأ الذي هو الحرف المصدري والفعل، يرده قول ابن عقيل: فلا مانع من التقدير في سمع أذني، ولا يلزم من صحة التقدير جواز النطق بالمقدر(٥). ووافقه فيما ذهب

---

(١) الثمانيني هو: عمر بن ثابت بن إبراهيم الثمانيني أبو القاسم الضرير، قرأ على ابن جني، قال ياقوت عنه: إمام فاضل أديب، من مؤلفاته: شرح اللمع، وشرح التصريف، والمقيد في النحو، توفي سنة ٤٤٢هـ. انظر ترجمته في: إشارة التعيين ٢٣٧، وبغية الوعاة ٢/٢١٧.

(٢) انظر: الأصول ١/١٣٨، وعلل النحو ٣٠٨، وشرح كتاب سيبويه ٢/٤٥، والتبصرة والتذكرة ١/٢٣٩، وشرح اللمع ٧٢٦، والمقتصد ١/٥٥٦.

(٣) مثل ابن يعيش في شرح المفصل ٦/٦٠، وابن عصفور في المقرب ١/١٢٩، وشرح ابن الناظم ٤١٦، وابن هشام في شرح قطر الندى ٢٩٣.

(٤) ابتصرف:عدة السالك على أوضح المسالك ٣/٢٠٢.

(٥) انظر: المساعد ٢/٢٢٦.

إليه المرادي؛ إذ يقول: ((وما ذكر أنه لا يتقدر بحرف مصدري من المثل السابقة فليس كذلك، بل كلها يمكن تقديره به؛ ولأن قوله: سمع أذني، وعهدي بها الحي، ورأي عيني: من باب ضربي زيداً قائما بحرف مصدري، ولا يلزم من تقدير الشيء جواز استعماله في الكلام))(١).

أما بالنسبة إلى الاستدراك الثاني الذي ينص على أن كلام ابن مالك في شرح التسهيل مخالف لما في الكافية والخلاصة. فهو استدراك صحيح.

المسألة الثانية: حكم المصدر الواقع بعد أمّا:

قد يقع الحال مصدراً، فيقتصر على السماع إلا في ثلاثة أنواع يجوز وقوعها حالاً قياساً مضطرداً، ومنها قولهم: (أما علماً فعالم)(٢).

قال ابن مالك: ((وقد يليها مصدر متلوٌّ بما اشتمل على مثله أو مشتق منه، فينصبه الحجازيون مطلقاً، ويرفعه التميميون معرفة، وينصبونه نكرة، وقد يرفعونه، والنصب على تقدير: إذا ذكرت، والرفع على تقدير إذا ذُكِرَ))(٣).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((هذا تقرير كلامه هنا، وعليه انتقادات))(٤).

الاستدراك الأول: أن هذه المسالة تكررت له، فإنه ذكرها في باب الحال(٥).

والذي يظهر لي أن استدرك الأزهري غير صحيح؛ وذلك لأمرين:

الأمر الأول: أن ابن مالك ذكر هذه المسالة في باب الحال عند الحديث على وقوع

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ٦٨٨.

(٢) ومنها قولهم أيضا: (وأنت الرجل علمًا، وهو زهير شعراً)، والأصل: أما علماً فعالم أن رجلاً وصف عنده شخص بعلم وغيره، فقال الرجل للواصف: أما علماً فعالم، يريد: مهما يُذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالم، كأنه منكر ما وصفه به من غير علم. التذييل والتكميل ٩/٤٧-٤٩. بتصرف.

(٣) موصل النبيل ١٦٥٩. ولم أجد كلام ابن مالك السابق في التسهيل ونقلته من موصل النبيل .

(٤) موصل النبيل ١٦٥٩

(٥) المصدر السابق.

الحال مصدراً[(١)]، ومن ثم لا بد من ذكرها في بابها وهو (أمّا) .

الأمر الثاني: أن هناك تناقضًا فيما استدركه الأزهري،. ففي مسألة جر الحال بالباء الزائدة يقول: إن عبارة ابن مالك توهم أن الحال لا تجر بغيرها من الزوائد، ومقتضى كلامه أنه يريد أن يكرر ابن مالك ما ذكره في باب حروف الجر بـ(أن الحال ربما جر بـ من الزائده)[(٢)]، وهنا يستدرك عليه أنه كررها. وليس في ذلك ما يستوجب الاستدراك.

الاستدراك الثاني: أن كلامه هنا مخالف لكلامه هناك من وجهين:

الوجه الأول: أن كلامه هنا يقتضي أن الحجازيين يوجبون النصب مطلقاً في التعريف، والتنكير، وقال هناك: وللحجازيين في المعرف نصب ورفع[(٣)].

والذي يظهر لي أن استدراك الأزهري صحيح؛ لأن ابن مالك ذكر ذلك في باب أحكام (أما)، فقال: ((فينصبه الحجازيون مطلقاً))، وهذا مخالف لما ذكره في باب الحال. إذًا حصل تناقض في الرأي عند ابن مالك.

الوجه الثاني: أنه أورد هناك على أنه حال، وذكر هنا أنه بتقدير (إذ ذكرت) .

وهذا الاستدراك الذي أورده الأزهري صحيح؛ لأن ابن مالك وقع في التناقض، ففي باب الحال ذكر أن النصب عند سيبويه هو على أنه مفعول له، وأنه مفعول مطلق عند الأخفش، ويورد في باب (أما) أنه على تقدير: (إذ ذكرت) فيكون مفعولا به.

ولعله حمل هذا الرأي على الكثرة؛ لأنه قال: ((وأجاز بعض النحويين أن يكون المنصوب بعد أما من المصادر مفعولاً به في التنكير والتعريف... والتقدير على هذا: مهما تذكر علماً فالذي وصفت عا لم))[(٤)].

الاستدراك الثالث: أن ابن مالك لم يحك في باب "أما" خلافًا في تقدير: (إذا ذكرت) إذا نُصِب، فأوهم أن ذلك اتفاق، وقال فيما تقدم: هو أي: المعرف في النصب

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٤٤-٢٤٦.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٣٩.

(٣) موصل النبيل ١٦٥٩.

(٤) شرح التسهيل ٢/٢٤٦.

مفعول له عند سيبويه، وهو المنكر مفعول مطلق عند الأخفش[(١)].

وقد اختلف النحويون في التوجيه الإعرابي لـ(علماً) في حالة التنكير والتعريف، وذلك على أقوال:

القول الأول: ذهب سيبويه إلى أن (علماً) المنكر حال، أما في حال التعريف فهو المفعول له[(٢)]. فقال: ((وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال... فكأن الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب؛ لأنه مرفوع له نحو قولك: فعلته مخافة ذلك))[(٣)].

القول الثاني: ذهب الأخفش إلى أن (علماً) المنكر كالمعرف مفعول مطلق[(٤)]، والعامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترن به مانع[(٥)].

القول الثالث: (ذهب الكوفيون إلى أنه في النصب منكر، ومعرفا (بـ أل) مفعول به[(٦)] والتقدير: (مهما تذكر عالماً فالذي وصفت عالمٌ). ووافقهم ابن مالك الذي علق على مذهبهم بقوله: ((وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب))[(٧)]، وعلل ما ذهب إليه بقوله: ((لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية، فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم الفاعل، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه))[(٨)].

---

(١) موصل النبيل ١٦٥٩.

(٢) الكتاب ٣٨٥/١، وارتشاف الضرب ٣٤٤/٢، والتصريح على التوضيح ٣٧٤/١، والنحو والصرف بين التميمين والحجازيين ١٦٤، والمغنى ٨١/١.

(٣) الكتاب ٣٨٥/١.

(٤) ارتشاف الضرب ٣٤٤/٢، والتصريح والتوضيح ٣٧٤/١، والمغنى ٨٠/١-٨١.

(٥) المراجع السابقة.

(٦) المراجع السابقة.

(٧) شرح التسهيل ٢٤٦/٢.

(٨) المرجع السابق.

ويدل لهذا المذهب عند الشيخ خالد أنه لو كان مصدرًا في موضع الحال لم يضع مع التعريف، ولو كان مفعولاً مطلقاً لما بعد الفاء، كما قال الأخفش، لم يصبح في نحو: (أما علماً فذو علم) ، ولو كان مفعولاً لأجله كما قال سيبويه لم يقع غير مصدر، نحو: (أَمَا قرَيْشاً فأنا أفضلُها) ، ولهذا كان هذا المذهب صحيحًا، ورجحه ابن هشام في المغني[1].

أما الاستدراك الذي ذهب إليه الأزهري فهو غير صحيح؛ لأن ابن مالك ذكر ذلك في باب الحال ولم يُرد أن يكرره مرة أخرى.

والله أعلم بالصواب.

(١) المغنى ١/٨٠-٨١.

المطلب الخامس عشر: القسم:

المسألة الأولى: الاستغناء عن جواب القسم بمعموله:

قد يُستغنى عن جواب القسم بأحد شيئين: إما بمعموله وإما بقسم مقرون بحرف جواب نحو قولك: -لمن قال: أتفعل كذا؟ - إي والله، أو نعم والله، أو أجل والله(١).

قال ابن مالك: ((ويستغنى عن الجواب بمعمول كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾(٢)))(٣)

وقال الشيخ خالد الأزهري: ((فـ"يوم" معمول لجواب محذوف تقديره: لتُبْعَثُنَّ، فحذف جواب القسم، واستغني عنه بمعموله، ويحتمل غير ذلك، ولا يثبت الحكم بمحتمل))(٤).

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك استدل بالآية السابقة على أنه يُستغنى عن جواب القسم بمعموله، فاستدرك الشيخ خالد عليه بأن هذه الآية التي استدل بها تحتمل وجوهاً، وبناء على ذلك لا يثبت هذا الحكم المحتمل.

وبالنظر إلى هذه الآية التي استدل بها المصنف نجد أنها اشتملت على عدة تخرجات منها:

١- أن (يومَ ترجف) منصوب بجواب القسم المحذوف، والتقدير: (لتُبعَثُنَّ) .

وإلى هذا ذهب الفراء؛ إذ يقول: ((ويسأل السائل: أين جواب القسم في النازعات؟ فهو مما ترك جوابهُ لمعرفة السامعين، والمعنى: وكأنه لو ظهر كان: لتبعثنَّ، ولتحاسبُنّ؛ ويدل على ذلك قولهم: إذا كنا عظاماً ناخرة(٥)، ألا ترى أنه كالجواب لقوله: لتبعثنّ إذ قالوا: إذا

---

(١) انظر: شفاء العليل ٦٩٩/٢، وتمهيد القواعد ٣١٣٩/٦، والهمع ٤٠٦/٢.

(٢) سورة النازعات الآية ٦.

(٣) شرح التسهيل ٨٥/٣.

(٤) موصل النبيل ٩٦٢.

(٥) قال ابن الجزري: ((واختلفوا في: (نخرة)قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر ورويس بالألف، وقرأ الباقون بغير ألف. هذا الذي عليه العمل عن الكسائي، وبه نأخذ)). النشر في القراءات العشر ٣٩٧/٢.

كنا عظاماً نخرة نبعث))[١].

٢-جواز الوجهين؛ أي: أن "يومَ ترجف" منصوب بجواب القسم المحذوف والتقدير: (لتُبعَثُنَّ)، أو أن"يوم ترجف" منصوب بما دل عليه عليه: ﴿قُلُوبٌ يَوۡمَئِذٖ وَاجِفَةٌ﴾[٢].

وإلى هذا ذهب الزمخشري؛ إذ يقول: ((فإن قلت: كيف جعلت (يومَ ترجفُ) ظرفاً للمضمر الذي هو "لتبعثنّ"، ولا يبعثون عند النفخة الأولى؟ قلت: المعنى لتبعثن في الوقت الواسع الذي يقع فيه النفختان، وهم يبعثون في بعض ذلك الوقت الواسع، وهو وقت النفخة الأخرى. ودل على ذلك أن قوله: ﴿تَتۡبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾[٣] جُعل حالاً عن الراجفة.

ويجوز أن ينتصب (يوم ترجف) بما دل عليه ﴿قُلُوبٌ يَوۡمَئِذٖ وَاجِفَةٌ﴾[٤]؛ أي: يوم ترجف وجفت القلوب (واجفة)[٥] شديدة الاضطراب، والوجيب والوجيف: أخوان (خاشعةٌ)[٦] ذليلة))[٧]. وتبعه في هذا الرأي أبو حيان؛ إذ يقول: ((ولا يتعين ما قاله؛ إذ يجوز أن يكون جواب (والنازعات)[٨] "قوله: "لتبعثن" حذف لدلالة ما بعده عليه، ويكون (يوم ترجف)[٩] منصوباً بقوله تعالى: ﴿تَتۡبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾[١٠]، قال: ويجوز أن يكون منصوباً بقوله تعالى: (واجفة) من ﴿قُلُوبٌ يَوۡمَئِذٖ وَاجِفَةٌ﴾[١١]، وكرر (يومئذ) توكيداً. قال: ويحتمل

---

(١) معاني القرآن ٢٣١/٣.

(٢) سورة النازعات الآية ٨.

(٣) سورة النازعات الآية ٧.

(٤) سورة النازعات الآية ٨.

(٥) سورة النازعات الآية ٨.

(٦) سورة النازعات الآية ٩.

(٧) الكشاف ٧٥٦/٤، وانظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه ٢٠٧/٨.

(٨) سورة النازعات الآية ١.

(٩) سورة النازعات الآية ٧.

(١٠) سورة النازعات الآية ٨.

(١١) سورة النازعات الآية ٨.

أن يكون جواب القسم قوله: ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾ وحذفت اللام لطول الكلام، ويكون ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ﴿٦﴾ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ﴿٧﴾﴾[1] اعتراضاً بين القسم وجوابه، قال: ويجوز أن يكون معمولاً لـ"واجفة" وسهّل تقديمه كونه ظرفاً، وكون اللام التي هي في الجواب محذوفة))[2].

ويقول في الارتشاف أيضاً: إنه لا يتعين ما قاله المصنف في الآية، بل يحتمل وجوهاً، ولا يثبت مثل هذا الحكم المحتمل[3].

وإلى هذا الرأي ذهب أيضاً جلال الدين الشافعي؛ إذ يقول: ((وجواب هذه الأقسام محذوف أي "لتبعثن" ياكفار مكة وهو عامل في ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾))[4].

٣- أن ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾: منصوب بفعل تقديره: "اذكر".

وإلى هذا ذهب أبو البقاء العكبري؛ إذ يقول: ((و ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾[5]: مفعول؛ أي: اذكر، ويجوز أن يكون ظرفاً لما دلَّ عليه واجفة أو خاشعة، أي يخاف يوم ترَجف))[6].

ومن خلال ما سبق يظهر أن ابن مالك عندما استدل على الاستغناء بجواب القسم بمعموله قد حمل هذه الآية على الأرجح، يقول ناظر الجيش: ((والناظر إذا تأمل هذه

---

(١) سورة النازعات الآية:٦، ٧.

(٢) انظر: استدراك أبي حيان في تمهيد القواعد ٦/٣١٣٩-٣١٤٠.

(٣) الارتشاف ٢/٤٩٤، وانظر: شرح التسهيل للمرادي ٧٤٠، وموصل النبيل ٩٦٢.

(٤) تفسير الجلالين ٧٨٢، وانظر: مغني اللبيب٢/٣٠٢.وجلال الدين هو:محمد بن أحمد بن علي المحلي الشافعي حفظ القرآن عند ابن ناصر الدين محمد بن محمود العجمي تلميذ الشيخ مظفر وعليه جوده ،وألفية ابن مالك ،والملحة ،وتصريف العزي .انظر الضوء اللامع ٧/١٦-١٧.

(٥) سورة النازعات الآية ٦.

(٦) التبيان ٣٨٥. يقول ابن هشام: ((نحو: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا﴾؛ أي: لتبعثنّ، بدليل مابعده، وهذ المقدر هو العامل في ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾ أو عامله اذكر، وقيل: الجواب ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾، وهو بعيد؛ لبعده)). المغني ٢/٣٠٢.

التخريجات التي ذكرها الشيخ- يقصد أبا حيان-[(١)] علم أن الذي قاله المصنف أمثل، وأمتع، وأرجح))[(٢)].

لذلك ليس في هذا الاستدلال ما يستوجب الاستدراك على ابن مالك.

المسألة الثانية: المبتدأ المتعين للقسم إذا عُري من لام الابتداء:

يحذف الخبر وجوباً في عدة مواضع منها: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، نحو: "لعَمْرُك لأفعلنَّ"؛ أي: لعمرك قَسمِي[(٣)].

قال ابن مالك: ((فإن ابتدئ في الاسمية بمتعين للقسم حذف الخبر وجوباً، وإلا فجوازاً، والمحذوف الخبر إن عُري من لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدر، وإن كان "عمرا" جاز أيضاً ضم عينه ودخول الباء عليه))[(٤)].

وقال الشيخ خالد الأزهري مستدركاً: ((وأطلق جواز ضمّ العين هنا وقيد في الكافية بكونه مجرورا))[(٥)].

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك ذهب في التسهيل وشرحه إلى إطلاق جواز ضم العين في نحو "عمرك لأفعلنّ"، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأنه في شرح الكافيه قيد ضم العين في نحو " عمرك لأفعلنّ" بكونه مجروراً[(٦)].

وبالرجوع إلى شرح الكافية لابن مالك نجده يقول: ((

ثم قلت: وضَمّ عَيْنه امنع إلاّ أن يُجرّ

---

(١) مابين العارضتين إضافة من الباحث للتوضيح.

(٢) تمهيد القواعد ٣١٤٠/٦.

(٣) ومن تلك المواضع أيضاً: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نص في المعية، نحو: "كل رجل وضيعته"، وإذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية. انظر: أوضح المسالك ٢٢٠/١، والهمع ٣٣٦/١.

(٤) شرح التسهيل ٦٨/٣.

(٥) موصل النبيل ٩٤٥.

(٦) انظر: شرح الكافية ٨٧٥/٢.

فعند ذاكَ الضمُّ كالفتح اسْتقَر.

فنبهت بذلك على أن "عمراً" المستعمل في هذا الباب يُلتزم في عينه الفتح))[١].

(١) شرح الكافية ٢/٨٧٥-٨٧٦.

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك غير صحيح؛ لأن عبارة ابن مالك في التسهيل ليست مطلقة وإنما الجواز مقيّد بكون الاسم مجروراً بالباء وفي شرح الكافيه قيده بكونه مجروراً. فالعبارتان متفقتان عند ابن مالك في كتابيه

المطلب السادس عشر: تقديم معمول التابع على المتبوع:

لا يجوز أن يتقدم معمول الصفة على الموصوف فلايجوز "هذا طعامك رجل يأكل"(١).

قال ابن مالك-في المتن- ((ولا يتقدم معمول تابع على متبوع، خلافاً للكوفيين))(٢).

ثم قال في الشرح: ((وأجاز الكوفيون: هذا طعامَكَ رجلٌ يأكل، و"زيداً قمت فضربت"، فقدموا معمول يأكل على رجل وهو منعوت به، ومعمول ضربت على قمت، وهو معطوف عليه))(٣).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولقائل أن يقول: مسألة "قمت فضربت زيداً" لا تدخل تحت قوله: "ولا يتقدم معمول تابع على متبوع"؛ لأن الجملة المعطوفة غير تابعة؛ لأن الأولى لا إعراب لها باعتبار المحل، ولا عامل لها فلم يصدق عليها حد التابع المتقدم، مع أن مقصوده إدخالها))(٤).

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك عند حديثه عن "تقدم معمول التابع على المتبوع "تطرق إلى مسألة: "زيداً قمت فضربت" فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن هذه المسألة لا تدخل تحت تقدم معمول التابع على المتبوع؛ لأن جملة "فضربت " ليست في الأصل تابعة؛ لأن الجملة الأولى ليس لها إعراب باعتبار المحل.

وبالنظر لمسألة "زيداً قمت فضربت " نجد للنحاة رأيين:

الرأي الأول: أن التابع لا يتقدم معموله على المتبوع، فلا يقال في نحو: "قمتُ فضربتُ زيداً": زيداً قمتُ فضربتُ. وينسب هذا الرأي للبصريين(٥).

---

(١) انظر: الإرتشاف ٥٩٩/٢، وحاشية الصبان ٨٤/٣.

(٢) شرح التسهيل ١٥٠/٣.

(٣) شرح التسهيل ١٥١/٣.

(٤) موصل النبيل ١٠١٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل١٥١/٣، وتمهيد القواعد ٣٢٨٢/٧.

يقول ابن السراج: ((وليس شيء منصوباً مما بعد حرف النسق يجوز تقديمه إلا شيء أجازه الكوفيون فقط، وذلك قولهم: زيداً قمتُ فضربتُ، وزيداً أقبل عبد الله فشتمَ وقالوا: الإقبال والقيام هنا لغو))(١).

ووافقه ابن مالك في شرح الكافية حيث قال: ((ثم نبهت على أن التابع لا يتقدم معموله على متبوعه، وأجاز ذلك الكوفيون ووافقهم الزمخشري في الكشاف(٢) في تقدم معمول الصفة على الموصوف، فعلق (في أنفسهم) من قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾(٣)، بصفة القول وغير ما ذهب إليه أوْلى؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم معموله وأمّا ﴿ فِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ فمتعلق بـ(قل). والله أعلم))(٤).

وعلل منع "زيداً قمتُ فضربتُ "أيضاً في شرح التسهيل؛ إذ يقول: ((ولا يصح ذلك على طريق البصريين؛ لأن حقّ المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم عليه معمول. والله أعلم))(٥).

وهذا التعليل رده الصبان في حاشيته؛ إذ يقول: ((فلا يجوز: هذا طعامَك رجلٌ يأكل، قال البعض: لأن المعمول لا يحل إلا حيث يحل عامله، وهو منقوض بنحو: زيدًا لم أضرب))(٦).

---

(١) الأصول ٢/٢٢٦.

(٢) يقول الزمخشري عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾: ((فإن قلت: بم تعلق قوله: "في أنفسهم"؟ قلت: بقوله: "بليغاً"؛ أي: قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم)). الكشاف١/٦٠٢.

(٣) سورة النساء الآية ٦٣.

(٤) شرح الكافية ٢/١١٥١-١١٥٢. وانظر: اعتراضات ابن مالك على الزمخشري ١٨٦. يقول أبو البقاء العكبري في قوله تعالى: "في أنفسهم": ((يتعلق بـ "قل لهم"، وقيل: يتعلق بـ"بليغاً"؛ أي؛ يبلغ في أنفسهم؛ وهو ضعيف؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها)). التبيان ١٠٨.

(٥) شرح التسهيل٣/١٥١.

(٦) حاشية الصبان ٣/٨٤، وانظر: اعتراضات ابن مالك على الزمخشري ١٨٨.

الرأي الثاني: يجوز تقديم معمول التابع على المتبوع، فيقال: "زيداً قمت فضربت" وينسب هذا الرأي للكوفيين[1]. ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾[2].

وبناء على ما تقدم يظهر أن ما ذهب إليه الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن المعمول لا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، والتابع لا يتقدم على متبوعه، فلا يتقدم عليه معموله[3].

(١) انظر: الأصول ٢٢٦/٢، وشرح التسهيل ١٥١/٣، والارتشاف ٥٩٩/٢-٦٠٠، وتمهيد القواعد ٣٢٨٢/٧، وحاشية الصبان٨٤/٣، واعتراضات ابن مالك على الزمخشري ١٨٥.

(٢) سورة النساء الآية ٦٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٥١/٣، واعتراضات ابن مالك على الزمخشري ١٨٥.

المطلب السابع عشر: الإضافة:

المسألة الأولى: إضافة "آل" بمعنى أهل إلى علم من يعقل:

من الأسماء ما يلازم الإضافة لفظاً ومعنى، كـ"لدى وعند"ومنها ما يلازم الإضافة معنى، وينفك عنها لفظاً[١].

قال ابن مالك: ((لازمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماءٌ... ولازمتها معنًى لا لفظاً أسماءٌ كـ قبل وبعد وكآل بمعنى أهل، ولا يضاف غالباً إلا إلى علَم من يعقل))[٢].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولو قال: علم من يَعْلم، ليشمل آل الله لكان حسناً))[٣].

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك ذكر أن "آل" بمعنى أهل لا تضاف غالباً إلا إلى علم من يعقل، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأنه لو قال: علم من يعلم بدلاً من قوله: علم من يعقل لكان أفضل؛ ليدخل في ذلك إضافة "آل" إلى اسم الله.

وبالنظر إلى هذا الاستدراك نجد أن بعض شُراح التسهيل قد تفطنوا له، فهذا ابن عقيل يقول معلقاً على كلام ابن مالك السابق: ((ولو قال: يعلم لكان أحسنَ لإضافته إلى لفظ الله، قال:

نحنُ آلُ اللهِ في بلدتنا   لم نَزَل آلاً على عهد إرَم[٤]))[٥].

ويقول المرادي أيضاً: ((و لو قال: من يعلم بدل من يعقل لكان أجود؛ ليندرج فيه أيضاً إضافته إلى اسم الله))[٦].

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٩٢٦/٢، والهمع ٤٢١/٢.

(٢) التسهيل ١٥٧-١٥٨.

(٣) موصل النبيل ٩٨٢.

(٤) البيت من الرمل بلانسبة في شرح الكافية الشافية ٩٥٥/٢، وشرح التسهيل١٠٩/٣، وشرح التسهيل للمرادي ٧٥٤، والهمع ٤٢٥/٢، والدرر١٦٠/٢.

(٥) المساعد ٣٤٧/٢.

(٦) شرح التسهيل ٧٥٥.

وأما أبو حيان فقال: إن الغالب إضافة آل إلى العلم من ذوي العلم[١].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري وغيره صحيح؛ لأنه كما قال السيوطي: إن "آل" إنما تضاف إلى عَلَم عالمٍ غالباً، كقوله:

نحن آلُ اللهِ في بلدتنا لم نَزل آلاً على عهد إرَمْ[٢].

وأيضاً كقول –صاحب الدرر عند تعليقه على البيت السابق –: ((استشهد به على أن "آل" لا يضاف إلا إلى علم عالم، وهذا التعبير أحسن من تعبير التسهيل))[٣].

المسألة الثانية: إضافة اسم الزمان إلى الجملة الاسمية:

اختلف البصريون والكوفيون في إضافة ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية والجملة الفعلية[٤].

قال ابن مالك: ((تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل، فتبنى وجوباً إن لزمت الإضافة ..فإن صُدرت باسم أو فعل معرب جاز الإعراب باتفاق، والبناء خلافاً للبصريين))[٥].

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((وهذا بحسب الظاهر ينافي قوله أولاً: "جاز الإعراب باتفاق"))[٦].

ووجه الاستدراك في المسألة: أن ابن مالك يرى أن البصريين والكوفيين مجمعون على الجواز في إضافة اسم الزمان إلى الجملة الاسمية، أو الجملة الفعلية التي فعلها معرب،

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٥١٥.

(٢) انظر: الهمع ٢/٤٢٥.

(٣) الدرر ٢/١٦٠.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب، أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح. وذهب البصريون إلى أن الإعراب واجب فيه. انظر: الخلاف في المسألة: ائتلاف النصرة ٧٢، وشرح التصريح ٢/٤٢، وشرح الأشموني ٢/١٤٩–١٥٠.

(٥) شرح التسهيل ٣/١١٨.

(٦) موصل النبيل ٩٨٩.

فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن رأيه هذا يخالفه قوله: "والبناء خلافاً للبصريين" بمعنى أن البناء جائز عند الكوفيين، وأن البصريين يوجبون الإعراب، فهنا الخلاف ظاهر فكيف يقول: جاز الإعراب باتفاق؟

ويحسن بنا الوقوف على هذا المسألة لعلنا نصل في نهاية الأمر إلى مقصود ابن مالك.

يقول ابن عقيل -معلقاً على كلام ابن مالك السابق-: ((أي من البصريين والكوفيين، وليس معنى الجواز بالنسبة إلى البصريين ما تبادر إلى الفهم منه؛ فإنهم يوجبون الإعراب... ووافق الكوفيين بعض المغاربة في جواز الوجهين مع الجملة الاسمية))[١].

ويقول ابن هشام: ((ويجوز في الزمان المحمول على "إذا" و"إذ" الإعراب على الأصل، والبناء حملا عليهما، فإن كان ما وليه فِعلاً مبنياً، فالبناء، أرجح... وإن كان فعلا معرباً أو جملة اسمية؛ فالإعراب أرجح عند الكوفيين وواجب عند البصريين، وأُعترِض عليهم بقراءة نافع: (هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ)[٢] بالفتح))[٣].

ومن خلال ماسبق نجد أن هناك اختلافًا في إضافة اسم الزمان إلى الجملة الاسمية والجملة الفعلية عند البصريين والكوفيين، وهذا أيضاً ماقصده ابن مالك عندما قال: ((والبناء خلافاً للبصريين))[٤]، ولكن عند النظر في قوله: ((فإن صُدرت باسم أو فعل معرب جاز الإعراب باتفاق))[٥]. فيقول المرادي -مبيين مراد المصنف -: ((مثال المصدرة باسم قوله:

(١) المساعد ٢/٣٥٥-٣٥٦.

(٢) سورة المائدة الآية ١١٩. في السبعة ٢٥٠ ((فقرأ نافع وحده: ((هذا يومَ ينفعُ)) نصباً، وقرأ الباقون: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ﴾ رفعاً)).

(٣) أوضح المسالك ٣/١٣٦، ١٣٣، وانظر: شرح التصريح ٢/٤٢.

(٤) شرح التسهيل ٣/١١٨.

(٥) المصدر السابق.

تَذَكَّرَ ما تَذَكّر مِن سُلَيْمى   على حينَ التراجعُ غير دَانِ[١]

... ومثال المصدرة بفعل معرب قال الله: ﴿ يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾[٢]، ويوم ينفع بالإعراب في الظرف المضاف إلى هاتين الجملتين جائز باتفاق كما ذكر))[٣].

وبناء على ماتقدم يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري غير صحيح؛ لأن ابن مالك كان مراده من قوله: ((جاز الإعراب باتفاق))[٤] هو الاتفاق على جواز الظرف المضاف إلى هاتين الجملتين، ومن ثم تطرق إلى ذكر الرأي الثاني للكوفيين وهو البناء، وبين أن للبصريين رأيًا واحدًا؛ وهو وجوب الإعراب.

وفي هذا يقول عبد القادر المكي –معلقاً على عبارة ابن مالك–: ((جاز الإعراب أي: في الظرف المضاف إلى هاتين الجملتين باتفاق، وجاز أيضاً البناءُ، خلافاً للبصريين))[٥].

المسألة الثالثة: المضاف إلى ياء المتكلم:

إذا أضيف الاسم إلى ياء المتكلم نحو: "مررت بغلامي"، فلا بد من كسر آخره؛ لمناسبة الياء[٦].

قال ابن مالك في المتن: ((الأصح بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلم ظاهراً، في المثنى مطلقاً، وفي المجموع على حده غير مرفوع، وفيما سواهما مجروراً، ومقدراً فيما سوى ذلك))[٧].

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١٢١/٣، وشرح التسهيل للمرادي ٧٥٩، ورويت كلمة (التواصل) بدل كلمة (التراجع). انظر: شرح الأشموني ١٥٠/٢.

(٢) سورة المائدة الآية ١١٩.

(٣) شرح التسهيل ٧٦٠، ٧٥٩.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١١٨/٣.

(٥) هداية السبيل ١٤٣٦.

(٦) انظر: الارتشاف ٥٣٦/٢، وشرح ابن عقيل ٨٤/٢، والهمع ٤٣٥/٢، وحاشية الصبان ٤٢٣/٢، وإرشاد السالك ٦٣٤/١.

(٧) شرح التسهيل ١٤٣/٣.

ثم قال في الشرح: ((والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء معرب تقديراً في الرفع والنصب... وأما حال الجر فالإعراب ظاهرٌ للاستغناء عن التقدير، هذا عندي هو الصحيح، ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفاً لا مزيد عليه، ولا حاجة إليه))(١).

فقال الشيخ خالد الأزهري –مستدركاً–: ((واعتُرض بأن هذه الكسرة موجودة قبل دخول العامل))(٢).

ووجه الاستدراك في هذه المسألة: أن ابن مالك يرى أن الاسم إذا كان مفرداً أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً، وأضيف إلى ياء المتكلم فإنه يكون علامة إعرابه في حالتي الرفع والنصب مقدرة، وفي حالة الجر ظاهرة، ومن جعلها مقدرة فقد ارتكب تكلفاً، فاستدرك عليه الشيخ خالد بأن هذه الكسرة موجودة قبل التركيب الموجب للإعراب.

وللنحاة في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم الذي ليس مثنى، ولا مجموعًا على حد المثنى أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنه معرب بحركات مقدره في الأحوال الثلاثة، وينسب هذا المذهب إلى الجمهور(٣)، ووافقهم من النحاة المتأخرين ابن يعيش، وابن الحاجب، وابن مالك في شرح الكافية، والمؤيد الأيوبي(٤)، وأبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل(٥).

وعلل أصحاب هذا المذهب لما ذهبوا إليه بأمور منها:

١- أن الذي منع من ظهور حركات الإعراب أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة

---

(١) شرح التسهيل ١٤٤/٣.

(٢) موصل النبيل ١٠٠٣.

(٣) انظر: الارتشاف ٥٣٥/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٧٧٠، والمساعد ٢٧٩/٢.

(٤) المؤيد الأيوبي هو: الملك المؤيد عماد الدين بن الأفضل بن المظفر بن المنصور تقي الدين صاحب حماة. انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٣٧١/١.

(٥) انظر: شرح المفصل ٣٢/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٣١/١، وشرح الكافية ١٠٠١/٢، والكناش ١٢١/١، والارتشاف ٥٣٥/٢، وشرح شذور الذهب ٦٤، والمساعد ٣٧٤/٢.

تجانسها، وهي الكسرة، فاستحال المجيء بحركات الإعراب قبل الياء؛ لأن المحلّ الواحد لا يقبل حركتين في الآن الواحد[(١)].

٢- أن كسرة المناسبة سابقة لكسرة الإعراب؛ لوجودها قبل التركيب الموجب للإعراب[(٢)].

المذهب الثاني: أنه مبني، وإليه ذهب الجرجاني، وابن الشجري[(٣)].

المذهب الثالث: أنه لا معرب ولا مبني، وإلى هذا ذهب ابن جني[(٤)].

وهذان المذهبان لم أستطرد في الحديث عنهما؛ لأن بذرة الخلاف في المسألة تكمن في إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم في حالة الجر بالكسرة الظاهرة، أو بالحركة المقدرة.

المذهب الرابع: أنه ظاهر الحركة الإعرابية حالة الجر، مقدرة فيه حالة الرفع والنصب، وإلى هذا ذهب ابن مالك في التسهيل وشرحه[(٥)].

وعلل ما ذهب إليه أن في تقدير كسرة مع وجودها وظهورها في حالة الجر أمرًا فيه تكلف، والأولى لديه عدم التقدير؛ إذ يقول: ((والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء معرب تقديراً في الرفع والنصب؛ لأن حرف الإعراب منه في الحالتين قد شُغل بالكسرة المجلوبة ترعية للياء، فتعذر اللفظ بغيرها، فحكم بالتقدير كما فعل في المقصور، وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، هذا عندي هو الصحيح، ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفاً لا مزيد عليه ولا حاجة إليه))[(٦)]، ووافقه على هذا الرأي ابن عقيل[(٧)].

(١) انظر: شرح شذور الذهب ٦٤. يقول الرضي في شرح الكافية ٢٩٢/٢: ((إنما ألزم ما قبل ياء المتكلم الكسر، دون الضم والفتح ليناسبها)).

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ٦٤.

(٣) انظر: المقتصد ٢٤٠/١، وأمالي ابن الشجري ٣/١.

(٤) انظر: الخصائص ٣٥٦/٢. يقول ابن جني: ((هذا فصل موجود في العربية لفظاً، وقد أعطيته مقاداً عليه وقياساً، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو: غلامي وصاحبي، فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء)).

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٤٣/٣-١٤٤.

(٦) شرح التسهيل ١٤٤/٣.

(٧) انظر: المساعد ٣٧٤/٢.

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأمور منها:

١- أن الكسرة التي في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم لازمة لأجل الياء، فاستحال حينئذ المجيء بحركات الإعراب قبل الياء[1].

٢- أن كسرة ما قبل ياء المتكلم موجودة فبل التركيب الموجب للإعراب، فكيف ينسب حدوثها إلى العامل؟[2].

(١) انظر: شرح شذور الذهب ٦٤.

(٢) تمهيد القواعد ٧/٣٢٧٤. بتصرف.

المطلب الثامن عشر: التوكيد:

المسألة الأولى: توكيد النكرة:

قال ابن مالك ((وإن أفاد توكيد النكرة جاز، وفاقاً للأخفش والكوفيين))(١). ثم قال في الشرح: ((وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً))(٢).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وحكى المصنف في الشرح: "أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقاً"، فكان ينبغي أن يقول في المتن: وإن أفاد توكيد النكرة جاز، وفاقاً لبعض الكوفيين والأخفش))(٣).

ووجه الاستدراك: أن عبارة ابن مالك في المتن تنص على أن الكوفيين مجمعون على جواز توكيد النكرة إذا أفادت، ثم ذكر رأياً آخر في الشرح لبعض الكوفيين، والمتضمن توكيد النكرة مطلقاً، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري ذلك بأنه كان ينبغي أن يقول في المتن: "بعض الكوفيين "ليتناسب ذلك مع شرحه.

وقبل الحديث عن هذا الاستدراك لا بد من الإشارة إلى هذه المسألة عند النحويين فأقول:

أجمع النحاة على جواز تأكيد النكرة بلفظها، ولكنهم اختلفوا في جواز توكيدتوكيداًمعنوياً، وذلك على ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين عدا الأخفش أنه لا يجوز توكيد النكرة بشيء من ألفاظ التوكيد؛ لأن توكيد النكرة بغير لفظها غير جائز مطلقاً(٤). وتبعهم ابن عصفور(٥)، وحجتهم

(١) شرح التسهيل ١٥٨/٣.

(٢) المرجع السابق .

(٣) موصل النبيل١٠٢٦.

(٤) ينظرالأصول ٢٣/٢، والإنصاف٣٦٢، وشرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، وشرح ابن الناظم ٥٠٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٩٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٥/٢، وشرح الاشموني ٣٤٢/٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور١/٢٣٨.

في ذلك من وجهين:

أحدهما أن هذه الأسماء التى تؤكد بها معارف، فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد كما أنه لا فائدة من تأكيد ما لا يعرف. الآخر: أن النكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين[(١)].

الثاني: مذهب بعض الكوفيين[(٢)] والأخفش[(٣)]، ووافقهم ابن خروف[(٤)]، وابن مالك[(٥)]، وابنه[(٦)]، وابن هشام[(٧)]، ولم يستبعده الرضي[(٨)]، أنه يجوز توكيد النكرة بغير لفظها إذا كانت محددة، نحو: صمت شهراً، ونمت ليلة كلها.

وحجة الكوفيين في ذلك السماع والقياس.

أما السماع فمنه قول الشاعر:

لَكِنه شَاقهُ أن قيل ذا رَجَبٌ　　يا ليت عِدّة حولٍ كُلّه رَجَبُ[(٩)].

---

(١) الإنصاف٣٦٣-٣٦٤. يتصرف

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥٨/٣، وموصل النبيل١٢٦، وشرح المفصل ٤٤/٣، وشرح الجمل لابن عصفور٢٣٦/١، وشرح ابن الناظم٥٠٦، والارتشاف٦١٢/٢.

(٣) انظر: المراجع السابقة، وشرح ابن عقيل١٩٥/٢، وشرح الاشموني ٣٤١/٢.

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٤١/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٥٨/٣.

(٦) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٠٦.

(٧) انظر: أوضح المسالك ٣٣٢/٣.

(٨) انظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٩٢/٢.

(٩) البيت من البسيط لعبد الله بن مسلم الهذلي في أشعار الهذليين٩١٠/٢، وشرح الأشمونى ٣٤١/٢. وبلا نسبة في الإنصاف ٣٦٢، وشرح المفصل ٤٤/٣، وشرح ابن الناظم ٥٠٧، والارتشاف ٦١٢/٢، والتصريح على التوضيح ١٢٥/٢.

و"شاقه": الشوق: نزوع النفس إلى الشيء. انظر: الصحاح ١٥٠٤/٤.

والشاهد فيه قوله: "حول كله"؛ حيث أكد النكرة التي هي"حول" لما كانت النكرة محدودة، لأن"العام معلوم الأول والآخر، وكان لفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة، وهو قوله:"كله"، وتجويز ذلك على مذهب الكوفيين.

وذلك بجر (كُلِّه) على أنه توكيد لـ(حول) المجرورة.

وقول الآخر:

ياليتني كنتُ صَبياً مُرضَعاً   تحمِلُني الذلفاءُ حولاً أكتعا[(١)].

وأما القياس؛فلأن اليوم مؤقت،يمكن أنْ يقعد في بعضه ،والليلة مؤقتة،يمكن أن يقوم في بعضها ،فإذ قلت :"قعدت يوماً كلَّه،وقعدت ليلةً كلَّها"صح معنى ا التوكيد [(٢)].

القول الثالث: مذهب بعض الكوفيين، وأنه يجوز توكيد النكرة مطلقاً، سواء كانت مؤقتة، أو غير مؤقتة[(٣)]، نحو: هذا أسد نفسه، وهذا شهر كله.

أما عن هذا الاستدراك فبالرجوع إلى شرح التسهيل نجد ابن مالك يقول: ((ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقاً، وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً، وأجاز بعضهم إذا أفاد، ومنعه إذا لم يفد))[(٤)].

والذي يظهر لي أن استدراك الأزهري صحيح؛ لأن عبارة ابن مالك في المتن تدل على إجماع الكوفيين بجواز النكرة إذا أفادت، وأما كلامه في الشرح فيدل على رأى آخر للكوفيين، فعبارته في المتن كانت تحتاج إلى تفصيل يصلح به الكلام. والله أعلم بالصواب.

المسألة الثانية: الفصل بـ(إمّا) بين المؤكَّد والمؤكِّد:

منع البصريون الفصل بـ(إمّا) في نحو: مررت بقومك إمّا أجمعين وإمّا بعضهم، وأجازه

---

(١) البيت من الرجز، قائله مجهول في شرح الجمل لابن عصفور٢٣٨/١، وشرح التسهيل١٥٩/٣، وشرح ابن الناظم ٥٠٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٩٢/٢، والدرر ٣٩٩/٢، وأوضح المسالك ٣٣٤/٣، وشرح الأشموني ٣٤١/٢.

وأكتعا: كتع. يقال أنه مأخوذ من قولهم: أتى عليه حول كتيع أي تام.انظر: لسان العرب مادة (كتع) ١٨٠/١٠

الشاهد فيه قوله: (حولاً أكتعا)؛ حيث أكّد النكرة المحدودة بـ(أكتعا) على المذهب الكوفي.

(٢) انظرالإنصاف٣٦٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٩٢/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك١٥٨/٣، والارتشاف٦١٢/٢.

(٤) شرح التسهيل ١٥٨/٣.

الفراء والكسائي[١].

قال ابن مالك: ((ولا يحذف المؤكَّد ويقام المؤكِّد مقامه على الأصحّ، ولا يفصل بينهما بإمّا خلافاً للفراء))[٢].

ثم قال في الشرح: ((ولا يجيز البصريون: مررت بقومك إمّا أجمعين وإمّا بعضهم، وأجازه الفراء على تقدير: مررت بقومك أجمعين، وإما بعضهم))[٣].

قال الشيخ خالد الأزهري -مستدركاً على قوله في الشرح-: ((ليس فيه فصل بين المؤكد والتوكيد بـ(إمّا) وهو خلاف المفروض هنا، وأيضاً فإنه من حذف المؤكَّد))[٤].

ووجه هذا الاستدراك: أن ابن مالك في أثناء حديثه عن الفصل بين المؤكَّد والتوكيد تطرق إلى رأي الفراء والمتضمن إجازته لنحو: "مررت بقومك إمّا أجمعين وإما بعضهم"، والتقدير على معنى: "مررت إمّا بقومِك كُلِهِم أو بعضهم، "فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن رأي الفراء السابق لا يدخل في كلامه هنا؛ لأنه من باب حذف المؤكَّد وليس من باب الفصل بين المؤكَّد والتوكيد.

وبالنظر في رأي الفراء السابق يقول ابن مالك -في شرح الكافية الشافية -: ((وأجاز الفراء أن يُقال: "مررتُ بِقَومك إما أجمعين، وإمّا بَعضِهم" على تقدير: إمّا بهم أجمعين، إمّا بعضِهم وزعم الشلوبين أنّ البصريين لا يُجيزون هذا، قُلت: ويَلْزَمُ سيبويه جوازه؛ لأنه قد أجاز حَذف المؤَّكد في: "مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهُما))[٥][٦].

---

(١) انظر رأي الفراء والكسائي في: المساعد ٢/٣٩٣، وارتشاف الضرب ٢/٦١٣.

(٢) التسهيل ١٦٥.

(٣) شرح التسهيل ٣/١٦٠.

(٤) موصل النبيل ١٠٢٧.

(٥) قال سيبويه: ((وسألت الخليل رحمه الله عن مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسُهما، فقال الرفع على هُما صاحبايَ أنفسهما، والنصب على أَعْنيهما، ولا مدح فيه؛ لأنه ليس مما يُمْدَحُ به)). الكتاب ٢/٦٠. وانظر: المغني ٢/٢٦٤، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ٢/٤٨٧-٤٨٨.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١١٨٠

ويقول في التسهيل أيضاً بعد ذكر رأي الفراء: ((ويلزم سيبويه التجويز على تقدير: "مررت بقومك إمّا بهم أجمعين، وإما بعضهم، فإن الحذف هنا أسهل من الحذف في: "مررت بزيد وأتاني أخوه هما صاحباي أنفسهما وأعنيهما أنفسهما"))(١).

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن رأي الفراء السابق كان بابه حذف المؤَكَّد وليس الفصل بين المؤَكَّد والتوكيد، وهذا ما نص عليه كلام المصنف في شرح الكافية الشافية وشرح التسهيل.

المسألة الثالثة: التوكيد بـ"كلا" و"كلتا".

لا يؤكد مثنى بغير النفس والعين إلا بكلا في التذكير، وكلتا في التأنيث، نحو: قام الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما(٢).

قال ابن مالك -في المتن-: ((وهو معنوي ولفظي، فالمعنوي التابع الرافع توهِم إضافة إلى المتبوع، أو أن يراد به الخصوص... ولا يؤكَّد مثنى بغيرهما إلا "بكلا وكلتا"، وقد يؤكدان ما لا يصحّ في موضعه واحد، خلافاً للأخفش))(٣).

ثم قال في الشرح: ((قال الأخفش لا يمتنع عندي "ضربت أحد الرجلين كليهما"؛ لأن فيه فائدة(٤)، وذلك أن موضع الرجلين صالح للجمع، فيمكن توهم السامع أن المتكلم قصد الجمع، فغلط بوضع المثنى موضعه، فبذكر "كليهما" يزول ذلك التوهم، ولا يخلو من فائدة))(٥).

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((واعترض بأن هذا ليس أحد القسمين المذكورين في التوكيد

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٦٠-١٦١.

(٢) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٧٧٨، ٧٧٧، وأوضح المسالك٣/٣٢٨، وتمهيد القواعد ٧/٣٢٨٧.

(٣) التسهيل ١٦٤.

(٤) ذهب الجمهور إلى جواز التوكيد في نحو: "اختصم الزيدان كلاهما"، وتبعهم ابن مالك واحتجوا بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو :جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون. وذهب الأخفش، والفراء، وهشام وأبو علي إلى المنع، واحتجوا بعدم الفائدة؛ لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين. انظر: شرح التصريح ٢/١٢٣، وحاشية الصبان ٣/١١٠.

(٥) شرح التسهيل٣/١٥٣.

المعنوي، فيلزمه، إما نقض الحد، أو إلغاء هذا المعنى))[(١)].

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك ذكر أن التوكيد المعنوي يُجاء به لغرضين، أحدهما: رفع توهم السامع أن المتكلم حذف مضافا وأقام المضاف إليه مقامه، والثاني: رفع توهم أن المتكلم وضع العام موضع الخاص. ثم تطرق إلى التوكيد بـ"كلا" و"كلتا" واتبع الجمهور في جواز نحو: " ضربت أحد الرجلين كليهما"؛ وعلل لما ذهب إليه بأن فيه فائدة بناء على أن موضع الرجلين صالح للجمع، فيمكن أن يتوهم السامع أنه يريد الجمع، فبذكر "كليهما "يزول هذا التوهم، فاستدرك الشيخ خالد الأزهري عليه بأن هذا المعنى لم يذكره عندما حد التوكيد المعنوي بالغرضين السابقين، وبالتالي عليه أن يلغي هذا المعنى الذي ذهب إليه، أو ينقض حد التوكيد المعنوي.

وبالنظر إلى هذا المعنى الذي أشار إليه ابن مالك والمتضمن أنه يؤتى بـ"كلا وكلتا" لرفع توهم السامع أنه يريد الجمع، نجده لم يتطرق إليه عند ذكره لغرضي التوكيد إذ يقول: ((التوكيد المعنوي هو المعتد به في التوابع، وهو على ضربين أحدهما: الذي قصد به رفع توهم السامع أن المتكلم حذف مضافاً وأقام المضاف إليه مقامه. والثاني: أن يقصد به رفع توهم السامع أن المتكلم وضع العام موضع الخاص))[(٢)].

وفي هذا يقول ناظر الجيش: ((إن الاحتجاج الذي ذكره لا يتجه، فإن التأكيد بكلا وكلتا وأخواتهما إنما يؤتى به لرفع توهم إرادة بعض ما وضع له اللفظ كما عُرف، لا لرفع توهم إرادة العموم، وأما إذا قصد رفع توهم الغلط فإنما يؤتى بالتأكيد اللفظي أو بشيء آخر يفيد ذلك؛ إذ التأكيد المعنوي لا يرفع به التوهم الذي أشار إليه))[(٣)].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأنه ذكر حد التوكيد المعنوي وحصره في غرضين، ولم يشر إلى الغرض الثالث الذي ذكره في الشرح والمتضمن أنه يمكن توهم السامع أن المتكلم قصد الجمع، فغلط بوضع المثنى موضعه، فبذكر "كليهما" يزول ذلك التوهم؛ لذلك كان عليه أن ينقض هذا الحد أو يلغي هذا المعنى الذي ذهب إليه.

---

(١) موصل النبيل ١٠١٧.

(٢) شرح التسهيل ١٥٢/٣.

(٣) تمهيد القواعد ٣٢٨٨/٧.

المطلب التاسع عشر: النعت:

المسألة الأولى: ما لا ينعت ولا ينعت به:

تنقسم الأسماء في النعت إلى أربعه أقسام، ومنها: قسم لا ينعت ولا ينعت به؛ وهو جميع المضمرات[١].

قال ابن مالك: ((من الأسماء ما ينعت به وينعت كاسم الإشارة... ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالضمير مطلقاً))[٢].

قال الشيخ خالد الأزهري مستدركاً على هذا القول: ((وإنما لم ينعت الضمير مطلقاً، لأن ما يفسره يعينه، وفيه نظر))[٣].

ووجه هذا الاستدراك: هو أن ابن مالك يرى أن العلة في أن الضمير لا ينعت به مطلقاً هي أن ما يفسره يعينه، فاستدرك عليه الأزهري ذلك بأن العلة التى ذكرها فيها نظر؛ لأن هذه العلة تنطبق على ضمير المتكلم والمخاطب دون ضمير الغيبة.

وبالوقوف على آراء النحاة في علة منع نعت الضمير نجد أن هناك العديد من التعليلات، فمثلاً نجد سيبويه يقول: ((واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً، من قبَلِ أنك إنما تُضمِر حين ترى أن المحدّثَ قد عرف من تعني))[٤].

قال أبو سعيد السيرافي معلقاً على كلام سيبويه: ((إنما لم يوصف المضمر؛ لأنك إنما تضمر ما ترى أن المخاطب يعرفه، وإنما الصفة تحلية يُفَرَّقُ بها بين أسماء لوازم مشتركة اللفظ))[٥].

---

(١) ومن تلك الأقسام قسم ينعت وينعت به، وهي المبهمات، وقسم ينعت ولا ينعت به وهو الأعلام. انظر: التهذيب الوسيط في النحو ١٤٤، وشرح التسهيل للمرادي ٧٩٤.

(٢) شرح التسهيل ١٨١/٣.

(٣) موصل النبيل ١٠٦٧.

(٤) الكتاب ١١/٢.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤٤/٢.

ويستنتج من ذلك أن العلة في منع نعت الضمير عند سيبويه هي وضوح المعنى، فالمضمرات لا تحتاج إلى توضيح، وإلى هذا ذهب المبرد إذ يقول: ((والمضمر لا يوصف به؛ لأنه ليس بتحلية ولا نسب، ولا يوصف لأنه لا يضمر حتى يُعرف، ولأن الظاهر لا يكون نعتاً له، وكما لا ينعت به ولكنه يؤَكَّد، ويبدل منه))(١). ووافقهما على هذا التعليل الوراق، وابن جني، وابن يعيش، وابن الحاجب، والصبان(٢).

كما علل الثمانيني بأن العلة في منع نعت الضمير أن الصفة إنما تدخل لرفع لبس يعرض في الموصوف، والمضمر لا لبس فيه؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عرف(٣).

كما ذكر عبد القاهر الجرجاني ثلاث علل لمنع نعت الضمير على النحو التالي:

١-أن المضمر قصد به الاختصار، فلما كان وصفه يطول بالصفة أدى إلى التناقض.

٢-أنه أضمر لأنه عرف، فلم يحتج إلى الوصف الذي يوضحه، ويبينه.

٣-لأن حق الصفه أن تكون أعم، ولا شيء أخص من المضمر والعلم(٤).

وعلل القاسم الخوارزمي ذلك بقوله: أما أنه لا يقع موصوفًا؛ لأن الصفه للتفرقة بين المشتركين في الاسم، والمضمر غير مشترك فيه؛ لأنه بمنزلة وضع اليد، وأما أنه لا يقع صفة فالكلام فيه مبني على مُقدمة، وهي: أن من شأن الصفة أن تكون موردةً للنفي والإثبات(٥).

كما علل ابن يعيش الصنعاني ذلك بقوله: ((وإنما لم يجز نعتها؛ لأنه ليس فيها شك

---

(١) المقتضب ٢٨٤/٤.

(٢) انظر: علل النحو ٥٢٥، واللمع في العربية ١٣٩، وشرح المفصل ٥٦/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٤٥/١، وحاشية الصبان ١٠٦/٣.

(٣) انظر: شرح اللمع ٥٣٠/١.

(٤) المقتصد ٩٢٠/٢-٩٢٢.

(٥) انظر: التخمير ٣٨٠/١.

فيُزال، ولم ينعت بها؛ لأنها جامدة غير مشتقةٍ، ولا واقعة موقع المشتق))[١].

أما السيوطي فقد علل لمنع نعت الضمير بقوله: لأنه إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى ظاهر تقدم ذكره[٢].

فمن خلال الأقوال السابقة يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك غير صحيح؛ لأنه بني قوله: ((وفيه نظر)) على أن العلة في منع نعت الضمير تكون في التفرقة بين الضمائر، فعلة منع نعت الضمير المتكلم والمخاطب لأن ما يفسره يعينه، وأما في ضمير الغائب فإنه لم ينعت به، لأنه ينوب مناب الظاهر، وينفي عن تكريره[٣].

أو ربما اعتمد على ماذهب إليه الكسائي في أنه يجوز أن ينعت به إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم. واحتج بقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾ ﴾[٤].

وقولهم: (مررتُ به المسكين) وقولهم: (اللّهم صلِّ عليه الرؤوفِ الرَّحيم)[٥].

ولكن الذي أجمع عليه الكثير من النحاة في علة منع نعت الضمير رغم اختلاف تعبيراتهم هو الوضوح، وفي ذلك يقول أبو الفداء الأيوبي: ((وإنما لم يوصف المضمر، لأن بعض المضمرات وهو أنا في غاية الوضوح فلا يحتاج إلى توضيحه بالصفة، وكذلك المخاطب يوضحه الحضور والمشاهدة، فلا اشتراك فيما هذا شأنه، وإذا انتفى موجب الوصف وهو الإشتراك انتفى الوصف؛ لأن الوصف إنما هو للإيضاح، وقد ثبت إيضاح المضمر بدونه وحُمل باقي المضمرات على ذلك))[٦].

المسألة الثانية: نعت المفرد:

من الأشياء التي ينعت بها: المشتق، والجامد المشبه للمشتق في المعنى، كاسم الإشارة

---

(١) التهذيب الوسيط في النحو ١٤٤.

(٢) انظر: الهمع ١٢٠/٣.

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية للأبذي ٥٦٧.

(٤) سورة سبأ الآية ٤٨.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٢١/٣.

(٦) الكُناش ٢٢٧/١.

وذي بمعنى صاحب، وأسماء النسب[(١)].

قال ابن مالك: ((والجاري في حال دون حال مطرد وغير مطرد، فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية، وذو الموصولة وفروعها، وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل، ورجل بمعنى كامل أو مضاف إلى صدق أو سُوْء وأي مضافا إلى نكرة تماثل المنعوت معنى... وغير المطرد النعت بالمصدر والعدد والقائم بمسماه معنى لازم ينزله منزلة المشتق، ويُنصب أيٌّ المنعوت به حالا بعد معرفة))[(٢)].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولو ذكر هذه المسألة عقب مسألة أي المنعوت بها كان حسناً، ولو حذفها بالكلية كان أحسن؛ لتقدم ذكرها في باب الموصول))[(٣)].

ووجه الاستدراك في المسألة هو أن ابن مالك عند كلامه عن نعت المفرد الجاري في حال دون حال أشار إلى مسالة "أي" التي تنصب حالا بعد معرفة، فاستدرك الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك من وجهين:

الأول: بأنه لو أشار إلى مسألة (أي) عقب حديثه عن أي مضافًا إلى نكرة تماثل المنعوت معنى كان حسناً.

الثاني: أنه لو حذفها بالكلية كان أحسن؛ لأن هذا تكرار منه؛ لتقدم ذكرها في باب الموصول.

وبالنظر في الاستدراك الأول للشيخ خالد الأزهري الذي يقول فيه: ((ولو ذكر هذه المسألة عقب "أي" المنعوت بها كان حسناً))[(٤)]. نجده استدراكًا صحيحًا؛ لأنه أنسب

---

(١) ومن الجامد المشبه للمشتق: الأسماء الموصولة المبدوءة بهمزة الوصل كالذي والتي، وأسماء الأعداد، ولفظ "أي"،بشرط أن يضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى نحو: "اتخذت صاحباً أي صاحب "، ولفظ رجل بشرط أن يتضمن معنى كامل، أو يضاف إلى لفظ صدق أو لفظ سوء. انظر: أوضح المسالك ٣٠٤/٣ حاشية (٢).

(٢) شرح التسهيل ١٧٤/٣.

(٣) موصل النبيل١٠٥٤.

(٤) المصدر السابق.

للسياق، ودليل ذلك أن ابن مالك كان يتحدث عن الجاري في حال دون حال، وذكر أقسام المطرد ثم أشار إلى "أي" بقوله: ((فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية... وأي مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت معنى))[١]، فكان هو الموضع المناسب لذكر "مسألة أي التي تنصب حالا بعد معرفة "،بدلا من أن يذكرها بعد المواضع غير المطردة.

أما الوجه الثاني من الاستدراك، والذي يقول الشيخ خالد فيه: ((ولو حذفها بالكلية كان أحسن؛ لتقدم ذكرها في باب الموصول))[٢].

فعند الرجوع إلى كلام ابن مالك في باب الموصول نجده يقول: ((ومن المستعمل بمعنى الذي وفروعه "أي" مضافة إلى معرفة لفظاً، كقولك: اقصد أيّهم هو أكرم، أو نية كقولك: سل منهم أيًّا تلقاه، ولا يلتزم استقبال عامله ولا تقديمه، كما لا يلزم مع غيره))[٣].

وبناء على ذلك يمكننا القول بأن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الشيخ خالد كان مسبوقاً إلى هذا الاستدراك، يقول أبو حيان –معلقاً على مسألة أي–: ((وتقدم الكلام على أي في باب الموصول))[٤].

ويقول المرادي: ((وقد سبق هذا في باب الموصول))[٥].

ويمكن أن نعتذر عن ابن مالك أنه ذكر هذه المسألة في باب النعت عند حديثه عن الأشياء التي ينعت بها، لذلك كان لا بد من الإشارة إلى "مسألة أي"، وهذا يفعله النحويون كثيرًا في مصنفاتهم؛ إذ نجدهم يكررون بعض المسائل أحيانا وليس هنالك شيء يستوجب الاستدراك عليهم؛ لأن السياق يستدعي ذلك.

المسألة الثالثة: تعدد المنعوت واتحاد العامل:

إذا كان العامل واحدًا ولم يختلف العمل، فالإتباع والقطع جائزان نحو: "قام زيد

(١) شرح التسهيل ٣/١٧٤.

(٢) موصل النبيل ١٠٥٤.

(٣) شرح التسهيل ١/١٩٥.

(٤) الارتشاف ٢/٥٨٧.

(٥) شرح التسهيل ٧٩٠.

وعمرو العاقلان"[١].

قال ابن مالك: ((وإن تعدد العامل واتحد عمله ومعناه ولفظه أو جنسه جاز الإتباع مطلقاً... فإن عُدم الاتحاد وجب القطع))[٢].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولم يتعرض المصنف لتعدد المنعوت، واتحاد العامل، وتفصيل القول فيه: أنه إن اتحد العمل، كـ"جاء زيدٌ وعمرو"، فالإتباع، وإن اختلف واختلفت نسبة العامل إليهما، نحو"ضرب زيدٌ عمراً الظريفين"، فالقطع وإن اتحدت، نحو: "خاصم زيدٌ عمراً الظريفين" فالقطع عند البصريين، وإتباع الأخير عند الفراء، وإتباع الأول عند الكسائي، وإتباع أيهما شئت عند ابن سعدان))[٣].

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك تطرق في التسهيل وشرحه إلى تعدد العامل في النعت واتحاد عمله، ولم يتناول مسألة تعدد المنعوت واتحاد العامل، فاستدرك الشيخ خالدالأزهري ما أهمله المصنف بذكره آراءَ النحاة فيها.

وبالرجوع إلى التسهيل وشرحه لم أجد المصنف قد تطرق إلى هذه المسألة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد وجدت أيضاً أنه لم يتطرق لها في بعض مصنفاته الأخرى كـ شرح الكافية الشافية[٤]، وعمدة الحافظ[٥].

وبناء على ماسبق يمكننا القول بأن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح. ولكن يمكن الاعتذار عن ابن مالك بأن هذه المسأله فيها خلاف بين النحاة[٦] لذلك أهملها واشتغل في غيرها.

---

(١) انظر: الهمع٣/١٢٤.

(٢) شرح التسهيل ٣/١٧٧.

(٣) موصل النبيل١٠٥٩-١٠٦٠.

(٤) ٣/١١٦١-١١٦٢.

(٥) ٢/١٢.

(٦) انظر الخلاف في المسألة في: الارتشاف ٢/٥٩١، والمساعد ٢/٤١٥، والهمع ٣/١٢٤.

المطلب العشرون: البدل:

المسألة الأولى: إبدال مضمر من مضمر:

أُختلف في إعراب الضمير المنصوب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل في نحو: (رأيتك إياك) .

قال ابن مالك في المتن: ((ويجعل المنصوب المنفصل في نحو: رأيتُك إيّاك، توكيداً لا بدلاً، وفاقاً للكوفيين))[(١)].

ثم قال في الشرح: ((فجعله البصريون بدلاً، وجعله الكوفيون توكيداً، وقولهم عندي أصح من قول البصريين؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: رأيتك إياك، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلت أنت، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيداً ليجري المتناسبان مجرى واحداً[(٢)].

وردّه الشيخ خالد: ((بأن الإجماع على أن "أنت" توكيد، بمعنى أنه لا يكون إلا كذلك منتف، فقدأجازوا في: "قمت أنت" البدليه، والمطابقة ترجح جانب البدلية، فلو لم يطابق كان تأكيداً، نحو: "رأيتُك أنْتَ"))[(٣)]

وعليه فإن للشيخ خالد على كلام ابن مالك استدراكين:

الاستدراك الأول: أن دعوى الإجماع على أن "أنت" توكيد بمعنى أنه لا يكون إلا كذلك منتفية. وهذا استدراك صحيح؛ لسببين:

الأول؛ لأن من النحاة من أجاز في (قمتَ أنتَ) أن يكون (أنت) بدلاً، كقول سيبويه: ((فإن أردت أن تُبدل من المرفوع قلت: فعلتَ أنتَ، وفعل هو، فأنت وهو وأخواتها نظائر إياه في النصب))[(٤)].

---

(١) التسهيل ١٦٦.

(٢) شرح التسهيل ١٦٧/٣، وانظر: عمدة الحافظ ٢٧/٢.

(٣) موصل النبيل ١٠٣٧.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢.

بمعنى أنه يجوز إعراب أنت بدلا أو توكيدًا؛ لأن العلامة واحدة في المرفوع، وليس كذلك المنصوب والمجرور[١].

والثاني: لأنه قد ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المنفصل، فقالت: جئت أنت، ورأيتك أنت، وإذا أرادت البدل وفقت بين التابع والمتبوع، فيتحد لفظ التوكيد والبدل[٢].

الاستدراك الثاني: أن معنى كلامه أن ضمير النصب المنفصل في نحو: (رأيتك إياك) يعرب توكيداً لابدلاً، والمطابقة ترجح جانب البدلية.

وقد اختلف النحويون في ضمير النصب المنفصل في نحو: (رأيتك إياك)، هل هو توكيد أوبدل؟

المذهب الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الضمير المنصوب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل في نحو: (رأيتك إياك) يعرب توكيداً لا بدلاً[٣]. ووافقهم على هذا الرأى من النحاة المتأخرين ابن يعيش؛ إذ يقول: ((فنحو: "رأيته إياه" فإياه ضمير منفصل، وهو بدل من الهاء في رأيته، وهو ضمير متصل، وساغ ذلك لأن الضمير المنفصل يجري عندهم مجرى الأجنبي... والأقرب في هذا أن يكون تأكيداً لا بدلاً؛ لأنك إذا أبدلت اسماً من اسم، وهما لعين واحدة كان الثاني مرادفاً للأول؛ ليعلم السامع بمجموعهما، فأما إعادة اللفظ بعينه فمن قبيل التوكيد))[٤] .

وأيضاً أيد ابن مالك هذا الرأي معللاً تأييده بقوله: ((لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: (رأيتك إياك) كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو (فعلت أنت)، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيداً، ليجري المتناسبان مجرى

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرّماني ٦٧٤، وانظر: البسيط ٣٧٣/١-٣٧٤.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٢١٤/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٦٧/٣، وعمدة الحافظ ٢٧/٢، وأوضح المسالك ٤٠٤/٣-٤٠٥، وشرح التصريح ١٥٩/٢، وموصل النبيل ١٠٣٧، وهمع الهوامع ١٥٢/٣.

(٤) شرح المفصل ٧٠/٣.

واحدً))[١].

المذهب الثاني: ذهب البصريون إلى أنه إذا جئ بالضمير الثاني موافقاً للأول نحو: (رأيتك إياك)، كان الثاني بدلاً من الأول[٢].

واختار هذا المذهب من النحاة المتأخرين الشاطبي[٣]، ورجحه الشيخ خالد الأزهري[٤].

واحتج أصحاب هذا الرأي -كما قال الشاطبي-: بأنه ثبت عن العرب أنها إذا أردات التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت: (جئت أنت)، و(رأيتك أنت) و(مررت بك أنت)، وإذا أرادت البدل وفّقت بين التابع والمتبوع فقالت: (جئت أنت) و(رأيتك إياك) و(مررت به به)، فيتحد لفظ التوكيد والبدل في الرفع، ويختلف في غيره، هكذا نقله سيبويه عن العرب، وتلقاه منه غيره بالقبول، وهم مؤتمنون على ما ينقلونه؛ لأنهم شافهوا العرب، وعرفوا مقاصدها، فلا يعارض هذا بقياس[٥].

قال سيبويه: (فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلا من مضمر قلت: (رأيتُك إيَّاك)، و(رأيتُه إياه)، فإن أردت أن تُبدل من المرفوع قلت: (فعلتَ أنت)، و(فعل هو): فأنْت وهو وأخواتُها نظائر إياه في النصب))[٦].

والذي يظهر أن استدراك الأزهري صحيح؛ لأن سيبويه نقل ذلك عن العرب وتلقاه غيره بالقبول وهم مؤتمنون على ما ينقلونه؛ لأنهم شافهو العرب، ولا يعارض هذا بقياس.

---

(١) شرح التسهيل ١٦٧/٣، وانظر: عمدة الحافظ ٢٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٦/٢، والمقتضب ٢٩٦/٤، وارتشاف الضرب ٦١٨/٢، وشرح التصريح ١٦٩/٢، وحاشية يسن على التصريح ١٢٨/٢وهمع الهوامع ١٥٢/٣، وشرح الاشموني٣٥٣/٢، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ٧١/٢.وإرشاد السالك ٧٥٩/٢.

(٣) المقاصد الشافية ٢١٤/٥

(٤) انظر: شرح التصريح٢/١٦٠، وموصل النبيل١٠٣٧

(٥) المقاصد الشافية ٢١٤/٥، وانظر التصريح ١٦٠/٢.

(٦) الكتاب ٣٨٦/٢.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى كما قال الرّماني: لأن التأكيد يرتّب كما ترتب الصفة، وليس كذلك البدل، والترتيب لا يكون إلا بعلامة وضعية في الأسماء، فأما ما يلي العامل؛ فمعلق في الأسماء، لا يحتاج إلى علامة في ذلك، وتقول: فعلت أنت، وفعل هو، فيجوز على التأكيد، وعلى البدل؛ لأن العلامة واحدة في المرفوع، وليس كذلك المنصوب والمجرور))(١).

(١) شرح كتاب سيبويه للرّماني ٦٧٣-٦٧٤.

المسألة الثانية: معنى المُشتَمِل في بدل الاشتمال:

من أنواع البدل بدل الاشتمال وهو أن يبدل شيء من شيء مشتمل عليه لا بطريق البعضية، ولكن بطريق الإجمال[١]، نحو: "سُلب زيدٌ ثوبه"، واختلف في المشتمل هل هو المبدل منه، أو البدل، أو العامل في المبدل منه.

فقال ابن مالك في المتن: ((المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول))[٢]، ثم قال في الشرح: ((مذهب الفارسي كون المشتمل هو الأول، ومذهب غيره أنه التابع وظاهر قول المبرد أنه العامل، ومذهب الفارسي هو الصحيح؛ لأن الثاني والثالث لا يطردان))[٣].

قال الأزهري مستدركا على ابن مالك هذا القول: ((وأما القول الأول الذى اختاره المصنف، فإنه كثير الاطراد لا لازمه))[٤].

ووجه هذا الاستدراك: هو أن الشيخ خالد الأزهري يرى أن المشتمل في بدل الاشتمال هو المسند إلى الأول؛ لأنه يرى أنه مطرد في جميع الأمثلة، بمعنى أنه في نحو: "أعجبني زيدٌ كلامه" أن الإعجاب يشمل زيدًا عن طريق المجاز، ويشمل الكلام عن طريق الحقيقة[٥]، فلذلك استدرك على ابن مالك بأن الاطراد في المذهب الذى اختاره كثيرٌ، ولكنه غير لازم الاطراد، بمعنى أنه يمتنع أحياناً، ففي نحو: "ضربت زيداً عبده" فإن (زيداً) لا يشتمل على العبد[٦].

وقد اختلف النحويون في بدل الاشتمال وفي معنى المشتمل فيه إلى عدة مذاهب:

---

(١) إرشاد السالك ٨٠١/٢-٨٠٢، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/١، وعمدة ذوي الهمم على المحسبة ٤٩٣.

(٢) شرح التسهيل ١٩٧/٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) موصل النبيل ١٠٨٩.

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١٥٧/٢.

المذهب الأول: ذهب المبرد، والسيرافي، وابن جني[١]، وغيرهم[٢] إلى أنه لا اشتمال لأحدهما على الآخر، وإنما المشتمل هو المسند إلى الأول،. ويرى أصحاب هذا الرأى أن المعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل، ولذلك سمي بدل الاشتمال؛ لأن المعنى عُلق بالأول وهو طالب في المعنى للثاني[٣] نحو: (أعجبتني الجارية حسنها)، لم يسند الإعجاب للجارية؛ لأنها جارية، وإنما أعجبه خاصة من خواصها إما حُسنها، أو ظرفها، وأدبها، وما أشبه ذلك مما تريد منها[٤]، واختار هذا المذهب ابن هشام إذ يقول: ((وهو الرأى الحقيق بالقبول، ألا ترى أن الإعجاب في مثال المؤلف –يقصد: أعجبني زيدٌ علمُه أو حسنه – يشتمل على كل من البدل والمبدل منه... وإنما رجحنا هذا الرأى دون الرأيين الآخريين؛ لأنه مطرد في كل الأمثلة، وكل من الرأيين غير مطرد))[٥]، ورجحه الشيخ خالد الأزهري إذ يقول ((فهذا أقرب إلى الصواب؛ لاطراده في جميع الأمثلة))[٦]؛ كما رجحه كثير من النحويين[٧] على معنى أن الفعل يستدعى الأول والثاني كما في نحو: (أعجبني زيدٌ علّمُه أوحسنُه أو كلامُه)، فنجد أن الإعجاب مشتمل على (زيد) بطريق المجاز، وعلى علمه أوحسنه أو كلامه بطريق الحقيقة، وكذلك سائر الأمثلة، وهذا مطرد، وهذا الوجه الصحيح[٨].

أما المذهب الثاني: فقد ذهب ابن السراج، والفارسي في الإيضاح، والرماني، وابن برهان، وعبد القاهر الجرجاني، وابن عصفور إلى أن الأول اشتمل على الثاني، واختاره ابن

(١) انظر: المقتضب ٢٩٧/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١٥٧/٢، والخصائص ٢٢٧/٢-٢٢٨.
(٢) مثل ابن أبي العافية، وابن الباذش. انظر: التصريح ١٥٧/٢.
(٣) انظر: البسيط ٣٩١.
(٤) تذكرة النحاة ١٨٧.
(٥) أوضح المسالك ٤٠٣/٣حاشية(٣).
(٦) موصل النبيل ١٠٨٩.
(٧) الإيضاح لابن الحاجب ٤٥٠/١، والتصريح ١٥٧/٢
(٨) انظر: شرح التصريح ١٥٨/٢، وموصل النبيل ١٠٨٩.

مالك في التسهيل[١]، ودليلهم: قوله تعالى: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾[٣]، وعلل أبو موسى الجزولي لما ذهبوا إليه بأن الثاني إما صفة للأول (كأعجبتني الجارية حسنها)، أو منسكب من صفة نحو: (سُلب زيد ماله)، فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكاً[٤]، وقال ابن عصفور: ((والصحيح أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم، بشرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني، وأعني بذلك أن يذكر الأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني، وذلك نحو: سرق عبد الله ثوبه أو فرسه))[٥].

أما المذهب الثالث: فقد ذهب أبو علي الفارسي في "الحجة "إلى أن الثاني اشتمل على الأول[٦]، بدليل قولهم: سُرق زيد ثوبُه؛ لأن الثاني وهو (الثوب) مشتمل على الأول وهو (زيد)... وهو ظاهر كلام ابن هطيل اليمنى[٧].

أدلة الأقوال:

رد أصحاب المذهب الأول القائل بأن المشتمل هو المسند إلى الأول بأن ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني والثالث غير مطرد؛ لأنه يلزم في بدل الاشتمال أن يكون الفعل عند إسناده إلى الأول يستدعى الثاني، ويكاد يعطيه، وهذا ليس موجوداً في قولك: (ضربت زيداً عبده)، فإن (زيداً) لا يشتمل على العبد، فالاطراد غير لازم[٨].

ورد أصحاب المذهبِ الثاني المذهبَ الثالث بأن ما ذهبوا إليه غير مطرد؛ لأن بدل

---

(١) الأصول ٤٧/٢، والإيضاح ٢٩٤، والارتشاف ٦٢٤/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٢٣١/١-١٣٢، والمقتصد ٩٣٥/٢، وشرح الجمل ٢٥٢/١، وشرح التسهيل ١٩٧/٣.

(٢) سورة البقرة الآية ٢١٧.

(٣) سورة البروج الآية ٤-٥.

(٤) المقدمة الجزولية ٧٧، وانظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٩١٣/٢، وتذكرة النحاة ١٨٧.

(٥) شرح الجمل ٢٥٣/١.

(٦) الحجة لأبي علي الفارسي ٣٧٨/٦.

(٧) عمدة ذوي الهمم ٤٩٢-٤٩٣.

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ٢٥٧/١. بتصرف

الاشتمال في نحو: أعجبني زيد كلامه وفصاحته، وكرهت عمر ضجره، وساءني خالد فقره وعرجه، فالثاني في هذا وأمثاله غير مشتمل على الأول، فلم يطرد كون الثاني مشتملاً[١].

والذي يظهر أن استدراك الأزهري صحيح؛ لأن ما ذهب إليه ابن مالك من أن المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول لا يطرد وإن كان كثيراً، فيمتنع على هذا المذهب أن يكون نحو: (ضربت زيداً عبده) من بدل الاشتمال؛ لأن (زيداً) لا يشتمل على (العبد).

المسألة الثالثة: الاستغناء عن البدل:

يكثر الاعتماد على البدل نحو إن زيدا عينه حسنة و إن هندا حسنها فاتن، وقد يكون في حكم الملغي[٢].

قال ابن مالك: ((وقد يُستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه))[٣].

ثم قال في الشرح: ((كقولك: أحسن إلى الذي وصفت زيداً بالنصب على الإبدال من الهاء المقدرة، وبالجر على الإبدال من الذي، وبالرفع على جعله خبر مبتدأ))[٤].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((على أن هذه المسألة مذكورة في باب الموصول، كقولهم: "الحَجَّاجُ الذي رأيتَ ابنَ يُوسُفَ" أي رأيته، فما فائدة ذكرها؟))[٥].

ووجه الاستدراك في المسألة: هو أن الشيخ خالد الأزهري رأى أن ابن مالك قد تطرق إلى هذه المسألة في باب الموصول، فما الفائده من تكريرها هنا؟. وعند الرجوع إلى شرح التسهيل لابن مالك نجده يقول -في باب الموصول-: ((الموصول و الصلة كجزأي اسم ، فلها ماله من ترتيب، و منع فصل بأجنبي إلا ما شذ، فلا يتبع الموصول، ة لا يخبر عنه، و لا يستثنى منه قبل تمام صلته أو تقديرتمامها))[٦].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٩٧/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٨٠٣

(٣) شرح التسهيل ١٩٧/٣.

(٤) المصدر السابق ١٩٨/٣.

(٥) موصل النبيل ١٠٩٢.

(٦) شرح التسهيل ٢٢٥/١.

و من خلال ما سبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك صحيح و ليس في ذلك ما يستوجب الاستدراك عليه.

المطلب الحادي والعشرون: العطف:

المسألة الأولى: نوع (لكن) و(بل) الواقعتين بعد خبر (ما):

إن "بل" و"لكن" في نحو: ما قام زيد بل عمرو، قد اختُلف في تسميتهما هل هما في هذا المثال حرفا عطف أو "بل" لمجرد الإضراب، و"لكن" لمجرد الاستدراك(١).

قال ابن مالك: ((ألحق الحجازيون بليس "ما" النافية... والمعطوف على خبرها بـ "بل ولكن" موجب فيتعين رفعه))(٢).

وقال الشيخ خالد الأزهري: ((وتسميته معطوفاً تسامح، وذلك في بل مسموع، ولكن بالقياس عليها))(٣).

ووجه الاستدراك في هذه المسألة هو أن ابن مالك يرى أن بل ولكن في نحو: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، أو لكن قاعدٌ حرفا عطف، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري ذلك بأن هذا تسامح في العبارة؛ لأنهما في هذه الحالة حرفا ابتداء لمجرد الإضراب والاستدراك.

ويحسن بنا الوقوف على شروط مجيء "لكن" و"بل" حرفي عطف لعلنا في نهاية الأمر أن نصل إلى ترجيح مناسب.

اشترط النحاة لصحة مجيء "لكن" حرف عطف ثلاثة شروط وذلك على النحو التالي:

١- ألا تتقدم عليها الواو، فإن تقدمتها كانت هي العاطفة.

٢- أن تسبق لكن بنفي أو نهي(٤).

---

(١) انظر: التذييل والتكميل٤/٢٧٤، والجنى الداني٥٩١، وأوضح المسالك ٣/٣٨٦ حاشية (٢).

(٢) شرح التسهيل ١/٣٥١.

(٣) موصل النبيل ٣٠٠.

(٤) وهذا الشرط اشترطه البصريون، ولم يشترطه الكوفيون قال سيبويه: ((فإذا قلت :مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ، فهو محال؛ لأن لكن لايتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفي...)). انظر: الكتاب١/٤٣٥، والمقتضب ١/١٥٠.

٣- ألا يقع بعد لكن جملة تامة، فإن وقع بعدها جملة تامة فهي حرف ابتداء وليست عاطفة[(١)].

واشترط لصحة مجيء بل حرف عطف شرطان:

الشرط الأول: إفراد معطوفها، أما إذا وقعت بعدها جملة فليست عاطفة، وتكون حينئذٍ حرف ابتداء دالاً على الإضراب.

الشرط الثاني: أن تُسبق بإيجاب أو إفراد أو نفي أو نهي، ومعناها مع النفي والنهي تقرير حكم ماقبلها، وجعل ضده لما بعدها[(٢)(٣)].

ومن خلال ما سبق يظهر أن عبارة ابن مالك كان فيها "تسامح" كما قال الشيخ خالد الأزهري؛ لأن لكن وبل ليستا للعطف على خبر ليس؛ لأنهما للإثبات والخبر منفي فتناقضا هذا من جهة. ومن أخرى قد تنبه العديد من شُراح التسهيل لهذا الاستدراك، وفي ذلك يقول أبو حيان -مستدركاً على كلام المصنف -: والمعطوف على خبرها بـ "بل " ولكن": وهذا ليس بجيد؛ لأنه لا يُسمى ما بعدهما معطوفاً على خبر "ما"؛ إذ ليس (بل ولكن) في هذه الحالة حرفي عطف بل هما حرفا ابتداء؛ لأنهما جاءت بعدهما الجملة، ألا ترى أن التقدير: بل هو قاعد، ولكن هو قاعد، هكذا نصوا على أنهما لا يَعطفان إلا المفرد[(٤)].

وتبعه المرادي في هذا الاستدراك على المصنف إذ يقول: ((وتسميته معطوفاً تسامح، وذلك في بل مسموع ولكن بالقياس))[(٥)].

ويقول عبد القادر المكي أيضاً: ((وتَجوَّز المؤلف في تسمية الواقع بعد (بل ولكن)

---

(١) انظر: الشروط في مغني اللبيب ٣٠٧/١.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٨٦/٣-٣٨٧، وهداية السبيل ١٢٥٨، وحاشية الخضري ٢٦٧/١.

(٣) هذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فلا يجيزون أن تقع بعد الإيجاب. انظر: الجنى الداني ٢٣٦-٢٣٧.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٢٧٤/٤.

(٥) شرح التسهيل ٣١٧.

معطوفاً... فإن بل ولكن ليسا حرفي عطف، وإنما هما حرفا ابتداء لمجرد الإضراب ولمجرد الاستدارك لوقوع الجملة بعدهما))[١].

المسألة الثانية: عطف المنفي بالواو:

تختص الواو بأحكام لا يشاركها فيها غيرها من حروف العطف، فاختصت بعطف ما لا يستغنى عنه نحو: اختصم زيد وعمر، واختصت بعطف الخاص على العام وعكسه نحو قوله تعالى: ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾[٢][٣].

قال ابن مالك في المتن: ((وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية... وإن عطفت على منفي غير مستثنى ولم يقصد المعية وليتها "لا" مؤكدة، وقد تليها زائدة إن أمن اللبس))[٤].

ثم قال في الشرح: ((نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ ﴾[٥] فبذكر "لا" علم نفي التقريب عن الأموال والأولاد مطلقاً، أي: في افتراق وفي اجتماع، ولو تركت لاحتمل أن يكون المراد نفي التقريب عند الاجتماع لا عند التفرق))[٦].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((فعلى هذا، كان ينبغي أن يقول: مؤسسة لا مؤكدة؛ ولأن سيبويه وغيره نصوا على أن قولك: "ماجاء زيد ولاعمرو"إنما يؤتى به إذا كانا مجيئين وقصدت نفيهما، بصفتي الاجتماع والافتراق، بخلاف "ماجاء زيد وعمرو" فإنه محتمل لذلك ولنفي الاجتماع...))[٧].

---

(١) هداية السبيل ١٢٥٨. " رسالة علمية"

(٢) سورة نوح الآية ٢٨.

(٣) وتنفرد الواو أيضاً: بعطف المرادف، وبعطف العقد على النيف، وباقترانها بإمّا. الهمع ٣/١٥٦، وانظر: عمدة الحافظ ٢/٧٢، والجنى الداني ١٦٠.

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٠٦.

(٥) سورة سبأ الآية ٣٧.

(٦) شرح التسهيل ٣/٢٠٩.

(٧) موصل النبيل ١١٠٤.

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك يرى أن الواو إذا عَطفت بها الفعل المنفي ووليها "لا" نحو قولك: "ماجاء زيد ولا عمرو " فإن "لا" مؤكدة، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن ما قرره في الشرح يدل على أن "لا" للتأسيس؛ بناء على أنه جعل دخول "لا" وعدم دخولها مرتبطًا بالمعنى، فإن قصدت بها نفي الحكم في حالة الاجتماع والافتراق أتيت بها، وإن قصدت نفي الحكم في حالة الاجتماع لم تأتِ بها، وأيضاً فإن سيبويه وغيره قد نصوا على ذلك بأنك إذا قصدت نفيهما بصفتي الاجتماع والافتراق في قولك: "ماجاء زيد ولا عمرو" أتيت بـ لا.

وبالنظر إلى هذا الاستدراك نجد أن قول ابن مالك: ((فبذكر "لا" علم نفي التقريب عن الأموال والأولاد مطلقاً، أي: في افتراق وفي اجتماع، ولو تركت لاحتمل أن يكون المراد نفي التقريب عند الاجتماع لا عند الافتراق))[(١)].

يعطينا دلالة واضحة أن "لا" ليست هنا لمجرد توكيد النفي فقط، وإنما أيضاً دخولها وعدم دخولها مرتبط بتوضيح المعنى، وفي هذا يقول الرضي: ((والأكثر على ألّا يعطف على المنفي بالواو، إلاّ وبعد الواو "لا"، نحو: "ماجاءني زيد ولا عمرو"؛ وذلك لأن الواو، وإن كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت، وعلى الترتيب، إلا أنه، لما كان يستعمل كثيراً للاجتماع في وقت، كما في المفعول معه... خِيف أن يكون مراد المتكلم "ماجاءني زيد مع عمر"... فجيء بـ(لا)، في الأغلب دفعاً لهذا التوهم، وبيان أن المراد نفي الاحتمالات الثلاثة))[(٢)].

إذًا يظهر أن "لا" في كلام ابن مالك السابق للتأسيس وليست للتأكيد؛ لأن وجودها مرتبط بالمعنى، فإن ذكرت دلت على نفي حالة الاجتماع وحالة الافتراق، وإن لم تذكر دلت على نفي حالة الاجتماع.

وإلى هذا تفطن ناظر الجيش إذ يقول –مستدركاً على المصنف–: ((إن تقريره أفاد أن دخول "لا" وعدم دخولها إنما يكونان بحسب ما يراد من المعنى، فإن قصد نفي الحكم

(١) شرح التسهيل ٢٠٩/٣.

(٢) شرح الكافية للرضي ٤٠٦/٤.

عن المتعاطفين حالة الاجتماع وحالة الافتراق أتي بها، وإن قصد نفيه حالة الاجتماع لا حالة الافتراق لم يؤت بها، وإذا كان كذلك كان ذكر "لا" مفيداً معنى يفوت بعدم ذكرها، وما كان شأنه ذلك مسوق للتأسيس لا للتأكيد، بل يكون دخولها عند قصد نفي الحكم في الحالين وعدم دخولها عند قصد نفيه في أحدهما متعينين))(١).

وبناء على ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح.

المسألة الثالثة: العطف على معمولي عاملين ليس أحدهما جاراً:

العطف على معمولي عاملين صورته أن يتقدم مرفوع ومنصوب، أو مرفوع ومجرور، أو منصوب ومجرور، ثم يعطف عليهما من غير إعادة العامل نحو: ((في الدار زيدٌ والحجرة عمرو)).

فـ(الحجرة) جرت عطفاً على الدار والعامل فيها (في)، و(عمرو) مرفوع عطفاً على (زيد) .

قال ابن مالك ((وأجمعوا على منع العطف على عاملين إن لم يكن أحدهما جارًّا))(٢).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((شوحح في دعوى الإجماع، بأن الفارسي نقل في بعض كتبه: أن قوماً من النحويين أجازوه))(٣).

ووجه هذا الاستدراك أن ابن مالك نقل الإجماع على منع العطف على معمولي عاملين إذا فقد شرط كون أحد العاملين جاراً نحو: ((جاء زيدٌ يضربُ عمراً وخالدٌ بكراً)) بعطف (خالدٌ) على (زيدٌ) و(بكراً) على (عمراً)، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري.

وبالنظر في هذه المسألة نجد أن النحويين قد اختلفوا في هذا العطف على عدة أقوال:

---

(١) تمهيد القواعد٧/٣٤٣٥.

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٣٥.

(٣) موصل النبيل ١١٣٣.

القول الأول: المنع مطلقاً، وإلى ذلك ذهب سيبويه إذ يقول: ((وتقول: ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاء شحمةٌ[١]، وإن شئت نصبت شحمة وبيضاء في موضع جرٍّ، كأنك أظهرت كلَّ فقلت ولا كل بيضاء))[٢].

وأيضاً هو مذهب هشام بن معاوية والمبرد وابن السراج ونسب إلى الأخفش وصححه ابن مالك[٣]، فعلى هذا القول لا يقال: كان آكلاً طعاماً زيدٌ وتمراً عمرو[٤].

واحتج أصحاب هذا الرأي: بأن هذا لم يسمع عن العرب، وهو خطأ في القياس، قال ابن السراج: ((فالعطف على عاملين خطأ في القياس، غير مسموع من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك...))[٥].

وإن قول العرب: ما كل سوداء... محمول على حذف المضاف، ((فإن قيل: حذف المضاف وإبقاء عمله خلاف الأصل وهو ضعيف، والعطف على عاملين ضعيف أيضاً، فلم كان حمله على الجار أولى من حمله على العطف على عاملين، قيل: لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم، وله وجه من القياس... فكان حمله على ما له نظير أولى، وهو من قبيل أحسن القبيحين))[٦].

ومن أدلتهم أيضاً أن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمعد واحد، فلا يجوز؛ لأن حرفاً واحداً لا يدل في حين واحد على أزيد من معنى واحد، خاصة أن حرف العطف

---

(١) مجمع الأمثال ٢٨٢/٢.

(٢) الكتاب ٦٥/١-٦٦.قال السيرافي: ((واحتج بعض الناس بأن هذا عطف على عاملين، وذلك أن بيضاء جر عطفاً على سوداء، والعامل فيها كل، وشحمة منصوبة عطفاً على خبر ما، فقال سيبويه ليس ذلك عطفاً على عاملين...)). شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤٤/١.

(٣) انظر رأي هشام في: الارتشاف ١٩٥/٢، وانظر: المقتضب ١٩٥/٤، والأصول ٧٥/٢، والمساعد ٤٧١/٢، وشرح التسهيل ٢٣٠/٣، والهمع ١٩٠/٣.

(٤) الهمع ١٩٠/٣.

(٥) الأصول ٧٥/٢، وانظر شرح المفصل ٢٧/٣، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ٧٠٤/١.

(٦) شرح المفصل ٢٧/٣.

ضعيف، مما يمنع أن يكون بمنزلة عاملين مختلفين[١].

القول الثاني: الجواز مطلقاً: ونسب إلى الأخفش[٢] وبعض المتأخرين؛ حيث قالوا: ((... لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا تحتاج إلى النقل والسماع، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه))[٣].

واحتج المجيزون بقول أبي دُوأد:

أكلَّ امْرِئ تحْسبين امْرَءاً ... ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا[٤].

يقول ابن يعيش عن هذا البيت: ((وأبو الحسن يحمله على العطف على عاملين، فيخفض نارا بالعطف على امرئ المخفوض بكل، وينصب نار بالعطف على الخبر. وهذا البيت من أوكد ما استشهد به أبو الحسن))[٥].

واحتج الأخفش أيضاً بشواهد كثيرة مذكورة في كتب النحويين.

هذا بالنسبة إلى اختلاف آراء النحاة في هذه لمسألة.

أما ما نقله ابن مالك عن الإجماع في هذه المسالة، فإنه يعضد قوله ما ذكره بهاء الدين النحاس؛ إذ يقول: ((هذا المذهب الذي ذكره ابن الحاجب من جواز العطف على عاملين مطلقاً – سواء تقدم المجرور في المعطوف أو تأخره – مذهب لم أر أحداً حكاه غيره مع جهدي في الكشف عن هذا المذهب غاية الاجتهاد))[٦].

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢٢١/١، وانظر: شرح التسهيل ٢٣٥/٣، وأثر الأخفش في الكوفيين ٤٥٤.

(٢) الارتشاف ٦٥٩/٢، وانظر: التعليقة لابن النحاس ٧٥٦/٢.

(٣) ومن المتأخرين الكافيجي كما ذكر السيوطي في الهمع ١٩٠/٣.

(٤) انظر: ديوان أبي داؤد ٣٥٣، والكتاب ٦٦/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٠٤/١، وشرح المفصل ٢٦/٣، ٧٩.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٣.

(٦) التعليقة لابن النحاس ٧٦٣/٢، وكذلك قال شيخه ابن عمرون. انظر: شرح التسهيل للمرادي ٨١٩، وتمهيد القواعد٣٥٠٤/٧.

وأما ما ذكره الشيخ خالد، وابن عقيل، وأبو حيان في استدراكهم فقد نقله ابن النحاس أيضاً عن الفارسي، يقول: قال أبو علي في التذكرة:

فأضحى ولو كانت خراسان دونه رآها مكان السوق أو هي أقربا[١]

(هي) لا تدخل فصلاً في قول أصحابنا قبل نكرة، فإذا كان (أقربا) بمنزلة (قريب)، لم تكن (هي) فصلاً، وإذا لم تكن فصلاً كان (أو) عطفاً على عاملين، فقلت: فقد جعل أبو علي هذا من العطف على عاملين لا مجرور فيه[٢].

والذي يظهر من هذا النص السابق عن ابن النحاس أن هذا مذهب الفارسي نفسه ولم يذكر أن قوماً من النحويين أجازوه كما قال الشيخ خالدالأزهري.

ومما سبق يتبين لنا أن الإجماع الذي ذكره ابن مالك هنا يُنقض بما نقله الفارسي في التذكرة، وكذلك بما نقله أبو حيان في الارتشاف[٣] وابن عقيل في المساعد[٤] أن الأخفش له رأيان أحدهما الجواز هذا من جهة ومن أخرى أن دعوى الإجماع في مسألة من المسائل لا تقال إلا بعد الاستقصاء والتحري والبحث في أقوال النحويين الذين سبقوه، ويمكن أن يعتذر عنه بأنه لم يذكر هذا الرأى؛ لأنه ضعيف لم يثبت عنده.

المسألة الرابعة: المطابقة في الإخبار عن المعطوف والمعطوف عليه:

إذا تقدم المعطوف والمعطوف عليه وكان العطف بالواو، فيجب فيما يعلق بهما من خبر وضمير وغيرهما من المطابقة نحو: "زيد وعمرو قاما" و"زيدٌوعمرو وخالد قاموا"[٥].

قال ابن مالك: ((وإن صلح لمعطوف ومعطوف عليه مذكور بعدهما طابقهما بعد الواو... وجاز الوجهان بعد الفاء وثم))[٦].

---

(١) البيت من الطويل لعبد الله ابن الزَّبير في الخزانة ٧/٥٠.

(٢) التعليقة ٢/٧٦٤.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/٦٥٩.

(٤) انظر: المساعد ٢/٤٧١.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٨، وشرح كافية ابن الحاجب لرضي ٢/٣٧٢، وشفاء العليل٢/٧٩٧.

(٦) شرح التسهيل ٣/٢٣٦.

قال الشيخ خالد الأزهري: ((قال بعضهم: "والذي عندي وجوب المطابقة بعد الواو... وأن "الفاء وثم" بمنزلة الواو))[١].

وبذرة الخلاف في المسألة: أن ابن مالك يرى جواز المطابقة أو مراعاة أحدهما بعد الفاء وثم في نحو: "زيد فعمرٌ منطلقان" أو "منطلق"، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن هناك من النحاة من يرى المطابقة لا غير فيما بعد الفاء وثم؛ بناء على أنها بمنزلة الواو.

وللنحاة في هذه المسألة آراء منها:

الرأي الأول: إذا كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه نحو: "زيد فعمرو قام "، و"زيد ثم عمرو قام" لا تجوز المطابقة، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الإضمار، وينسب هذا الرأي إلى بعض النحاة القائلين بوجوب حذف الخبر من أحدهما[٢].

الرأي الثاني: جواز مطابقة الضمير في نحو "زيد ثم عمرو قاما"، واستدلوا على ذلك بأن الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم، إذ يقال: قام الرجلان مع ترتيب قيامهما، والإضمار والإظهار في هذا سواء، فـ"قاما" وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما، وينسب هذا الرأي إلى بعض النحاة[٣] وتبعهم الرضي[٤].

الرأي الثالث: جواز الوجهين؛ أي: المطابقة ومراعاة أحدهما، وإلى هذا الرأي ذهب ابن عصفور[٥] وابن مالك[٦] وتبعه على ذلك بعض شراح التسهيل كأبي حيان، والمرادي،

---

(١) موصل النبيل ١١٤١.

(٢) انظر: شرح كافية ابن الحاجب لرضي ٣٧٢/٢-٣٧٣، وحاشية الصبان١٨٢/٣.

(٣) انظر: شرح كافية ابن الحاجب لرضي٣٧٣/٢، وحاشية الصبان ١٨٢/٣.

(٤) يقول الرضي: ((وأجاز الباقون مطابقة الضمير، وهو الحق، نحو: "زيد ثم عمرو قاما")). شرح الكافية ٣٧٣/٢.

(٥) شرح الجمل ٢١٠/١.

(٦) شرح التسهيل٢٣٩/٣، يقول ابن مالك: ((وإن كان العطف بالفاء أو ثم جاز الإفراد والمطابقة، فيقال: زيد فعمرو منطلق... ويجوز منطلقان)).

وابن عقيل، والسلسيلي، وناظر الجيش[١].

كما رجح ابن عصفور الإفراد في "ثم"، وعلل ذلك بأن في"ثم" من المهلة الموجبة لفصل خبر الأول من الثاني، فتقول: "زيدٌ ثم عمرو قام"، وهو الأحسن[٢]. وتبعه أبو حيان، والمرادي، وناظر الجيش، والشيخ خالد الأزهري[٣].

ومن خلال ماسبق أميل إلى ما ذهب إليه ابن عصفور وابن مالك من جواز الوجهين؛ لأنه عند المطابقة في "الفاء" يكون الأول شريك لثاني في اللفظ والمعنى، فتقول: "زيد فعمرو قاما"، وأما في الإفراد فتعطى الفاء ما لها من ترتيب يقتضي إفراد خبر الأول من خبر الثاني فتقول "زيد فعمرو قامَ"[٤]. وإن كان العطف في ثم جواز الوجهان، والأحسن الإفراد؛ لأن "ثم" تعطى ما لها من المهلة الموجبة لفصل خبر الأول من الثاني[٥].

---

(١) انظر: الارتشاف ٦٦٣/٢-٦٦٤، وشرح التسهيل ٨٢٢، والمساعد ٤٧٧/٢، وشفاء العليل ٧٩٧/٢، وتمهيد القواعد ٣٥١٣/٧.

(٢) انظر: شرح الجمل١/٢١٠.

(٣) انظر: الارتشاف ٦٦٤/٢، وشرح التسهيل ٨٢٢، وتمهيد القواعد ٣٥١٣/٧، وموصل النبيل ١١٤٠.

(٤) انظر: شرح الجمل ٢١٠/١، وتمهيد القواعد ٣٥١٣/٧.

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

المطلب الثاني والعشرون: النداء:

المسألة الأولى: اسم الجنس المعين في النداء:

يجوز حذف حرف المنادى به كقوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[(١)]؛ أي: يا يوسف، ويستنثى صور لا يجوز فيها الحذف منها: إذا كان المنادى "الله" أو مستغاثًا به نحو: يا لزيد، أومتعجبًا منه نحو: يا للماء[(٢)].

قال ابن مالك –في الاستغناء عن حرف النداء–: ((ولا يلزم الحذف إلا "يا" مع الله، والضمير، والمستغاث، والمتعجب منه، والمندوب، ويقل حذفه مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني للنداء))[(٣)].

قال الشيخ خالد الأزهري مستدركاً عليه: ((وكان ينبغي أن يقول: واسم الجنس لمعين؛ لأن قوله: (المبني للنداء) ، لايعلم منه، هل الذي لم يبن ممتنع الحذف أو كثيره))[(٤)(٥)].

ووجه الاستدراك في هذه المسألة هو أن الشيخ خالد الأزهري يرى أن عبارة ابن مالك: "واسم الجنس المبني للنداء"الذي يفهم منها أن حذف حرف النداء يقل مع النكرة المقصودة وأما الذي لم يبن فلا يعلم هل ممتنع فيه حذف حرف النداء أو أنه كثير الحذف؟

---

(١) سورة يوسف الآية ٢٩.

(٢) ومن الصور التي يمنع فيها حذف حرف النداء:المندوب نحو:ياعمرا، والمنادى البعيد، نحو :يا زيد إذا كان بعيد منك، واسم الجنس غير المعين كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي. انظر: شرح التصريح ١٦٤/٢، والهمع ٣٣/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٤٢/٣.

(٤) يقول ابن يعيش: ((وقد كثر حذف النداء في المضاف نحو قوله تعالى: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الزمر ٤٦... وهو كثير في الكتاب العزيز)). شرح المفصل ١٥/٢.

كما قال ابن مالك في كتابه عمدة الحافظ ٢٨٣/١: "ويكثر حذف حرف النداء إذا كان المنادى علماً أو مضافاً أو مبهماً غير ذي إشارة نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ سورة البقرة الآية ٢٧٦.

(٥) موصل النبيل ١١٥١.

وعلى هذا كان ينبغي أن يقيد اسم الجنس بـ "معين"؛ ليشمل غير المبني.

ويظهر أن استدراك الأزهري صحيح؛ لأن تقييد ابن مالك لفظ اسم الجنس بالمبني للنداء لم يكن دقيقاً؛ لعدم شموله غير المبني مع أن المبني والمعرب في هذا الحكم متحدان وهو حذف حرف النداء، لذلك كان عليه أن يقيد اسم الجنس بلفظ "معين".

ولكن يمكن أن نعتذر عنه كما قال الأشموني: ((أطلق هنا اسم الجنس(١) وقيده في التسهيل بالمبني للنداء؛ إذ هو محل الخلاف، فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى: "يا رجُلاً خُذبيدي، فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه))(٢)(٣).

المسألة الثانية: حقيقة (فُلُ) و(فُلَة):

ذكر النحاة أسماء لازمت النداء، ولا تستعمل في غيره إلا ضرورة، ومن ذلك "فُلُ " و"فُلَه"، واختلف في أصلهما(٤).

قال ابن مالك: ((يقال في النداء: يا فُلُ، للرجل، ويا فُلَة، للمرأة، بمعنى: يا فلان، ويا فلانة، وهما الأصل، ولا يستعملان منقوصين في غير النداء إلا ضرورة))(٥).

قال الشيخ خالد الأزهري مستدركاً على ابن مالك: ((وقال المصنف تبعاً

---

(١) قال ابن مالك في الألفية ٦٦:

وذاكَ في اسم الجِنْسِ والمشَارِ له   قَلَّ، ومَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَه.

(٢) قال مانصه: ((يجوز الاستغناء عن حرف النداء إن لم يكن المنادى الله ولا مضمراً، ولا مستغاثاً به، ولا اسم إشارة، ولاسم جنسٍ مُفرداً غير معين. فإن كان أحد هذه الخمسة لزمه "يا" نحو: يالله ويا إياك...)). شرح الكافية ١٢٩٠/٣.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٢٠/٣، وحاشية الخضري ١٦٨/٢

(٤) ومن تلك الأسماء :(لُؤْمَانُ ونَوْمَان وملأمان). انظر: تلقيح الألباب لابن السراج١٢٨، وشرح التسهيل ٢٧٧/٣، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٨٩/١، ، وشرح التسهيل للمرادي ٨٤٦، وشفاء العليل٢٨٥/٢، وشرح الأشموني ٤٥/٣، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك ٦٠٩/٢.

(٥) شرح التسهيل ٢٧٧/٣.

للشلوبين، وابن عصفور، وجماعة[١]: "بمعنى زيدٍ، وهندٍ، ونحوهما، "قال في التوضيح: "وهو وهم، وإنما ذلك بمعنى: فُلاَن وفُلاَنة، ولام فُلُ محذوفة، ك(يد)، ومادته "ف ل ي"، ومادة فُلاَن "ف ل ن" فافترقا"، وبهذا يتبين فساد ما قيل: إن أصل فُلُ فلان ثم رخم))[٢].

ذهب النحاة في بيان أصل "فل" و"فلة" إلى ثلاثة آراء:

الرأي الأول: ذهب جمهورالبصريين[٣]، وسيبويه[٤] إلى أن قولك: " يا فلُ ويا فلة "ليسا أصلهما "فلاناً"وفلانة"، وإنما هما اسمان مختصان بالنداء، ودليلهم في ذلك كما قال سيبويه في باب الترخيم: ((وأما قول العرب: "يا فُل أقبلْ "، فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة دمٍ. والدليل على ذلك أنّه ليس أحدٌ يقول: يا فُلَ، فإن عَنوا امرأةً قالوا: يافُلَةُ: وهذا الاسم اختص به النداء، وإنما بُني على حرفين؛ لأن النداء موضع تخفيف، ولم يجز في غير النداء؛ لأنه جُعل اسماً لا يكون إلا كناية لمنادى... وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سمي به المحدّث عنه))[٥]، ووافقهم من النحاة المتأخرين أبو حيان[٦]، وابن عصفور إذ يقول: وأما "فل" فلا يستعمل أبداً إلا في النداء إلا في ضرورة شعر، قال أبو النجم:[٧].

(١) منهم ابن أبي الربيع. انظر: ارتشاف الضرب ١٤٩/٣، وتوضيح المقاصد ١١٠٥/٣ .

(٢) موصل النبيل ١١٥١.

(٣) المقتضب ٢٣٧/٤-٢٣٨، والأصول في النحو ٣٥٠/١، والمفصل ٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش٤٨/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٨٩/١، وارتشاف الضرب ١٤٩/٣، وشرح التسهيل للمرادي ٨٤٦، وشفاء العليل ٨٢٥/٣، وشرح الأشموني ٤٥/٣.

(٤) الكتاب ٢٤٨/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٧٩/١.

(٥) الكتاب ٢٤٨/٢.

(٦) ارتشاف الضرب ١٤٩/٣

(٧) ينظر البيت من الرجز قائله أبو النجم العِجلي في ديوانه ٣٣٥، والكتاب٤٥٢/٣، والمقتضب ٢٣٨/٤، وآمالي ابن الشجري ٣٣٧/٢، وشرح ابن عقيل ٢٥٤/٢، وشرح التصريح على =

في لجة أمْسك فلاناً عن فُلِ

وتقول للمؤنث: يا "فُلَة"[١].

الرأي الثاني: ذهب الكوفيون[٢]، والفراء[٣] إلى أن أصلهما فلان وفلانة فرخما بحذف آخرهما وهو النون، وحذف الألف قبل الآخر، ووافقهم على ذلك من النحاة المتأخرين الشلوبين[٤]، وابن مالك[٥]، ولكنهما يقولان إن أصلهما "فلان "و"فلانة"، فدخلهما مجرد الحذف تخفيفاً لا ترخيماً. وفي ذلك يقول ابن مالك: ((وقولهم: "يا فُلةُ"دليل على أن" يا فُلُ" ليس ترخيم "يا فلان"، مع أنه لو كان ترخيماً لوجب أن يقال فيه: "يا فلا" كما يقال في عِماد: "يا عِما"؛ لأن الترخيم لا يحذف فيه مدة ثالثة))[٦].

الرأي الثالث: ذهب ابن خروف إلى جواز الوجهين؛ إذ يقول: (("فُلُ" لا يستعمل إلا في النداء، ويجوز كونه محذوفاً من فلان، وكونه كلمة محذوفة استعملت في النداء كناية عن رجل))[٧].

ومن خلال الآراء السابقة نجد أن ابن مالك وافق مذهب الكوفيين الذي يقول: إن أصل "فُلُ" و"فُلَه" فلان وفلانة، وخالف مذهب سيبويه والجمهور، أو لعله كما قال أبو حيان: وقف على كلام سيبويه في باب التصغير؛ حيث قال في باب ما ذهبت لامه ومن

= التوضيح ٢/١٨٠.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٧.

(٢) الارتشاف ٣/١٤٩، وتوضيح المقاصد ٤/١١٠٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢/١٨٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٢٣٦، ، والخلاف بين النحويين ٣٥٤.

(٣) نقله عنه ابن عصفور في شرحه لجمل الزجاجي ٢/٢٠٧، والرضي في شرح الكافية ١/٣٨٩.

(٤) ارتشاف الضرب٣/١٤٩، والمساعد ٢/٥٤٤، وحاشية الصبان ٣/٣٣٦.

(٥) شرح التسهيل ٣/٢٧٧.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٩.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٢/٧٣٥، والمساعد ٢/٥٤٢.

ذلك: فل تقول: فلين، وقولهم: فلان دليل على أن ما ذهب اللام، وأنها نون وفل وفلان معناهما واحد، قال أبو النجم:

في لُجَّةِ أمْسك فلاناً عن فُلِ[(١)(٢)].

قال أبو حيان فإنما يعني سيبويه "فلا "الذي هو بمعنى فلان، ولذلك قال: ومعناهما واحد ثم أنشد قول أبي النجم شاهداً على أن معناهما واحد، ولم يتعرض هنا لفل المختص بالنداء؛ لأن معناه غير معنى فلان[(٣)] وقد أوضح ذلك في باب الترخيم.

وكما قال ابن عقيل: إن كلام سيبويه في التصغير قد يعطي قيداً بأن أصل الكلمتين "فلان وفلانة"، إلا أن كلامه في الترخيم على أن فل كناية عن رجل وفلة كناية عن امراة، وأن الكلمتين ليستا من فلان وفلانة، وأن فُل وفُلَة كهنٍ وهنة، حذفت لام كل منهما، فالأصل على هذا فاء ولام وحرف علة[(٤)].

والذي يظهر أن استدراك الأزهري صحيح؛ كما قال سيبويه في باب الترخيم: ((والدليل على ذلك أنّه ليس أحدٌ يقول: يا فُلَ[(٥)]))، فهذا دليل مباشر على أن الاسم غير مرخم؛ إذ لم يسمع عن العرب مجيئه على لغة: يا حارِ، وهي اللغة الأقوى، ولو كان على الترخيم لجاز فيه الوجهان، كما يجوز: ياحارِ، ويا حارُ. وقد وقع في الكتاب أيضاً (يافُلا)[(٦)] بالألف، ووجه الاستشهاد بذلك أنه لو كان على التغيير العارض الذي لا يجري مجرى الحذف في (دمٍ) لجاز رده إلى الأصل في الترخيم، فكان يجوز: إليّ يا فُلا، فلمَّا امتنع من ذلك كما يمتنع من (دمي) بالرد إلى الأصل؛ دل على أنه حذف لازم، فثبت أنه ليس

---

(١) سبق تخريجه ص١٨٥

(٢) انظر: الكتاب ٤٥٢/٣.

(٣) تمهيد القواعد ٣٦١٣/٧-٣٦١٤.

(٤) المساعد ٥٤٢/٢.

(٥) الكتاب ٢٤٨/٢.

(٦) المرجع السابق .

مرخماً[١]. وبهذا يتبين أنه ليس أصل "يا فلُ" و"يا فُلَة" فلانًا وفلانة ثم رخما.

المسألةالثالثة: حكم تابع المنادى:

المنسوق المجرد من (أل) في حكم المنادى المستقل، فيجب ضمه إذا كان مفرداً، نحو: (يا رجلُ زيدُ) و(يا رجلُ وزيدُ)، كما يجب الضم لو قلت: (يا زيد) ، ويجب نصبه إن كان مضافا، نحو (يا زيد أبا عبد الله) و(زيد وأبا عبد الله)، كما يجب نصبه لو قلت: (يا أبا عبد الله) [٢].

قال ابن مالك ((لتابع غير أي واسم الإشارة من منادى كمرفوع إن كان غير مضاف الرفع والنصب، ما لم يكن بدلاً أو منسوقاً عارياً من "أل"، فلهما تابعين ما لهما مناديين خلافاً للمازني والكوفيين في تجويز نحو: يا زيد وعمرًا...))[٣]، ثم قال في الشرح: ((وأجاز المازني[٤] والكوفيون إجراء المنسوق العاري من (أل) مجرى المقرون بها فيقولون: "يازيد وعمراً وعمرو، كما يقال بإجماع: يازيدَ الحارثُ والحارثَ، ومارواه غير بعيد من الصحة))[٥].

قال الأزهري: ((بأن ذلك يقتضى إجازة (يا زيدُ وعمرو) بالتنوين مع الضم وهو خلاف ظاهر اقتصاره في الأصل على وجه النصب، وخلاف قوله في الكافية:

ونحو (زيد) في النّداء إنْ نُسقا ينصبُ عند المازني مطلقاً))[٦] [٧].

---

(١) شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرماني ٢٧١.

(٢) انظر: الكافية الشافية ١٣١٣/٣، وشرح كافية ابن الحاجب٢٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٤٤/٢، وشرح الاشمونى ٣٢/٣، وحاشية الصبان٢٢١/٣، والتصريح على التوضيح ١٧٦/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٥٨/٣.

(٤) شرح التسهيل ٢٥٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣١٥/٣، والارتشاف١٣٢/٣، وشرح الأشموني ٣٣/٣، والتصريح١٧٦/٢-١٧٧.

(٥) شرح التسهيل ٣/٢٥٩.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٣١٥/٣.

(٧) موصل النبيل١١٨١.

وجه الاستدراك: أن ظاهر كلام ابن مالك في الشرح يدل على أنه يجيز (يا زيدُ وعمرو) بالتنوين مع الضم، مع أنه اقتصر في التسهيل على النصب، كما صرح به أيضًا في شرح الكافية، ولم يذكر فيهما هذا الوجه الذي دل عليه كلامه في شرحه.

والذي يظهر لي أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن ابن مالك لم يقيد عبارته في التسهيل فكانت تحتاج إلى تقييد يصلح به الكلام، لأن ظاهر كلام ابن مالك يدل على أنه يجيز يازيدُ، وأيضا نجد أن ابن مالك قد اختلف رأيه، ففي شرح الكافية الشافية[١]، يوافق جمهور البصريين،

وأما في شرح التسهيل فيقول معلقاً على ما ذهب إليه المازني والكوفيون: ((وما رواه غير بعيد من الصحة؛ إذ لم تنو إعادة حرف النداء، فإن المتكلم قد يقصد نداء واحداً على الاسمين، كما يقصد تشريكهما في عامل واحد))[٢]؛ أي: ما ذهبوا إليه مقبول عنده.

المسألة الرابعة: حكم تابع نعت المنادى:

إن التوابع أربعة: العطف، والنعت، والتأكيد، والبدل. فالمنادى له قسمان: مفرد ومضاف، ولكل قسم منهما توابع[٣].

قال ابن مالك: ((وتابع نعت المنادى محمول على اللفظ، وإن كان مع تابع المنادى ضمير جاء دالاً على الغيبة باعتبار الأصل، وعلى الحضور باعتبار الحال))[٤].

وقال الشيخ خالد الأزهري: ((وقول المصنف "مع تابع المنادى" يعم التوابع كلها فيقال: "يا عظيماً يرجى لكل عظيمٍ"... ولعل السماع إنما جاء في التوكيد))[٥].

(١) شرح الكافية الشافية ١٣١٣/٣، قال مانصه: ((وذلك أن البدل كله، ومنسوق الخالى من (أل) حكمهما في الاستقلال...فما كان منهما مفرداً ضم كما يضم لو وقع بعد (يا)، وما كان منهما مضافاً نصب كما ينصب بعد (يا))).

(٢) شرح التسهيل٢٥٩/٣.

(٣) انظر: لمحرر في النحو ٧٧٠/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٨٣٤، وشرح التصريح١٦٨/٢.

(٤) شرح التسهيل ٢٥٨/٣.

(٥) موصل النبيل ١١٨٥.

ووجه الاستدراك: أن الشيخ خالد الأزهري يستدرك على عبارة ابن مالك والمتضمنة: "مع تابع المنادى" بأنه عمم الحكم على التوابع كلها، مع أن السماع لم يأت إلا بالتوكيد.

وبالنظر إلى هذه المسألة نجد الفراء يقول: ((النكرة المقصودة الموصفة المناداة تؤثر العرب نصبها، يقولون: "يا رجلاً كريماً أقبل"، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون))(١).

وأيد ابن مالك ما ذهب إليه الفراء: واستدل بماروي من قول الرسول ﷺ في سجوده: ((سجد لك خيالي وسوادي، وآمن بك فؤادي، ربّ هذه يدي بما جنيت على نفسي، يا عظيماً لكل عظيم، ادفع عني كل عظيم))(٢)(٣).

ويقول السيوطي: ((أما الموصوف بمفرد، أوجملة، أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقاً، وهي من شبه المضاف فتنصب نحو: يا رجلاً كريماً، ويا عظيماً يُرجى لكل عظيم))(٤).

إذن، يمكننا القول بأن السماع لم يأت بالتوكيد فقط كما قال الشيخ خالد الأزهري، وإنما جاء في الصفة أيضاً يقول محمد محي الدين عبد الحميد عند تعليقه على قول الشاعر:

أَعبْداً حَلَّ في شَعَبَى غَرِيباً   أَلُؤماً لاأبالك واغْترابا(٥).

((وعلمت أن النحاة جعلوا المنادى الموصوف نوعاً من أنواع الشبيه بالمضاف، و"عبداً" في بيت الشاهد موصوف بجملة "حَلَّ في شُعَبَى غَرِيباً"، فيكون من هذا النوع

---

(١) انظر رأي الفراء في: عمدة الحافظ ٢٦٩/١، وشرح التصريح ١٦٨/٢.

(٢) الحديث برواية النصب موجود في الضعفاء للعقيلي ٣٥١/٥ – ٣٥٢. ووجدت روايته بالبناء على الضم في: مسند أبي يعلى الموصلي للإمام أحمد بن مثنى التميمي ٢١/٨، وجامع الأحاديث للسيوطي ٢٧٣/٣.

(٣) انظر: عمدة الحافظ١/٢٦٨.

(٤) الهمع٢/٢٩.

(٥) البيت من الوافر، لجرير بن عطية في ديوانه٥٦، وأوضح المسالك ومعه كتاب عدة السالك ٢٩/٤، وشرح التصريح ٣٣١/١، وحاشية الصبان ٢١٤/٣.وشُعَبى :موضع بضم الشين وفتح العين انظر الصحاح ١٧٦/٢.

فيكون نصبه وتنوينه هو الأصل كقولهم: "يا عظيماً يرجى لكل عظيم" ولا يكون نصبه للضرورة كما يقرر هؤلاء))[١].

وبناء على ما سبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري غير صحيح؛ لأن السماع لم يأت بالتوكيد فقط، وإنما جاء في الصفة أيضًا هذا من جهة، ومن أخرى أنه إذا كان للمنادى تابع فلا بد من اشتماله على ضمير، وهذا يشمل جميع التوابع، يقول عباس حسن: ((الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح أن يكون للغائب وللمخاطب. وهذه قاعدة عمقاً تسري على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب))[٢]، لذلك ليس هناك ما يستوجب الاستدراك على عبارة ابن مالك.

(١) انظر:عدة السالك على أوضح المسالك ٤/٣٠.

(٢) النحو الوافي ٤/٤٠ حاشية (٥).

المطلب الثالث والعشرون: المندوب:

ولا يُندب المبهم من ضمير، واسم إشارة، وموصول، واسم جنس مفرد، ونكرة، فلا يقال: "وا أنتاه، ولا واهذاه؛ لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع لإبهامه[(١)].

قال ابن مالك: ((المندوب هو المذكور بعد "يا" أو "وا" تفجعاً لفقده أو حكماً أو توجعا لكونه محل ألم أو سببه ولا يكون اسم جنس مفردا، ولا ضميرًا، ولا اسم إشارة، ولا موصولاً بصلة لاتُعيِّنه))[(٢)].

قال الشيخ خالد الأهري: ((ولو قال المصنف بدل قوله: " لا تُعيِّنه"، قوله "غير مشهور" لكان أولى؛ لأن الشهرة أخص من التعيين، ولأن كل صلة تعين الموصول، وإلا لما صح أن تكون صلة))[(٣)].

وجه الاستدراك: ذكر ابن مالك أن من الأسماء التي لا يندب بها هو ما كان صلة لا يتعين المندوب بها، فاستدرك الشيخ خالد الأزهري على قوله في المتن: "لا تعينه" بأنه غير دقيق؛ لأن الصلة هي التي تعين الموصول؛ بمعنى: أنها تزيل إبهامها فكيف يقول: "موصول بصلة لا تعينه"، وأيضاً إن الشهرة أخص من التعيين، وبناء على ذلك كان الأجود أن يقول: "موصول بصلة غير مشهورة".

ويحسن بنا الوقوف على هذه المسألة عند بعض النحاة لعلنا نصل إلى ترجيح مناسب.

يقول سيبويه -في باب هذا ما لا يجوز أن يُندب-: ((وذلك قولك: وا رَجُلاه ويا رجلاه. وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح... وكذلك: وا مَنْ في الداراه، في القبح. وزعم أنه لا يستقبح وا مَن حفرَ بئر زمزماهْ؛ لأن هذا معروف بعينه، وكأن الندبة عذر

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٩/٢، وشرح الأشموني ٥٨/٣، وحاشية الصبان ٢٤٩/٣.

(٢) شرح التسهيل ٢٧١/٣.

(٣) موصل النبيل ١٢٠٣.

للمتفجع))[١].

قال الرّماني معلقاً على القول السابق: ((ولا يجوز: " وا مَنْ في الداراه"؛ لأنه مبهم، ولكن يجوز: " وا مَن حفرَ بئر زمزماهْ"؛ لأنه دل على أمر كبير يحسن أن يتفجع لأجله، وهو معروف بعينه))[٢].

فالذي يستنتج من كلام الشارح جواز نُدبة الاسم الموصول غير المبدوء ب(أل) إذا اشتهرت صلته شهرة تزيل إبهامه[٣].

وإلى هذا أشار ابن يعيش إذ يقول: ((ولا يستقبحون " وا مَن حفرَ بئر زمزماهْ"؛ لأنه منقبة وفضيلة صار ذلك علماً عليه يعرف به بعينه، فجرى مجرى الأعلام نحو: "واعبد المطلباه"، وذلك أن عبد المطلب هو الذي أظهر زمزم بعد دثورها من عهد إسماعيل عليه السلام))[٤].

ويقول ابن عقيل: ((ولا يندب إلا المعرفة، فلا تندب النكرة... ولا الموصول، إلا إن كان خالياً من أل واشتهر بالصلة))[٥].

إذن، نجد أن شرط (الشهرة) قد عبر عنه النحاة كثيراً عند حديثهم عن الأسماء التي يندب بها، ويظهر ذلك جلياً أيضاً في قول الصيمري: ((ولايجوز: وا رجلاه، ولا وا هذاه... لأنه مبهم لا عذر للنادب فيه، ولكن لوقلت: "وامَن حفر بئر زمزماه"، جاز؛ لأنه مشهور بعينه))[٦].

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٧-٢٢٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرّماني/٢٠١، تحقيق سيف بن ناصر العريفي، رسالة دكتوراه جامعة الإمام محمد بن سعود. وانظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٦٥.

(٣) المرجع السابق /٢٠١حاشية (٢).

(٤) شرح المفصل٢/١٤.

(٥) شرح ابن عقيل ٢/٢٥٨، وانظر: شرح عيوان الإعراب ٢٧٢، والمحرر بالنحو ٢/٧٦٧، والكناش ١/١٧٠-١٧١، وأوضح المسالك ومعه كتاب عدة السالك٤/٥٢-٥٣.

(٦) التبصرة والتذكرة ١/ ٣٦٥، وشرح الكافية لرضي ١/٣٨٥.

وعليه، يمكننا القول بأن استدراك الشيخ خالد الأزهري على عبارة ابن مالك صحيح؛ لأن النحاة لم يقولوا في الغالب: ويندب الموصول "بالذي يعينه" وإنما قالوا: "اشتهر[1] أو معروفاً بعينه"، لذلك كان الأولى أن يقال: "ولا يندب الموصول غير المشتهر بالصلة، هذا من جهة، ومن أخرى أن الشهرة كالعلم تدل على معنى مخصوص في نفسه وليس كالموصول؛ فإنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة توضحه وتعينه وتزيل إبهامه[2]، فكيف نقول: "صلة لا تعينه"؟

ولكن هذا الاستدراك لا يرقى إلى القول بفساد عبارة ابن مالك، طالما أن مقصوده من العبارة واضحٌ؛ بدليل عدم التعرض لها من قبل شُراح التسهيل كأبي حيان، والمرادي، وابن عقيل؛ إذ لو رأوا فيها ضعفًا، أو فسادًا في العبارة لنبهوا عليه، وقد عرفوا بجودة التأليف[3].

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٨٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٤١/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٩١، وشرح الأشموني ٥٨/٣.

(٢)الإنصاف ٥٨٤ بتصرف.

(٣) انظر: الارتشاف ١٤٣/٣، وشرح التسهيل للمرادي ٨٤٢، والمساعد ٥٣٥/٢.

المطلب الرابع والعشرون: الترخيم على لغة من ينتظر:

يتعين الترخيم على لغة من ينتظر الحرف في الصفات التي التاء فيها فارقة بين المذكر والمؤنث كـ"عاذلة" تقول: يا عاذلُ أقبلي،ولو سُمي به مذكر جاز الترخيم على اللغتين (١).

قال ابن مالك: ((ويتعين الأعرف فيما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث، وفيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير))(٢).

ثم قال في الشرح: ((ونبهت بقولي: "ويتعين الأعرف فيما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث" على أنه لا يرخم نحو: "عمرة وضخمة"إلا على لغة من ينوي المحذوف، ويدع آخر ما بقي على ما كان عليه؛ لأنهما لو رخما على تقدير الاستقلال فقيل: يا عمرُ، ويا ضخم، لتبادر إلى ذهن السامع أن المناديين رجل اسمه عمرو، ورجل موصوف بالضخم: وذلك مأمون بأن ينوي المحذوف))(٣).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((والذي يدل عليه كلام سيبويه، ونص عليه المصنف في غير هذا الكتاب التفرقة بين الاسم والصفة))(٤).

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك يرى أنه لا يرخم نحو: عمرة من الأسماء وضخمة من الصفات، إلا على لغة من ينتظر الحرف، فاستدرك عليه الشيخ خالد أن ما ذهب إليه في التسهيل مخالف لسيبويه من جهة، ومن أخرى أنه مخالف لرأيه في شرح الكافية الشافية والألفية.

وعند التحقق من رأي سيبويه نجده يرى أن اللبس يقع في الصفة دون العلم؛ إذ يقول: ((واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالمذكر، وذلك أنه لا يجوز

---

(١) انظر: الارتشاف ١٥٩/٣، والهمع ٦٨/٢.

(٢) شرح التسهيل٢٨١/٣.

(٣) شرح التسهيل٢٨٣/٣.

(٤) موصل النبيل ١٢٢٧.

أن تقول للمرأة: يا خبيثُ أقبلي، وإنما جاز في الغالب لأنك لا تذكر مؤنثاً، ولا تؤنث مذكراً))[١].

وتبعه ابن مالك في شرح الكافية الشافية إذ يقول: ((ولا يُقال في مُسلِمة: يامسْلمُ لئلا يتوهم أن المقصود مُذكر، وإنما يُقال: يا مُسلِمَ بفتح الميم، فإن ذلك يمنع التوهم. فلو كان المؤنث بالتاء علماً ك"مَسْلَمَة" جاز ترخيمه مطلقاً لعدم المنع))[٢].

ومن خلال ما سبق نجد أن هناك تفرقة بين ترخيم الصفات التي التاء فيها فارقة بين المذكر والمؤنث، وبين الاسم المرخم بدون اعتبار اللبس فيه.

ومن ثم يمكننا القول بأن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن ابن مالك كان رأيه في التسهيل ينص على عدم التفرقة، وأما في الألفية[٣] وشرح الكافية، فكان يرى التفرقة بين ترخيم الصفة والعلم، وفي هذا يقول المرادي: ((وشمل كلام المصنف العلم والصفة، وقد فرق غيره فاعتبر اللبس في الصفة لا في العلم، وهو الذي دل عليه كلام سيبويه قلت: وقد نص في غير التسهيل على ذلك))[٤].

---

(١) الكتاب ٢٥١/٢.يقول الرُّماني: ((وتقول: يا طلحُ أقبل، ولا يجوز في "خبيثةً" يا خبيثُ أقبلي؛ لأن الهاء للفرق بين المذكر والمؤنث في المعنى، فلو جاز هذا، لجاز :هذه خبيثٌ قد أقبلت وهذا خطأ، وليس كذلك "طلحةُ"، لأن الهاء فيه لتأنيث الاسم فقط، فلا يُخِلّ بالمعنى حذفها، ولا بالاسم؛لأنه حرف زائد يجري مجرى ما زيدَ لتكثير الاسم فهو يحذف في حال التقليل، والتخفيف)). شرح كتاب سيبويه ٢٨٤، رسالة دكتوراه لسيف العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود.

(٢) ١٣٦٥/٣.

(٣) ٧١.يقول ابن مالك:

والتزم الأول في كَ مُسْلِمَه   وجوّزِ الوجهين في ك مَسْلَمه.

(٤) شرح التسهيل ٨٥٢، وانظر: الارتشاف١٥٩/٣.

المطلب الخامس والعشرون: التحذير بـ (إياي) و(إيَّانا):

التحذير: إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بإياك أو ماجرى مجراه[١]. والمشهور أن يكون التحذير للمخاطب دون غيره نحو: (إيّاك والأسد)؛ أي: قِ نفسك أن تتعرض للأسد، والأسد أن يهلكك، وجاء ما ظاهره وقوع التحذير للمتكلم بـ(إيَّاي) عنه[٢]: ((لِيُذَكِّ لَكُم الأسْلُ والرِّماحُ، والسِّهَامُ، وإيَّاي، وأن يحذف أحدُكم الأرنب))[٣].

قال ابن مالك: ((يُنصب تحذُّراً إيَّاي وإيّانَا معطوفاً عليه المحذور))[٤].

قال الأزهري مستدركاً على هذا القول: ((وظاهر كلامه يوهم أن (إيَّايَ) و(إيَّانا) قياس، مع أنه شاذ، وقد صرح هو بذلك في الخلاصة فقال: ((وشَذَّ إيَّايَ[٥]))[٦].

وموطن الاستدراك في هذه المسألة من وجهين:

الوجه الأول: أن ظاهر كلام ابن مالك أنه يجيز التحذير بـ(إياي)، و القياس عليه، فيُحذر بـ"إيانا"، فرد الشيخ خالدالأزهري ما ذهب إليه بأنه شاذ لا يُقاس عليه.

والوجه الثاني: هو اختلاف رأى ابن مالك في هذه المسألة بين الإجازة مطلقاً، وذلك في كتابه تسهيل الفوائد، والحكم بشذوذه في الألفية، وعلى أية حال فبالنسبة للاستدراك الأول للعلماء فيه مذهبان:

المذهب الأول: إجازة التحذير بـ(إياي) ومن ثمّ من الممكن قياس التحذير بـ(إيانا)

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/١٣٧٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٧٤، وشرح ابن يعيش ٢/٢٦، وإرشاد السالك ٢/٨٨٦ حاشية (٢).

(٣) الأثر صحيح، وهو موجود في كتب الحديث والآثار برواية: ((ليذك لكم الأسل الرماح والنبل)) ينظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ٣/٨٧، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي ١٣/٤٥٩، والسنن الكبرى للبيهقي ٩/٤١٧، ومصنف عبد الرزاق ٤/٤٧٧ باب صيد المعراض برواية: ((و لا يحذفنَّ أحدكم الأرنب بعصاة أو حجر)).

(٤) التسهيل ١٩٢.

(٥) الألفية ٨٠.

(٦) موصل النبيل ١٢٣٩.

عليه، وهذا ما يفهم من قول سيبويه عندما قال: ((وذلك قولك إذاكنت تحذِّرُ: إيّاكَ. كأنَّك قلت: إيّاك نَحِّ... ومن ذلك أيضاً قولك: إيّاك والأسدَ، وإيّايَ والشرَّ، كأنه قال: إياك فاتّقِيَنَّ والأسدَ، وكأنه قال: إيَّاي لأَتّقِينَّ والشر... ومثله: إيّايَ وأن يَحذف أحدُكم الأرنَبَ. ومثله: إياك، إياه وإيّايَ، وإياه، كأنه قال: إياك باعد، وإياه، أو نحِّ...))[١].

والمتأمل في النص السابق يجد أن سيبويه يجيز التحذير للمتكلم بـ(إياي) ويجيز القياس عليه بـ(إيانا) وإن لم يصرح به، لكن الظاهر من إجازة (إياي) تُمكن من قياس التحذير بـ(إيانا) عليه ووافقه على ما ذهب إليه الزمخشري إذ يقول: ((ويقال: "إيايَ والشرَّ"، و(إيايّ وأن يحْذفَ أحدكم الأرنب) أي: نحني عن الشرّ، ونحِّ الشر عنّي، ونحني عن مشاهدة حذف الأرنب، ونحّ حذفها عن حضرتي ومشاهدتي، والمعنى النهي عن حذف الأرنب))[٢].

وأيضاً هو ظاهر كلام أبي موسى الجزولي[٣]، وابن الحاجب[٤] ووافقهم ابن مالك في التسهيل، وابن عقيل في المساعد، والسلسيلي في شفاء العليل[٥].

واستدل أصحاب هذا الرأى بالسماع بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ((وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب))

والتحذير بـ"إياه" بقولهم: ((إذا بلغ الرجل الستين ف إيّاه وإيّا الشَّوَابِّ))[٦].

أما المذهب الثاني: فيرى أن التحذير بـ"إياك" فقط، دون إياي وإيانا، وإلى هذا ذهب المبرد، والورّاق، والزجاجي، والصيمري، وابن عصفور[٧].

---

(١) الكتاب ١/٢٧٣-٢٧٤.

(٢) المفصل ٧٩.

(٣) انظر: المقدمة الجزولية ٢٧٠.

(٤) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/٣٠٧، وشرح الوافية نظم الكافية ٢١٢.

(٥) انظر: التسهيل ٥٥، والمساعد ٢/٥٦٩، وشفاء العليل/٨٣٧.

(٦) انظر: هذا القول في الكتاب ١/٢٧٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٨، وشرح التصريح ٢/١٩٤.

(٧) انظر: المقتضب ٣/٢١٢، وعلل النحو ٣٠٠، والجمل ٣٠٧، والتبصرة والتذكرة ١/٢٦٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٧٠.

واستدل أصحاب هذا الرأى بالسماع؛ حيث جاء عن العرب التحذير بإياك للمخاطب ومنه قول الشاعر:

فَإِ يَّاكَ إِيَّـــاكَ المِرَاء فإنَّهُ   إِلىَ الشَّرِ دعَّاءٌ وَلِلِشَّر جَالِبُ[١].

ويؤولون ما جاء مخالفاً له ويجعلونه من الشذوذ فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه... وكأنه يريد أن يقول: باعدوني عن حذفه فجعله من الأمر الذي يطلب منهم البعد عنه لعظمه))[٢].

وعلل ابن الناظم هذا القول: ((وإنما كان هذا المثال شاذاً؛ لأن مورد الاستعمال أن يكون التحذير للمخاطب، فمجيئه للمتكلم خارج عن ذلك، فهو شاذ))[٣].

كما حكموا أيضاً بالشذوذ للتحذير بـ(إيا) عندما تدل على الغائب وأشدّ منه اتّصاله باسم ظاهر.

كما في قول بعضهم: ((إذا بلغ الرّجلُ السِّتِّينَ فإيّاه وإيا الشّوابّ[٤]))[٥].

ومن خلال الآراء السابقة يظهر أن ما ذهب إليه الشيخ خالدالأزهري من أن التحذير بإياي للمتكلم شاذ، ولا يجوز القياس عليه هو الصحيح؛ وذلك لأن الأصل في التحذير بإياك للمخاطب، وبه جاء السماع عن العرب.

وأيضاً أن ماستدل به المجيزون قليل لا يكفي بأن يكون حجة، ومن الممكن تأويله

---

(١) البيت من الطويل للفضل بن عبدالرحمن في الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، وابن يعيش ٢٥/٢.

و(المراء) المجادلة، والمخالفة في الكلام.

والشاهد فيه التحذير بـ(إياك)، وكون التحذير للمخاطب دون غيره .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٧/١.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٦٠٨.

(٤) انظر هذا القول في: الكتاب ٢٧٩/١، وشرح الكافية للرضي ٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٨/٣، وشرح ابن الناظم ٦٠٨، وإرشاد السالك ٨٨٦/٢.

(٥) انظر: إرشاد السالك ٨٨٦/٢.

كما في قول عمر ((وإياي، وأن يحذف... إلخ))كأنه يحذر من حذف الأرنب في حضرته، ولا يمكن أن يُحذر نفسه من حذف الأرنب، بل يحذرهم من الابتعاد عنه والانصراف إلى غيره، فكما قال ابن الحاجب: ((فجعله من الأمر الذي يطلب منهم البعد عنه لعظمه))[١]؛ بمعنى: استخدم هذا الأسلوب لزيادة التحذير والتنبيه.

أما قول: (إذا بلغ الرجل... إلخ) فهو مخالف للسماع، لذلك حُكم بشذوذه كما قال الرضي: ((شاذ من وجهين: من جهة وقوع (إيّاه) محذراً وليس بمعطوف، ومن جهة إضافة (إيّا) إلى المظهر))[٢].

أما بالنسبة إلى الوجه الثاني من الاستدراك فيمكن القول بأن ما ذهب إليه الأزهري صحيح؛ لأن ابن مالك وقع في تناقض، ففي (الخلاصة) يقول:

وَشَذَّ (إِيَّايَ) و(إِيَّاهُ) أَشَذ   وعن سَبيل القصدِ مَن قَاسَ انتَبِذ[٣]

فجعل (إياي) شاذاً، وفي إياه جعله أكثر شذوذاً.

أما في التسهيل فيجيز التحذير للمتكلم بـ(إياي) ويجيز القياس عليه إذ يقول: ((ينصب تحَذراً (إياي) و(إيّانا) معطوف عليه المحذور))[٤].

و يمكن القول بأن الأصول الاستدلالية كانت هي السبب الجوهري في اختلاف رأي ابن مالك ففي الخلاصة كان لا يأخذ بالسماع القليل ويعده شاذاً، أما في التسهيل فأصبح يأخذ به ويجيزه ويقيس عليه، مما يعطينا دلالة واضحة على أن ابن مالك لم يكن غافلاً عن اختلاف رأيه ، وإنما كان مقصودًا ومبنياً على أصول دلالية جديده تدل على تطور آرائه النحوية.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٦/١.

(٢) شرح الكافية للرضي٤/٢.

(٣) الألفية ٨٠.

(٤) التسهيل ١٩٢.

المطلب السادس والعشرون: أسماء الأفعال:

المسألة الأولى: من أسماء أفعال الأمر مايكون بمعنى "انكفف":

حكم أسماء الأفعال في التعدي واللزم حكم موافقها في المعنى نحو: "رُويد" فهو متعدٍ، لأن فعله أمْهِل، فيقال: "رويد زيداً"[(١)].

قال ابن مالك: ((ولاسكت "صه "، ولانْكَفِف"إيها ومَهْ"))[(٢)].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((والمشهور أن "صه" بمعنى: اسكت، و"مه" بمعنى: اكفف، وعكس ذلك بعضهم، وعدل المصنف إلى تفسير "مهْ" بـ"انكفف" دون "اكفف"؛ لأن "اكفف" متعدية، و"مه" قاصرة، وفيه نظر؛ لجواز كون "مه" كـ"آمين" مما جاء على غير الغالب، كما سبق، فلا وجه للعدول))[(٣)].

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك جعل "مه" بمعنى انكفف دون اكفف؛ بناء على أن اكفف متعدية و"مه" لازمة، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن ما ذهب إليه يحتاج إلى بحث؛ لأنه قد تأتي "مه" بمعنى اكفف، كما أن آمين حملت على غير الغالب، فقد جاءت قائمة مقام "اسْتجِبْ" وهومتعد.

وبالنظر إلى هذه المسألة نجد أن ابن مالك قد جعل "مه" بمعنى انْكَفف حملاً على الغالب؛ لأن هذه الأسماء لما كانت أسماء لألفاظ الأفعال وواقعة موقعها ومؤدية معناها قويت دلالتها عليها فكان حكمها في اللزوم والتعدي كحكمها، فتكون لازمة إذا كانت أسماءً لفعل لازم غير متناول مفعولا نحو: "صه" "ومه" فهذان اسمان لازمان؛ لأنهما وقعا موقع فعل هو كذلك فكان ما ناب عنه كذلك[(٤)].

وبناء على الكلام السابق يقول المرادي: ((وأما "مه" فاسم فعل بمعنى "انكفف"، لا

---

(١) انظر: تمهيد القواعد ٣٨٣٨/٨-٣٨٣٩، والهمع٨٢/٣.

(٢) التسهيل ٢١١.

(٣) موصل النبيل ١٣٤٢-١٣٤٣.

(٤) شرح المفصل ٤٦/٤.

بمعنى: اكفف؛ لأنه متعد و"مه" لا يتعدى))[١].

وإلى هذا ذهب الأشموني أيضاً إذ يقول: ((وصه بمعنى اسكت، ومهْ بمعنى انكفف))[٢].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري غير صحيح؛ لأن ابن مالك عندما جعل "مه" بمعنى انكفف دون اكفف كان متمشياً مع القاعدة المتضمنة أن أسماء الأفعال حكمها غالباً في التعدي واللزوم حكم الأفعال، فإن كانت قائمة مقام فعل متعدّ فهي متعدية، وإن كانت قائمة مقام فعل لازم فهي لازمة[٣]، فهذا ابن عقيل يرجح ما ذهب إليه المصنف إذ يقول: ((وهذا التفسير أولى من قول بعضهم إنما هي بمعنى اكفف لما سبق في صه))[٤].

ويقول السلسيلي –معلقاً على قول المصنف"ولانكفف إيهاً ومه"–: ((وهذا أولى من التفسير باكفف؛ فإن أكفف متعدٍّ وكذا إيهاً))[٥].

المسألة الثانية: استعمال (قد) اسم فعل ماض:

تكون "قد" في الكلام اسماً وحرفاً؛ فإذا كانت اسماً فهي على ضربين:

أحدهما: أن تكون اسم فعل بمعنى كفى.

الثاني: أن تكون بمعنى "حسب"؛ أي: يكفي[٦].

---

(١) توضيح المقاصد٤/١١٦١.

(٢) شرح الأشموني ٣/٩٢. يقول الصبان في حاشيته ٣/٢٨٨: ((كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن اكفف، وهي إنما تصح على ما قيل: إنه سمع في اكفف التعدي وعدمه مع أنه قد يفسر اللازم بالمتعدي وعكسه)).

(٣) انظر: موصل النبيل ١٣٣٠.

(٤) المساعد ٢/٦٤٨. يقول ابن عقيل معلقاً على قول ابن مالك "ولاسكت صه": ((وفسر بعضهم باكفف، ورد بعدم تعدي "صه"، ويجوز كون صه كآمين، مما يجوز مما جاء على غير الغالب)).

(٥) شفاء العليل ٢/٨٧٢.

(٦) انظر: المساعد ٣/٢٠٧، وتمهيد القواعد ٧/٤٤٦٤.

قال ابن مالك: ((تكون "قد" اسماً لكَفَى فتُستعمل استعمالَ أسماءِ الأفعال، وترادف حَسْباً فتوافقها في الإضافة إلى غير ياء المتكلم))(١).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وعبارته توهم أن "قد" لا تضاف لياء المتكلم أصلاً))(٢).

ووجه الاستدراك: أن الشيخ خالد الأزهري رمى عبارة ابن مالك السابقة بالوهم؛ لأن الذي يتبادر إلى الذهن عند قوله: "غير ياء المتكلم" هو أن "قد" لا تضاف إلى ياء المتكلم، وهذا ليس ما قصده المصنف من عبارته.

وبالنظر إلى هذا الاستدراك نجده استدراكاً غير صحيح؛ لأن ابن مالك قد أشار في باب المضمر عند حديثه عن نون الوقاية إلى إضافة (قد) إلى ياء المتكلم؛ إذ يقول -في المتن-: ((تلحقُ قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة، أو جُرّ بـ"مِن" أو عن أو قد أو قط أو بَجَل أو لدن نونٌ مكسورة للوقاية وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائز وهو مع بجل ولعل أعرف من الثبوت))(٣).

ثم قال في الشرح: ((والضمير من قولي: "وهو مع بجل ولعل أعرف" عائد إلى الحذف؛ أي: قول العرب: بَجَلي ولعلي أعرف من قولهم: "لعلني وبجلني"، ومعنى "بجل" حسب، وكذلك معنى "قد" وقط" ومن قال: بجلي وقدي وقطى بلا نون شبهها بـ"حَسْب"))(٤).

ومن خلال ما سبق يندفع الوهم الذي نسبه الشيخ خالد الأزهري على عبارة ابن مالك؛ لأن ابن مالك قد ذكر ذلك في باب المضمر، وليس بحاجة لذكر ذلك مرة أخرى، فالمتمعن في قول السلسيلي يرى أن ليس هناك وهم قد علق في عبارة المصنف إذ يقول عند شرحه لعبارة ابن مالك السابقة: ((فتقول: قد عبدِ الله درهمٌ فتجر ما بعدها بالإضافة كما

(١) التسهيل٢٤٢.

(٢) موصل النبيل ١٦١٩.

(٣) شرح التسهيل ١/١٣٠.

(٤) شرح التسهيل ١/١٣٣.

تفعل في "حسب"، إلا أن حسباً تضاف إلى الياء بلا نون و"قد" الأكثر فيها ثبوت النون مع الياء، فقدني أكثر من قدِي كما تقدم في الكلام في نون الوقاية في أول الكتاب))[١].

(١) شفاء العليل ٩٧٤/٣.

المطلب السابع والعشرون: أسماء الأصوات:

المسألة الأولى: اسم البعير بين التذكير و التأنيث:

من أسماء الأصوات ما هو لزجر عن شيء أو إقدام على الشيء نحو: "هَلا" لزجر الخيل[(١)].

قال ابن مالك: ((وضع الأصوات إما لزجر كـ"هَلاً" للخيل، و"عَدَسْ" للبغل وهَيْدَ، وهَيْد وهَادِ ودَه وعِه وعاهِ وعِيْه وحَوْبَ وحايِ وعايِ وهَابِ للإبل، وهِيْجِ وعاج وَحَلْ وحلاً وحل للناقة وحاب وحَبْ وجَاهٍ للبعير))[(٢)].

قال الشيخ خالد الأزهري – مستدركاً على قوله: "للبعير"–: ((ولو قال للجمل لكان أوضح؛ لأن البعير يطلق على الذكر والأنثى بدليل "شربت لبنَ بعيرٍ، ولكنه اتكل على الشهرة وعلى دلالة التقسيم))[(٣)].

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك جعل صوت "حَلٍ وحَاب وجاه للبعير، وهو يقصد الذكر وليس الأنثى، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأنه لو قال الجمل كان أفضل؛ لأنه لا يعرف هل هذا الصوت يطلق على الذكر أو الأنثى.

وبالنظر إلى هذا الاستدراك نجد أن ابن مالك بدأ بذكر أسماء الأصوات التي تخص الإبل وحدها إذ يقول: ((وهَاب للإبل))[(٤)]، ومن ثم ذكر أسماء الأصوات التي تخص الأنثى إذ يقول: ((وهيج وعاج... وَحلْ للناقة))[(٥)]، فلم يتبقَ إلا المقصود بالذكر وهو البعير.

ولم أجد من شُروح التسهيل التي توافرت لدي من استدرك على عبارة ابن مالك،

---

(١) ومنها أيضاً ما هو لحكاية صوت الحيوان كـ"غاق" للغراب. انظر: الارتشاف ٢١٥/٣، وشرح التصريح ٢٠٢/٢.

(٢) التسهيل ٢١٣.

(٣) موصل النبيل ١٣٦٢.

(٤) التسهيل ٢١٣.

(٥) المصدر السابق.

وبناء على ذلك يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري غير صحيح؛ لوضوح مقصود عبارة ابن مالك. يقول المرادي: موضحاً تقسيم المصنف: ((وقوله: "للإبل يعني: أن هذه الألفاظ المذكورة من هَيْدَ إلى: عايِ لزجر الإبل وحدها، وهيج -بسكون الجيم- وهاجِ -بكسر اللام- وَحلْ -بسكون اللام- هذه الثلاثة لزجر الناقة، وحَلٍ -بالتنوين- وحلا -بالألف- وحب -بسكون الباء- وحاب -بكسرها- هذه لزجر البعير))(١)، لذلك ليس هناك ما يستوجب الاستدراك على ابن مالك.

المسألة الثانية: من أسماء الأصوات المحكية "عِيْط".

أسماء الأصوات ثلاثة أنواع:

النوع الأول: زجر ما لا يعقل نحو: " هَلا للخيل ".

النوع الثاني: دعاء ما لا يعقل نحو: " نِخْ للبعير المناخ".

النوع الثالث: حكاية لصوت مسموع نحو: " غَاق للغراب"(٢).

قال ابن مالك: ((وضع الأصوات إما لزجر كهَلا للخيل... وإما لحكاية كغَاق للغراب، ومَاء للظّبية، وشِيْبِ لشرب الإبل، وعِيط للمتلاعبين))(٣).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولم يضبط المصنف الطاء، وعن شرح ابن يعيش أنها بالسكون))(٤).

ووجه هذا الاستدراك: أن ابن مالك أهمل ضبط حرف الطاء في كلمة "عيط"، فاستدرك عليه الشيخ خالد ذلك، وأن ما في شرح المفصل لابن يعيش أن الطاء ضبطت بالسكون.

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ٣٥٣/١.

(٢) ينظرموصل النبيل ١٣٦٠، وانظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي٢٠٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش٧٩/٤، وشرح الكافيه لابن مالك ١٣٩٦/٣.

(٣) التسهيل ٢١٣-٢١٤.

(٤) موصل النبيل ١٣٦٦.

وبالوقوف على كتاب التسهيل وشرحه نجد أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن ابن مالك قد أهمل ضبط حرف الطاء هذا من جهة، ومن أخرى يمكن أن نعتذر عن ابن مالك بأن ضبط الطاء في كلمة "عيط" كان محل خلاف عند النحويين، وعلى سبيل المثال:

يقول الرضي: ((وعيط صوت الفتيان إذا تصايحوا في اللعب كلها مكسورة الآخر))(١)، ووافقه ابن عقيل، والدماميني، والشيخ خالد الأزهري(٢).

ويقول ابن يعيش: ((وقالوا: عيط ساكن الطاء، وهو حكاية صوت الصبيان إذا تصايحوا، يقال: عطعط القوم: إذا تصايحوا، والمصدر العطعطة، ولا أراه من لفظ عيط إنما الفعل منه عيطوا))(٣).

أما أبو حيان فقد أهمل ضبط الطاء؛ إذ يقول في الارتشاف: ((وشِيبِ لشرب الإبل، وطَيخ للضاحك وعيط للمتلاعبين))(٤).

ومن خلال ما سبق يظهر أن المصنف لم يضبط الطاء في كلمة عيط نظراً لما فيه من اختلاف، فأهمله واشتغل في غيره. والله أعلم

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢١٣/٣.يقول الخليل: ((عِيطِ: كلمة ينادى بها عند السُّكرِ أو يُلهج بها عندالغلبة)). العين ٢٦٢/٣، وانظر: مجمل مقاييس اللغة ٦٤٠.

(٢) انظر: المساعد ٦٦٢/٢، و حاشية الصبان ٣١٠/٣، وموصل النبيل ١٣٦٦.

(٣) شرح المفصل ٥٨/٤.

(٤) الارتشاف ٢١٨/٣.

المطلب الثامن والعشرون: مجئ (مهما) الشرطية ظرفاً للزمان:

تأتي (مهما) لما لا يعقل من غير اقتران بالزمان، مع تضمن الشرط[(١)]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾ ﴾[(٢)].

قال ابن مالك في المتن: ((وقد ترد، "ما"و"مهما" ظرفي زمان))[(٣)]، ثم قال في الشرح ((جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل مَن في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب... وقال حاتم الطائي من الطويل[(٤)]:

وإنك مهما تُعْط نفسك سُؤْلَها   وفَرْجَكَ نالا منتهى الذُّلَّ أجمعا))[(٥)].

واستدرك الأزهري عليه هذا القول فقال: ((وأنشد أبياتاً على ما ادعاه قال ابنه (ولا حجة له في ذلك؛ لأن دعوى المصدرية ممكنة بمعنى: أي حياة تحيي طويلة أم قصيرة، وأي عطاء تعطِ كثيراً أو قليلاً) ، قال ابن هشام: ((والصواب أن طويلة أو قصيرة، وإن كثيراً أو قليلا؛ لأن المبدل من اسم الشرط يقرن بأداته))[(٦)].

وبذرة الخلاف في هذه المسألة هو أن الشيخ خالد يردُّ على ما ذهب إليه ابن مالك من أن (مهما) ظرف؛ لأن مذهب الجمهور أن (مهما) الشرطية مثل (مَن) في لزوم التجرد عن معنى الظرفية، فقد ذهب النحاة في ذلك مذهبين:

الأول: ذهب الجمهور إلى أن (مهما) الشرطية مثل (من) في لزوم التجرد عن معنى الظرفية، وممن ذهب إلى ذلك أيضاً ابن السراج، وابن جني، والجزولي، وابن عصفور، وابن

(١) من معاني "مهما": أنها تدل على الزمان والشرط، والاستفهام. انظر: المغني ٣٤٣/١-٣٤٤، وتاج العروس ٥١٢/٤٠.

(٢) سورة الأعراف ١٣٢.

(٣) شرح التسهيل ٣٨٦/٣.

(٤) البيت من الطويل في ديوانه ٤٢، والمساعد ١٤٢/٣، وشفاء العليل ٩٥٣/٣، والدر المصون ٤٢٩/٥.

(٥) شرح التسهيل ٣٨٨/٣.

(٦) موصل النبيل ١٥٥٣.

الناظم، والشلوبين، وأبو حيان، وابن هشام[١].

المذهب الثاني: ذهب ابن مالك ،والإسفرائيني، والرضي، وناظر الجيش إلى أن مهما تجيء ظرفية[٢].

واستدل هؤلاء بالسماع كما في بيت حاتم الطائي (مهما تعط بطنك سؤلها) معناه: أي وقت تعط بطنك سؤلها)، وكما استدل الإسفراييني أيضاً بقول ساعدة بن جؤية:

قد أُوبِيَتْ كلَّ ماءٍ فهي طاويةٌ مهما تُصبْ أفقاً من بارقٍ تشمِ[٣]

والمعنى: (أى وقت تصب بارقاً من أفق)، فقلب الكلام، أو أن التقدير: (بارقاً في أفق)، فزاد (منْ) ، واستعمل (أفقاً) ظرفاً[٤].

واحتج المانعون بأنه كما يصحُّ تقدير (مهما) بظرف الزمان، كذلك يصح تقديرها بالمصدر؛ لأن في كونها ظرفاً شذوذاً، وقولاً بما لا يعرفه جميع النحويين، بخلاف كونها مصدراً؛ لأنه لا مانع من أن يكنى بـ(مهما) عن مصدر فعل الشرط، كما لا مانع من أن يكنى بـ(مهما) عن المفعول به ونحوه، إذ لا فرق[٥].

وأيضاً حملت (مهما) في قول حاتم الطائي على أنها مفعول ثانٍ لـ(تعطي) ، وبطنك

---

(١) انظر: الأصول لابن السراج١٥٩/٢، واللمع لابن جني ١٩٣، وشرح المقدمة الجزولية ٥٠٢/٢، والمقرب ٢٧٤/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩٦، والتوطئة ١٥٠، والارتشاف٥٤٨/٢، ومغني اللبيب ٣٤٣٤/١.

(٢) انظر: لباب الإعراب ٤٩١، وشرح الرضي٩٣/٤، وشرح التسهيل ٣٨٦/٣، وتمهيد القواعد ٤٣٣٦/٩.

(٣) البيت من البسيط لساعدة بن جؤية في ديوان الهذليين ١٩٨/١، ولباب الإعراب ٤٩١، والمغني ٣٤٢/١، وتاج العروس ٥١٢/٤٠ .

و(طاوية) أي: ضامرة، و(تشم) أي: تُقدر أين موقعه ثم تمضي، و(أوبيت) منعته من الرماة و(تصب أفقا) أي: تجد ناحية.

(٤) مغني اللبيب ٣٤٣/١.

(٥) شرح التسهيل لابن الناظم ٣٨٩/٣، بتصرف. وانظر: تمهيد القواعد ٤٣٣٦/٩.

مفعول به أول، و(سؤله) بدل من (بطنك) لامفعول ثان، فبذلك لا يكون في البيت حجة على استعمال (مهما) ظرفاً[١].

وأما قول الشاعر: (مهما تصب أفقاً من بارق تشم) . ف(مهما) مفعول تصب، و(أفقاً) ظرف، و(من بارق) تفسير لمهما، أو متعلق بتصب، فمنعاها: التبعيض، والمعنى: أي شيء تصب في أفق من البوارق تَشِم[٢].

ومن ذلك أيضاً أن الزمخشري شدد الإنكار على من قال بأن (مهما) تكون ظرفاً فقال عند تفسيره لقول الله تعالى ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا ﴾[٣]: ((وهذا الكلمة في عدد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب مهما بمعنى متى ما، ويقول: مهما جئتني أعطيتك، وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء))[٤].

فعلق السمين الحلبي[٥] على قول الزمخشري بأنه معذور في كونها بمعنى الوقت، فإن ذلك قول ضعيف لم يقل به إلا طائفة شاذة، وعندما قال ابن مالك ((جميع النحويين...)) دلّ ذلك على ضعف القول بظرفيتها[٦].

---

(١) المساعد ١٤٣/٣.

(٢) المغنى٣٤٣/١.

(٣) سورة الأعراف الآية:١٣٢.

(٤) الكشاف ١٦٢/٢، وانظر: الجنى الداني ٦١٠، وأسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين ٩٦-٩٧.

(٥) السمين الحلبي هو: أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي أبو العباس شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي، مفسر، عالم بالعربية والقراءات، شافعي من أهل حلب، أخذ النحو عن أبي حيان، واستقر واشتهر بالقاهرة، من كتبه: تفسير القرآن، والقول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز، والدر المصون، توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر: طبقات الشافعية لابن شهبة ٢٠/٣-٢١، والأعلام ٢٧٤/١.

(٦) الدر المصون ٤٣٠/٥.

وبعد تفصيل القول في هذه المسألة يتعين أن يكون ما ذهب إليه ابن مالك وغيره صحيحًا؛ لوجود أدلة سماعية عن العرب، هذا من جهة، ومن أخرى أنه إذا كان ما استدل به يحتمل المصدرية، فليس هناك ما يمنع من استعمالها ظرفًا.

المطلب التاسع والعشرون الحكاية:

المسألة الأولى: الحكاية بـ(مَنْ):

تحكى الأسماء النكرات بـ(مَن) فتسكن نونها الأول عند التثنية، فتقول: منْتان في الرفع، ومنتين في الجر والنصب(١).

قال ابن مالك: ((إن سئل بأيّ عن مذكور منكر عاقل أو غيره حكي فيها مطلقاً ما تستحقه من إعراب وتأنيث وتثنية أو جمع تصحيح موجود فيه، أو صالح لوصفه، وإن سُئل عنه في الوقف بـ"مَن" فكذلك، ولكن تُشبَع الحركات في نونهما حال الإفراد، وتُسكن قبل تاءِ التأنيث حال التثنية))(٢).

قال الشيخ خالد الأزهري مستدركاً عليه: ((قيل: والحق أن هذه التاء تاء الحكاية لا تاء التأنيث؛ لأن تاء التأنيث لا يسكن ماقبلها، ولكن تفتح نونها قبل تاء التأنيث حال الإفراد، فتقول "مَنَهْ"بفتح النون، وسكون التاء، وقلب التاء هاء))(٣).

ووجه هذا الاستدراك: هو أن ابن مالك يرى أن التاء في كلمة "منْتَان" للتأنيث، فاستدرك عليه الأزهري ذلك بأن هذه التاء للحكاية، وليست للتأنيث، وعلة ذلك أن ما قبل التاء ساكن، ولو كانت للتأنيث لحُرك ما قبلها.

وللنحاة في هذا المسألة عدة آراء أهمها:

الرأي الأول: أن التاء في كلمة "منتان"و "منتين" للتأنيث لا للحكايه، وإلى هذا ذهب الوراق إذ يقول: إن السبب في تسكين النون في منتين؛ لأن علامة التأنيث قد صارت في وسط الكلمة، فجاز أن يتوهم فيها غير التأنيث وتجعل بمنزلة "أخت"، والسبب الذي دعاهم إلى ذلك تحريك نون "مَنْ"، وقد وجدنا مساعداً إلى تسكينها إذ كانت مبنية، فلا يجوز أن تحرك نون التثنية والجمع وتاء المؤنث في قولك: شاءت؛ لأن تحريكهما إنما يجب في

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٤، وأوضح المسالك ٢٨٥/٤، وشرح التصريح ٢٨٤/٢.

(٢) التسهيل ٢٤٨.

(٣) موصل النبيل ١٦٧٩.

الدرج إذا أدرجت، فلما ثبت لما ذكرناه أنه لا يجوز تحريك العلامات في الوصل، وكانت الحركات لا يوقف عليها وجب إسكانها على ماذكرناه[١].

وافقه الصيمري، وابن مالك، وابن هشام، وهو ظاهر كلام ناظر الجيش[٢].

الرأى الثاني: أن التاء في كلمة "منتان" و"منتين" للحكاية وليست التأنيث، وينسب هذا الرأي للرضي؛ إذ يقول مستدلاً لما ذهب إليه: ((وإسكان النون في منْتان ومنْتين تنبيه على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هي بها، بل هي لحكاية تأنيث كلمة أخرى، فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التى تلزم ما قبل تاء التأنيث، وقريب من ذلك إسكان ما قبل التاء في بنت وأخت وهنت، لما لم تتمحض التاء للتأنيث، بل كانت بدلا من اللام))[٣]، ووافقه الشيخ خالد الأزهري، والصبان[٤].

وترد هذه العلة التى من أجلها تفطن أصحاب هذا الرأى بأن التاء للحكاية وليست للتأنيث، والمبنية على أن ما قبل هذه التاء ساكن، ولو كانت تاء تأنيث وجب أن يكون الحرف الذي قبلها مفتوحاً، بأن العديد من النحاة ذكروا بعض التعليلات لسكون النون في كلمة منْتان ومنْتين منها:

١- أن السبب من تسكين النون أنهم بنوها مع التاء كما قالوا: هنْت وأخت[٥].

٢-أن تسكين النون كان للإبقاء على الحركة البنائية، وفي هذا يقول المبرد: ((فإن قال: جاءتني امرأتان، قلت: مَنْتان كما كانت في "مَنْ" ساكنة))[٦].

---

(١) انظر: علل النحو ٥٧٨.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٤٧٧/١، والتسهيل ٦٧، وأوضح المسالك ٢٨٥/٤، وتمهيد القواعد ٤٥٣٨/٩.

(٣) شرح الكافية للرضي ١٥٨/٣.

(٤) انظر: شرح التصريح ٢٨٤/٢، وحاشية الصبان ١٢٧/٤.

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٧٦/٣، والنكت للأعلم ٦٨٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٤.

(٦) المقتضب ٣٠٥/٢.

٣- أن السبب من تسكين النون هو أن علامة التأنيث قد صارت في وسط الكلمة، فجاز أن يتوهم فيها غير التأنيث، وتجعل بمنزلة "أخت"[(١)].

٤-أن تسكين النون في منتان لسكونها في منت وتحريكها لتحركها في مَنَه[(٢)].

الرأي الثالث: أن التاء في كلمة منتان ومنتين للإلحاق. وينسب هذا الرأي للسيرافي يقول مستدلاً لما ذهب إليه: ((فإنهم أسكنوا النون؛ لأنهم بنوها مع التاء كما قالوا: هنْت وبنْت وأخت))[(٣)].

وإلى هذا ذهب أيضاً ابن يعيش إذ يقول: ((فأما منتان ومنتين بسكون النون في حكاية تثنية المؤنث، فكأنه ثنى منت بسكون النون في بنت وأخت ملحقتين بعِدْل وبُرد))[(٤)].

ويرد هذا الرأي قول الوراق السابق، والمتضمن أن علامة التأنيث عندما صارت في وسط الكلمة جاز أن يتوهم فيها غير التأنيث، وتجعل بمنزلة أخت[(٥)].

وبالنظر في الآراء السابقة يظهر أن استدراك الأزهري غير صحيح؛ لأن العلة التي ذكرها والمتضمنة أن ما قبل هذه التاء ساكن، ولو كانت تاء تأنيث لوجب أن يكون الحرف الذي قبلها متحركًا، قد ردها العديد من النحاة كما ذكرنا سابقاً، هذا من جهة، ومن أخرى أن في (منتان) لغتين، إحداهما: بفتح النون، والأخرى: سكونها. قال ابن هشام: ((ويجوز الفتح والإسكان في "مَنْ" تقول: مَنَهْ ومَنْت ومَنْتَان ومَنَتَان، والأرجح الفتح في المفرد، والإسكان في التثنية))[(٦)].

المسألة الثانية: حكاية العلم بالعطف:

اختلف النحاة في حكاية العلم معطوفاً، أو معطوفاً عليه نحو: "رأيت زيداً

---

(١) انظر: علل النحو للوراق ٥٧٨.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٤، والتخمير ٤٥٩/١.

(٣) شرح الكتاب ١٧٦/٣.

(٤) شرح المفصل ١٦/٤.

(٥) انظر: علل النحو للوراق ٥٧٨.

(٦) أوضح المسالك ومعه عدة السالك٤/٢٨٥.

وعمراً"[(١)].

قال ابن مالك: ((وفي حكاية العلم معطوفاً أومعطوفاً عليه خلاف، منعه يونس وجوزه غيره...))[(٢)].

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((وخص المصنف الخلاف في شرح الكافية بأن يكون أحد المتعاطفين علماً والآخر غير علم... وتبعه ابنه في شرح الخلاصة، فحكى ما قاله في شرح الكافية، وأقره عليه، فاقتضى ذلك أن نحو: "رأيتُ زيداً وعمراً" لا خلاف في جواز حكايته، وهو مخالف لظاهر ما في هذا الكتاب))[(٣)].

ووجه الاستدراك: أن الشيخ خالد الأزهري يرى أن هناك تناقضًا في رأي ابن مالك، ففي شرح الكافية خص الخلاف في حكاية العلم المعطوف على أن يكون أحد المتعاطفين علماً والآخر غير علم، وفي التسهيل: أطلق العطف فشمل ما إذا كان علمين وما إذا كان العلم معطوفاً فقط، نحو: "رأيت رجلاً وعمراً"، وبالعكس نحو: "رأيت عمراً ورجلاً".

وعند النظر في قول ابن مالك في شرح الكافية: ((واختلف في حكاية العلم معطوفاً على غير العلم أو معطوفاً عليه غير العلم فبعضهم أجاز، وبعضهم منع نحو قولك: "مَن سَعِيداً وابنه" لمن قال: "رأيت سعيداً وابنه" ومن غُلام زيدٍ وعمراً لمن قال: "رأيت غلام زيد وعمراً"))[(٤)]، نجده قد خص الخلاف في حكاية العلم المعطوف على أن يكون أحد المتعاطفين علماً والآخر غير علم.

أما في التسهيل فقد أطلق العطف فشمل ما إذا كان بين علمين وما إذا كان العلم

---

(١) ذهب يونس وجماعة معه إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر مبطل للحكاية، وقال سيبويه وطائفة معه إن العطف لا يبطل الحكاية. انظر: الكتاب ٤١٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٢٠/٤، والمساعد ٢٦٧/٣، وشفاء العليل ٩٩٠/٣، وتمهيد القواعد ٤٥٤٩/٩.

(٢) التسهيل٢٤٨.

(٣) موصل النبيل١٦٨٧.

(٤) ١٧٢٠/٤. يقول ابن الناظم: ((وفي حكاية العلم معطوفاً، أو معطوفاً عليه غير علم خلاف)). شرح الألفية ٧٤٩.

معطوفاً فقط، أو كان العلم معطوفاً عليه فيقول: ((وفي حكاية العلم معطوفاً أو معطوفاً عليه خلاف))[1].

إذن من خلال ما سبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن ابن مالك قد اختلف رأيه في شرح الكافية الشافيه عن ما في التسهيل، يقول ناظر الجيش- شارحاً قول ابن مالك في التسهيل-: ((واعلم أن عبارة المصنف يفهم منها أن الخلاف موجود، سواء أكان أحد المتعاطفين علماً أم غير علم، بخلاف ما ذكر في شرح الكافية))[2].

(١) التسهيل ٢٤٨.

(٢) تمهيد القواعد ٩/٤٥٤٨-٤٥٤٩.

المبحث الثاني: **الاستدراكات في الأفعال، وفيه أربعة مطالب**:

المطلب الأول: إلحاق القول بالظن.
المطلب الثاني: التنازع بين عاملين نحو: "ما قام وقعد إلا زيد".
المطلب الثالث: "حبذا" دون ذا.
المطلب الرابع: بناء فعل التعجب من الفعل المبني للمجهول.

المطلب الأول: إلحاق القول بالظن:

يجوز إجراء القول مجرى الظن فينصب مفعولين كما تنصبهما "ظَنَّ" نحو قولك: "أتقول عمراً منطلقاً" فعمراً: مفعول أول، ومنطلقاً مفعول ثان، ولكن لا يجرى القول مجرى الظن إلا بشروط، منها أن يكون الفعل مضارعًا، وأن يكون للمخاطب(١) إلا على لغة سُليم.

قال ابن مالك في المتن: ((يحكى بالقول وفروعه الجُمَل، وينصب به المفرد المؤدي معناها، والمراد به مجرد اللفظ، وإلحاقه في العمل بالظن مطلقاً لُغة سُليم، ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق بمضارع الحاضر المخاطب، بعد استفهام متصل أومنفصل بظرف أوجار ومجرور...))(٢).

ثم قال في الشرح -بعد ذكره لغةَ سُليم-: ((وهذا الاستعمال عند غير بني سليم لا يكون إلا في المضارع المسند إلى المخاطب، مقصوداً به الحال، بعد استفهام متصل نحو قول الراجز:

متى تقول القلص الرَّواسِما   يَحملن أمَّ قاسِمٍ وقَاسِمَا(٣)؟))(٤).

فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري قائلاً: ((وشرح المصنف الحاضر بكونه مقصوداً به الحال ورد بقوله:

---

(١) ومن تلك الشروط أن يكون مسبوقاً باستفهام، وأن لا يفصل بينهما -أى: بين الاستفهام والفعل- بغير ظرف، ولا مجرور ولا معمول الفعل. انظر: شرح ابن عقيل على الألفيه ٤٠٦/١-٤٠٧.

(٢) شرح التسهيل ٢٥/٢.

(٣) البيت من الرجز لهدبة بن خشرم في ديوان ١٤١ - ١٤٢، وبلانسبة في شرح التسهيل ٢٧/٢، وتمهيد القواعد ١٥٤٣/٣، وتعليق الفرائد ١٩٨/٤، وهمع الهوامع ٥٠٤/١.

والشاهد فيه:"متى تقول القلص الرواسما... يحملن"؛ حيث أجري تقول المسبوقة باستفهام مجرى تظن ونصب بها "قلصاً" مفعول أول، وجملة "يحملن "مفعول ثانٍ.

(٤) شرح التسهيل ٢٧/٢.

أَمَّا الرَّحِيل فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ: الَّدارَ تَجْمَعُنا؟[١].

قال في التوضيح: ((والحق أن"متى" ظرف لـ"تجمعنا"، لا لـ"تقول"))[٢][٣].

ووجه هذا الاستدراك: هو أن ابن مالك أضاف شرطاً خامساً على شروط إجراء القول مجرى الظن؛ وهو جعل المضارع الحاضر مقصوداً به الحال، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن المضارع يكون للحال وللمستقبل، ودليل ذلك قول الشاعر:

أَمَّا الرَّحِيل فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ: الَّدارَ تَجْمَعُنا

وبالنظر في موقف العرب من شروط إجراء القول مجرى الظن نجد أن لهم مذهبين:

المذهب الأول: هو أن يعمل القول عمل الظن لكن بشروط، وفيه عدة أقوال:

القول الأول: ذهب عامه النحويين[٤] إلى أن (القول) يجري مجرى الظن بشروط أربعه: أن يكون الفعل مضارعاً، وللمخاطب، وأن يسبق باستفهام، وألا يفصل بينهما بغير الظرف أو مجرور أو معمول الفعل، نحو: أتقول زيداً قائماً[٥].

وفي هذا قال سيبويه: ((وكذلك "جميع" ما تصرف من فعله، إلا "تقول" في الاستفهام؛ شبهوها بـ"تظن"، ولم يجعلوها كـ"يظن" و"أظنّ" في الاستفهام؛ لأنه لا يكاد يُستفهم المخاطب عن ظنّ غيره، ولا يُستفهم (هو) إلا عن ظنِّه، فإنما جُعلت كـ"تظن"، كما أن "ما" كـ"ليس" في لغة أهل الحجاز...))[٦].

---

(١) البيت من الكامل قائله عمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ٤٣٤، والكتاب ١/١٢٤، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٦/١٣٧، وأوضح المسالك ٢/٧٤.

والشاهد فيه: قوله: "تقول الدار تجمعنا"؛ حيث استعمل تقول بمعنى تظن، ونصب به مفعولين، أحدهما: قوله: "الدار"، والثاني: جملة "تجمعنا".

(٢) أوضح المسالك ٢/٧٦.

(٣) موصل النبيل ٤١٨.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ١/٤٠٦.

(٥) انظر: الشروط في شرح ابن عقيل ١/٤٠٦-٤٠٧، وأوضح المسالك ٢/٧٤.

(٦) الكتاب ١/١٢٢، وانظر شرح السيرافي ١/٤٥٨، إذ يقول:- معلقاً على قول سيبويه-: ((ومن العرب من يعمل القول إعمال الظن على كل حال، فيقول: قلت زيداً منطلقاً، كما تقول:علمت زيداً منطلقاً... وفيهم من يجعله بمنزلة الظن إذا استفهم المخاطب خاصة، فيقول: قلت زيداً منطلقاً)).

القول الثاني: جواز إعمال الأمر بشروط المضارع، وإلى هذا ذهب الكوفيون(١).

القول الثالث: ألا يعدى الفعل باللازم نحو: أتقول لزيد: عمرو منطلق؛ لأنه حينئذ يبتعد عن معنى الظن، لأن الظن من فعل القلب، وهذا قول مسموع. وإلى هذا ذهب السهيلي(٢).

القول الرابع: إعمال المضارع هو أن يكون للحال لا للاستقبال، وينسب ذلك لابن مالك، واستشهد بقول الشاعر:

متى تقول القلص الرَّواسِما   يَحملن أمَّ قاسِمٍ وقَاسِمَا(٣)(٤).

المذهب الثاني: أن يعمل القول عمل الظن مطلقاً بدون شروط، وذلك في لغة بني سُليم(٥) مستدلين بقول الشاعر:

قَالت وكُنتُ رجلاً فَطِينا   هذا وربّ البيت إسرائينا(٦)

قال سيبويه: ((وزعم أبو الخطاب-وسألته عنه غير مرة- أن ناسًا من العرب يُوثق بعربيتهم وهم بنو سُلَيْم، يجعلون باب قلتُ أجْمَعَ مثل ظننت))(٧).

ومن خلال ما سبق نجد أن الشروط التي وضعها النحاة هي شروط أربعة، ولم يقيدوا

---

(١) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٣٩٢، وهمع الهوامع ٥٠٥/١.

(٢) انظر رأيه في همع الهوامع ٥٠٥/١، والنكت على الألفية ٣٣٧/١.

(٣) سبق تخريجه ص٢١٦ من البحث.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٧/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية١٧٦/٤، والتذييل والتكميل ١٣٥/٦، وشرح التسهيل للمرادي ٣٩٢، والمنهل الصافي ٣٥٣/٢، وشرح التصريح ٢٦١/١.

(٦) البيت من الرجز لم يعلم قائله، وقيل :لأعرابي صاد ضباً فأتى به أهله، فقالت له امرأته: "هذا لعمرو الله إسرائيل؛ أي: هو مما مسخ من بني إسرائيل. انظر: شرح ابن عقيل ٤١٠/١، وتمهيد القواعد ١٥٤٢/٣، والمقاصد الشافية ٥٠٢/٢، .

والشاهد فيه: (قالت...هذا...إسرائينا) حيث نصب بـ"قال" اسم الإشارة، وهو المفعول الأول و"إسرائينا" المفعول الثاني.

(٧) الكتاب ١٢٤/١.

المضارع بأن يقصد به الحال لا الاستقبال.

وأما البيت الذي استدل به ابن مالك فقد كان محل إنكار العديد من العلماء، ومن أولئك: أبو حيان إذ يقول: ((وقوله الحاضر يعني: أن يكون مقصوداً به الحال، هكذا فسّر المصنف هذا الشرط، ولما يذكره غيره فيما أعلم، إنما قالوا: يُشرط فيه المضارع –والمضارع يكون للحال وللمستقبل– ولم يقولوا: شرط المضارع أن يكون للحال، بل الظاهر من حيث شرط الاستفهام أنه يكون مستقبلاً؛ ألا ترى إلى قوله:

أَمَّا الرَّحِيل فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ   فَمَتَى تَقُولُ: الَّدارَ تَجْمَعُنا[1]

فليس المعنى على الاستفهام عن ظنه الحال أن الدار تجمعه وأحبابه، وإنما هو استفهام عن وقوع ظنه لا استفهام عن الظن في الحال))[2]، وتبعه المرادي في ذلك[3].

وقال اللَّقانيُّ –معلقاً على هذا الاستدراك–: ((يعنى: أن "متى" ظرف ليجمعنا، فهو استفهام عن وقت الجمع مستقبل، ولا ينافيه وقوع القول حالاً))[4].

كما نقل أيضاً ابن هشام هذا الاستدراك إذ يقول معلقاً على الشروط التى اشترطها النحاة في إجراء القول مجرى الظن: ((وغيرهم يشترط شروطاً، وهي: كونه مضارعاً... وإسناده للمخاطب، وكونه حالاً، قاله الناظم ورُدّ بقوله: فمتى تقول: الدار تجمعنا، والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول))[5].

ومن خلال الأقوال السابقة يظهر أن استدراك الأزهري صحيح؛ لأن عامة النحويين جعلوا لإجراء القول مجرى الظن شروطاً أربعة، ولم يقيدوا المضارع بكونه للحال وإنما قالوا: بشرط المضارع، والمضارع يكون للحال والاستقبال[6]، هذا من جهة، ومن أخرى أن

---

(١) سبق تخريجه ص٢١٧.

(٢) التذييل والتكميل ١٣٧/٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٣٩٢.

(٤) حواش على توضيح الألفية لـ ناصر الدين اللقاني٢٧٠.

(٥) أوضح المسالك ٧٤/٢-٧٦.

(٦) التذييل والتكميل ١٣٧/٦. بتصرف

استشهاده بالبيت:

أَمَّا الرَّحِيل فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ: الَّدارَ تَجْمَعُنا[١]

دليل مرجح لقول المانعين بأن المضارع ليس مقصوداً به الحال، وإنما يعمل في المستقبل[٢].

ولكن يمكننا القول بأن ابن مالك قد تفرد بهذا الرأي، فقد أتاه الله علماً ونظراً واجتهاداً ولم يكن مقلداً لغيره.

---

(١) سبق تخريجه ص٢١٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٣٩٢.

المطلب الثاني: **التنازع بين عاملين في نحو**:"**ما قام وقعد إلا زيد**":

اختلف النحويون في نحو: (ماقام وقعد إلا زيد) هل هو من باب التنازع بين عاملين أوأنه من باب الحذف العام؟(١)

قال ابن مالك في المتن: ((ونحو ما قام وقعد إلا زيد محمول على الحذف لا على التنازع، خلافاً لبعضهم))(٢).

وقال في الشرح: ((نحو: ما قام وقعد إلا زيد على تأويل ما قام أحد ولا قعد إلا زيد، فحُذف أحد لفظاً، واكتُفي بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه... وفاعل قعد ضمير لأحد المقدر))(٣).

قال الشيخ خالد الأزهري -مستدركاً على قوله في الشرح-: ((ويلزم عليه حذف الفاعل، فإن (زيد) على هذا بدل))(٤).

فموطن الاستدراك في هذه المسألة: هو أن الشيخ خالد الأزهري ينبه ابن مالك بأن هذا التركيب الذي ارتآه في نحو: (ما قام وقعد إلازيد) مبني على حذف أحد، وإسناد قعد إلى ضمير أحد، وهذا التأويل يلزم عليه حذف الفاعل وإعراب (زيد) بدلاً، ومن قواعد البصريين أنه لا يحذف الفاعل.

وللنحاة في تخريج "ما قام وقعد إلازيدٌ" عدة أقوال أهمها:

القول الأول: أنه من باب التنازع، وأن ما بعد "إلا"مرفوع بالفعلين، وينسب هذا الرأي للفراء(٥).

القول الثاني: أنه من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية، والتقدير "أحد"

---

(١) انظر الخلاف في هذا المسألة: التذييل والتكميل٧/١٠٨-١٠٩، وشرح التسهيل للمرادي ٤٥٥، وشرح التصريح ٣١٩/١، والهمع ٩٨/٣.

(٢) شرح التسهيل٢/١٠٣.

(٣) المصدر السابق ٢/١٠٤.

(٤) موصل النبيل ٥٠٤.

(٥) انظر رأيه في: التذييل ١٠٩/٧، وشرح التسهيل للمرادي ٤٥٥.

حُذف لفظاً واكتفي بقصده، ودلالة النفي والاستثناء على أحد، وإلى هذا ذهب ابن مالك[١]، واستدل على ذلك:

١-بقوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾[٢]، و﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾ ﴾[٣]، و﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾[٤].

٢-وبقول الشاعر:

نجَا سَالِمٌ والرُّوحُ منه بشدقِه ولم يَنْجُ إلاَّ جَفْنَ سَيْفٍ ومِئزرا[٥]

وأوَّلَ البيتَ على أنه أراد "ولم ينج بشيء"، فحذف لدلالة النفي والاستثناء بعده على منفيّ عام للمستثنى وغيره، وجعله من قبيل ما قام وقعد إلا زيد، وفاعل قعد ضمير لأحد المقدر، ولذلك لا يثنى ولايجمع ولايؤنث، وإن كان ما بعد إلا مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً. ولو كان من باب التنازع لزم مطابقة الضمير في أحد الفعلين ولو كان أيضاً من باب التنازع لزم في نحو: ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب على حاضر، ولزم أن يقال: على إعمال الثاني "ما قاموا وقعد إلا نحن"، وعلى إعمال الأول ما قام وقعدوا إلا نحن، وكان يلزم من ذلك إخلاء الفعل الملغي من الإيجاب؛ لأن الفعل المنفي إنما يصير موجبا بمقارنة إلا معموله لفظاً أو معنى، وعلى تقدير التنازع لم تقارن إلا معمول الملغي لفظاً ومعنى، فيلزم بقاؤه على النفي، والمقصود خلاف ذلك، فلا يصح الحكم بما أفضى إليه ويتعين الاعتراف بصحة الوجه الآخر؛ لموافقته نظائر لا يشك في صحتها.

ومن أظهر الشواهد على صحة الاستعمال المشار إليه قول الشاعر:

---

(١) انظر: شرح التسهيل٢/١٠٤.

(٢) سورة النساء الآية ١٥٩.

(٣) سورة الصافات الآية ١٦٤.

(٤) سورة مريم الآية ٧١.

(٥) البيت من الطويل، وقائله حذيفة بن أنس الهذلي في أشعار الهذليين ٢/٥٥٨، وشرح التسهيل ٢/١٠٤، والتذييل ٧/١٠٧، والعقد الفريد ٥/٢٤٥، ولأبي خراش الهذلي في الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس ١٤٠.

ما جادَ رأياً ولا أجدى محاولةً   إلا امرؤ لم يُضِعْ دُنيا ولا دِينا[(١)].

ومثله:

ماصابَ قلبي وأصماه وتيَّمَهُ   إلا كواكبُ من ذُهل بن شَيْبانا[(٢)(٣)]

ووافقه السيوطي فيما ذهب إليه بقوله: والأصح أنه لا تنازع في نحو: ما قام وقعد إلا زيد، وفي البيتين السابقين، بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية، والتقدير: "أحدٌ" حُذف واكتفي بقصده، ودلالة النفي والاستثناء على حد قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾[(٤)(٥)].

القول الثالث: أن "ما قام وقعد إلازيدٌ" من باب حذف الفاعل، والتقدير في هذا التركيب هو: ما قام إلا زيد، ولا قعد إلا زيد، فحذف إلا زيد لدلالة إلا زيد الثاني عليه وإلى هذا ذهب أبو حيان[(٦)].

أما القول الأول المتضمن أن "ما قام وقعد إلا زيدٌ" من باب التنازع، وأن مابعد "إلا"مرفوع بالفعلين فقد علق المرادي على ماذهب إليه الفراء فقال: (ويصح تخريج المسألة على مذهب الفراء في رفع(إلا زيد) بالفعلين، وهذه التخاريج لا تصح على قواعد البصريين، والمانع من كونه من باب التنازع أنه لو كان منه؛ لزم إخلاء الفعل الملغي من الإيجاب، ولزم في نحو: ما قام وقعد إلا أنا: إعادة ضمير غائب على حاضر))[(٧)]، ويقول ابن عقيل عن قول الفراء: ((بأنه ضعيف لضعف مذهبه))[(٨)].

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١٠٥/٢، والتذييل ١٠٧/٧، والدرر ٣٦٨/٢، وشرح التصريح ٣١٩/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١٠٥/٢، والدرر٣٦٨/٢، والهمع٩٨/٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٠٤/٢-١٠٥.

(٤) سورة الصافات الآية ١٦٤

(٥) انظر: الهمع ٩٨/٣.

(٦) انظر: التذييل ١٠٩/٧.

(٧) شرح التسهيل ٤٥٥.

(٨) المساعد ٢٤٦/١.

أما القول الثاني المتضمن أنه من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية والتقدير "أحد" حُذف أحد لفظاً واكتفي بقصده، ودلالة النفي وللاستثناء على أحد، الذي اختاره ابن مالك فقد كان محل استدراك العديد من النحاة، فهذا أبو حيان يستدرك عليه بقوله: ((وليست المسألة من باب الآيات والبيت؛ لأن المحذوف في الآيتين مبتدأ، وباب المبتدأ أنه مما يجوز فيه الحذف إذا دلّ الدليل عليه، فالتقدير: وما منّا أحدٌ إلا له مقام، وإن من أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤمننَّ وأما قوله: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ فليست كالآيتين؛ لأن ما بعد إلا هو المبتدأ وهو قوله (واردها)، لكن من حيث المعنى اشتركت الثلاثة في حذف أحد. وأما ما قام وقعد إلا زيد فهي من باب حذف الفاعل، والفاعل لا يحذف، فقد تباين البابان في المحذوف))(١).

كما رد أبو حيان أيضاً البيت الذي استدل به ابن مالك بأن التقدير ولم ينج شيء فليس بظاهر كما ذكر، ولم يحذف فيه الفاعل، وإنما حذفت فضلة مرادة، والتقدير: ولم ينجُ بشيء، والفاعل ضمير يعود على سالم وعليه المعنى، وإذا حذفت الفضلة المرادة المجرورة انتصب ما بعد إلا على الاستثناء، تقول: ما مررتُ إلا زيداً؛ لأنك أردت أن اللفظ كان: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً، وإن جعلته استثناء مفرَّغا ولم تلحظ المحذوف جررت، فقلت: ما مررت إلا بزيد، وعلى هذا تأوَّل البيت أصحابنا لا على ما تأوله المصنف(٢).

ويقول ابن عقيل أيضاً: معلقا على تأويل ابن مالك: ((وأسند قعد إلى ضمير أحد، و(إلا زيد) بدل، لكن يلزمه على هذا حذف الفاعل، ومن قواعد البصريين أنه لا يحذف))(٣).

أما القول الثالث المتضمن أن "ما قام وقعد إلا زيدٌ" من باب حذف الفاعل، والتقدير في هذا التركيب هو: ما قام إلا زيد ولا قعد إلا زيد، فقد رده ابن عقيل في المساعد

---

(١) التذييل ٧/١٠٩.

(٢) انظر: التذييل ٧/١٠٨.

(٣) المساعد ١/٤٦٠.

بأن فيه حذفاً للفاعل[١].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري غير صحيح؛ لأن العلة التي من أجلها استدرك على ابن مالك وهي حذف الفاعل يردها قول الدماميني: ((بأن الممتنع حذف الفاعل لفظاً ومعنى، أما حذفه لفظاً مع وجوده معنى فلا امتناع فيه، وهنا كذلك، فإن إ(زيد) هو فاعل لهما معنى وإن كان من حيث اللفظ لأحدهما))[٢].

(١) انظر: المساعد ١/٤٦٠.

(٢) تعليق الفرائد ٥/٦٥.

المطلب الثالث: (حبّذا) دون (ذا):

لـ(حبّ) استعمالان:

أحدهما: أن يليها "ذا" وتُضمَّنَ المبالغة في المدح.

والثاني: أن لا يليها "ذا" وتكون مما بُني على (فَعُل)، وأجري مجرى "نعم" و"بئس"[١].

قال ابن مالك: ((وقد تُفرد حبّ فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها... وقد يُجرُّ فاعل حب بباء زائدة؛ تشبيها بفاعل أفعل تعجباً))[٢].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ويكون مرفوعها حينئذ كل اسم يصح أن يكون فاعلاً، هكذا أطلق المصنف، وفيه تفصيل وهو أنه إن قصد به التعجب فالأمر كما قال، وإن كان بمعنى "نعم" لم يسند إلا إلى يكون فاعلاً لـ"نعم"))[٣].

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك أطلق من خلال عبارته "وقد تفرد حبّ" بأن مرفوعها يكون أي اسم يصح أن يكون فاعلًا، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأنه هناك فرق، ولا بد من التفصيل على النحو التالي: إن كان يقصد في حبّ التعجب فكما قال، وإن كان حبّ بمعنى نعم فهذا لا يستقيم مع عبارته؛ لأنه حينئذ لا يسند إلى حبّ إلا ما يكون فاعلاً لنِعْم.

ويحسن بنا الوقوف على بعض آراء النحاة لعلنا نصل في نهاية الأمر إلى ترجيح.

للنحاة في هذه المسألة رأيان:

الرأي الأول: إذا انفردت حبّ عن ذا وقصد بها معنى نعم، فإن فاعلها لا يسند إلا إلى ما يكون فاعلاً لنعم، وينسب هذا الرأي إلى أكثر النحويين[٤]، ومن المتأخرين ابن

---

(١) انظر: تمهيد القواعد ٢٦٠٣/٥، وموصل النبيل ٨٠٦.

(٢) شرح التسهيل ٣٥٥/٢.

(٣) موصل النبيل ٨٠٧.

(٤) انظر: المساعد ١٤٥/٢-١٤٦.

عصفور[١]، وابن عقيل، والشيخ خالد الأزهري[٢].

الرأي الثاني: إذا انفردت حبّ دون ذا يجوز إلحاقها بباب نعم وبئس، فيجعل فاعله كفاعلها، وذلك إذ لم يدخله معنى التعجب، وإلى جواز إلحاقه بفعل التعجب، فلا يجري مجرى نعم وبئس، وينسب هذ الرأي إلى الأخفش[٣]، والمبرد[٤].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن المسألة تحتاج إلى تفصيل؛ لأن ذلك محل خلاف بين النحاة.

ويمكن أن نعتذر عن ابن مالك؛ بأنه لم يفصل في هذه المسألة؛ لأنه ذكرها في مصنفاته الأخرى، لذلك اشتغل في غيرها، فالشاطبي ذكر هذا الاستدراك في المقاصد الشافية وذكر جواباً حسنًا عنه فيقول: ((إنه لم يغفل عن هذا التقييد البته؛ لأنه لما ذكر أحكام "نعم" و"بئس" ألحق بهما "حبذا" في قوله "ومْثل نِعم حَبَذا[٥]"، فاقتضى أن "حبّ" بغير (ذا) مثل "نعم" في جميع الأحكام إلا ما خصّها به دون نعم، وهذا صحيح فإنها مثلها فيما سوى ما ذكر فلم يحتج إلى ذكر قيد لرجوعها إلى حكم الباب))[٦].

---

(١) انظر: شرح الجمل ٧٣/٢ يقول ابن عصفور: ((ومن أدخله معنى التعجب جاز أن يكون فاعله كل اسم، ومن لا يدخله معنى التعجب كان حكمه كحكم نعم وبئس في الفاعل)).

(٢) انظر: المساعد ١٤٥/٢، وموصل النبيل ٨٠٧.

(٣) انظر: رأيه في المساعد ١٤٦/٢.

(٤) انظر: المقتضب ١٤٨/٢.

(٥) يقول ابن مالك في الألفية ٥٧:

"مِثلُ نِعْمَ حبّذا الفاعلُ ذا وإن تُرِد ذمًّا فقُلْ لاحبذا"

(٦) المقاصد الشافية ٥٦٧/٤.

المطلب الرابع: بناء فعل التعجب من الفعل المبني للمجهول:

اشترط في الفعل الذي يصُاع منه فعل التعجب شروط، منها: ألاّ يكون مبنيا للمفعول[١]، فلا يبنى من نحو: (ضُرِب) و(قُتِل).

قال ابن مالك في المتن: ((وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس))[٢].

ثم قال في شرحه: ((وعندي أن صوغ فعل التعجب، وأفعل التفضيل من فعل المفعول الثلاثي الذي لا يلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع، بل يحكم باطراده؛ لعدم الضائر وكثرة النظائر))[٣].

قال الأزهري مستدركاً هذا القول: ((وهو موقوفٌ على السماع عند الجمهور، خلافاً لخطَّاب الماردي[٤]))[٥].

ووجه الخلاف في هذه المسألة هو أن ابن مالك يجيز بناء فعل التعجب وصياغته من الفعل المبني للمفعول؛ تبعاً لخطَّاب الماردي، ولكن بشرط أمن اللبس، فرد الأزهري ما ذهبا إليه، وأنه لا يصاغ فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول وما جاء خلاف ذلك، فهو موقوف على السماع، وقد سبقه إلى هذا الاستدراك أبو حيان في الإرتشاف؛ إذ نقل مذهب خطاب الماردي بأنه يجيز صياغة الفعل المبني للمفعول إذا أمن اللبس[٦].

وللنحاة في هذه المسألة مذهبان:

---

(١) من هذه الشروط: أن يكون ثلاثيًّا، ومتصرفاً، وتاماً، ويقبل معناه التفاوت. انظر: شرح الكافية الشافية ١٠٨٢/٢، وشرح قطر الندى ٣٦٧.

(٢) شرح التسهيل٣٧٥/٢.

(٣) المرجع السابق٣٧٦/٢.

(٤) خطاب الماردي هو: خطاب بن يوسف بن هلال الماردي القرطبي المالكي، روى عن أبي عبد الله الفخار وأبي عمر أحمد بن الوليد، وتصدر لإقراء العربية طويلاً، وصنف فيها، واختصر الزّاهر لابن الأنباري، وله حظ في قرض الشعر، توفي سنة٤٥٠هـ. انظر: بغية الوعاة ٥٥٣/١.

(٥) موصل النبيل٨٢٢.

(٦) انظر رأيه في: الارتشاف ٤٤/٣.

المذهب الأول: أنه لا يصاغ فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول، وإلى هذا ذهب سيبويه؛ إذ يقول: ((وبناؤه أبدا من فَعَل، وفَعِل، وفَعُلَ وأَفْعَلَ))[١].

قال أبو سعيد السيرافي معلقاً على قول سيبويه: ((يعني أن فعل التعجب لا يكون إلا فعلا، أصله قبل التعجب فعل، كقولك: ما أضرب زيداً!... وأصله ضرب... وما أعلم زيدًا!، وأسمعه!، وأصله علم وسمع))[٢].

والذي يفهم من قول سيبويه (أبداً) أن فعل التعجب يصاغ من هذه الأوزان، وهي أوزان المبني للفاعل، وليس فيها أوزان تدل على بناء الفعل للمفعول. ووافقه في ذلك المبرد، والزجاجي والصيمري[٣] وغيرهم[٤].

واحتج أصحاب هذا الرأي بالعلة النحوية التى من أجلها منع صوغ أفعل التعجب من الفعل المبني للمفعول، وهي أنه يؤدي إلى الالتباس بفعل الفاعل، كما في قولك (ماأَضْرَبَ زيداً) تريد التعجب من ضَرْبٍ أُوقِعَ به؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْب أَوْقَعهُ[٥].

ومن الحجج أيضاً -كما قال الصيمري-: ((وإنما لم يجز أن يؤخذ فعل التعجب من فعل المفعول؛ لأن النقل بالهمزة لا يكون إلا في فعل الفاعل كقولك: جلس أجلسته، وذهبت أذهبته، وباب التعجب نقل، فوجب ألا يُنقل به إلا فعل الفاعل))[٦].

المذهب الثاني: لا يصاغ فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول إلا إذا أمن اللبس[٧]، فهو جائز وهو مذهب خطاب الماردي؛ حيت يرى إجازة صيغة فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول إذا أمن اللبس، أي: إذا كان الفعل مما لازم صيغة المبني

(١) الكتاب ٧٣/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣٥٨/١.

(٣) انظر: المقتضب ١٧٨/٤، والجمل١٠٠، والتبصرة والتذكيرة ٢٦٦/١.

(٤) منهم ابن الحاجب في الإيضاح ٦٥٤/١، وابن هشام في شرح قطر الندى ٣٦٧.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ١٤٥/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٩٢٠/٢.

(٦) التبصرة والتذكيرة ٢٦٦/١.

(٧) المقصود بأمن اللبس: هو أن يكون الفعل من الأفعال الملازمة لصيغة الفعل المبني للمفعول نحو: (عنيت بحاجتَك)، وزُهِي علينا. انظر: شرح التصريح٩٢/٢.

للمجهول[١]، ووافقه في ذلك الجرجاني، والرضي[٢]، وابن مالك في شرحه للتسهيل فقال: ((وقد يُبنى فعل التعجب من فعل المفعول إن أمن الالتباس بفعل الفاعل نحو: "ما أجنَّه!" و"ما أشغفه!"))[٣].

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن الفعل إذا كان ملازماً لصيغة المفعول (فُعِل)، فإنه لا يلتبس بفعل الفاعل؛ إذ وُجِد فعل و فاعل في الأصل، ولانتفاء هذا السبب المانع من بنائه من فعل المفعول، أجيز بناءه[٤]. وهذا ردٌّ على ما ذهب إليه أصحاب الرأى الأول.

كما احتجوا أيضاً بالقياس على أفعل التفضيل، فإن السماع جاء به، فكما جاز ذلك فيُمكن أن يقاس عليه فعل التعجب؛ لأنه يصاغ ممّا يصاغ منه أفعل التفضيل نحو كـ((أزهى من ديك[٥]))[٦].

ومن خلال الأقوال السابقة يترجح ما ذهب إليه ابن مالك من منع بناء فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول، إلا إذا كان ملازما لصيغة (فُعِل) ومضارعه ؛ لأن العلة النحوية التي من أجلها منع صياغة الفعل المبني للمفعول والمتمثلة في (الالتباس بفعل الفاعل) إنها منتفية في الفعل الملازم بصيغة (فُعِل)، وقد ورد ذلك عن العرب كما في: ((وما أجنَّه!، وما أولعه!، وما أحبَّه))[٧]. هذا من جهة ومن أخرى أنه عضد السماع بالقياس حيث يُقاس فعل التعجب على أفعل التفضيل، وقد جاء السماع بأفعل التفضيل مصاغاً من الفعل المبني للمفعول.

---

(١) نقل عنه ذلك أبو حيان في الارتشاف ٤٤/٣.

(٢) انظر: المقتصد ٣٨٣/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٢٩/٤.

(٣) شرح التسهيل ٣٧٦/٢.

(٤) انظر: عدة السالك إلى أوضح السالك ٢٦٨/٣ .

(٥) انظر المثل في: مجمع الأمثال ٣٢٧/١.

(٦) انظر: الارتشاف ٤٥/٣.

(٧) انظر: منهج السالك ٣٧٦.

المبحث الثالث: **الاستدراكات في الحروف، وفيه أحد عشر مطلباً**:

المطلب الأول: تخفيف (إنّ).
المطلب الثاني: إعمال "لكنْ " مخففة.
المطلب الثالث: ما تنفرد به (مِن) بين سائر حروف الجر.
المطلب الرابع: زيادة (الباء) في خبر (أن) .
المطلب الخامس: اطراد حذف الجار قبل (أنَّ) و(أَنْ) .
المطلب السادس: (اللام) مع مفعول ذي الواحد.
المطلب السابع: دخول (كاف) التشبيه على (أنت) و(إياك) .
المطلب الثامن: زيادة (ما) الكافة بعد الباء.
المطلب التاسع: ما تنفرد به (الواو) العاطفة.
المطلب العاشر: لام الطلب: حركتها وأحكامها.
المطلب الحادى عشر: (أن) المفسرة.

المطلب الأول: تخفيف (إنّ):

تأتي (إنّ) بمعنى نعم فتعامل بما تعامل به نعم من عدم الاختصاص، وعدم الإعمال، وجواز الوقف عليها.

قال ابن مالك: ((ترادف إنّ نعم فلا إعمال وتخفف فيبطل الاختصاص ويغلب الإهمال... ولا يليها غالبا من الأفعال إلا ماض ناسخٌ للابتداء، ويقاس على نحو:

شَلَّتْ يَمينُك إن قَتَلْتَ لمسلماً　　حلَّتْ عليك عُقوبةُ المتعمِّدِ[(١)]

وفاقاً للكوفيين والأخفش ولا تعمل عندهم ولا تؤكد، بل تفيد النفي، واللام للإيجاب))[(٢)].

قال الأزهري مستدركاً على ابن مالك قوله "عندهم": ((أي: الكوفيين فقط، دون الأخفش من البصريين خلافاً لما يوهمه كلام المصنف))[(٣)].

ووجه الاستدراك في هذه المسألة هو أن كلام ابن مالك يوهم أن الكوفيين والأخفش يرون أنّ (إنْ) المشار إليها لا عمل لها ولا هي مخففه من (إنّ)، بل هي النافية، واللام بعدها للإيجاب، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن الأخفش لا يرى ذلك، وإنما هو رأي الكوفيين فقط وكلام ابن مالك يوهم بأن الكوفيين والأخفش متفقون على رأي واحد.

وقبل التحقق من نسبةالقول إلى الأخفش لا بد من الوقوف على آراء النحاة في هذه المسألة.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد صحابية جليلة تخاطب به ابن جرموز قاتل الزبير بن العوام زوجها. والبيت من شواهد تعليق الفرائد ٦٣/٤، والهمع ٤٥٢/١، والدرر ٣٢٦/١.

والشاهد فيه: (إن قتلت)؛ إذ أدخل الشاعر (إن) المخففة على لفظ (قتلت) وهو فعل ماضٍ غير ناسخ .

(٢) شرح التسهيل ٤١٣/١.

(٣) موصل النبيل ٣٥٦.

فقد اختلفوا في تخفيف (إنّ) وإعمالها، وذلك على قولين:

القول الأول: ذهب الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي في أحد قوليه والفراء(١) إلى أنها لا يجوز تخفيفها البتة، لا معملة ولا مهملة؛ لأن الخفيفة عندهم هي حرف ثنائي الوضع ناف، وليس مخففا من الثقيلة(٢).

القول الثاني: ذهب البصريون(٣) إلى أنه يجوز أن تخفف (إنّ)، وحينئذ يجوز إعمالها وإهمالها، وفي ذلك يقول سيبويه: ((وحدَّثنا من نثق به: أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق وأهل المدينة يقرءون ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾(٤) يخففون وينصبون))(٥)، ووافقهم في ذلك الكسائي في قوله الثاني؛ إذ يقول: إ نها إن دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة، كما قال البصريون، وإن دخلت على الفعل كانت للنفي واللام بمعنى إلا كما قال الكوفيون(٦).

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بالآية السابقة، وأيضاً بأنه قد سُمع تخفيف بعض أخوات (إنّ) مع إعمالها، ومن ذلك قول الشاعر:

وَصدْرٍ مُشْرق النَّحْرِ كأنْ ثَدْيَيهِ حُقَّانِ(٧).

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٠-٢٩، والأصول ١/٢٦٠، وشرح التسهيل ١/٤١٥، والارتشاف ١٤٩/٢، وتعليق الفرائد ٤/٦٠، وأوضح المسالك ٣٦٩/١، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ٣٤٠/١.

(٢) انظر: الارتشاف١٤٩/٢، وتعليق الفرائد ٤/٦٠، والهمع ٤٥٣/١.

(٣) انظر: المقتضب ٣٦١/٢، والأصول ٢٦٠/١، وأمالي ابن الشجري ١٤٧/٣، والتذييل والتكميل ٥/١٤٣، وهمع الهوامع ٤٥٣/١.

(٤) سورة هود الآية١١١. قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر بإسكان النون مخففة وقرأ الباقون بتشديدها. انظر: النشر ٢١٨/٢.

(٥) الكتاب١٤٠/٢.

(٦) انظر: الأصول ٢٦٠/١، والارتشاف ١٥١/٢، والهمع ٤٥٣/١.

(٧) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢/١٣٥، وأمالي ابن الشجري ٣٦٢/١، وشرح المفصل ٨٢/٨. والشاهد فيه: (كأنْ ثدييه)؛ تخفيف كأن مع إعمالها.

=

وكذلك استدلوا أيضاً بأن تخفيف (إنّ) وحذف حرف منه ليس مخلاً بإعماله، شأنه في ذلك شأن الفعل الذي لا يتغير عمله حين يحذف منه، مثل: لم يكُ[١].

أما مذهب الأخفش ففي كتابه (المعاني)[٢] يقول: ((وزعموا أنّ بعضهم يقول: (إنْ زيداً لمنطلقٌ) وهي مثل: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾ ﴾[٣] يقرأ بالنصب والرفع. وأما قولهم: إن اللام بمعنى: إلا فدعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى إلا لكان استعمالها بعد غير إنْ من حروف النفي أولى؛ لأنها أنص من النفي من إنْ، فكان يقال: لم يقم لزيد... وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد، كما قصد مع التشديد))[٤].

إذن الأخفش يوافق البصريين فيرى إعمالها وإن كان الأكثر إهمالها، ويرى أنها (إنْ) المخففة من الثقيلة، وأنّ اللام لام التوكيد لـ (إنَّ)، ويجيز أيضاً دخولها على الفعل الناسخ وغير الناسخ[٥]. وهو بذلك موافقٌ للبصريين ومخالفٌ للكوفيين[٦].

وبالنظر إلى ما نقله ابن مالك في شرح التسهيل وغيره من النحاة نجد أن ما ذهب إليه الأخفش مخالف للكوفيين وليس متفقًّا معهم على رأي واحد، لذلك يمكننا القول بأن استدراك الأزهري على ابن مالك صحيح؛ لأن عبارة ابن مالك توهم أن الأخفش والكوفيين يرون أن (إنَّ) إذا خفقت لا تعمل، وقد علمت الحال من الآراء السابقة، لذلك تنبه الأزهري إلى ذلك وأزال هذا الوهم الذي علق في عبارة ابن مالك، وقد سبقه إلى هذا

= والحقُ بالضم: وعاء صغير ذو غطاء يتخذ من عاج أو زجاج أو غيرهما، معجم الوسيط ١٨٨/١

(١) الكتاب ١٤٠/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٥٠٦/١

(٣) سورة الطارق الآيه ٤.

(٤) شرح التسهيل ٤١٦/١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٤٢/٥.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٤١٦/١، وشرح التسهيل للمرادي ٤٤، والارتشاف ١٤٨/٢-١٤٩، وتعليق الفرائد ٦٥/٤، والهمع ٤٥٣/١، وأثر الأخفش في الكوفيين ٢٠٤.

الاستدراك أبو حيان؛ إذ يقول: ((وجمعه بين الكوفيين والأخفش ليس بجيد؛ لأن المذكورَيْن مختلفان))[١].

وأيضاً هو ظاهر كلام الدماميني في تعليق الفرائد عندما أشار إلى قول ابن مالك "ولا تعمل عندهم" قال: ((أي: عند الكوفيين فعليهم فقط يعود الضمير لا عليهم مع الأخفش))[٢]، ولذلك كانت عبارة ابن مالك تحتاج إلى تفصيل ليزول معها هذا اللبس؛ لأن القاعدة تقول: إن الضمير يعود على أقرب مذكور، وأقرب مذكور قبل "عندهم" قوله الكوفيين والأخفش.

(١) التذييل والتكميل ١٤٢/٥.

(٢) تعليق الفرائد ٦٥/٤.

المطلب الثاني: إعمال (لكنْ) مخففة:

تخفيف "لكنَّ "فتهمل وجوباً ، نحو قوله تعالى: ﴿ولكنِ الله قتَلَهُم﴾[(١)][(٢)].

قال ابن مالك في الشرح: ((لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على ما خفف من إنّ وأنّ وكأنّ، ورأيهما في ذلك ضعيف))[(٣)].

فاستدرك عليه الأزهري ما نقله عن يونس فقال: ((وماروي عن يونس أنه حكى فيها العمل، فهي رواية لا تعرف))[(٤)].

ووجه هذا الاستدراك هو أن ابن مالك نقل إجازة إعمال (لكنْ) مخففه عن يونس بن حبيب، والأخفش فاستدرك الأزهري عليه بأن هذه الرواية لا تعرف، وهو مسبوق بإنكار هذه الرواية، فقد أنكرها أبو حيان في التذييل[(٥)]، والمرادي في شرحه على التسهيل[(٦)].

وقبل التحقيق من صحة الرواية ونسبتها ليونس بن حبيب نقف على آراء النحاة في إعمال (لكنْ) مخففة فنجدهم قد كان لهم رأيان في ذلك:

الرأي الأول: تخفف (لَكِنَّ) فتهمل وجوباً وإلى هذا ذهب أكثر النحويين[(٧)]، ومن المتأخرين الزمخشري، وابن يعيش، وابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام، وابن هطيل اليمني[(٨)].

---

(١) سورة الأنفال آية:١٧. وقراءة التخفيف ورفع ما بعد "لكن" هي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف. انظر: النشر في القراءات العشر ٢١٩/٢.

(٢) أوضح المسالك ٣٨١/١.

(٣) شرح التسهيل ٤١٨/١.

(٤) موصل النبيل ٣٥٧.

(٥) انظر: ١٤٦/٥.

(٦) انظر: ٣٥٥.

(٧) انظر: رصف المباني ٢٧٧.

(٨) انظر: المفصل ٣٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨١/٨، وشرح التسهيل ٤١٨/١، والتذييل والتكميل ١٤٦/٥، وأوضح المسالك ٣٨١/١، والمحسبة ١٩٨.

الرأي الثاني: تخفف "لكِنْ" فيجوز إعمالها وإلى هذا ذهب يونس بن حبيب(١)، والأخفش(٢)، وأبو علي الفارسي(٣).

ومن خلال الوقوف على كتب النحاة التى بين يدي، وجدت أن السهيلي ينقل عن أستاذه أبي القاسم بن الرَّماك(٤) فيقول: ((قد أفادني رواية عن يونس أنه حكى الإعمال في (لكن) مع تخفيفها، وكان أبو القاسم. -رحمه الله - يستغرب هذه الرواية، ورأيته حين ذكرني بها متعجباً منها، وكان إماماً في هذه الصنعة رحمه الله تعالى))(٥).

كما رجح ابن يعيش قول سيبويه في مجئ (لكن) حرف عطف ((على رأي يونس بن حبيب وذكر رأيه فقال: ((وكان يونس يذهب إلى أنها إذا خففت لا يبطل عملها، ولا تكون حرف عطف بل تكون عنده مثل (إن) و(أن)، فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجا عما كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك (لكن)، فإذا قلت: ما جاءني زيد لكن عمرو، فعمرو مرتفع بلكن، والاسم مضمر محذوف))(٦).

وذهب أيضاً أبو علي الفارسي في المسائل المشهورة بأن ما ذهب إليه يونس بن حبيب من إجازه إعمال (لكن) هو الوجه الذي يرتضيه، وعلل لما ذهب إليه بأن (لكنَّ) إنما تدخل إذا كانت مشددة على الابتداء والخبر فتخفيفها لا يخرجُها عما كان لها في

---

(١) انظر رأيه في: نتائج الفكر للسهيلي ٢٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨١/٨، والجنى الداني ٦٢٠.

(٢) انظر رأيه في: شرح التسهيل ٤١٨/١، وشرح الكافية للرضي ٣٩٢/٤، والتذييل والتكميل ١٤٦/٥.

(٣) انظر: المسائل المنثورة ٤٣.

(٤) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي النحوي المعروف بابن الرماك، فقيه نحوي لغوي، كان أستاذاً في العربية، مدققاً قيِّماً بكتاب سيبويه، أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر، وأخذ عنه السهيلي، ومات كهلاً سنة ٥٤١هـ. انظر: بغية الوعاة ٨٦/٢.

(٥) نتائج الفكر ٢٠٢، وانظر: رصف المباني ٢٧٧.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٨.

الأصل، لأنها لا تنفرد إلا بمبتدأ وخبر، فلم يكن تخفيفها مما يوجب خروجها عما هي عليه في الأصل، وذكر كذلك سببًا آخر هو أن هذه الحروف إذا خففت لا تنتقل عماكان لها في الأصل، ألا ترى أن (كأنّ) إذا خففت لا تدخُل إلا على مبتدأ وخبر، كما كانت متنقلة، فكذلك (لكن) بمنزلتها؛ لأنها أختها[١].

كما نقل الرضي أيضاً في شرح الكافيه رأي يونس بن حبيب بجواز إعمال (لكن) مخففة فقال: ((فإذا خُففت أُلغيت، والأخفش، ويونس أجازا إعمالها مخففة))[٢].

كما نقل رأيه أيضا الأشموني فقال: ((وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذ قياساً، وحكي عن يونس أنه حكاه عن العرب))[٣].

كما قال أيضاً صاحب الجنى: ((أجاز يونس والأخفش إعمالها إذا خففت))[٤].

ومن خلال الأقوال السابقة يظهر أن استدراك الأزهري غير صحيح؛ لكثرة النقول من النحاة عن يونس بن حبيب في إجازته لإعمال لكن مخففة، مما لا يجعل مجالاً للشك في أن هذه الرواية لم تُعرف عنه، هذا من جهة، ومن أخرى يمكن القول بأن هذا الرأي ضعيف[٥] فلا يُقاس عليه؛ لشذوذه سماعا، ومنعه بقلة القياس، ألا ترى قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾[٦] أنّ مَنْ شدَّدَ (لكن) من القراء أعملها فنصب مابعدها، ومن خففها رفع ما بعدها، وليس في القراء من قرأ بالتخفيف مع النصب[٧]، لذلك ربما من أنكر هذه الرواية كان متعجباً لما ذهب إليه يونس بن حبيب.

(١) انظر: المسائل المنثورة ٤٣-٤٤.
(٢) شرح الكافية للرضي ٣٩٢/٤.
(٣) شرح الأشموني ٣٢٦/١.
(٤) الجنى الداني ٦٢٠.
(٥) انظر: شرح التسهيل ٤١٨/١.
(٦) سورة الأنفال الآية ١٧.
(٧) انظر: رصف المباني ٢٧٧.

المطلب الثالث: ما تنفرد به (من) بين سائر حروف الجر:

من حروف الجر ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية نحو: عَن وعلى إذا دخلت عليها "مِن" نحو قولهم: جلس من عن يمينه[(١)].

قال ابن مالك: ((وتنفرد (من) بجر ظروف لا تتصرف، كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع وعن وعلى اسمين))[(٢)].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وتسومح في ذلك وذهب الفراء، ومن وافقه من الكوفيين إلى أن (عن)، و(على)، مع (من)، على ما كان عليه من الحرفية))[(٣)].

ووجه الاستدراك: هو أن ابن مالك يرى أن (عن)، و(على) إذا دخلت عليهما (من) فهما اسمان نحو: "جئت من عن يمينه"، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري فقال: إن ما ذهب إليه المصنف قد خرج مخرج التسامح؛ لأن الفراء ومن وافقه من الكوفيين يرون أن (عن) و(على) مع (من) على ما كانا عليه من الحرفية.

وللنحاة في هذه المسألة مذهبان:

المذهب الأول: ذهب البصريون إلى أن (عن) و(على) إذا دخلت عليهما (من) فهما اسمان[(٤)]، وعلل سيبويه ذلك بقوله: ((وأما (عن) فاسمٌ إذا قلت: مِن عن يمينك؛ لأن (مِن) لا تعمل إلا في الأسماء))[(٥)].

المذهب الثاني: ذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن (عن) و(على) إذا

---

(١) ومن أقسام حروف الجر أيضاً: قسم لا يستعمل إلا حرفا، وقسم يستعمل حرفا وفعلاً، وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلا. انظر: علل النحو للوراق ٢٩١، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٧/١، وأوضح المسالك ٥٣/٣، وشرح التصريح ١٨/٢، وإرشاد السالك ٥٦١/١.

(٢) شرح التسهيل ١/٣.

(٣) موصل النبيل ٩٠٠.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤٤٤/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٧٠١، والهمع ٣٨١/٢.

(٥) الكتاب ٢٢٨/٤. ويقول في موضع آخر: ((أما على فاستعلاء الشيء... وهو اسمٌ ولا يكون إلا ظرفا. ويدلك على أنه اسمٌ قول بعض العرب : نهض مِن عليه)). الكتاب ٢٣٠/٤-٢٣١.

دخلت عليهما (من) فهما باقيان على حرفيّتهما[١].

واستدلوا على ذلك بأنها تسد مسد الاسم المخفوض، فإذا قلت: نظرت إلى زيد؛ فـ(إلى) عندهم تسد مسد وجه زيد أو ما جرى مجراه... ولو كانت (عن) و(على) اسمين إذا دخلت عليهما (من) لقيل: عندك مرغوب فيه، يعني به: ناحيتك مرغوب فيها، وهذا لا يلزم كما لا يلزم في الأسماء؛ إذ فيها ما لا يتصرف نحو: أيمن الله وسبحان الله ومعاذ الله[٢].

إذا من خلال ماسبق نقول: إن استدراك الأزهري صحيح؛ لأن المسألة فيها رأيان، وعبارة ابن مالك تدل على رأي واحد وهو أن (عن) و(على) إذا دخلت عليهما (من) فهما اسمان.

ولكن يمكن أن نعتذر عن ابن مالك بأنه حمل كلامه على الكثير لا القليل.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٤٤، وشرح التسهيل للمرادي ٧٠١، والمساعد ٢/٢٥٢، وتمهيد القواعد ٦/٢٩٠٩، والهمع ٢/٣٨١.

(٢) تمهيد القواعد ٦/٢٩٠٩حاشيه(٥).

المطلب الرابع: زيادة الباء في خبر (أنّ):

تزاد الباء كثيراً في الخبر المنفي بليس كقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[1][2].

قال ابن مالك: ((وتزاد الباء كثيراً في الخبر المنفي بليس... وبعد: أو لم يروا أنّ وشبهه))[3].

ثم قال في الشرح: ((ومثال دخولها بعد أنَّ المسبوقة بأو لم يَرَوْا، قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ ﴾[4] وهذا من إجراء الشيء على ما هو في معناه؛ لأن معنى: أو لم يرو أن الله، أو ليس الله))[5].

قال الشيخ خالد الأزهري -عند شرحه لـ"شبهه"-: ((نحو: "أولم تعلموا أن" "أو لم تتيقنوا أن "، ولم يذكر له المصنف مثالاً))[6].

ووجه الاستدراك: أن المصنف عند ما تطرق إلى المواضع التي تزاد فيها الباء ضرب لكل موضع مثالاً، ولكن عند ذكره موضع زيادة الباء بعد أو لم يروا أن، وشبهه ذكر مثالاً لزيادة الباء بعد أو لم يروا أن ولم يمثل لقوله: "وشبهه"، فاستدرك الشيخ خالد الأزهري ما أهمله المصنف وذكر لها مثالاً.

فعند النظر في التسهيل وشرحه لم أجد أن المصنف قد ضرب مثالاً لقوله: "وشبهه". لذلك كان محل استدراك عند شُراح التسهيل، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد المرادي يقول: ((ولم يذكر المصنف مثالاً لقوله "وشبهه" ويمكن أن يمثل بما أجازه الزجاج

---

(١) سورة الزمر الآية ٣٦.

(٢) وتزاد الباء أيضاً في خبر الفعل الناسخ المنفي نحو:"لم أكن بقائم"، وفي خبر "لا" أخت ما، وفي "لا" التبرئة، وفي خبر "لكن"، وفي خبر "ليت". انظر: الهمع ١/٤٠٣-٤٠٦.

(٣) شرح التسهيل ١/٣٦٦.

(٤) سورة الأحقاف الآية ٣٣.

(٥) شرح التسهيل ١/٣٦٧.

(٦) موصل النبيل ٣٠٧.

قال: لو قلت: ما ظننت أن زيداً بقائم؛ لجاز))[1]. وتبعه في هذا الاستدراك الدماميني، وناظر الجيش، والشيخ خالد الأزهري[2].

إذن من خلال ما سبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري وغيره صحيح؛ يقول ناظر الجيش: ((وأما قول المصنف وشبهه، فمراده به شبه أولم يروا، ولم يمثل له المصنف بشيء ولا الشيخ أيضاً وكأنه لم يحقق له مثالاً))[3].

---

(١) شرح التسهيل ٣٢٣، وانظر: شرح التصريح ٢٠٣/١.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٢٧٠/٣، وتمهيد القواعد ١٢٤٣/٣-١٢٤٤، وموصل النبيل ٣٠٧.

(٣) تمهيد القواعد ١٢٤٣/٣-١٢٤٤.

المطلب الخامس: اطراد حذف الجار قبل (أنَّ) و(أنْ):

اطرد حذف حرف الجر مع (أنّ) و(أنْ) إن تعين عند حذفه نحو: عجبتُّ أن يُبغَض ناصح، فلو لم يتعين الحرف عند حذفه مع (أنّ) و(أن) لامتنع الحذف نحو: رغبت أن يكون كذا[١].

قال ابن مالك: ((ومذهب الخليل والكسائي في (أنّ) و(أنْ) عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أنهما في محل جر، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب، وهو الأصح))[٢].

قال الشيخ خالد الأزهري مستدركا على هذا القول: ((وما حكاه المصنف عن الخليل أنه في موضع جر موافق لحكاية صاحب البسيط عنه ذلك، والذي في كتاب سيبويه أن الخليل قال: إنه في موضع نصب))[٣].

ووجه الخلاف في هذا الاستدراك يدور حول المذهب الذي نسبه ابن مالك إلى الخليل والكسائي والقائل: بأن موضع (أنّ) و(أنْ) بعد حذف حرف الجر المطرد أنهما في محل جر فاستدرك عليه الأزهري ذلك بأن ما في كتاب سيبويه يخالفه، وهو أن الخليل يقول بالنصب، وليس بالجر.

وعند التحقق من تلك النسبة إلى الخليل وجدت أن الذي ذكره سيبويه عن الخليل عكس ما نُسب إليه؛ إذ يقول: ((وسألتُ الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾[٤] فقال: إنَّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أُمّتُكم أمة

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٨٠-٨١.

(٢) شرح التسهيل ٨١/٢.

(٣) موصل النبيل ٤٧٩. وصاحب البسيط هو أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي المعروف بضياء الدين ابن العلج من نحاة الأندلس في القرن السابع الهجري ، أقام باليمن وصنف بها كتابه البسيط في النحو واشتهر به. بغية الوعاة ٣٧٠/٢.

(٤) سورة المؤمنون الآية ٥٢.

واحدة وأنا ربكم فاتقون. وقال: ونظيرُها: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[١]؛ لأنه إنما هو: لذلك (فليَعْبُدوا) فإن حذفت اللام من (أنْ) فهو نصبٌ، كما أنّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً. هذا قول الخليل))[٢].

وبهذا تكون نسبة ابن مالك الجرَّ إلى الخليل غير صحيح، وهو ما ذكره بعض النحاة، وعلقوا عليه بقولهم: إن ابن مالك تابع في ذلك بعض النحاة وأنه سهو منه[٣]، كما رمى أبو حيان ابن مالك بالوهم؛ إذ يقول: ((ووهم ابن مالك وصاحب البسيط فنقلا أن مذهب الخليل أنه في موضع جر))[٤].

وهكذا يكون القول بموضع جر هو مذهب الكسائي –كما ذكر النحاة– ونسبه أيضاً ابن عقيل إلى الأخفش[٥]، وهو أحد قولي الفراء في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ ﴾[٦]؛ إذ يقول: ((والفتح على قوله: ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[٧] وعليم بأن هذه أمتكم فموضعها خفض؛ لأنها مردودة على (ما)، وإن شئت كانت منصوبة بفعل مضمر كأنك قلت: واعلم هذا))[٨].

ومن خلال ما سبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأنّ في كتاب سيبويه نصًّا صريحًا عن الخليل بأن موضعه النصب.

---

(١) سورة قريش الآية ١.

(٢) الكتاب ٣/١٢٦-١٢٧، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/٣٤٥-٣٤٦.

(٣) انظر: شرح التصريح ١/٣١٣.

(٤) الارتشاف ٣/٥١.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ١/٤٨٨.

(٦) سورة المؤمنون الآية ٥٢.

(٧) سورة المؤمنون الآية ٥١.

(٨) معاني الفراء ٢/٢٣٧

المطلب السادس: اللام مع مفعول ذي الواحد:

تأتي اللام لمعانٍ عدة، منها أنها تأتي للملك، وهو أغلب معانيها، والنسب، والتعليل، وللتعدية[(١)]، ولكنها قد تأتي زائدة على ضربين: أحدهما مطرد نحو قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[(٢)(٣)]، والآخر غير مطرد، كقول الشاعر:

ومَلَكْت ما بين العِراق، ويَثْرِبٍ   مُلكاً أجار لمسْلمٍ ومُعاهدٍ[(٤)]

قال ابن مالك في باب حروف الجر: ((ومنها اللام للملك وشبهه، وللتمليك وشبهه... وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياساًفي نحو: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[(٥)]، و﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[(٦)]، وسماعاً نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[(٧)]))[(٨)].

قال الشيخ خالد الأزهري: -مستدركاً على قول ابن مالك – ((وفهم من قوله: "ذي الواحد" أنها لا تزاد مع مفعول ذي الاثنين، وقد جاء السماع بخلافه، قال الشاعر:

---

(١) ومن معاني اللام أيضاً: أن تكون للغرض، والاستحقاق، وللعاقبة، وتكون بمعنى على. انظر: المحرر بالنحو ٩١٣/٢، والجنى الداني ٩٦، ومغني اللبيب ٢٣٥/١.

(٢) سورة هود الآية ١٠٧.

(٣) المطرد: هو أن تزاد مع المفعول به بشرطين :الأول :أن يكون العامل متعد إلى واحد .الثاني :أن يكون قد ضعف بتأخره نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ سورة يوسف الآية ٤٣. انظر: الجنى الداني ١٠٥-١٠٦، ورصف المباني ٢٤٧.

(٤) البيت من الكامل، وهو لابن ميادة في ديوانه ١١٢، ومغني اللبيب ٢٣٢/١، وشرح التصريح ١١/٢، وحاشية الصبان ٣٢١/٢، والدرر٨٢/٢، وبلا نسبه في الجنى الداني ١٠٧.

واستشهد به على مجيء اللام زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله.

(٥) سورة يوسف الآية ٤٣.

(٦) سورة هود الآية ١٠٧.

(٧) سورة النمل الآية ٧٢.

(٨) شرح التسهيل ١٤/٣.

أحَجَّاجُ لا يُعطي العُصَاة مُنَاهُم ولا اللّه يُعطي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا))[١][٢]

ووجه الاستدراك: هو أن الشيخ خالد الأزهري يرى أن الذي يفهم من قول ابن مالك "وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياساً" أنه ممتنع عنده أن تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى إلى مفعولين، ويرد ما ذهب إليه السماع واستشهد بالبيت السابق.

وللنحاة في مسألة زيادة لام التقوية مع عامل يتعدى إلى مفعولين مذهبان:

المذهب الأول: منع زيادة اللام مع فعل متعدى لمفعولين، وإلى هذا ذهب ابن مالك؛ إذ يقول في شرح التسهيل: ((ومن لامات الجر الزائدة، ولا تزاد إلا مع مفعول به بشرط أن يكون عامله متعدياً إلى واحد))[٣]. وحجته على ذلك أن اللام إن زيدت فيهما لزم تعدية فِعْل واحد إلى مفعولين بحرف واحد لا نظير له، وأما الزيادة في أحدِهما فيلزم منها الترجيح دون مُرجّحٍ، وإيهام غير المقصود فوجب اجتنابه[٤]. ووافقه أبو حيان، والمرادي[٥].

المذهب الثاني: جواز زيادة اللام مع فعل متعدى لمفعولين، وإلى هذا ذهب ابن عقيل؛ إذ يقول -شارحاً عبارة ابن مالك السابقة-: واحترز بالواحد من المتعدى إلى اثنين فلا تزاد مع معمولة كذا قال المصنف وقد جاء السماع بخلافه، واستدل بالبيت السابق[٦]. ووافقه الشيخ خالد الأزهري[٧].

ومن خلال ما سبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري وغيره غير صحيح؛ لأن السماع الذي اعتمد عليه قليل، ولا تبنى عليه القواعد، هذا من جهة، ومن أخرى أن البيت الذي استشهد به العامل فيه هو الفعل وزيدت اللام على أحد المفعولين، وهذا شاذ؛ لقوة العامل[٨].

---

(١) سبق تخريجه ص٣٥. واستشهد به على دخول اللام على أحد المفعولين.

(٢) موصل النبيل ٩٠٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٨/٣.

(٤) انظر: شرح الكافية ٨٠٤/٢

(٥) انظر: الارتشاف ٤٣٥/٢، وشرح التسهيل ٧٠٤.

(٦) انظر: المساعد ٢٥٩/٢

(٧) موصل النبيل ٩٠٥.

(٨) انظر: المغني ٢٣٥/١، والهمع ٣٧٢/٢، والدرر ٨٤/٢.

المطلب السابع: دخول كاف التشبيه على (أنت) و(إياك):

قسمت الحروف الجارة إلاستة أقسام، منها: ما لا يجر إلا الظاهر، ولا يختص بظاهر معين، وهو ثلاثة: الكاف، وحتى، والواو[(١)].

قال ابن مالك: ((ومنها الكاف للتشبيه، ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل، وعلى أنت وإياك وأخواتها أقل))[(٢)].

قال الشيخ خالد الأزهري مستدركاً: ((ونوزع المصنف في كون (كأنت)، ونحوه أقل من (كها)، فإنه إن لم يكن أكثر فهو مساو))[(٣)].

ووجه الاستدراك في المسألة: أن ابن مالك يرى أن الكاف خالفت أصلها في بعض الكلام فجرت ضمير الغائب ولكنه قليل، وأما الأقل منه فهو دخول الكاف على ضمائر الرفع والنصب المنفصلة، فاستدرك الشيخ خالد الأزهري عليه بأن دخول الكاف على ضمائر الرفع والنصب المنفصلة ليس أقل من دخولها على الضمير المتصل المجرور ، بل أكثر منه، أو يكون مساويًا له.

وللنحاة أقوال في دخول الكاف على ضمير الغائب المجرور وضمائر الرفع والنصب المنفصلة أهمها:

القول الأول: أن الإضمار مع كاف التشبيه من قبيل الضرورة وينسب إلى سيبويه؛ إذ يقول: ((واستغنوا عن الإضمار في مُذ بقولهم: مُذ ذاك؛ لأن ذاك اسم مبهم، وإنما يذكر حين يُظن أنه قد عَرفت ما يَعني، إلا أن الشُّعراء إذا اضطُروا أضمروا في الكاف، فيجرونها على القياس))[(٤)].

---

(١) ومن أقسامه أيضاً: ما يجر الظاهر والمضمر وأحروفه سبعة: مِن، وإلي، وعن، وعلى، والباء، واللام، وفي، وما يجر فرداً خاصًّا من الظواهر، ونوعاً خاصاً منها، وهي كي، وما يجر نوعاً خاصاً من المضمرات، ونوعا خاصاً من المظهرات، وهو رب. انظر: شرح شذور الذهب /٣١٧ -٣١٨.

(٢) شرح التسهيل ٣٧/٣.

(٣) موصل النبيل ٩١٩.

(٤) الكتاب ٣٨٣/٢-٣٨٤.

قال الأعلم معلقاً على الكلام السابق: ((يبين سيبويه في الباب أنهم استغنوا بقولهم: مِثلي وشِبْهي عن إضافة الكاف واستغنوا بقولهم: حتى ذاك ومذ ذاك عن أن يُضمروا))[(١)].

إذًا سيبويه لم يفرق بين دخول الكاف على الضمير الغائب المجرور وضمائر الرفع والنصب المتصلة، وإنما عدها من الضرورة؛ ووافقه على هذا الرأي ابن يعيش، وابن مالك في إحدى رأييه، وابن هشام، والشيخ خالد الأزهري، وبعض المغاربة[(٢)].

القول الثاني: أن دخول الكاف على ضمير الغائب المجرور قليل، وعلى المرفوع والمنصوب أقل، وينسب هذا القول لابن مالك[(٣)].

وقد نازعه على هذا الرأي العديدُ من شُراح التسهيل، يقول المرادي: ((وفي جعله دخول الكاف على أنت وإياك وأخواتهما أقل نظر؛ بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ))[(٤)].

القول الثالث: أن الكاف لا تدخل إلا على الضمير المنفصل في سعة الكلام، وينسب هذا القول إلى الرضي[(٥)] وابن عصفور[(٦)].

وعلل ابن عصفور ما ذهب إليه بقوله: إن الكاف لا يجر في سعة الكلام إلا الظاهر أو الضمير المنفصل؛ لجريانه مجرى الظاهر، فيقال: "ما أنا كأنت ولا أنت كأنا" حكى الكسائي عن بعض العرب أنه قيل له من تعدون الصعلوك فيكم، فقال هو الغداة كأنا، لكنه لما اضطر أبدلها من حكمها حكم ما هي معناه. وهو (مثل)، فجعلها تجر الضمير المتصل كما تجر الضمير المنفصل كما يجره (مثل) ومن ذلك قول الشاعر:

---

(١) النكت ١/٦٧٠.

(٢) انظر: شرح المفصل ٨/١٦، وشرح الكافية ٢/٧٩٣، وأوضح المسالك ٣/١٦، وشرح التصريح ٢/٣، وانظر رأي المغاربة في: شرح التسهيل للمرادي ٧١٤، والمساعد ٢/٢٧٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧.

(٤) شرح التسهيل ٧١٤، وانظر: المساعد ٢/٢٧٦، وموصل النبيل ٩١٩.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٣٤١.

(٦) انظر: كتاب الضرائر ٣٠٨، والخزانه ١٠/١٩٦

ولاترى بَعْلاً ولا حَلائِلاً كَهُ ولا كَهُنَّ إلاّ حاظِلاً[(١)][(٢)].

القول الرابع: أن دخول الكاف على الضمير المنفصل المرفوع والمنصوب أكثر من دخوله على الضمير الغائب المجرور أو مساوٍ له، وينسب هذا القول إلى المرادي وابن عقيل والشيخ خالد الأزهري[(٣)].

ومن خلال الأقوال السابقة يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري وغيره صحيح؛ لأن دخول الكاف على ضمير الغائب مخصوص بالضرورة. يقول ابن مالك: ((فإذا اضطروا والضمير ضمير غائب أدخلوا عليه الكاف))[(٤)].

أما دخول الكاف على ضمائر الرفع والنصب المنفصلة فقد جاء في الشعر وحكي عن العرب يقول المرادي: ((وذلك كقول العرب: "ما أنا كأنت وما أنت كأنا، وأنشد الكسائي:

فأحْسِنْ وأجْملْ في أسِيرك إنّه ضعيفٌ ولم يأسِر كإياك آسِرُ[(٥)]))[(٦)].

وهذا يعطينا أن دخول الكاف على ضمائر الرفع والنصب المنفصلة ليس أقل من دخول الكاف على ضمير الغائب المجرور.

---

(١) البيت من الرجز لرؤبة في ديوانه ١٢٨ وشرح الكافية الشافية ٧٩٣/٢ حاشية(٧)، وشرح التصريح ٤/٢.، وينسب للعجاج في الكتاب ٣٨٤/٢، والنكت ١/ ٦٧٠.

(٢) انظر: الضرائر ٣٠٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٧١٤، والمساعد ٢٧٦/٢، وموصل النبيل ٩١٩.

(٤) شرح الكافية ٧٩٣/٢.

(٥) البيت من الطويل وهو بلانسبة في شرح التسهيل ٣٨/٣، والارتشاف ٤٣٦/٢، والدرر ٧١/٢، والعقد الفريد ١٨٦/٤.

(٦) شرح التسهيل ٧١٤.

المطلب الثامن: زيادة (ما) الكافة بعد الباء:

تزاد كلمة (ما) بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجر نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾[(١)] وبعد رُبَّ والكاف فيبقى العمل قليلاً[(٢)].

قال ابن مالك: في باب حروف الجر ((ومنها الكاف للتشبيه... وتزاد بعدها (ما) كافة وغير كافة، وكذا بعد رب والباء وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل))[(٣)].

وقال في الشرح: ((وكذلك تزاد بعد الباء كافة كقول الشاعر:

فلئن صرت لا تحير جواباً   لبِما قد تُرى وأنت خطيبُ[(٤)]

أراد وربما قد أرى وقد مع المضارع تفيد هذا المعنى))[(٥)].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((بل ما في ذلك مصدرية والباء للسببية المجازية، والمعنى على التكثير يعني: أن سبب خرسه بالموت كونه كان خطيباً في الحياة؛ إذ ينشأ عن الحياة الموت، إذ مصير كل حي إلى الممات، ومن ثم قيل: الصواب أن يقول: معنى التكثير))[(٦)].

ووجه الخلاف في هذه المسألة هو أن ابن مالك يرى أن (ما) تدخل على الباء وتكفها عن العمل وتحدث فيها معنى التقليل، واستشهد بالبيت السابق. فاستدرك عليه الأزهري بأن ما ذهب إليه غير صحيح وخرج البيت على أن (ما) مصدرية، والباء للسببة، والمعنى يفيد التكثير.

وللنحاة في هذه المسألة عدة أقوال أهمها:

القول الأول: أن (ما) إذ دخلت على (من، وعن، والباء) فلا تكفهن عن عمل

---

(١) سورة المائدة الآية ١٣.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣/٦٥.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٧.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لصالح عبد القدوس في خزانة الأدب ١٠/٢٢١-٢٢٢، والدرر ٢/١٠٥، ولمطيع بن إياس في آمالي القالي ١/٢٧٠-٢٧١.

(٥) شرح التسهيل ٣/٤١.

(٦) موصل النبيل ٩٢٣.

الجر، وأصحاب هذا القول يؤولون الشواهد ونحوها على أن (ما) مصدرية والفعل بعدها في تأويل مصدر مجرور بالباء. وينسب هذا القول إلى الجمهور[١].

القول الثاني: أن (ما) تدخل على الباء فتكفها عن العمل وتحدث فيها معنى التقليل، وينسب هذا القول لابن مالك[٢].

ورد أصحاب القول الأول بإن ما ذهب إليه ابن مالك بأن المعنى للتكثير، فهذا أبو حيان يرى كون ما في البيت السابق مصدرية والباء للسببية والمعنى على التكثير لا على التقليل[٣]. وتبعه في ذلك المرادي إذ يقول عند التعليق على ما ذهب إليه ابن مالك في تخريجه للبيت: ((واعترض بأن ذلك غير صحيح بل (ما) في ذلك مصدرية، والباء للسببية المجازية، والمعنى على التكثير، والفعل الذي يتعلق به الباء ومقدر قبلها، والتقدير: لانتفاء إحارتك جواباً برؤيتك وأنت خطيب؛ أي: سبب خرسه بالموت كونه كان خطيباً في الحياة؛ إذ ينشأ عن الحياة الموت، أو مصير كلا حي إلى الممات))[٤].

إذاً، فالشيخ خالد الأزهري كان مسبوقاً إلى هذا الاستدراك ولكنه لم يشر إلى ذلك في شرحه.

ومن خلال ماسبق أجدني أميل إلى أصحاب القول الأول؛ لأن المعنى المناسب للبيت – ما قال ابن هشام – أن يكون بمعنى التكثير لا التقليل[٥]. وفي هذا يقول صاحب الدرر معلقاً على هذ البيت: بأنه يحتمل أن المراد: كثيراً مارثيت في حال الحياة خطيباً إلا أنه عبر بالمضارع لاستحضار تلك الحالة[٦].

---

(١) انظر: عدة السالك إلى أوضح المسالك ٦٥/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٤١/٣، وانظر: مغني اللبيب ٣٢٣/١.

(٣) تمهيد القواعد ٣٠١٤/٦-٣٠١٥.

(٤) شرح التسهيل ٧١٦-٧١٧.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٣٢٤/١.

(٦) انظر: الدرر ١٠٥/٢.

المطلب التاسع: ما تنفرد به الواو العاطفة:

قال ابن مالك ((وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة)).

ثم قال في الشرح: ((والمعطوف بالواو إذا عري من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحا، والتأخر احتمالاً متوسطاً، والتقدم احتمالاً قليلا، ولذلك يحسن أن يقال: قام زيد وعمرو معه، وقام زيد وعمرو بعده، وقام زيد وعمرو قبله فتؤخر عمراً في اللفظ وهو متقدم في المعنى))[١].

قال الأزهري ((وفي عبارته انتقادات))[٢].

الاستدراك الأول: قال الأزهري: ((إن هذا الكلام مخالف لقول الناس، فسيبويه وأكثر النحويين على أنها محتملة للمعاني الثلاثة، وهذا لا يتم حتى يقول: على السواء))[٣]. وقد سبقه لهذا الاستدراك ابن عقيل[٤]، بأن الذي ذكره ابن مالك مخالف لمذهب سيبويه، وغيره، قال سيبويه ((وذلك قولك: مررت برجل وحمار قبل... فالواو أشركت بينهما في الباء، فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت: (مررت بهما)، فالنفي في هذا أن تقول: ما مررت برجل وحمار؛ أي: ما مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء؛ لأنه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالةٍ واحدة، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني))[٥].

وقال المرادي: ((مذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق. فإذا قلت: قام زيد

---

(١) شرح التسهيل ٢٠٧/٣.

(٢) موصل النبيل ١١٠٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المساعد ٤٤٤/٢.

(٥) الكتاب ٤٣٧/١-٤٣٨.

وعمرو احتمل ثلاثة أوجه))(١).

ومما سبق يتبين أن استدراك الأزهري، وغيره صحيح؛ لأن الواو عند سيبويه والجمهور للجمع المطلق، ولا توجب الواو تقدم المتقدم ولا غيره.

الاستدراك الثاني: قال الأزهري: ((إن رجحان أحد محتملات الكلمة إما لقرينة، وذلك في بعض التراكيب لا مطلقاً، وإما لكون استعمالها في ذلك المعنى أكثر، وحينئذ فلا يجتمع كون استعمال الواو في عطف المؤخر أكثر وكون المعية أرجح))(٢).

ويمكن رد هذا الاستدراك بقول الشيخ خالد الأزهري بأن مراده أن المعية أرجح من عطفها المقدم، وليس المراد أنها أرجح مطلقاً(٣).

الاستدراك الثالث: قال الشيخ خالد الأزهري: ((إن الكثرة، والقلة لا تقابلان الأرجحية، فالأحسن أن يقول: للمعية بأرجحية، وللتأخر برجحان، وللتقدم بمرجوحية، وهو مراده، فإن سبب الرجحان الأكثرية))(٤).

وأرى أن عبارة ابن مالك تفي بالمقصود، وهذا الاستدراك متعلق بالذي قبله.

الاستدراك الرابع: قال الشيخ خالد الأزهري ((إن هذا التفصيل إحداث قول ثالث لم يقل به أحد من البصريين، ولا من الكوفيين))(٥)، وهذا أشار إليه أبو حيان في الارتشاف(٦)، والمرادي في شرحه على التسهيل(٧).

وهذا الاستدراك رده الشيخ خالد الأزهري في التصريح وذلك عندما قال: ((فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بأرجحية، وللتأخر برجحان، وللتقدم بمرجوحية

---

(١) الجنى الداني ١٨٨.

(٢) موصل النبيل ١١٠٢.

(٣) انظر: المصدر السابق..

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ١١٠٣.

(٦) الارتشاف ٢/٦٣٣.

(٧) شرح التسهيل للمرادي ٨٠٨.

هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث))[١].

الاستدراك الخامس: قال الشيخ خالد الأزهري: ((إنه ذكر في (الكافية) الخلاف في إيجابها الترتيب عن بعض أهل الكوفة، وأهمله في هذا الكتاب الموضوع للاستيفاء، واشتغل بغيره))[٢].

وهذا الاستدراك غير صحيح؛ لأن ما قاله الأزهري مخالف لما ذهب إليه ابن مالك، ففي شرح الكافية قال: ((وزعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب، وليس بمصيب لما تقدم من الدلائل، وأئمة الكوفيين بُرآء من هذا القول، لكنه مقول))[٣].

فمن خلال هذا النص رد ابن مالك ما ذهب إليه أهل الكوفة.

(١) التصريح ١٣٥/٢.

(٢) موصل النبيل ١١٠٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٠٦/٣.

المطلب العاشر: لام الطلب: حركتها وأحكامها:

يجزم الفعل المضارع بلام الطلب أمراً كان نحو قوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾(١)، أو دعاءً نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾(٢)(٣).

قال ابن مالك -في باب عوامل الجزم-: ((منها لام الطلب المكسوره، وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم))(٤).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((نعم الإسكان بعد الفاء والواو هو الغالب، كما نص عليه في شرح الكافية ومن ثم قيل: إنه مخالف لظاهر قوله هنا "وقد تسكن بعد الفاء، والواو، وثم"؛ لأن (قد) الداخلة على المضارع تشعر بالتقليل في عُرف المصنفين))(٥).

ووجه الاستدراك هو: أن الشيخ خالدالأزهري عقد مقارنة بين رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية عندما يقول: ((وتسكين هذه اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، ولذلك أجمع القرّاءُ على التسكين فيما سوى قوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ ﴾(٦)، و﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ ﴾(٧)(٨).

وقوله في التسهيل: ((وقد تسكن بعد الفاء والواو وثم))(٩)، فاستدرك على ابن

(١) سورة الطلاق الآية ٧

(٢) سورة الزخرف الآية ٧٧.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٠، ١٥٦٢.

(٤) التسهيل٢٣٥.

(٥) موصل النبيل ١٥٣٥.

(٦) سورة الحج الآية ٢٩. قرأها جمهور القراء بإسكان اللام، وقرأها ابن عامر بكسرها. انظر: المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين النيسابوري ص٣٠٦.

(٧) سورة العنكبوت الآية ٢٦. قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وقالون بإسكان اللام، وقرأ الباقون بكسرها. انظر: النشر ٣٤٤/٢، والمبسوط في القراءات العشر ص٣٤٦.

(٨) شرح الكافية ١٥٦٤/٣.

(٩) التسهيل ٢٣٥.

مالك بأن هناك تضاربًا في رأيه، ففي التسهيل يشعرنا قوله ((وقد تسكن)) بأن اللام الغالب تحريكها بعد الفاء والواو وثم، وفي شرح الكافية يرى أن الغالب تسكينها.

ويحسن بنا الوقوف على رأي ابن مالك في شرح الكافية والتسهيل لعلنا في نهاية الأمر نصل إلى ترجيح مناسب.

ففي شرح الكافية الشافية نجده يقول: ((

والَّلامُ قَد تسْكُنُ بَعْدَ الفا وثُمّ والواوُ نحو: مَنْ يكارِمِ فلْيَدُم))[١]

ويقول في موضع آخر: بأن تسكين هذه اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها[٢].

أما في التسهيل فيقول: ((منها لام الطلب المكسوره، وفتحها لغة، وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم))[٣].

وبالوقوف عند شرحه نجده يقول: إنه إذا وقعت لام الأمر بعد الفاء والواو وثم جاز تسكينها... وهو مع الواو والفاء أعرف من التحريك، أما تسكين اللام بعد ثم فقليل، ومنه قراءة أبي عمرو وغيره: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾[٤][٥].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري غير صحيح؛ لأن ابن مالك ذهب في شرح التسهيل إلى ما ذهب إليه في شرح الكافية الشافية، بأن تسكين اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها؛ فلذلك ليس هناك ما يستوجب الاستدراك على ابن مالك.

---

(١) انظر: شرح الكافية ١٥٦٠/٣.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٥٦٤/٣.

(٣) التسهيل ٢٣٥.

(٤) سورة الحج الآية ٢٩. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ ﴾ أن لام الأمر تسكن إذاكان قبلها واو أو فاء أو ثم، انظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٣٥.

(٥) شرح التسهيل ٣٧٩/٣.

المطلب الحادي عشر: (أنْ) المفسرة:

من شروط أن المفسرة أن تسبق بجملة، أو أن تتأخر عنها جملة، فلا يجوز: "ذكرت عسجداً أنْ ذهباً"[(١)].

قال ابن مالك: ((تزاد أنْ جوازًا بعد لما... وتفيد تفسيرا بعد معنى القول لا لفظه))[(٢)].

قال الأزهري: ((وبقي على المصنف شرط، وهو ألا يتعلق ما بعدها بما قبلها))[(٣)].

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك ذكر لـ(أنْ) المفسرة شروطًا، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن هناك شرطاً لم يذكره، ويتضمن "ألا يتعلق ما بعدها بما قبلها"،وبالنظر إلى شروط (أن) المفسرة نجد لها ثلاثة شروط[(٤)]:

أولها: أن يكون الفعل الذي تفسره، وتعبر عنه فيه معنى القول وليس بقول. ومنه قول الله تعالى: ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ ﴾ [(٥)]، قال ابن هشام: ((إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف، بل الاستمرار على الشيء))[(٦)].

ثانيها: أن لا يتصل بأنْ شيء من صلة الفعل الذي يفسره؛ لأنه إذا اتصل بها شيء من ذلك صارت من جملته ولم تكن تفسيراً له.

وهذا الشرط هو ما استدل به سيبويه على جواز كون (أن) مصدرية، وذلك عندما

---

(١) انظر: الشروط في مغني اللبيب ٥٣/١-٥٤.

(٢) شرح التسهيل ٣٧٢/٣.

(٣) موصل النبيل ١٥٢٦.

(٤) شرح المفصل ١٤٢/٨، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٩٣/٢، ، والارتشاف ٤٢٤/٢، والمساعد١١٣/٣.

(٥) سورة ص الآية ٦.

(٦) مغنى اللبيب ٥٤/١، وانظر: الكشاف٣٦٠/٣، والكتاب ٢٦١/٣، والمقتضب ١٨٨/١، والأصول ٢٣٧/١.

قال: ((والدليل على أنها تكون أن التى تنصب، أنك تدخل الباء فتقول: أوعزت إليه بأن افعل، فلو كانت أيْ لم تدخلها الباء كما تدخل في الأسماء))[١].

وأما الشرط الثالث: وهو أن يكون ما قبلها كلامًا تاما؛ لما ذكرناه من أنها وما بعدها جملة مفسرة جملة قبلها، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٢] ليست أنْ فيه مفسرة؛ لأنه كما قال سيبويه معلقاً على الآية السابقة: ((ولا تكون أن التي تنصب الفعل؛ لأن تلك لا يُبتدأ بعدها الأسماء، ولا تكون أي؛ لأنّ أي إنما تجئ بعد كلام مستغن ولا تكون في موضع المبني على المبتدأ ومثل ذلك ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾[٣] كأنه قال جلّ وعزّ: ناديناه أنّك قد صدّقت الرؤيا يا إبراهيم))[٤].

ويقول ابن يعيش: ((ألا ترى أنك لو وقفت على قوله: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ ﴾ لم يكن كلاماً، وأما قوله: ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ أن فيه بمعنى: أي؛ لأن النداء قول، وناديناه كلام تام))[٥].

ولهذا جاء الأزهري مستدركاً على ابن مالك هذا الشرط؛ لأنه لا بد من اكتمال الشروط حتى يتم وضع ضوابط أنْ المفسرة.

---

(١) الكتاب ١٦٢/٣، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤٦٩/٤.

(٢) سورة يونس الآية ١٠.

(٣) سورة الصافات الآيتان ١٠٤، ١٠٥.

(٤) الكتاب ١٦٣/٣، والشواهد القرآنية ١٩٦.

(٥) شرح المفصل ١٤٢/٨.

المبحث الرابع: **الاستدراكات في الجمل، وفيه ستة مطالب**:

المطلب الأول: اقتران جملة خبر كان وأخواتها بالواو.
المطلب الثاني: وقوع شبه الجملة صلة.
المطلب الثالث: : الجملة المحتاجة إلى عائد.
المطلب الرابع: ترخيم الجملة المسمى بها.
المطلب الخامس: حذف الجواب والشرط.
المطلب السادس: اجتماع القسم والشرط مع تقدم ذي الخبر.

المطلب الأول: اقتران جملة خبر كان وأخواتها بالواو:

تُشبه الجملةالخبرية بالجملة الحالية، فيليها الواو كقولك: كان ولا مال له؛ أي: كان لا مال له؛ قياساً على قولك: جاد ولا ثوب عليه[١].

قال ابن مالك: ((وربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحال، فوليت الواو مطلقاً))[٢].

ثم قال في الشرح: ((ومثال تشبيه الجملة الخبرية في اقترانها بالواو قول الشاعر:

فَظَلَّوا وَمِنْهُمْ سابقٌ دَمعُةً لَهُ   وآخرُ يثني دَمْعَةَ العين بالهَمَلِ[٣]

وقول الآخر:

وكانوا أُناساً يَنْفحُون، فأصبحوا   وأكثرُ مايُعْطونَكَ النَّظَرُ الشَّزْرُ[٤]))[٥].

فاستدرك الشيخ خالد الأزهري على ما استشهد به ابن مالك فقال: ((ولا حجة في البيت ونحوه؛ لاحتمال أن تكون أصبح فيه تامة والجملة حالية، أو ناقصة والخبر محذوف))[٦].

ووجه هذا الاستدراك أن ابن مالك يرى أن الجملة الخبرية في باب كان سواء تقدم

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٤/٢١٠.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٤٠. يقصد في ذا الباب كان وأخواتها.

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ٢١٨، وشرح التسهيل ١/٣٤١، والتذييل والتكميل ٤/٢٠٩، والمساعد ١/٢٦٧. والهمل: هملا و هملانا و همولا فاضت و سالت والسماء هملا و هملانا دام مطرها ، انظر معجم الوسيط باب (همل) ٢/٩٩٥

(٤) البيت لأعشى تغلب في التسهيل ١/٣٤١، والتذييل والتكميل ٤/٢٠٩، وتعليق الفرائد ٣/٢١٨، والدرر ١/٢٣٦

والشاهد فيه قوله: (فأصبحوا وأكثر ما يعطونك)؛ حيث جاء خبر "أصبح" جملة مقترنة بالواو؛ تشبيهاً لها بالجملة الحالية.

(٥) شرح التسهيل ١/٣٤١.

(٦) موصل النبيل ٢٧٤.

نفي أو شبهه أو لا، جاءت بعد (إلا) أو لم تجئ كما في البيتين السابقين، يجوز أن تقترن بالواو، فاستدرك عليه الأزهري ما استشهد به، وأنه لا حجة في البيتين السابقين؛ لأن ذلك لا يعرفه البصريون لاحتمال أن (أصبح) و(ظل) فيهما للتمام، وتجعل الجملة حالية، أو يُقال: هما ناقصتان، والخبر محذوف.

فقد اختلف النحويون في اقتران الواو بالجملة الخبرية تشبيهاً لها بالجملة الحالية على قولين:

الأول: الجواز، وقال به الأخفش(١)، والفراء(٢)، وأجازه ابن مالك في الخبر إذا كان جملة مطلقاً(٣).

القول الثاني: المنع، وعليه جمهور البصريين(٤)، وتابعهم أبو حيان(٥).

واستدل أصحاب القول الأول بعدة أدله سماعيه منها البيتان السابقان.

واستدلوا أيضاً بالقياس: وذلك أنهم حملوا خبر (كان) و(ليس) على الحال قال ابن جني: ((وأجاز أبو الحسن – يقصد الأخفش – زيادة الواو في خبر كان، نحو قولهم: كان ولا مال له؛ أي: كان لا مال له. ووجه جوازه عندي شَبَه خبر (كان) بالحال، فجرى مجرى قولهم: جاءني ولا ثوب عليه؛ أي: جاءني عارياً))(٦).

ويقول أيضاً: ((وقد زيدت الواو في نحو قولهم: كنتَ ولا مال لك؛ أي: كنت لا مال لك... وكأنهم إنما استجازوا زيادتها هنا لمشابهة خبر كان للحال، ألا ترى أن قولك: كان زيدٌ قائماً، مُشَبَّه من طريق اللفظ بقولهم: جاء زيد راكباً، وكما جاز أن يُشبه خبر كان بالمفعول فيُنصب، فغير منكر أيضاً أن يُشبه بالحال في نحو قولهم: جاء زيد وعلى يده باز،

(١) انظر: الخصائص ٤٦٢/٢، والارتشاف ٩٤/٢، والمساعد ٢٦٧/١، وتعليق الفرائد ٢١٨/٤.
(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢١٠/٤.
(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٤١/١.
(٤) انظر: التذييل والتكميل ٢١٠/٤، وشرح التسهيل للمرادي ٣٠٣، ونتائج التحصيل١٢٠٨/١.
(٥) انظر: الارتشاف ٩٤/٢.
(٦) الخصائص ٤٦٢/٢.

فتزاد فيه الواو))[١].

أما المانعون فاستدلوا لما ذهبوا إليه بأن خبر (كان) وأخواتها أصله خبر المبتدأ، فكما لا يقرن خبر الابتداء بالواو، فلا يقرن بها خبر كان وأخواتها[٢].

كما أولوا النصوص التى استدل بها المجيزون بأنه لا حجة في البيتين السابقين؛ لاحتمال أن تكون (أصبح) و(ظل) فيهما للتمام، وتجعل الجملة حالية[٣].

أو كما قال أبو حيان: ((ويحتمل أن تكونا ناقصتين، وحذف خبرهما ضرورة لفهم المعنى: فظلوا مفترقين، يدل عليه ما بعده من التفصيل، وأصبحوا لايَنْفَحون، فحذف لدلالة قوله قبله ينفحون))[٤].

ومن خلال الأقوال السابقة يظهر أن ما ذهب إليه المانعون هو الصواب لأمرين:

١- أن الأصل في الجملة الخبرية عدم دخول الواو عليها فلماذا نخص خبر (كان) بذلك؟

٢- أن هذا السماع قليل وأمكن تأويله بصورة لا تكلف فيها.

وعليه يكون استدراك الأزهري صوابًا. والله أعلم

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٢٩٤.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٤/٢٠٧.

(٣) انظر: الدرر١/٢٣٦، ونتائج التحصيل ١/١٢٠٨، والهمع ١/٣٧١.

(٤) التذييل والتكميل ٤/٢٠٩.

المطلب الثاني: وقوع شبه الجملة صلة:

شبه الجملة ثلاثة أشياء: الظرف، والجار والمجرور، والصفة الصريحة، وذلك في صلة (أل)، وشرط الظرف والجار والمجرور في الوصول بهما أن يكونا تامين، فلايجوز: جاء الَّذي بك، وجاء الَّذي أمس؛ لنقصانهما(١).

قال ابن مالك -في المتن -: ((ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف أو جارٌّ ومجرور منويّ معه استَقَر أو شبهُه))(٢).

ثم قال في الشرح: ((ولو تعلق الظرف والجار بذي حدث خاص ك: جلس أو قام لم يجز الاستغناء بتقدير؛ إذ ليس بعض المقدرات أولى من بعض، فإن عمل مثله في الموصول أو موصوف به جاز الاستغناء به، فقد حكى الكسائي: نزلنا المنزل الذي البارحة، والمراد: نزلنا المنزل الذي نزلناه البارحة))(٣).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولم يذكر المصنف قيد القرب، واعتبار هذا القيد يمنع حمل المجرور على الظرف؛ إذ لا يتصور فيه قرب ولا بُعد))(٤).

ووجه الاستدراك: هو أن ابن مالك اتبع الكسائي في أنه يجوز حذف الكون الخاص في نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة، والتقدير: نزلنا المنزل الذي نزلناه البارحة، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأنه كان عليه أن يذكر قيد القرب بناء على أن الكسائي عندما أجاز حذف الخاص قيدة بكونه قريباً من زمن الإخبار.

وبالرجوع إلى شرح التسهيل لابن مالك نجده لم يتطرق إلى قيد القرب؛ لذلك كان محل استدراك عند بعض شراح التسهيل، فهذا أبو حيان يقول: ((وهذا الذي ذكره المصنف من أنه إذا كان العامل في الظرف أو المجرور حدثاً خاصاً هو عامل في الموصول أو في

---

(١) انظر: شرح قطر الندى ١١٨، والتصريح ١/١٤١، والهمع ١/٢٨٥.

(٢) التسهيل ٣٥.

(٣) شرح التسهيل ١/٢٠٧.

(٤) موصل النبيل ١٥٧.

الموصوف بالموصول جاز أن يحذف، فيه إخلالٌ بقيد، وقياس فاسد في موضعين[١].

أما الإخلال بالقيد فإنه كان ينبغي أن يقيد الظرف بكونه قريباً من زمن الإخبار، فإنه إن كان غير قريب لم يجز حذف الصلة، قال الكسائي: ولا يحذفون الصلة إلا مع ما قَرُب من الظرف، نحو: نزلنا المنزل الذي أمس، ونزلنا المنزل الذي البارحة، ونزلنا المنزل الذي آنفاً، ولا يقولون: نزلنا المنزل الذي يوم الخميس، ولا يوم الجمعة[٢] انتهى كلامه. فالكسائي حكى ذلك مقيداً فيه الظرف بأن يكون قريباً))[٣].

وقد رد هذا الاستدراك ناظر الجيش؛ إذ يقول: ليس هناك إخلال ولا قياس فاسد؛ لأن المصنف لم يعط كلامه أن حذف الحدث الخاص أمر مطرد في كل موطن، وإذا لم يكن كذلك وجب الاقتصار على ما ذكر من ذلك، ولا يعدو الحكم فيه إلى غيره، وحينئذ لا يحتاج إلى ذكر المقيد بالقرب فينسب إلى الإخلال. ولا نحكم بجواز ذلك على المجرور؛ لأنه إنما مثل بالظرف خاصة[٤].

ويقول المرادي –مستدركاً أيضاً–: ((ولم يذكر المصنف قيد القرب، واعتبار هذا القيد يمنع حمل المجرور على الظرف؛ إذ لا يتصور فيه قرب ولا بعد))[٥].

وبناء عليه أرى أن استدراك الشيخ خالد الأزهري – وإن كان صحيحاً– لا يرقى

---

(١) الموضع الأول: أن المصنف قاس المجرور على الظرف، والظرف يُتصور فيه أن يكون قريباً وبعيداً، وأما المجرور فلا يتصور فيه ذلك. والموضع الثاني: أن محل السماع إنما هو حذف الصلة في الموصول الموصوف به لا في الموصول الداخل عليه عامل مثل الصلة المحذوفة، وهذا الذي حكاه الكسائي هو خارج عن القياس فلا يقاس عليه، وإنما يقال منه ما قالته العرب. انظر: التذييل ٣/١٠٥، وتمهيد القواعد ٢/٧١٩.

(٢) انظر رأي الكسائي في: التذييل ٣/١٠٥، وشرح التسهيل للمرادي ٢٠٧، وشرح قطر الندى١١٩، والهمع ١/٢٨٥.

(٣) التذييل والتكميل٣/١٠٥، وانظر: تمهيد القواعد ٢/٧١٩.

(٤) انظر: تمهيد القواعد ٢/٧١٩.

(٥) شرح التسهيل للمرادي ٢٠٧، وانظر: موصل النبيل ١٥٧.

إلى القول بفساد عبارة ابن مالك، طالما أن ابن مالك قال: ((فقد حكى الكسائي: نزلنا المنزل الذي البارحة، والمراد: نزلنا المنزل الذي نزلناه البارحة))(١)؛ لأن المتعارف عليه عند النحاة أن رأي الكسائي يقتصر على جواز حذف الكون الخاص، ولكن بشرط أن يكون الظرف قريباً من زمان الإخبار، فحينئذ لا يحتاج المصنف إلى ذكر قيد القرب.

وهذا ابن عقيل يعلق على كلام ابن مالك في الشرح فيقول: ((فإن عمل وكان الظرف قريباً حذف نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة أو أمس أو آنفاً، ونزلنا المنزل الذي البارحة؛ أي: نزلناه. فإن كان الظرف بعيداً من زمن الإخبار لم يحذف العامل. فلا تقول: نزلنا المنزل الذي يوم الخميس، قاله الكسائي))(٢).

وأيضاً يقول السيوطي: ((وأجاز الكسائي حذف الخاص في القريب نحو: نزلنا المنزل الذي أمس، أو البارحة، أو الذي آنفاً))(٣).

---

(١) شرح التسهيل ٢٠٧/١.

(٢) المساعد ١٥٩/١.

(٣) الهمع ٢٨٥/١.

المطلب الثالث: الجملة المحتاجة إلى عائد:

الجملة الواقعة خبراً إما تكون نفس المبتدأ في المعنى أو لا، فإن كانت نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾[1]. وإن لم تكن نفس المبتدأ في المعنى فلابد من رابط نحو: زيد قامَ أبوه [2].

قال ابن مالك: ((وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هي أو بعضها أو قام بعضها مقام مضاف إلى العائد، استغنت عن العائد وإلا فلا))[3].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وهذا التقسيم الذي مشى عليه المصنف غريب، والمشهور إن كانت الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلاتحتاج إلى رابط))[4].

وموطن الاستدراك في المسألة: أن ابن مالك يرى أن الجملة إذا لم تكن متحدة بالمبتدأ من حيث المعنى لا هي ولا بعضها ولا قام بعضها مقام مضاف إلى العائد، فلا بد لها من رابط، فاستدرك عليه الأزهري ذلك بأن هذا الترتيب الذي سار عليه المصنف فيه غرابة؛ لأن المعروف عند الكثير من النحاة أن الجملة التي تكون نفس المبتدأ في المعنى هي التي لا تحتاج إلى رابط.

وبالوقوف على هذا التقسيم الذي سار عليه المصنف نجده مستنداً إلى عدة أدلة:

١- أن الجملة المتحدة بالمبتدأ معنى لا تحتاج إلى رابط كقوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾[5]. وهذا التقسيم ذكره غيره[6].

---

(١) سورة الإخلاص الآية ١

(٢) ومن الروابط: الضمير، وتكرار المبتدأ بلفظه، وعطف جملة بالفاء فيها ضمير المبتدأ على جملة عارية منه. انظر: المقرب ٨٣/١، والتذييل ٣١/٤، وشرح التصريح ١/ ١٦٥، والهمع ٣١٨/١.

(٣) التسهيل ٤٨.

(٤) موصل النبيل ٢٢٣.

(٥) سورة الإخلاص الآية ١.

(٦) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٢٦٨.

٢- أن الجملة المتحدة بعضها بالمبتدأ معنى لا تحتاج إلى رابط كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[١]. وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾[٢]، وعلل ذلك بأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة، فيتحصل به ما كان يتحصل بضميره، مع تأكيد الاعتناء، ومزيد الثناء[٣].

٣- أن الجملة التي قام بعضها مقام مضاف إلى العائد، قال الدماميني: ((نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾[٤] قال المصنف -تبعاً للأخفش والكسائي، ومخالفاً للجمهور - : ((الأصل يتربص أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج؛ لتقدم ذكرهن فا متنع ذكر الضمير؛ لأن النون لا تضاف؛ لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير))[٥].

يقول أبو حيان -معلقاً على هذه الآية-: ((أجاز ذلك الأخفش والكسائي، ومنعه الجمهور، واستدل الأخفش والكسائي بهذه الآية، ولاينبغي أن تحمل هذه الآية على هذا؛ لأنه ربط بالمعنى، والربط بالمعنى لا ينقاس))[٦].

وبالنظر في كتب النحاة نجد أن المتعارف عليه هو أن الجملة الخبرية إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط وعلى سبيل المثال قال الرضي: ((قوله: "فلابد من عائد"[٧] لا يخلو الجملة الواقعة خبراً من أن تكون هي المبتدأ أو لا، فإن كانت، لم تحتج إلى الضمير كما في ضمير الشأن نحو: "هو زيد قائم"، وكما في قولك: "مقولي: زيد قائم"

(١) سورة الأعراف الآية ٢٦.

(٢) سورة الأعراف الآية ١٧٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٢٩٦-٢٩٧.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٣٤.

(٥) تعليق الفرائد ٣/٩٥، وانظر: التذييل ٤/٢٩، والمساعد ١/٢٣٢.

(٦) التذييل ٤/٣٥.

(٧) يقصد قول ابن الحاجب.

لارتباطها به بلا ضمير))[١].

ويقول ابن هشام: ((والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رابط))[٢].

ويقول الخُضري: ((وأما الجملة فإما تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا، فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلابد فيها من رابط يربطها با لمبتدأ))[٣].

وأيضاً نجد أن ما ذهب إليه ابن مالك كان محل استنكار من العديد من شراح التسهيل، فيقول أبو حيان: ((وقد رتب المصنف الكلام في الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ بالنسبة إلى الرابط الذي يربطها بالمبتدأ ترتيباً قلقاً غير مصطلح القوم))[٤].

أما المرادي فيقول: ((وما ذكر المصنف في الكلام على الربط طريق فيه غرابة، وهذا التقسيم ذكره غيره، وهو أن الجملة إن كانت هي نفس المبتدأ؛ لم تحتج إلى رابط، وإلا فلا بد من الربط))[٥].

ومن خلال ما سبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري كان صحيحًا؛ لأن التقسيم الذي مشى عليه المصنف كان فيه مخالفة لكثير من النحاة.

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢٠٨/١.

(٢) أوضح المسالك ١٩٧/١.

(٣) حاشية الخضري ٢٠١/١.

(٤) التذييل والتكميل ٣٠/٤.

(٥) شرح التسهيل ٢٦٧-٢٦٨.

المطلب الرابع: ترخيم الجملة:

لا يرخم نحو "يا تأبط شراً" علماً؛ لأن أصله الجملة، وجزؤها الثاني ليس منادى[(١)].

قال ابن مالك: ((و يجوز ترخيم الجملة وفاقًا لسيبويه))[(٢)].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((واعترض بأن سيبويه لم يقل: ومن العرب من يرخمه، بل قال: من يفرد، ولا يلزم من الإفراد الترخيم... ونص سيبويه في باب الترخيم على المنع فقال: "واعلم أن الحكاية لا ترخم؛ لأنك لا تريد أن ترخم غير المنادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: تأبط شراً، وبرق نحره"[(٣)]))[(٤)].

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك نقل عن سيبويه في جواز ترخيم الجملة المسمى بها نحو: "يا تأبط شراً"، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن المنقول عن سيبويه هو المنع. وقد سبقه إلى هذا الاستدراك أبو حيان في الارتشاف فقال: ((وزعم ابن مالك أن سيبويه أجاز ترخيم الجملة، وكرر ذلك في تصانيفه، وهو غلط منه وسوء فهم على سيبويه))[(٥)].

ورد ناظر الجيش هذا الاستدارك منتصراً لابن مالك بقوله: ((إن قول سيبويه رحمه الله: إن من العرب من يفرد فيقول: "يا تأبط أقبل" فيه دليل على أن هذا الحذف للترخيم؛ لأنه إنما ذكر الكلمة مقرونة بحرف النداء، فلو لم يكن الترخيم مقصوداً لقال: إن من العرب من يقول: جاء تأبط يا تأبط، فإتيانه بحرف النداء في يا تأبط أقوى دليل على أن الحرف إنما حذف للترخيم وأما كونه قال: "ومن العرب من يفرد" ولم يقل: "من يرخم" فالمقتضى لذلك أن الاشتراك بين النسب والترخيم حينئذٍ إنما هو في حذف الثاني وإفراد الأول، فذكر الأمر الذي يشتركان فيه وهو الإفراد؛ لأنه أمس بالتعليل الذي قصده، بخلاف ما لو قال إن

---

(١) انظر: التصريح بضمون التوضيح٢/١٨٤.

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٧٩.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٩.

(٤) موصل النبيل ١٢٢٤.

(٥) الارتشاف ٣/١٥٤.

من العرب من يرخم))[١].

ولكن أكثر النحويين[٢] يمنعون ترخيمه، لأن سيبويه منع ترخيمه في باب الترخيم.

والذي أميل إليه هو أن استدارك الأزهري صحيح لأمرين:

الأمر الأول: أن المنع في هذا المسالة مشهور عن سيبويه، والنص الذي ذكره في باب الترخيم ينص على المنع، ولا يحتمل العدول إلى وجه آخر. وكما قال الشيخ خالد الأزهري- بعد أن نقل تجويز سيبويه الترخيم في المركب الإسنادي في باب الإضافة إلى الحكاية، ومنعه ذلك في باب الترخيم- قال: ((وإذا كان للمجتهد في مسالة واحدةٍ نصان متعارضان في بابين، فالعمل على المذكور في بابه؛ لأنه بصدد تحقيقه، وإيضاحه، بخلاف ما يذكر في غير بابه، فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول؛ لكونه ذكره استطراداً، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن إحداهما، ولم يكن هناك تاريخ))[٣].

الأمر الثاني: أن أكثر النحويين يمنعون ترخيمه؛ لأن سيبويه منعه في باب الترخيم.

والله أعلم بالصواب.

---

(١) تمهيد القواعد ٣٦٢٩/٧

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٥٨، وشرح التسهيل ٢٧٩/٣، وشرح الأشموني٣/٧٤، وهمع الهوامع ٢/٦٣، وشرح التسهيل للمرادي٨٥٠.

(٣) التصريح ١٨٥/٢.

المطلب الخامس: حذف الجواب والشرط:

من أوجه الحذف في باب الشرط والجواب هو حذف جملة الشرط والجواب معاً وإبقاء الأداة.

قال ابن مالك ((ويحذفان بعد (إنْ) في الضرورة، وقد يسد مسد الجواب الخبر))[١].

قال الأزهري: ((ولا يختص ذلك بالضرورة خلافاً لابن عصفور، ومن تبعه كالمصنف، ففي الحديث، ((قلت: وإنْ زنى وإنْ سرقْ، قال وإن))[٢]، فهذا في أفصح النثر))[٣].

ووجه هذا الاستدراك هو أن ابن مالك خص في (التسهيل) حذف جملة الشرط والجواب معاً. بعد (إن) في الضرورة الشعرية متبعا ما ذهب إليه ابن عصفور بأن حذفهما جائز في الشعر إذا كان في الكلام ما يدل عليهما، ونادر في غيره[٤]. كقول رؤبة:

قالتْ بناتُ العَمِّ: ياسَلمى وإنْ كان فقيراً معدماً قالت: وإنْ[٥]

والتقدير: (وإن كان فقيراً رضيت به)، فحذف الشرط والجواب في الشعر؛ لدلالة الكلام عليه، وكذلك نص ابن مالك في غير هذا الكتاب على أن حذفهما لا يجوز مع غير (إنْ) الشرطية، وهو مما يدل على أصالتها في باب المجازاة[٦]، واختاره الرضي[٧].

فاستدرك عليه الأزهري بأنه يجوز حذفهما معا، واستدل على ذلك بالشعر والنثر،

---

(١) التسهيل ٢٣٩.

(٢) الجامع الصحيح ١١٣/٤.

(٣) موصل النبيل ١٥٨٤.

(٤) المقرب ٢٧٦/١

(٥) من الرجز لرؤبة بن العجاج ملحقات ديوانه ١٨٦، والمقرب٢٧٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور٣١٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦١٠/٣، وشرح الأشموني ٢٧/٣.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٦١٠/٣.

(٧) شرح كافية ابن الحاجب٩٠/٤.

فقال: ويجوز حذفهما معاً، وإبقاء الأداة غير (إنْ)، ومنه قول النمر بن تولب:

فإن المنية من يخشها   فسوف تصادفه أينما[(١)].

والتقدير: (أينما يذهب تصادفه) فحذَف جملتي الشرط والجواب، مع الأداة: أينما))[(٢)].

والذي أميل إليه هو أن ما استدركه الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك صحيح؛ لأن ذلك الحذف لم يكن مختصًّا بالضرورة، ولكنهم خصوا حذفهما معاً بعد (إن) الشرطية؛ لأنها أم الباب [(٣)]، وقد ورد في غيرها، فهذا ابن يعيش يقول : ((وقد يقتصر عليها ويوقف عندها نحو قولك: صل خلف فلان وإن؛ أي: وإن كان فاسقاً، ولا يكون مثل ذلك في غيرها مما يجازى به))[(٤)].

وأيضاً أنها جاءت في النثر كما في الحديث السابق، وأيضاً قال ابن الأنباري: ((يقال فلان لا أقصدُه؛ لأنه لا يعرف حتى من يقصده فيقول: اقصده وإنْ؛ أي: "وإن كان كذلك اقصده؛ فحذف الشرط والجواب مع (إنْ)[(٥)].

وقال غيره: ((أنا لا أفعل كذا، فيقول "أنا أفعله وإنْ"؛ أي: وإن لم تفعله أفعله[(٦)]، مما لا يبقي شكاً بأن حذف فعل الشرط والجواب بعد (إنْ) ليس مقصوراً على الضرورة الشعرية، بل يأتي في أفصح النثر، وخير دليل على ذلك هو كثرة الشواهد سواء كانت شعراً أو نثرًا. والله أعلم بالصواب.

---

(١) البيت من المتقارب، في ديوانه ١٠١، والمقاصد الشافية ١٦٣/٦، والتصريح ٢٥٢/٢.

(٢) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢٥٢/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٦/٨، وشرح كافية ابن الحاجب٤/٩٠.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٦/٨.

(٥) انظر: المساعد ١٧١/٣، وموصل النبيل ١٥٨٥

(٦) انظر: موصل النبيل ١٥٨٥.

المطلب السادس: اجتماع القسم والشرط مع تقدم ذي الخبر:

إذا اجتمع الشرط والقسم في جملة واحدة، وتقدم عليهما ما يطلب خبراً نحو: زيد والله إنْ يقُم أقمْ، فهل يجعل الجواب للشرط جوازاً أو وجوباً؟ أو يجعل للقسم.

قال ابن مالك: ((وربما استغني بجواب الشرط عن جواب قسم سابق، ويتعين ذلك إن تقدّمهما ذو خبَر))(١).

وقد استدرك الشيخ خالد على ما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل فقال: ((وما اختاره هنا من تعيين الجواب للشرط مخالف لقوله في الخلاصة))(٢).

ووجه هذا الاستدراك: هو أن ابن مالك اختلف كلامه في هذه المسألة ففي التسهيل(٣)، وشرح الكافية الشافية(٤) يرى أنه إذا اجتمع الشرط والقسم وتقدم ما يطلب خبراً، فإن الجواب يكون للشرط تقدم أو تأخر وهذا على سبيل الوجوب. فاستدرك عليه الأزهري بأن هذا مخالف لما ذهب إليه في الخلاصة(٥)؛ لأنه يرى أنه يترجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر على سبيل الجواز.

وقبل التحقق من آراء ابن مالك في هذه المسألة لا بد من معرفة آراء النحاة فيها؛ وأي مذهب اختار ابن مالك.

وبالوقوف على كتب النحاة التي بين يدي وجدت أن لهم في هذه المسألة رأيين:

الرأي الأول: أنه يستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم على سبيل الجواز، وهو مذهب سيبويه(٦)، وأبي علي الفارسي، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن هشام، واختاره

---

(١) التسهيل ٢٣٩.

(٢) موصل النبيل ١٥٨٩.

(٣) انظر: التسهيل ٢٣٩.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٨.

(٥) الألفية ٨٠ إذ يقول:

وإن تَوَاليا وقَبْلَ ذو خَبَر   فَالشَّرطَ رَجِّح مُطْلقاً بِلا حَذَر

(٦) ومذهب سيبويه أنه إذا اجتمع القسم والشرط وتقدم مخبر عنه، فإن الجواب يكون للشرط والقسم، وليس في كلامه ما يدل على وجوب ذلك؛ إذ يقول: ((وتقول: أنا واللهِ إن تأتِني لا آتك؛ لأنّ هذا الكلام مبنيّ على أنَا، ألا ترى أنه حَسَنٌ أن تقول: أنا واللهِ إن تأتِ آتِك، فالقسم ها هنا لغوٌ)). الكتاب ٣/٨٤.

الشيخ خالد الأزهري(١). وهذا الرأي اختاره ابن مالك في الألفية؛ إذ يقول:

وإن تَوَاليا وقَبْلَ ذو خَبَر   فَالشَّرطَ رجِّح مُطْلقاً بِلا حَذَر(٢).

الرأي الثاني: أنه يستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم على سبيل الوجوب، وهو مذهب الأعلم الشنتمري، والزمخشري، وابن يعيش(٣).

وهذا الرأي اختاره ابن مالك في شرح الكافية؛ إذ يقول: ((إذا اجتمع في كلام واحد شرطٌ وقسمٌ استغني بجواب أحدهما عن الآخر. وكان الشرط حقيقاً بأن يستغنى بجوابه مطلقاً؛ لأن تقدير سُقوطه مُخلٌّ بمعنى الجُملة التي هو منها))(٤). وأيضاً في تسهيل الفوائد إذ يقول: ((وربما استغني بجواب الشرط عن جواب قسم سابق، ويتعين ذلك إن تقدمهما ذو خبر))(٥).

ومن خلال ما سبق نجد أن استدراك الأزهري على ابن مالك صحيح؛ لأن ابن مالك اختلف رأيه، فكما رأينا أن له في هذه المسألة رأيين، وقد أشار إلى ذلك غير واحد من شراح الألفية كابن هشام في أوضح المسالك(٦)، والأشموني؛ إذ يقول: ((وأفهم قوله: رجح، أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم... لكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتّم، وليس في كلام سيبويه مايدل على التحتّم))(٧).

ويمكن أن نعتذر لابن مالك أنه ربما انتقل من الجواز إلى الإيجاب لعله رأى أن تقدير سقوط الشرط مخلٌّ بمعنى الجملة التي هو منها؛ لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب بخلاف القسم، فإنه مسوق لمجرد التوكيد، وسقوطه لا يؤثر شيئاً؛ بمعنى: أنه يتم بدونه كلام مفيد(٨).

---

(١) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٢/١٩٧-١٩٨، والوافية نظم الكافية ٤١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٧، وأوضح المسالك ومعه عدة السالك ٤/٢١٩، وشرح التصريح ٢/٢٥٣.

(٢) الألفية ٨٠.

(٣) انظر: النكت ٢/٧٤٣، والمفصل ٣٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٥٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٨.

(٥) التسهيل ٢٣٩.

(٦) انظر: أوضح المسالك ومعه عدة السالك ٤/٢١٩.

(٧) شرح الأشموني ٣/٣٧٣.

(٨) انظر: أوضح المسالك ومعه عدة السالك ٤/٢١٩ حاشية(١).

الفصل الثالث: **الاستدراكات الصرفية، وفيها عشرة مباحث**:

المبحث الأول: تثنية الممدود الذي همزته أصل.
المبحث الثاني: معاني فاعل.
المبحث الثالث: ياء النسب في حَوَاريٍّ وحَوَاليٍّ.
المبحث الرابع: مضارع الثلاثي فعِلَ.
المبحث الخامس: معاني فعَلَ.
المبحث السادس: معاني تَفاعل.
المبحث السابع: فعْلَلَ والملحق به.
المبحث الثامن: مَفعَلة لمحل كثرة الشيء أو سبب كثرة المعنى.
المبحث التاسع: ماشذّ من مَفْعل.
المبحث العاشر إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً.

المبحث الأول: تثنية الممدود الذي همزته أصل

قد تعدل العرب عن تثنية بعض الأسماء إلى تثنية ما يرادفها فمن ذلك قولهم: سِيَّان[١] مراداً به تثنية "سواء"؛ استغنوا عن تثنيته بتثنية "سيّ"[٢].

قال ابن مالك -في المتن-: ((فإذا ثني غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل أو زائدة لَحقت العلامة دون تغيير، ما لم تَنُب عن تثنيته تثنية غيره غالباً))[٣].

ثم قال في الشرح: ((وأشرت بقولي: "ما لم تَنُب عن تثنيته تثنية غيره" إلى نحو قولهم في تثنية "سواء": سِيّان، فإنه تثنية سِيّ))[٤].

قال الشيخ خالد الأزهري - مستدركاً على كلام ابن مالك في الشرح-: ((هذا تقرير كلامه، وهو مشكل؛ لأن "سواء" من الممدود الذي همزته بدل من أصل وهو الياء، وأصله سوايٌ، فكيف يستثنيه من غير الممدود الذي همزته بدل من أصل، فليتأمل))[٥].

ووجه الاستدراك في المسألة: أن ابن مالك مثل لما ينوب عن تثنيته تثنية غيره بكلمة "سواء"، فاستدرك عليه الشيخ خالد بأن همزة "سواء" ليست أصلاً، وإنما هي بدل من أصل، وبناء على ذلك لا تدخل تحت الذي يريد تثنيته، وهو ما همزته أصل.

وبالنظر في كلمة "سواء" نجد أنها مبدلة من أصل، وفي ذلك: ((قال أبو عثمان واعلم أن الياء والواو إذا وقعت قبلهما ألف زائدة ثالثة فصاعداً وكانتا حرفي الإعراب أبدلتا همزة، وجرى على الهمزة الإعراب، كما جرى على سائر الحروف، وذلك نحو: "كساءٍ وعَطاءٍ"))[٦].

---

(١) السيّان: المثلان، والواحد سِيّ. انظر: الصحاح ٢٣٨٧/٦.

(٢) انظر: تمهيد القواعد ٣٧٥/١، وتعليق الفرائد ٢٥٧/١، وموصل النبيل ٥٩.

(٣) شرح التسهيل ٩١/١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) موصل النبيل ٥٩.

(٦) المنصف ١٣٧/٢.

ويقول أبو البقاء العكبري عند إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾[(١)]: ((وسَواء: مصدر واقع موقع اسم الفاعل وهو مُسْتَو، ومستَوٍ يعمل عمل يستوي، ومن أجل أنه مصدر لا يثنى ولا يجمع. والهمزة في سواء مبدلة من ياء؛ لأن باب طويتُ وشَويتُ أكثر من باب قوةٍ وحوّةٍ، فحمل على الأكثر))[(٢)].

إذن كلمة "سواء" همزتها لم تكن أصلية، وإنما كانت مبدلة عن أصل؛ لذلك كان قول ابن مالك السابق محل استدراك عند بعض شُراح التسهيل، فهذا أبو حيان يقول: ((وأورد المصنف "سواء" فيما ناب عن تثنيته تثنية غيره، ولا يَرِدُ هنا؛ لأنه قال: "فإذا ثني غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل – أي: وغير الممدود الذي همزته بدل من أصل– أو زائدة"[(٣)]، فبقي الممدود الذي همزته أصل نحو: قُرَّاءٍ، فهمزة "سواء"، ليست أصلاً، وإنما هي بدل من أصل، وأصله سواي، يدل على ذلك قولهم: سيان، إذ أصله سِوْيانِ، فإذا كانت همزته بدلاً من أصل لم يدخل تحت الذي يريد تثنيته، وهو ما همزته أصل، فلا يستثنى؛ إذ لم يقصد تثنيته، بل قال: "غير المقصور والممدود"))[(٤)].

ويقول المرادي أيضاً: ((واعلم أن همزة "سواء" منقلبة عن ياء، وأصله سواي فلم يدخل تحت قوله: غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل أو زائدة؛ لأنها بدل من أصل فلم يكن هذا موضع استثنائها))[(٥)].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح، بدليل قول ناظر الجيش: الحق أن هذا ليس موضع إيراد الحكم، فالمصنف إنما يتوجه عليه أنه أورد الشيء في غير موضعه؛ وكان الأليق بهذا أن يُذكر في الباب الذي فرغ منه عندما ذكر أن من الأسماء ما لا يثنى[(٦)].

---

(١) سورة البقرة الآية ٦.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٦.

(٣) شرح التسهيل ٩١/١.

(٤) التذييل والتكميل ١٧/٢.

(٥) شرح التسهيل ١٢٤، وانظر: تعليق الفرائد ٢٥٧/١.

(٦) انظر: تمهيد القواعد ٣٧٦/١، وهداية السبيل ٢٩٨.

المبحث الثاني: معاني فاعل

من أبنية الفعل الثلاثي المزيد بحرف بناء فَاعَلَ وهو: لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى نحو: "ضَارَبَ زيدٌ عمراً"[(١)].

قال ابن مالك-في المتن-: ((ومنها فَاعَل لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى))[(٢)].

ثم قال في الشرح: ((نحو: "ضَارَبَ زيد عمراً" فزيد وعمرو شريكان في الفاعلية والمفعولية من جهة المعنى؛ لأن كل واحد منهما قد فعل بصاحبه مثل ما فعل به الآخر، وهما في اللفظ مجعول أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً... وليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب))[(٣)].

قال الشيخ خالد الأزهري مستدركاً: ((إن المفهوم من معنى: "ضَارَبَ زيدٌ عمراً"، أن زيداً ابتدأ عمراً بالمضاربة، فشاركه عمروٌ فيها، بخلاف "تضاربَ زيدٌ وعمروٌ"، فإن معناه اشتركا في الفعل فكانا فاعلين، وفي: "ضَارَبَ زيدٌ عمراً" فاعلاً ومفعولاً، وحينئذٍ فيبطل قوله؛ إذ لا مزية لأحدهما على الآخر برفع أو نصب))[(٤)].

ووجه الخلاف في المسألة هو أن ابن مالك يرى أن نحو: "ضَارَبَ زيدٌ عمراً" أن الاسمين شريكان في الفاعلية والمفعولية بناء على أن كل واحد منهما قد فعل بصاحبه مثل ما فعل الآخر به؛ فلذلك ليس أحدهما أولى من الآخر في الرفع والنصب، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن هناك فرقًا واضح؛ لأن قولك: "ضَارَبَ زيدٌ عمراً" يكون الحديث عن الفاعل (زيد)؛ لأنه هو الذي ابتدأ المضاربة، بخلاف "تَضَارَب زيدٌ وعمرٌو" فإن الحديث

---

(١) ومنها أيضاً: أَفعل وهو للتعدية أو للتكثير أو للصيرورة، وفَعَّل وهو للتعدية وللتكثير وللتوجيه.
انظر: شرح التسهيل للمرادي ٢٦٣/١-٢٦٥، وشرح الشافية للرضي ٦١/١، ٦٧، ٧٠، والهمع ٢٦٥/٣.

(٢) شرح التسهيل ٣٠٩/٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) موصل النبيل ١٢٨٠.

يكون بالإخبار عنهما.

ويحسن بنا الوقوف على معنى قولك: "ضَارَبَ زيد عمراً"، و"تضارب زيدٌوعمروٌ" عند النحاة لعلنا نصل إلى ترجيح مناسب.

يقول سيبويه: ((ففي تفاعَلْنَا يُلفظ بالمعنى الذي كان في فاعلته. وذلك قولك: تَضَاربنا، وترامَينا، وتقاتلْنَا))[(١)]، وليست عبارة سيبويه السابقة صريحة بتساوي المعنى في الصيغتين.

أما ابن الحاجب فقد بين الفرق بين الصيغتين إذ يقول: ((وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً فيجيء العكس ضِمناً، نحو: ضاربته وشاركته))[(٢)]، ويقول عن تفاعل: ((وتفاعلَ لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً نحو: تشاركا))[(٣)]. وقد تبعه في التفرقة بين الصيغتين ابن هشام والشيخ خالد الأزهري[(٤)].

وقد رد الرضي ماذهب إليه ابن الحاجب بقوله: ((وقوله ههنا: "لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً" تخليطٌ ومجمجةٌ، وذلك أن التعلق المذكور في الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان، لا لفظيان، ومعنى "ضَارَبَ زيد عمراً" و"تَضَارَب زيد وعمرو" شيء واحد))[(٥)].

إذًا، الرضي يرى أن التعلق في الصيغتين معنوي لا لفظي بمعنى أن "ضَارَبَ زيد عمراً" و"تَضَارَبَ زيد وعمرو" شيء واحد، وهو بذلك موافق لما ذهب إليه ابن مالك؛ إذ يقول: ((وهذا الأولى ما قال المالكي وهو أن فَاعَلَ لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى، وتفاعل للاشتراك لفظاً، وفيهما وفي المفعولية معنى... ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فَاعَل وتَفَاعَل... وليس كما يتوهم من أن الرفع في باب فاعل هو

---

(١) الكتاب ٦٩/٤.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٧٠/١.

(٣) المصدر السابق ٧٢/١.

(٤) انظر: موصل النبيل ١٢٨٠.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ٧٢/١.

السابق في الشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تَفَاعَل))[١].

واحتج الرضي لما ذهب إليه بقول الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما لبعض من خاصمه: سَفيهٌ لم يجد مُسافِهاً، فإنه ﷺ سمى المقابل له في السفاهة مُسافِهاً، وإن كانت سفاهته لو وجدت بعد سفاهة الأول [٢].

وإلى هذا الرأي ذهب المرادي؛ إذ يقول: ((وهما في اللفظ منقسماً للفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك بجعل أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً، وليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب))[٣]، ووافقه ناظر الجيش[٤] وهو ظاهر كلام أبي حيان[٥] وابن عقيل[٦]، والسيوطي[٧].

ومن خلال الأقوال السابقه يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن الفرق واضح ففي (فاعل) نحو قولك: "ضارب زيد عمراً" يكون الحديث عن الفاعل، وأما المفعول فهو جزء من الحديث والخبر. أما مع (تفاعل) فهو حديث عن طرفي النزاع على حد سواء، فإذا قلت: قاتل زيد عمراً، فإن همي الإخبار عن زيد، أما: تقاتل زيد وعمر" فالإخبار عنهما معاً.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٧٣/١، وتمهيد القواعد ٣٧٥٧/٨ حاشية(٥).

(٢) انظر: شرح الشافية ٧٣/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٦٧/١.

(٤) انظر: تمهيد القواعد٣٧٥٧/٨. يقول: ((وما عبر به عن "فاعل" أنه لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً والاشتراك فيهما معنىً كلام حسن)).

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٨٤/١.

(٦) انظر: المساعد ٦٠٢/٢.

(٧) انظر: الهمع ٢٦٧/٣.

المبحث الثالث: ياء النسب في"حواريّ وحواليّ"

يمنع صرف الاسم لعلة واحدة إذا كان فيه ألف التأنيث مطلقاً؛ أي: مقصورة أو ممدودة، نحو: (ذكرى) و(صحراء)، أو يكون الجمع الموزون على (مَفَاعِل) أو (مفاعيل) لفظاً وتقديراً[(١)(٢)].

قال ابن مالك: ((يمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقاً أو موازنة مفاعل ومفاعيل في الهيئة لا بعروض الكسرة أو ياءي النسب، والألف المعوضة من أحدهما تحقيقاً وتقديراً))[(٣)].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وفي قوله: "أو ياءي" إشكال، لأنه إن كان معطوفًا على معمول العروض وهو الكسرة والمعنى لا بعروض شيئين الكسرة وياء النسب، خرج "ظَفَاريّ"، و"وباريّ"، فإن ياء النسب فيه عارضة، ليست في أصل "ظفار ووبار"[(٤)]، ولم يخرج "قماريّ، وكراسيّ"؛ فإن ياءهما غير عارضة، بل موجودة في أصل: قمري وكرسي، ويندرج مع نحو: قمريّ حواريّ[(٥)] وحواليّ[(٦)]؛ فإن الياء فيهما غير عارضة؛ إذ ليس للكلمة أصل كانت فيه مجردة منهما))[(٧)].

ووجه الاستدراك: أن الشيخ خالد الأزهري يرى أن قول المصنف "لا بعروض الكسرة أو ياء النسب" إن كان مراده "لابعروض شيئين الكسرة وياء النسب" فعلى ذلك يكون كلمتا "حواري"

---

(١) وهو أن يكون أوله مفتوحًا، وثالثه ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، فيدخل في ذلك ما أوله ميمٌ أوغيرها من الحروف. انظر: شرح الكافية ١٤٣٥/٣.

(٢) انظر: شرح الكافية ١٤٣٥/٣، وأوضح المسالك ١١٦/٤، وشرح الأشموني ١٣٥/٣، والهمع ٨٧/١، وحاشية الصبان ٣٣٩/٣.

(٣) التسهيل ٦٠.

(٤) وظفار هي مدينة في موضعين أحدهما قرب صنعاء وقال بعضهم هي صنعاء نفسها، معجم البلدان (ظفر) ٦٠/٤ وَوبار، روى ابن المنذر أنه قال :" قرية وبار كامت لبني وبار وهم من الأمم الأولى بين رمال بني سعد وبين شجر ومهرة" معجم البلدان ٣٥٧/٥

(٥) الحواريّون: صفوة الأنبياء، لسان العرب (حور) ٢٩٩/٥.

(٦) الحوْل: الاحتيال، لسان العرب (حول) ١٩٥/١٣.

(٧) موصل النبيل ١٣٩٨.

و"حوالي" ممنوعتين من الصرف؛ بناء على أن الياء فيهما غير عارضة.

وبالنظر إلى هذا الاستدراك نجد ابن مالك يقول في شرح الكافية: ((ثم نبهت على أن وزني: مفاعل ومفاعيل حقيقان بمنع الصّرف، وإن فقدت الجمعية، لكن بشرط ألا يكون بعد الألف ياء مشددة لم توجد قبل وجود الألف ك"حواري" و"حوالي" فإن تقدم وجود الياء على وجود الألف وجب المنع ك"قمريّ وقماري". وإنما لم يعتد بياء نحو: "حواري"، وإن كان "حواري" بها معادلا ل" قماري"؛ لأنها بزيادتها وعدم وجودها قبل وجود الألف شبيهة بياء النسب إلى فعال ك"ظفاريّ"... وياء النسب لا يعتد بها فكذلك ما أشبهها بخلاف ياء "قماري" فإنها قد وجدت في الإفراد فوجب الاعتداد بها؛ لمباينتها ياء النسب الحادث))(١).

إذًا، نستنتج من قول ابن مالك السابق أن الاسم الذي يمنع من الصرف هو ما كان في آخره ياء مشددة لغير النسب وجدت في المفرد قبل وجود الألف في الجمع نحو: قمري وقماري.

وإلى هذا ذهب في التسهيل، يقول المرادي: ((احترز بقوله: "لا بعروض الكسرة"... وبقوله: " ياءي النسب" من نحو: مدائِني وحواريّ، بخلاف: كراسيّ وبخاتِي، فإنهما بمنزلة مصابيح، وضابط ذلك أن ياءي النسب إن سبقا الألف في الوجود مُنع الصرف، نحو: كرسِي وكراسي، وإن لم يسبقاها صُرف، سواء كانا مسبوقين بهما، كرباحيّ وظفارِيّ، أو غير منفكين عنها كحواريّ))(٢).

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن ابن مالك كان يقصد من قوله: "أو ياءي" أن الاسم إذا لحقته ياء النسب أو ياء مشددة لغير النسب لم توجد قبل الألف فإنه يصرف، يقول ناظر الجيش: ((وأخرج بقوله: "أو ياءي النسب" نحو رباحى... وما آخره ياء مشددة من هذه الصيغة إن وجدت بعد وجود الألف فحكمها حكم ياء النسب؛ لشبهها بها في كونها لم توجد قبل الألف، وذلك نحو: حواري وهو الناصر، وحواليّ وهو المحتال، أما إذا تقدم وجود الياء على وجود الألف وجب المنع ك"قماري" جمع قمري... وذلك لأنها لم تشبه ياء النسب))(٣).

---

(١) شرح الكافية ٣/١٤٤٣-١٤٤٤.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٨٧.

(٣) تمهيد القواعد ٨/٣٩٧٠-٣٩٧١.

المبحث الرابع: مضارع الثلاثي "فَعِل"

حق عين مضارع "فَعِل" الفتح سواء كان لازماً أو متعدياً نحو: فرِح يفرَح، وعلِم يَعْلَمُ[(١)].

قال ابن مالك: ((حقُّ عين مضارع "فَعِلَ" الفتح، وكسرت فيه من وَمِقَ... وفي مضارع حَسِب ونعِم... وجهان واستُغني في ضَلِلتَ تَضِلُّ وَوَرِى الزّنْدُ يَرِي، وفَضِلَ الشيء يفْضُل بمضارع فَعَل عن مُضارع فَعِل))[(٢)].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((والحاصل أنه ذكر ثلاثة أفعال على "فَعِل" بالكسر جاء مضارع الأولين منها على "يَفْعِلُ" بالكسر، والثالث على "يَفْعُلُ"... وبقي نوع رابع، وهو ما جاء مضارعه على "يَفْعُل" بالضم))[(٣)].

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك ذكر ثلاثة أنواع للأفعال المضارعة على "فَعِل" بالكسر وهي ما جاء على "يَفْعِلُ بالكسر، ولم يأت من غيره، والثاني ما جاء على "يَفْعِلُ" بالكسر و"يَفْعَلُ"بالفتح، والثالث ما جاء على "يَفْعُلُ بالضم، فاستدرك الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك بأنه بقي له نوع رابع لم يذكره وهو ما جاء مضارعه على "يَفْعُل".

ويحسن بنا الوقوف على النوع الرابع الذي ذكره الشيخ خالد الأزهري والمتضمن "فَعِلَ"بالكسر الذي مضارعه "يَفْعُل"؛ لعلنا نصل في نهاية الأمر إلى ترجيح.

يقول سيبويه: ((وقد جاء في الكلام فَعِلَ يَفْعُلُ في حرفين، بنوه على ذلك كما بنوا فَعِلَ على يَفْعِلُ؛ لأنهم قد قالوا: يَفْعِل في فَعِل، كما قالوا في فَعَلَ، فأدخلوا الضمة كماتدخل في فَعَلَ، وذلك: فَضِل يَفْضُلُ، ومُتَّ تَمُوتُ، وفَضَلَ يفْضُلُ، ومُتَّ تَمُوتُ أقيس))[(٤)].

---

(١) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٢٤٤/١، والمساعد ٥٨٨/٢، وتمهيد القواعد ٣٧١٤/٨.

(٢) التسهيل ١٩٥-١٩٦.

(٣) موصل النبيل ١٢٥٩.

(٤) الكتاب ٤٠/٤. تقول الدكتورة خديجة الحديثي: ((أما البناءان الشاذان:"فَعِلَ - يَفْعُلُ" و"فَعُلَ- يَفْعَل" فقد ذكر سيبويه للأول: فضِل- يفضل، ومِت- تموت.وذكر غيره دمت - تدوم، وحضر يحضر، وقنط -يقنط، وركن -يركن)). أبنيةالصرف في كتاب سيبويه ٣٨٧.

وحكى هذا الوزن أيضاً يعقوب[١] إذ يقول: ((وزعم بعض النحويين أن ناساً من العرب يقولون: حَضِر القاضي فلان، ثم يقولون: يَحْضُرُ))[٢].

ويقول ابن سيدة أيضاً: ((وقد جاء حرف واحد من الصحيح على "فَعِل يَفْعُلُ"؛ وهو: فضِل يَفْضُل، وذكر غيرهم أنه جاء حرف آخر وهو حَضِر يَحْضُرُ))[٣].

ومن خلال ماسبق يظهر أن بناء (فَعِلَ - يَفْعُلُ) شاذ؛ لذلك لم يذكره ابن مالك فكما قال أبو حيان إن هذا من تركيب اللغات، فالأفصح: حَضَر بالفتح[٤].

---

(١) يعقوب بن إسحاق السكيت، عالم بنحو الكوفيين، راوية ثقة، له إصلاح المنطق والإبدال، توفي سنة ٢٤٤هـ. انظر: بغية الوعاة ٣٤٩/٢.

(٢) إصلاح المنطق ٢١٢/٢.

(٣) المخصص ١٢٦/١٤.

(٤) انظر رأيه في: تمهيد القواعد ٣٧١٥/٨.

المبحث الخامس: معاني فَعَل

لـ(فَعَل) معانٍ كثيرة منها: استعماله للغلبة عند تقابل الفاعلين كـ "عالمني فعَلَمْتُهُ"، والنيابة عن "فَعُل" في المضاعف واليائي العين نحو: جَلَلْتَ فأنت جليلٌ[١].

قال ابن مالك: ((لفَعَل تعدّ ولزوم، ومن معانيه غَلبَة المقابل... واطرد صوغه من أسماء الأعيان لإصابتها، أو إنالتها، أو عَمل بها، وقد يصاغ لعملِها أو عمل لها أو أخذ منها))[٢].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((والصواب أخذها فإن التبعيض للمال لا للمشتق منه))[٣].

ووجه الاستدراك: أن الشيخ خالد الأزهري يرى أن قول ابن مالك "أو أخذ منها" ليس صحيحاً، والصواب أن يقول: "أخذها"، وعلل ما ذهب إليه؛ بأن التبعيض في نحو: "ثلث المال، وربعه" يكون للمال وليس للمشتق منه.

وبالنظر في هذه المسألة عند النحاة نجد الوراق يقول: ((والوجه الرابع من وجوه: "مِن" أن تكون للتبعيض، كقولك: أخذت درهماً من مال زيد))[٤].

ويقول الرضي أيضاً: ((ومثال التبعيض "أخذت من الدراهم"، والمفعول الصريح لـ"أخذت " محذوف؛ أي: أخذت من الدراهم شيئاً...))[٥].

وإلى هذا ذهب المالقي إذ يقول -في معاني مِن -: ((أن تكون للتبعيض نحو: كل من هذا الطعام، والبس من هذه الثياب، وخُذ من هذه الدراهم))[٦].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٨١، وشرح التسهيل للمرادي ١/٢٥٠، وتمهيد القواعد ٨/٣٧٢١، والهمع ٣/٢٦٣.

(٢) التسهيل ١٩٦.

(٣) موصل النبيل ١٢٦٣.

(٤) علل النحو للوراق ٢٩٥.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٤/٢٦٨.

(٦) رصف المباني ٣٢٣.

ومن خلال الأقوال السابقه نستنتج أن التبعيض يكون للمال وليس لما يشتق منه، وبناء عليه يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ وفي ذلك يقول ابن يعيش: ((أما كونها للتبعيض فنحو قولك: أخذت درهماً من المال فدلت "مِن" على أن الذي أخذت بعض المال))[1]؛ ولعل ناظر الجيش تفطن إلى ذلك؛ فعند شرحه لعبارة ابن مالك قال: ((وقد يُصاغ لأخذ بعض المسمّى، نحو: ثَلَثَ المالَ ورَبَعَهُ وخَمَسَه، إذا أخذ ثُلثَهُ ورُبُعَهُ وخمسه وكذلك إلى العُشر))[2].

(١) شرح المفصل ١٢/٧.

(٢) تمهيد القواعد ٣٧٢٣/٨.

المبحث السادس: معاني تَفَاعل

لتفاعل عدة معانٍ منها: المشاركة، ومطاوعة "فاعل" كباعدَ فتباعد، وضاعفتُ الحساب فتضاعف[١].

قال ابن مالك -في المتن-: ((ومنها تفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى))[٢].

ثم قال في الشرح: ((وأما تَفَاعَل الذي للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى كتضارب زيدٌ وعمروٌ، فزيد وعمرو شريكان في الفاعلية لفظاً، ولذلك رفعا، وهما من جهة المعنى شريكان في الفاعلية والمفعولية؛ لأن كل واحد منهما قد فعل بصاحبه مثل ما فعل به الآخر))[٣].

فاستدرك الشيخ خالد الأزهري عليه فقال: ((وينبغي للمصنف على مقتضى زعمه السابق أن يجيز إتباعهما بالنصب))[٤].

ووجه الاستدراك: أن ابن مالك عند حديثه عن "معاني فَاعَلَ" أجاز في نحو: "ضاربَ زيدٌ عمراً" اتباع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب؛ بناء على أن كلاًّ من "زيد" و"عمرٍ" قد اشتركا في الفاعلية والمفعوليةن فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن عبارته في الشرح تحتاج إلى أن يقول كما قال في معاني فَاعَل -يقصد قول ابن مالك-: ((نحو: "ضارب زيد عمراً" فزيد وعمرو شريكان في الفاعلية والمفعولية من جهة المعنى... كان أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً... وليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع والنصب، ولو أتبع منصوبهما بمرفوع، أو مرفوعهما بمنصوب لجاز))[٥][٦].

---

(١) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٢٦٨/١، وتمهيد القواعد ٣٧٥٦/٨، والهمع ٢٦٧/٣.

(٢) شرح التسهيل ٣٠٩/٣.

(٣) شرح التسهيل ٣١٠/٣.

(٤) موصل النبيل ١٢٨١.

(٥) وما أجازه ابن مالك من أن يتبع المرفوع بالمنصوب والمنصوب بالمرفوع مخالف للبصريين والكوفين. انظر المسألة في: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١، وشرح التسهيل للمرادي ٢٦٧/١، والمساعد ٦٠٣/٢، وشرح الأشموني ٣٢٤/٢-٣٢٥، وحاشية الصبان ٩٨/٣.

(٦) شرح التسهيل ٣٠٩/٣.

وبالنظر في هذا الاستدراك يظهر أن هذا الاستدراك ليس بشيء؛ لأن ابن مالك ذكر ذلك في معانى "فاعل"، وعلل إجازته للإتباع بقوله: ((فقد اقتسما في اللفظ الفاعلية والمفعولية، واشتركا فيهما من جهة المعنى، وليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب))[١]، لذلك لم يحتج إلى أن يذكر إجازة إتباعهما بالنصب في معاني "تفاعل"؛ لأن كلتا الصيغتين[٢] عنده شيء واحد، ورحم الله الشيخ خالداً؛ فقد استدرك على ابن مالك في مسألة (أما علماً فعالم)[٣] بأنها تكررت له في باب الحال، فلماذ يستدرك عليه هنا.

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٠٩.

(٢) أي: إن نحو: (ضارب زيدٌ وعمراً) و(تضارب زيدٌ وعمرٌو) هما في اللفظ مجعول أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً، وهما من جهة المعنى شريكان في الفاعلية والمفعولية. انظر: شرح التسهيل ٣/٣٠٩. بتصرف.

(٣) انظر ١٣١ من البحث.

المبحث السابع: فَعْلَلَ والملحق به

إذا كان الفعل على "فَعْلل" أو الملحق به فله مصدران أحدهما: فَعْلَلَة نحو: دحرجة، والآخر: فِعْلال نحو: زِلزال[١].

قال ابن مالك: ((ومصدر "فَعْلَل" والملحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره، أو بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره، وفتح أول هذا إن كان كالزلزال جائز، والغالب عليه أن يراد حينئذ اسم فاعل))[٢].

قال الشيخ خالد الأزهري مستدركاً: ((إنّ نصه في الخلاصة[٣] على أن "فَعْلَلَة" قياس، وأن "فِعلالاً" غير قياس مشكل))[٤].

ووجه الاستدراك في المسألة: هو أن ابن مالك ذهب في الخلاصة إلى أن مصدر "فَعْلَل" يأتي على فِعلال: نحو: سَرْهَفَ سِرهافاً، وعلى فَعْلَلَة، وهو المقيس فيه نحو: دحرج دحرجة، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن رأيه في الخلاصة والمتضمن أن فِعلال غير قياس مشكل.

ويحسن بنا عقد مقارنة بين رأي ابن مالك في الخلاصة وشرح التسهيل، لعلنا في نهاية الأمر نصل إلى ترجيح مناسب.

يقول ابن مالك في الخلاصة:

فِعْلال أو فَعْلَلة لِفَعْلَلا   واجْعَلْ مَقِيساً ثانياً لا أوَّلا[٥]

قال ابن عقيل شارحاً قول المصنف: ((يأتي مصدر فعلل على فِعلال: كـ: دحرج

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ٧٧٢/٢، وشرح المفصل ٤٨/٦، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٣٧، و التصريح على التوضيح ٧٦/٢، وشرح الأشموني ٢٣٦/٢، وحاشية الحصري٧٥/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٢٧/٣.

(٣) يشير إلى قول ابن مالك في الألفية ٥٥:

فِعْلالٌ أو فَعْلَلة لِفَعْلَلا   واجْعَلْ مَقِساً ثانياً لا أوَّلا

(٤) موصل النبيل ١٣١٣.

(٥) الخلاصة ٥٥.

دِحراجاً، وسرهف سِرهافاً، وعلى فَعْلَلَة وهو المقيس فيه نحو: دحرج دحرجة، وبهرج بَهرجة وسرهف سَرهفة))[١].

إذن يرى ابن مالك أن الفعل الذي على وزن "فَعْلَلَ" وما يلحق به مصدره المقيس "فَعْللة"، وإذا جاء مصدره على "فِعلال" فإنه يكون سماعيًّا[٢].

أما في التسهيل فيقول: ((ومصدر "فَعْلَل" والملحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره، أو بكسر أوله وزيادة ألفٍ قبل آخره، وفتح أوّل هذا إن كان كالزلزال جائز))[٣].

يقول المرادي شارحاً قول المصنف: ((الملحق بِفَعْلل الأصلي ستة أمثلة: جَلببَ، وحوقَل... فمصادر هذه كمصدر: فعلل، ومصدره المقيس: فَعْلَلَة، نحو: دَحْرَجَةٍ، وفِعلال نحو: سِرهاف، مصدر: سرهف، وظاهر كلامه يقتضي أنه مقيس، ولم يُسمع: دِحراجٌ، وكثر في المضاعف، نحو: زِلزال))[٤].

إذن ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل أن الفعل الذي على وزن "فعلل" وما يلحق به مصدره المقيس "فعللة"، و"فِعلال" المضاعف، وأشار إليه بقوله: ((وفتح أول هذا إن كان كالزلزال جائز))[٥].

ويقول الأشموني: ((وكلاهما عند بعضهم مقيس، وهو ظاهر كلام التسهيل))[٦].

ويقول الصبان معلقاً على قول الأشموني السابق: ((ظاهره في المضاعف وغيره))[٧].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري وإن كان صحيحاً لكن يمكن رده بأن ابن مالك حمل كلامه في الألفية على أصل هذا الباب وقياسه، يقول

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ١٢٢/٢.

(٢) انظر: حاشية الخضري ٧٥/٢.

(٣) التسهيل ٢٠٦.

(٤) شرح التسهيل ٣٠٢/١.

(٥) التسهيل ٢٠٦.

(٦) شرح الأشموني ٢٣٦/٢

(٧) حاشية الصبان ٢٦٦/٢.

الصيمري: ((وإنما كان هذا أصل الباب وقياسه الفَعْللة؛ لأنه لا يمتنع شيء في هذا الباب منه، وقد يمتنع من الفِعْلال في بعض ذلك وإن كان كثيرًا فوجب أن يكون العام هو الأصل الذي عليه الباب))[١].

ويقول ابن يعيش أيضاً: وفعلل له مصدران: الفَعْلَلَة والفِعّلال والغالب الأول؛ لأنه لازم لجميعها وربما لم يأت منه فِعلال تقول: دحرجته دحرجة ولم يسمع دِحراج[٢].

(١) التبصرة ٧٧٣/٢.

(٢) انظر: شرح المفصل ٤٩/٦.

المبحث الثامن: مَفعَلة لمحل كثرة الشي ء أو سبب كثرة المعنى

الشيء إذا كثر بالمكان وكان اسمه جامدًا فالباب فيه "مَفعَلة" نحو: مأسدة ومسبعة(١).

قال ابن مالك: ((يصاغ من الثلاثي اللفظ والأصل لسبب كثرته أو محلّها مَفْعَلة، وقد يقال في المحل: مَفْعُلةو مِفْعَلٌ))(٢).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وبقي عليه: "مِفعَلة"، نحو: "مِيلغةِ الكلبِ التي يَلَغ فيها))(٣).

ووجه الاستدراك: هو أن ابن مالك ذكر ثلاثة أوزان لمحل الشيء هم: "مَفْعُلةٌ، مُفْعِلة ومِفْعَل"، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري بأن هناك وزنًا لم يذكره وهو"مِفعَلَةٌ ".

وبالنظر في هذا الاستدراك؛ فإنني لم أقف على وزن "مِفعَلَةٌ" الذي يدل على محل الشيء وأما "مِيْلَغة الكلب" الذي استشهد به الشيخ خالد الأزهري. فقد ذكرها أبو حيان ولكن بفتح الميم؛ إذ يقول: ((ومَيلغَة الكلب التي يلغُ فيها))(٤)، وجعلها على وزن "مَفعلة" للدلالة على المكان؛ لذلك يحسن بنا الوقوف على كلمة "ميلغة" عند أصحاب المعاجم لعلنا نصل إلى ترجيح مناسب.

يقول الجوهري: ((والميلَغ: الإناء الذي يلغ فيه في الدم))(٥).

وأما ابن منظور فأشار إلى معناها بقوله: ((والميلَغُ والمِيْلَغَة: الإناء الذي يَلَغ فيه الكلب))(٦).

---

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/١٣٠، وارتشاف الضرب ١/٢٣٠، وشرح التسهيل للمرادي ١/٣١٧، وتمهيد القواعد ٨/٣٨٢٨.

(٢) التسهيل ٢٠٩.

(٣) موصل النبيل ١٣٢٦.

(٤) ارتشاف الضرب ١/٢٣١.

(٥) الصحاح (ولغ) ٤/١٣٢٩.

(٦) لسان العرب (ولغ) ٨/٤٦٠

ويقول صاحب القاموس: ((والمِيلَغُ والمِيْلَغَة بكسرهما الإناء يَلِغُ فيه الكلب في الدم))[1].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري ليس في محله؛ لأن قوله: "مِيلغة الكلب" دلت على الإناء الذي يَلغُ فيه الكلب، وبناء على ذلك فهي اسم آلة.

(١) القاموس المحيط ١١٢/٣.

المبحث التاسع: ما شذ من مَفعَل

يصاغ اسم الآلة قياساً على: مِفْعَلٍ أو مِفعال، أو مِفْعلَة، أو فِعال نحو: مِخْيط ومِفتاح، ومِرآة[١].

قال ابن مالك: ((ويصاغ لآلة الفعل الثلاثي مثال مِفْعَل أو مِفعال... وشذ بالضم مُسْعُط ومُنْخُل... وبالفتحِ مَنَارة ومنْقَل ومَنقَبة))[٢].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وحقها مِنوَرةٌ بالكسر، وهو مكان توضع عليه المسرجة، وهي التي للفتيل... فعلى هذا ليست المنارة من الآلات))[٣].

ووجه الاستدراك هو أن ابن مالك يرى أن كلمة "منارة" بفتح الميم اسم آلة، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري ذلك بأن هذه الكلمة تدل على مكان توضع عليه المسرجة وعليه، فهي اسم للمكان وليست للآلة.

ويحسن بنا الوقوف على كلمة (منارة) عند أصحاب المعاجم لعلنا نصل في نهاية الأمر إلى ترجيح.

يقول الجوهري: ((والمنارة: التي يؤذَّن عليها. والمنارة أيضاً ما يوضَع فوقها السراج، وهي مَفْعَلَة من الاستنارة بفتح الميم، والجمع المناوِرُ بالواو، لأنه من النور))[٤].

وإلى هذا ذهب ابن منظور إذ يقول: ((والمنارُ والمنارة: موضع النَّور. والمنارة: الشمعة

---

(١) انظر: شرح التسهيل للمرادي ٣١٩/١، وشفاء العليل ٨٦٨/٢، وتمهيد القواعد ٣٨٣٠/٨-٣٨٣١، والقرارات النحوية والتصريفية ٤٢٤ .

(٢) التسهيل ٢٠٩.والمسعط: الإناء يجعل فيه السعوط ، الصحاح مادة(سعط) ١٦٢/٤، والمنخل: نخلت الشيء أنخله نخلا وانتخلتع، اخترته وصفيته ، وكل ما صفيته لتعزل لبابه فقد انتخلته و تنخَّلته، والمنخل ما نخلته به. المخصص لابن سيده ٤٧/٤

(٣) موصل النبيل ١٣٢٨.

(٤) الصحاح ٨٣٩/٢.

ذات السِّراج، وعن ابن سيدة: والمنارة التي يوضع عليها السّراج))[١].

ويقول أيضاً صاحب القاموس: ((المنارة والأصل منْوَرةً موضع النور كالمنار والمسرجةُ))[٢].

ومن خلال ماسبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح؛ لأن كلمة المنارة بما أنها دلت على المكان الذي ترفع عليه المسرجة فهي ليست اسماً للآلة وإنما اسم للمكان[٣]، هذا من جهة، ومن أخرى أن ما ذهب إليه ابن مالك كان محل استدراك عند العديد من شراح التسهيل يقول المرادي: ((وأما مِنارة، فليست من الآلات بل هي مكان توضع عليه المسرجة))[٤].

ويقول السلسيلي: ((وفي عَدّ منارةٍ في أسماء الآلات نظرٌ؛ إذ المنارة اسم للمكان الذي توضع عليه المسرجة))[٥].

وإلى هذا الاستدراك ذهب أيضاً ناظر الجيش إذ يقول: إن المنارة ليست من الآلات بل هي مكان توضع عليه المسرجة[٦].

---

(١) لسان العرب مادة(نور) ٩٩/٧.

(٢) القاموس المحيط ١٤٨/٢.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٣١/٢. بتصرف.

(٤) شرح التسهيل للمرادي ٣١٩/١.

(٥) شفاء العليل ٨٦٨/٢.

(٦) تمهيد القواعد ٣٨٣٣/٨.

المبحث العاشر: إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفًا

تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام منها: أنها تُعطى في الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً، كقوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾[١][٢].

قال ابن مالك: ((تختص الخفيفة بحذفها وصلاً لملاقاة ساكن مطلقاً، وبالوقف عليها مبدلةً ألفاً بعد فتحة أو ألف، ومحذوفة بعد كسرة أو ضمة))[٣].

قال الشيخ خالد الأزهري مستدركا: ((والتقدير: وتختص بالوقف عليها مبدلة ومحذوفة، وفي كل منهما تسامح، أما الأولى فلأن الوقف إنما هو على الألف لا عليها، وأما الثانية فلأنها محذوفة، فلا وقف عليها، ولا على بدلها))[٤].

ووجه الاستدراك: أن الشيخ خالد الأزهري يستدرك على عبارة ابن مالك السابقة بأنها غير دقيقة؛ فقد خرجت مخرج التجوز؛ لأن قوله: ((وبالوقف عليها مبدلة... ومحذوفة)) يدل على أن الوقف يكون على نون التوكيد وليس الألف، وأيضاً الذي يفهم من قوله: ((محذوفة)) أن الوقف يكون على نون التوكيد المحذوفة فكيف يوقف عليها وهي محذوفة؟

وبالنظر في هذا الاستدراك نجد أن الذي يفهم من عبارة ابن مالك عندما قال: ((وبالوقف عليها))[٥] أن الوقف يكون على نون التوكيد لا على الألف. وبهذا خرجت العبارة مخرج التجوز؛ لأن مراده الوقف على الألف. يقول المرادي: ((مثال إبدالها ألفاً وقفاً بعد فتحة: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾[٦] وكذلك رُسم بالألف على نية الوقف))[٧].

---

(١) سورة العلق الآية ١٥.

(٢) ومن تلك الأحكام أيضاً: أنها لا تقع بعد الألف نحو: "قومَا" لئلا يلتقي ساكنان، وأنها لاتؤكِّد الفعل المسند إلى نون الإناث، وأنها تحذف قبل الساكن. انظر: أوضح المسالك ١١٠/٤، و التصريح بمضمون التوضيح ٢٠٧/٢، وحاشية الصبان ٣٣١/٣، والهمع ٥١٦/٢.

(٣) التسهيل ٢١٧.

(٤) موصل النبيل ١٣٨٥.

(٥) التسهيل ٢١٧.

(٦) سورة العلق الآية ١٥.

(٧) شرح التسهيل ٣٧٢/١.

وكذلك قوله: ((وبالوقف عليها مبدلة ألفاً... ومحذوفة))[1] الذي يفهم منه أن الوقوف يكون على نون التوكيد المحذوفة وهذا ليس مراده؛ لأن النون محذوفة فكيف يوقف عليها، وإنما كان مراده كما قال الشيخ خالد الأزهري: ((يقدر الوقف عليها مبدلة ومحذوفة))[2].

ومن خلال ما سبق يظهر أن استدراك الشيخ خالد الأزهري صحيح.

(١) التسهيل ٢١٧.

(٢) موصل النبيل ١٣٨٥.

الفصل الرابع: **منهج الشيخ خالد الأزهري في استدراكاته، وموقفه من ابن مالك، وفيه خمسة مباحث**:

المبحث الأول: أسلوبه وطريقة عرضه في الاستدراكات.
المبحث الثاني: الأصول النحوية التى اعتمد عليها في الاستشهاد.
المبحث الثالث: عنايته بآراء العلماء.
المبحث الرابع: عنايته بالتعليل في استدراكاته.
المبحث الخامس: موقفه من ابن مالك، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: موافقته لابن مالك.
المطلب الثاني: مخالفته لابن مالك.

المبحث الأول: أسلوبه وطريقة عرضه في الاستدراكات

قام أسلوب الشيخ خالد الأزهري في استدراكاته على ابن مالك؛ على ذكر قول ابن مالك وتناوله بالشرح ومن ثم الاستدراك عليه فكانت جل استدراكاته تعتمد على أمور منها:

أ-وصف قول ابن مالك بالمشكل، أو فيه نظر أو نحو ذلك. وإليك أمثلة ذلك:

١-صيغة منتهى الجموع:

قال ابن مالك: ((يمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقاً أو موازنة مفاعل أومفاعيل في الهيئة لا بعرُوض الكسرة أو ياءي النسب))[١].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وفي قوله: "أوياءي" إشكال؛ لأنه إن كان معطوفاً على معمول العروض وهو الكسرة، والمعنى لا بعرُوض شيئين الكسرة وياء النسب، خرج عنه "ظَفاري، ووباري))[٢].

٢-الصفة المشبهة:

قال ابن مالك: ((ويقل نحو: حسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجه، ولا يمتنع خلافاً لقوم))[٣].

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((وظاهر كلام المصنف أن الخلاف جار في الثلاثة أو في الأخير فقط، وفيه نظر))[٤].

ب-تصدير الاستدراك بقوله: لم يتعرض لها بالشرح، أو بقي عليه كذا، أو كان ينبغي له ونحو ذلك وإليك أمثلة ذلك:

١-توسيط ذي التفضيل بين حالين:

---

(١) التسهيل٢١٨.

(٢) انظر ٢٧٢ من البحث.

(٣) شرح التسهيل ٢/٤٢٠.

(٤) انظر ص١٢٥ من البحث.

قال ابن مالك: ((يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً... واغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالباً))(١).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولم يتعرض المصنف لشرح قوله: "غالباً"))(٢).

٢-مضارع الثلاثي فَعِل:

قال ابن مالك: ((حق عين مضارع فَعِل الفتح، وكسرت فيه من ومِق ووثق... وفي مضارع حسِب ونعِم... واستغنى في ضَلِلتَ تضِل))(٣).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وبقي نوع رابع، وهو ما جاء مضارعه على "يَفْعُل" بالضم؛ لأن ماضيه جاء فيه "فَعَل" بالفتح))(٤).

٣-ليس غيرُ بالنصب والرفع:

قال ابن مالك: ((وقد يقال: ليس إلا، وليس غيرُ، وغيرَ، إذا فهم المعنى، وقد ينون، وقد يقال: ليس غيرُه وغيرَه))(٥).

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((فالمرفوع: الاسم، والمنصوب الخبر، والمقدر في حالة الرفع الخبر، وفي حالة النصب الاسم، وكان ينبغي أن يقدم هذا على ما قبله؛ لأنه أجود منه))(٦).

٤-زيادة الباء في خبر أن:

قال ابن مالك: ((تزاد الباء كثيراً في الخبر المنفي بليس... وبعد أو لم يروا أنّ، وشبهه))(٧).

---

(١) التسهيل ١١٠.

(٢)انظر ص٨٦ من البحث.

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٩٤.

(٤)انظر ص٢٨٤ من البحث.

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٣٠.

(٦) انظر ص٧٨ من البحث.

(٧) شرح التسهيل ١/٣٦٦.

فقال الشيخ خالد الأزهري: (("وشبهه" نحو: " أو لم تعلموا أن"، أو "لم تتيقنوا أن"، ولم يذكر له المصنف مثالاً))[١].

٥-وقوع شبه الجملة صلة:

قال ابن مالك: ((ولو تعلق الظرف والجار بذي حدث خاص ك: جلس أو قام لم يجز الاستغناء بتقدير؛ إذ ليس بعض المقدرات أولى من بعض، فإن عمل مثله في الموصول أو موصوف به جاز الاستغناء به، فقد حكى الكسائي: نزلنا المنزل الذي البارحة، والمراد: نزلنا المنزل الذي نزلناه البارحة))[٢].

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((ولم يذكر المصنف قيد القرب، واعتبار هذا القيد يمنع حمل المجرور على الظرف))[٣].

ج-التدقيق في عبارات ابن مالك وانتقادها، وإليك الأمثلة على ذلك:

١-حد التمييز:

قال ابن مالك: ((وهو ما فيه معنى من الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع))[٤].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وكان ينبغي أن يجتنب النصب؛ لأنه حكم، والحكم موقوف على التصور، فيجيء الدور))[٥].

٢-نعت المفرد.

قال ابن مالك: ((وينصب "أيّ" المنعوت به حالاً بعد معرفة))[٦].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولو ذكر هذه المسألة عقب مسألة "أيّ" المنعوت بها

---

(١) انظر ص٢٤١ من البحث.

(٢) شرح التسهيل ٢٠٧/١.

(٣) انظر ص٢٦٤ من البحث.

(٤) شرح التسهيل ٢٩٣/٢.

(٥) انظر ص ٣٧ من البحث.

(٦) شرح التسهيل ١٧٤/٣.

كان حسناً، ولو حذفها بالكلية كان أحسن؛ لتقدم ذكرها في باب الموصول))[(١)].

٣-ما تنفرد به الواو العاطفة:

قال ابن مالك: ((وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة))[(٢)].

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((وفي عبارته انتقادات، الأول: أن هذا الكلام مخالف لقول الناس، فسبويه، وأكثر النحويين، على أنها محتملة للمعاني الثلاثة... الثاني: أن رجحان أحد متملات الكلمة إما لقربه، وذلك في بعض التراكيب لامطلقاً... الثالث: أن الكثرة والقلة لا تقابلان الأرجحية، فالأحسن أن يقول: للمعية بأرجحية وللتأخر برجحان، وللتقدم بمرجوحية، وهو مراده، فإن سبب الرجحان الأكثرية))[(٣)].

د-الموازنة بين آراء ابن مالك في التسهيل وفي مصنفاته الأخرى:

١-حكم تابع المنادى.

قال ابن مالك: ((لتابع غير أي أو اسم إشارة من منادى كمرفوع إن كان غير مضاف الرفع والنصب، ما لم يكن بدلاً أو منسوقاً عارياً من أل، فلهما تابعين ما لهما مناديين، خلافاً للمازني والكوفيين في تجويز نحو: يا زيد وعمراً))[(٤)].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وهو خلاف ظاهر اقتصاره في الأصل على وجه النصب، وخلاف قوله في الكافية:

ونحو زيدٍ في الندا إن نُسِقا   يُنصَبُ عند المازني مُطلقًا[(٥)]))[(٦)].

هـ-تنبيه ابن مالك إذا أحال على غير موجود في موضعه ونحو ذلك، وإليك الأمثلة:

---

(١) انظر ص١٥٩ من البحث.

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٠٦.

(٣) انظر ص٢٥٣ من البحث.

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٥٨.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٣١٠.

(٦) انظر ص ١٨٧من البحث.

١-حد عطف البيان:

قال ابن مالك: ((هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور متبوعه، وفي التوضيح والتخصيص))(١).

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((على أن المصنف لم يذكر في النعت الإيضاح، فكيف يحيل عليه هنا))(٢).

٢-التنازع بين عاملين:

قال ابن مالك: ((ونحو ما قام وقعد إلا زيد محمول على الحذف لا على التنازع، خلافاً لبعضهم))(٣).

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((والأصل: ما قام وقعد إلا زيدٌ... وفاعل قعد ضمير أحد المقدر، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، كذا قاله المصنف في شرحه، ويلزم عليه حذف الفاعل، فإن "زيد" على هذا بدل))(٤).

و- وصف القول المستدرك عليه بـ"الإيهام"، وإليك مثالاً على ذلك:

١-حذف الخبر وجوباً:

قال ابن مالك: ((والمشهور من قول النحويين غير الكسائي أن الحال التي تسد مسد الخبر إذا كانت جملة اسمية لا تستغنى عن الواو، والذي حملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلافه... وقد كان مقتضى الدليل أن حذف الواو هنا أولى؛ لأنه موضع اختصار، لكن الواقع بخلاف ذلك، وباب القياس مفتوح))(٥).

فقال الشيخ خالد الأزهري: (("قال المصنف: "وباب القياس مفتوح" وسكوته عن ذكر الخلاف مع الواو، يوهم الاتفاق على جوازه، والخلاف ثابت فيها أيضاً، نقل عن

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٨٦.

(٢) انظر ص ٤٥ من البحث.

(٣) شرح التسهيل ٢/١٠٣.

(٤) انظر ص ٢٢٢ من البحث.

(٥) شرح التسهيل ١/٢٧٥.

سيبويه والأخفش المنع، وعن الكسائي والفراء الجواز، وهو الصحيح))[١].

ز-وصف عبارة ابن مالك بأنها خرجت مخرج التسامح وإليك مثالًا على ذلك:

١-إضافة العدد المركب:

قال ابن مالك: ((ولا يجوز بإجماع ثماني عشرة إلا في الشعر))[٢].

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((ففي نقل هذا الإجماع تسامح))[٣].

٢-المعطوف على خبر "ما" بـ لكن وبل:

قال ابن مالك: ((والمعطوف على خبرها بـ"بل" و"لكن" موجب فيتعين رفعه))[٤].

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((وتسميته معطوفاً تسامح، وذلك في "بل" مسموع، وفي "لكن" بالقياس عليها))[٥].

ح-الاستدراك على تقسيم ابن مالك أو ترتيبه لأبواب الكتاب ونحو ذلك، وإليك أمثلة على ذلك:

١-الجملة المحتاجة إلى عائد:

قال ابن مالك: ((وإن اتحدت بالمبتدأ هي أو بعضها عن عائد، وإلا فلا، وقد يحذف إن علم ونصب بفعل أو صفة، لفظاً أو محلاً))[٦].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وهذا التقسيم الذي مشى عليه المصنف غريب، والمشهور أن الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط، وإلا فلابد لها من رابط))[٧].

---

(١) انظر ص ٦٠ من البحث.

(٢) التسهيل ١١٨.

(٣) انظر ص ٩٧ من البحث.

(٤) شرح التسهيل ١/٣٥١.

(٥) انظر ص ١٧١ من البحث.

(٦) شرح التسهيل ١/٢٩٦.

(٧) انظر ص ٢٦٧ من البحث.

٢-مضارع الثلاثي: فَعِل المكسور:

قال ابن مالك: ((حق عين مضارع فَعِل الفتح))[١].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((تكلم فيه على المضارع قبل الماضي، ولو عكس كان أولى كما فعل في أخواته))[٢].

٣-ومن استدراك الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك في ترتيب الأبواب أن ابن مالك ذكر "أبنية الأفعال ومعانيها"، ثم باب مصادر الفعل الثلاثي، فاستدرك عليه الشيخ خالد الأزهري قائلاً: ((ولما فرغ من ذكر أبنية الفعل، شرع في ذكر أبنية مصادر الفعل، وكان ينبغي أن يعكس؛ لأن المشتق منه سابق على المشتق طبعاً، فوجب أن يسبقه وضعاً))[٣].

ط- تصويب عبارة ابن مالك ، وإليك مثالًا على ذلك:

١-تجريد أول عن الوصفية:

قال ابن مالك: ((واستعمل "أول" مجردًا عن الوصفية فجرى مجرى أفكل في الصرف))[٤].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وصواب العبارة أن يقول: "وإن استعمل غير الصفة"؛ لأن الاسم لو كان أصله الصفة كان يمتنع صرفه على الأفصح، كما في "أدهم" للقيد))[٥].

ي- الاقتصار على ذكر مخالفته لرأي ابن مالك. وإليك مثالاً على ذلك:

قال ابن مالك في "ما جرى مجرى الصفة المشبهة في العمل": ((ونبهت بقولي: وقد يفعل ذلك بجامد لتأويله بمشتق على أنه يقال: وردنا منهلاً عسلاً ماؤه، وعسل الماء))[٦].

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٩٤.

(٢) انظر ص ٢٨٤ من البحث.

(٣) انظر ص٤٧ من البحث.

(٤) شرح التسهيل ٢/٣٩٢.

(٥) انظر ص١١٦ من البحث.

(٦) شرح التسهيل ٢/٤٣٢.

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وقد يفعل ذلك بفعل لتشبيهه بمتعد، كما في الحديث: ((كانت امرأة تهراق الدماء))، بالنصب وهو قول بعض المتأخرين منهم المصنف والصحيح المنع، وأول الحديث على إسقاط الباء، أو إضمار فعل؛ أي: تُهراق آنية الدماء منها، أو زيادة "أل" وكون "الدماء " تمييزًا))(١).

(١) انظر ص ١٢١ من البحث.

المبحث الثاني: الأصول النحوية التي اعتمد عليها في الاستشهاد

ويشمل الآتي:

١-السماع.

٢-القياس.

٣-الإجماع.

أولاً: السماع[١].

وهو يشمل: كلام الله -تعالى- "القرآن الكريم"، وكلام نبيه -ﷺ- "الحديث الشريف"، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين[٢].

وهو من أهم الأصول النحوية التي اعتمد عليها الشيخ خالد الأزهري في الاستشهاد، فقد كان كثير الأخذ به، حريصاً عليه في تقوية استدراكاته.

ومن مصادر هذا الأصل:

١-القرآن الكريم.

إن المتصفح لكتاب موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري يجده قد ذخر باستشهاده بالقرآن الكريم وبالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة، فالقراءة عنده سنة متبعة، فهو يستشهد بالقرآن وبقراءاته على حد سواء؛ وذلك لأن القرآن الكريم هو "أصح الكلام وأبلغة"؛ لذلك فقد جعل الشيخ خالد الأزهري القراءات القرآنية من أدلة النحو الأولى في توجيه القاعدة لنحوية وتصحيحها، بل جعلها حجة دامغة في بعض المسائل المختلف فيها، والجدير بالذكر أنه متى عرض لقاعدة نحوية بدأ بالتمثيل لها بالآيات القرآنية أولاً.

ومن أهم معالم هذا الأصل عند الشيخ خالد الأزهري في استدراكاته على ابن مالك ما يأتي:

---

(١) ويُعنى به: ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته.انظر: الاقتراح ٩٦.

(٢) انظر: المصدر السابق.

أ-جعل الاستشهاد بالآيات القرآنية هو الفيصل في بعض المسائل النحوية.

وإليك مثالاً لذلك:

ففي مسألة "من استعمالات أحد وإحدى":

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وحينئذ فصواب العبارة: ولا تستعمل "إحدى" في غير تنبيف دون إضافة، فلا يقال: "جاء إحدى" بل إحدى النساء مثلاً قال تعالى: ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾[1]))[2].

ب-ذكر شرط أهمله ابن مالك والاستشهاد له بآية قرآنية لبيان أهميته:

ففي مسألة "أن المفسرة"ك

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وبقي على المصنف شرط، وهو ألا يتعلق ما بعدها بما قبلها، فليست مفسرة، في نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[3]))[4].

ج-ذكر آية قرآنية استدل بها المصنف لدفع توهم قد علق في عبارته.

ففي مسالة "جر الحال بالباء الزائدة":

قال الشيخ خالد الأزهري: ((واقتصاره في الجر على الباء الزائدة يوهم أن الحال لا تجر بغيرها من الزوائد، وقد قال في الكلام على حروف الجر: إنّ الحال ربما جُرت بـ"من" الزائدة، ومثله بقراءة زيد بن ثابت وجماعة ﴿ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نُّتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾[5] بضم النون وفتح الخاء، أي: نتّخذ أولياء))[6].

د-الاختلاف في وضع الاستشهاد بالآيات القرآنية

---

(١) سورة المدثر الآية ٣٥.

(٢) انظر ص٩٩ من البحث.

(٣) سورة يونس الآية ١٠.

(٤) انظر ص٢٥٨ من البحث.

(٥) سورة الفرقان الآية ١٨.

(٦) انظر ص٨٠ من البحث.

ففي مسألة: "جموع لا تُميّز العدد ":

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولكن المصنف لما رأى مثل ﴿ سَبْعَ طَرَآئِقَ ﴾[١] و﴿سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾[٢] و﴿ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ ﴾[٣]، ونحوذلك، وأن هذه جموع كثرة، اعتقد أن لهذين الجمعين خصوصية، وتابعه أبو حيان على هذا الغلط))[٤].

٢-الحديث الشريف:

الاستشهاد بالحديث الشريف من أكثر القضايا إثارة في الدرس النحوي، ولذلك دار الجدل حوله بين مؤيد ومعارض، والذي يهمنا في هذا المقام أن الشيخ خالد الأزهري كان من أنصار الاحتجاج بالحديث الشريف.

ومن أمثلة ذلك:

ففي مسألة "حذف الجواب والشرط":

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولا يختص ذلك في الضرورة، خلافاً لابن عصفور ومن تبعه كالمصنف ففي الحديث "قلت: إنْ زنى وإن سرق، قال: وإن"، فهذا في أفصح النثر))[٥].

كما كان الشيخ خالد الأزهري مدافعاً عن ابن مالك باستشهادة بالحديث الشريف ففي مسألة "الألف والمائة تميز العدد"، يجيب عن استدراك أبي حيان على المصنف في استشهاده بحديث جابر: (كنا خمس عشرة مائة) [٦]؛ إذ يقول: ((ويمكن الجواب عن الأول... وعن الثاني: بأن المصنف في درجة الاجتهاد، والمجتهد لا يقلد غيره، ولا يتوقف في تجويز حكم على موافقة من تقدمه، كيف وقد قال في هذا الأصل: "وإذا كانت العلوم

---

(١) سورة المؤمنون الآية ١٧.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٦١.

(٣) سورة المائدة الآية ٨٩.

(٤) انظر ص٩٣ من البحث.

(٥) انظر ص٢٧٢ من البحث.

(٦) الجامع الصحيح ١٩٣/٤.

منحاً إلهية ومواهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يُدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين))[١].

٣-النثر:

ومن ذلك استدلاله على أن حذف الشرط والجواب بعد (إنْ) ليس ضرورة؛ إذ يقول: ((ولا يختص ذلك في الضرورة، خلافاً لابن عصفور ومن تبعه كالمصنف... وقال الأنباري: "يقال: فلان لا أقصده؛ لأنه لا يعرف حتى من يقصده "فيقول: اقصده وإنْ"؛ أي: وإنْ كان كذلك اقصده))[٢].

٤-الشعر:

من أهم سمات منهجه في هذا الأصل ما يأتي:

أ-أن الأغلب في الشواهد الشعرية التي استشهد بها لم يعزها إلى أصحابها:

من ذلك: مسألة"اللام مع مفعول ذي لواحد": يقول الشيخ خالد الأزهري- مستدركاً على قول المصنف-: ((وفهم من قوله: "ذي الواحد" أنها لا تزاد مع مفعول ذي الاثنين، وقد جاء السماع بخلافه، قال الشاعر:

أحجّاجُ لا يُعطي العُصَاةَ مُناهُم ولا الله يُعطي للعصاةِ مُناها[٣]))[٤].

ب-حرصه على ذكر موضع الشاهد:

من ذلك: مسألة " حذف الجواب والشرط": قال الشيخ خالد الأزهري ((كقوله:

قالت بناتُ العمّ يا سَلمَى وإن كان فقيراً مُعدماً قال: وإنْ[٥]

أي: وإن كان فقيراً معدماً رضيت به، فحذف الشرط والجواب؛ لدلالة ما قبلها

---

(١) انظر ص ٣١٠-٣١١ من البحث.

(٢) انظر ص٢٧٢ من البحث.

(٣) سبق تخريجه ص٣٥.

(٤) انظر ص ٢٤٦ من البحث.

(٥) سبق تخريجه ص٢٧١.

عليها))[١].

ج-الاحتجاج بالشعر عند استدراكه على ابن مالك:

ومن ذلك: مسألة "اللام مع مفعول ذي لواحد": يقول الشيخ خالد الأزهري- مستدركاً على قول المصنف-: ((وفهم من قوله: "ذي الواحد"، أنها لا تزاد مع مفعول ذي الاثنين وقد جاء السماع بخلافه، قال الشاعر:

أحجّاجُ لا يُعطي العُصَاةَ مُناهُم ولا الله يُعطي للعصاةِ مُناها[٢]))[٣].

ومسألة "إلحاق القول بالظن": يقول الشيخ خالد الأزهري: ((وشرح المصنف الحاضر بكونه مقصوداً به الحال ورد بقوله:

أما الرحيل فدون بعد غدٍ فمتى تقول: الدار تجمعنا[٤]))[٥].

ثانياً: القياس:

وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[٦]. وقد التزم الشيخ خالد الأزهري بالقياس كغيره من النحاة، فنجده يصرح به في شرحه أو بعض المسائل التي استدركها على المصنف وسأكتفي بذكر بعض الأمثلة:

ففي مسألة "المبتدأ المتعين للقسم إذا عُري من لام الإبتداء": قال الشيخ خالد الأزهري: ((وإن كان المقسم به "عمراً" نحو: "عُمْرُك لأفعلن"، والقياس جواز الضم مع اللام، إلا أن العرب التزمت معها الفتح؛ لأنه أخف))[٧].

وفي مسألة: التنازع بين عاملين نحو"ماقام وقعد إلا زيد": يقول: ((وهذا التركيب لا

(١) انظر ص٢٧٢ من البحث.

(٢) سبق تخريجه ص٣٥.

(٣) انظر ص٢٤٦ من البحث.

(٤) سبق تخريجه ص٢١٨.

(٥) انظر ص٢١٧-٢١٨ من البحث.

(٦) الاقتراح: ١٥٢.

(٧) انظر ص ١٣٨ من البحث.

يخلو عن إشكال مع أنه مقيس ومسموع عن العرب))(١).

وفي مسألة: الاستغناء بـ"كلهما": يقول: ((نحو: "جاء الرجلان كُلُّهما، والمرأتان كُلُّهما" قياساً على قراءة ابن مسعود، في غير التوكيد (كل الجنتين آتى أُكله)(٢)))(٣).

وفي مسألة المعطوف على خبر "ما" بـ "لكن" و"بل": يقول: ((وتسميته معطوفاً تسامح، وذلك في "بل" مسموع، وفي "لكن" بالقياس عليها))(٤).

وأيضاً كان الشيخ خالد الأزهري يدفع الوهم عن عبارة ابن مالك إذا كان ظاهرها يدل على القياس ففي مسألة التحذير بـ "إيايّ وإيَّانا" يقول: ((وظاهر كلمه يوهم أن "إياي" و"إيانا" قياس، مع أنه شاذ، وقد صرح هو بذلك في الخلاصة))(٥).

ثالثاً: الإجماع:

وهو من الأصول النحوية المهمة، والمراد به: إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة(٦).

قال ابن جني: ((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجة إذا أعطاك خصمُك يده ألاّ يخالف المنصوص، فأما إن لم يعط يده فلا يكون إجماعهم حجة. وذلك أنه ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن الرسول ﷺ من قوله: ((أُمتي لا تجتمع على ضلالة))وإنما هو منتزع من استقراء هذه اللغة... إلا أننا- مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مرتكَبه - لانسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثُها، وتقدم نظرها))(٧).

وقد اعتمد الشيخ خالد الأزهري على هذا الأصل في استدراكاته على ابن مالك إذ

---

(١) انظر ص ٢٢٢ من البحث.

(٢) سورة الكهف الآية ٣٣.

(٣) انظر ص٥٢ من البحث.

(٤) انظر ص ١٧٢ من البحث.

(٥) انظر ص١٩٦ من البحث.

(٦) انظر: الاقتراح ١٤٦.

(٧) الخصائص ١/١٨٩-١٩٠.

رد بعض أقواله لمخالفتها هذا الأصل مما يؤكد أهمية الإجماع عنده، وسأكتفي بذكر بعض الأمثلة على ذلك:

ففي مسألة "إضافة العدد المركب": قال ابن مالك: ((ولا يجوز بإجماع ثماني عشرة))[(١)].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((ففي نقل هذا الإجماع تسامح))[(٢)].

وفي مسألة"إبدال مضمر من مضمر": قال الشيخ خالد الأزهري: ((ورد بأن الإجماع على أن "أنت" توكيد بمعنى أنه لا يكون إلا كذا منتف، فقد أجازوا في "قمت أنت" البدلية والمطابقة ترجح جانب البدلية، فلو لم يطابق كان توكيداً، نحو: "رأيتك أنت"))[(٣)].

وفي مسألة "العطف على معمولي عاملين ليس أحدهما جارًّا": قال الشيخ خالد الأزهري: ((شوحح في دعوى الإجماع، بأن الفارسي نقل في بعض كتبه: أن قوماً من النحويين أجازوه))[(٤)].

---

(١) التسهيل ١١٨.

(٢) انظر ص٩٧ من البحث.

(٣) انظر ص١٦٣ من البحث.

(٤) انظر ص١٧٥ من البحث.

المبحث الثالث: عنايته بآراء العلماء

ولِيكون الكلام أكثر شمولاً ودقة سأجعل الكلام عن عنايته بآراء العلماء في النقاط التالية:

أولاً: مناقشته للمسائل النحوية من خلال آراء العلماء وحججهم، وإليك أمثلة على ذلك:

-قال ابن مالك: ((وأجاز الأخفش العطف على عاملين، إن كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالعاطف، أو انفصل بـ"لا"))(١).

-قال الشيخ خالد الأزهري: وأجازه الزجاج من البصريين، والكسائي، والفراء من الكوفيين... فإن فقد الشرط الأول، وهو كون أحد العاملين جاراً، نحو: "جاء زيدٌ يضرب عمراً وخالدٌ بكراً" بعطف خالد على زيد وبكراً على عمرٍ لم يجز بإجماع، قاله المصنف، شوحح في دعوى الإجماع، بأن الفارسي نقل في بعض كتبه: أن قوماً من النحويين أجازوه(٢).

-قال ابن مالك: ((ويستكنّ الضمير إن جرى متحمله على صاحب معناه))(٣).

-قال الشيخ خالد الأزهري: ((وظاهر كلامه: وجوب استتاره، فإن برز كان توكيداً لافاعلاً، وقد أجاز سيبويه في نحو: "مررت برجلٍ مكرمك هو ". أن يكون هو فاعلاً، وأن يكون توكيداً، ويظهر أثر التقديرين في التثنية والجمع، فعلى الفاعلية تقول: "مررت برجلينِ مُكرمكَ هما"، وعلى التوكيد تقول: "مكرِميكَ هما))(٤).

ثانياً: اهتمامه بآراء النحاة المتقدمين والمتأخرين:

اهتم الشيخ خالد الأزهري في شرحه بنقل آراء النحاة المتقدمين، وإليك أمثلة على ذلك:

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٣٠.

(٢) انظر ص١٧٦ من البحث.

(٣) شرح التسهيل ١/٢٩٢.

(٤) انظر ص٥٨ من البحث.

ففي مسألة الفصل بـ"إمّا" بين المؤكَّد والمؤكِّد:

-قال ابن مالك: ((ولا يحذف المؤكَّد ويقام المؤكَّد مقامه على الأصح، ولايفصل بينهما بـ"إمّا" المكسورة خلافاً للفراء))[١].

-قال الشيخ خالد الأزهري: ((وقول المصنف في الشرح: "إجازة الفراء على تقدير"إما بهم كُلِّهم، ليس فيه فصل بين المؤكد والتوكيد بـ"إمّا" وهو خلاف المفروض هنا... ولا يختص ذلك بالفراء فسيبويه وشيخه يجيزان ذلك))[٢].

وفي مسألة: "تعدد المنعوت واتحاد العامل":

-قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولم يتعرض المصنف لتعدد المنعوت، واتحاد العامل، وتفصيل القول فيه: أنه إن اتحد العمل، كـ"جاء زيدٌوعمروٌ"، فالإتباع، وإن اختلف واختلف نسبة العامل إليهما، نحو: "ضرب زيد عمراً الظريفين"، فالقطع عند البصريين، وإتباع الأخير عند الفراء، وإتباع الأول عند الكسائي، وإن شئت عند ابن سعدان))[٣].

كما حرص أيضاً الشيخ خالد على نقل آراء النحاة المتأخرين، فقد نقل عن ابن مالك؛ وذلك في مزجه لمتن التسهيل بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميزُ بينهما إلا صاحب بصر، أو بصيرة، أو في شرح كلامه-أي ابن مالك- بكلامه في الخلاصة، والكافية، وغيرها، كما كان يدقق عبارة ابن مالك ليبين قصده ومراميه. وإليك أمثلة ذلك:

-قال ابن مالك: ((وإن أفاد توكيد النكرة جاز، وفاقاً للأخفش والكوفيين))[٤].

-قال الشيخ خالد الأزهري: ((وحكى المصنف في الشرح: "أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقاً" فكان ينبغي أن يقول في المتن: وإن أفاد توكيد النكرة جاز، وفاقاً لبعض الكوفيين والأخفش وأما البصريون فمنعوا ذلك مطلقاً))[٥].

(١) شرح التسهيل٣/١٥٨.

(٢) انظر ص ١٥٣-١٥٤من البحث.

(٣) انظر ص١٦١ من البحث.

(٤) شرح التسهيل ٣/١٥٨.

(٥) انظر ص١٥١ من البحث.

-قال ابن مالك: ((ومنها لام الطلب مكسورة، وفتحها لغة، وقد تسكن بعد الفاء، والواو وثمّ))(١).

-قال الشيخ خالد الأزهري: ((نعم الإسكان بعد الفاء والواو هو الغالب كما نص في شرح الكافية))(٢).

وقد أكثر الشيخ خالد النقل عن شرح المرادي وإليك مثالاً لذلك:

ففي مسالة "زيادة الباء في خبر أن":

-قال ابن مالك: ((وتزاد الباء كثيراً في الخبر المنفي بليس... وبعد "أوَ لم يروا أن الله وشبهِه))(٣).

-قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولم يذكر له المصنف مثالاً، قال المرادي: "ويمكن أن يمثل له بما أجازه الزجاج لو قلت: "ما ظننت أن زيداً بقائم لجاز"))(٤).

كما نقل الشيخ خالد الأزهري أيضاً عن ابن عقيل وجعل كتابه "المساعد" من المراجع الرئيسة التي اعتمد عليها كثيراً في شرحه. وإليك مثالًا على ذلك:

قال الشيخ خالد الأزهري-في مسألة جموع لا تُميز العدد-: ((ولكن المصنف لما رأى مثل ﴿سَبْعَ طَرَآئِقَ﴾(٥) و﴿سَبْعَ سَنَابِلَ﴾(٦) و﴿عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾(٧)، ونحوذلك، وأن هذه جموع كثرة، اعتقد أن لهذين الجمعين خصوصية، وتابعه أبو حيان على هذا الغلط. وجعل ابن عقيل باب مفاعل مقابلاً لجمع التصحيح، أو لجمع كثرة آخر، فقال: "فإن كان ماللكثرة من باب مفاعل، وما للقلة هو التصحيح، لم يضف إلى جمع التصحيح إلا على

(١) التسهيل ٢٣٥.

(٢) انظر ص٢٥٦ من البحث.

(٣) التسهيل ٥٧.

(٤) انظر ص٢٤٢ من البحث.

(٥) سورة المؤمنون الآية ١٧.

(٦) سورة البقرة الآية ٢٦١.

(٧) سورة المائدة الآية ٨٩.

قلة فيكثر، ثلاث زيانب، وثلاثة أحمد، ويقل ثلاث زينبات وثلاثة أحمدين...))[١][٢].

ثالثاً: مدى توثيق الآراء:

لقد كان الشيخ خالد ثقة فيما ينقله من أقوال وآراء؛ إذ ينقل النص دون تصرف، والقارىء يلمس في عبارته حرصه على ما ينقله؛ إذ ينسب ذلك لصاحبه ومثال ذلك:

-قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولم يذكر المصنف قيد القرب، واعتبار هذا القيد يمنع حمل المجرور على الظرف؛ إذ لا يتصور فيه قرب ولا بعد، قاله المرادي))[٣].

ولكن في بعض الأحيان يذكر استدراكاً على المصنف ولا يعزو ذلك إلى صاحبه. ومثال ذلك:

-قال الشيخ خالد الأزهري -في مسألة إضافة العدد المركب "-: ((وحكى الكوفيون أنهم أجازو ذلك مطلقاً، ففي نقل هذا الإجماع تسامح))[٤]. ولم ينسبه لأبي حيان[٥].

---

(١) المساعد ٧٢/٢.

(٢) انظر ص ٩٣من البحث.

(٣) انظر ص٢٦٤ من البحث.

(٤) انظر ص٦٧ من البحث.

(٥) الارتشاف ٣٦٩/١.

المبحث الرابع: عنايته بالتعليل في استدراكاته

لقد اهتم الشيخ خالد الأزهري في أغلب استدراكاته بالتعليل، لها مبيناً سبب استدراكه على ابن مالك، وسأكتفي بذكر أمثلة على ذلك:

ففي مسألة "تعريف التمييز":

-يقول ابن مالك: ((وهو ما فيه معنى "مِن" الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع))(١).

-قال الشيخ خالد: ((وكان ينبغي أن يجتنب النصب؛ لأنه حكم، والحكم موقوف على التصور فيجي ء الدور))(٢).

وفي مسألة "اسم الجنس المعين في النداء":

-يقول ابن مالك: ((يقل حذفه مع اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء))(٣).

-قال الشيخ خالد الأزهري: ((وكان ينبغي أن يقول: واسم الجنس لمعين؛ لأن قوله: "المبني للنداء " لا يعلم منه هل الذي لم يبن ممتنع الحذف، أو كثيرة))(٤).

وفي مسألة "لام الطلب حركتها وأحكامها":

-قال ابن مالك: ((ومنها لام الطلب مكسورة وفتحها لغة، وقد تسكن بعد الفاء، والواو وثم))(٥).

-قال الشيخ خالد الأزهري: ((نعم الإسكان بعد الفاء والواو هو الغالب كما نص في شرح الكافية، ومن ثم قيل: إنه مخالف لظاهر قوله هنا، وقد تسكن بعد الفاء والواو وثم؛ لأن "قد" الداخلة على المضارع تشعر بالتقليل في عرف المصنفين))(٦).

---

(١) التسهيل ١١٤.

(٢) انظر ص ٣٧من البحث.

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٤٢.

(٤) انظر ص١٨٧ من البحث.

(٥) التسهيل ٢٣٥.

(٦) انظر ص٢٥٦من البحث.

وفي مسألة "من أسماء الأصوات ما هو لزجر ما لا يعقل":

-يقول ابن مالك: ((وَجَاهِ للبعير))[١].

-قال الشيخ خالد الأزهري: ((ولو قال: للجمل لكان أوضح؛ لأن البعير يطلق على الذكر والأنثى؛ بدليل "شربت لبن بعير"، ولكنه اتكل على الشهرة، وعلى دلالة التقسيم))[٢].

كما حفل شرح الشيخ خالد الأزهري أيضاً بتعليله بأنواع العلل المعروفة عند النحاة، وسأكتفي بذكر أمثلة لبعضها؛ إذ المقام ليس مقام حصر:.

-علة التخفيف:

قال ابن مالك: ((وإن كان عمراً جاز أيضاً ضم عينه ودخول الباء عليه))[٣].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((والقياس جواز الضم مع اللام، إلا أن العرب التزمت معها الفتح؛ لأنه أخف، وأطلق جواز ضم العين هنا، وقيده في الكافية بكونه مجروراً))[٤].

-علة نظير:

ففي مسألة "الاستثناء ب(سوى) "قال ابن مالك: ((والأصح عدم ظرفيته ولزومه النصب))[٥].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((فليس بظرف فضلاً عن أن يلزمه النصب على الظرفية؛ وذلك لأنه بمعنى غير هذا قول الزجاجي، ومذهب سيبويه، والجمهور: أنه يلزم الظرفية؛ إذ معنى قولك: "مررت برجل سواك: مررت برجل مكانك"؛ أي: بدلك، ومكان بمعنى: بدل، لا يتصرف))[٦].

---

(١) التسهيل ٢١٣.

(٢) انظر ص٢٠٣ من البحث.

(٣) شرح التسهيل ٦٨/٣.

(٤) انظر ص١٣٨ من البحث.

(٥) التسهيل ١٠٧.

(٦) انظر ص٧٤ من البحث.

المبحث الخامس: موقفه من ابن مالك

المطلب الأول: موافقته لابن مالك:

ليكون الكلام أكثر شمولاً سأجعل الكلام عن موافقته لابن مالك في النقاط التالية:

أولاً-الدفاع على ما يرِد على عبارة ابن مالك:

-ففي مسألة "وقوع المعرف بالإضافة حالاً لتأويله بنكرة نحو: مررت بالقوم ثلاثتهم":

قال ابن مالك: ((ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة... ويجعله التميميون توكيداً))(١).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((فإن قلت: ظاهر كلامه: أن شرط استعمال هذه أحوالاً إضافتها إلى ضمير صاحبها، وليس كذلك، بل يجوز إضافتها إلى التمييز، كـ"جاءوا ثلاثةَ رجالٍ"، وألا تضاف، كـ"جاءوا ثلاثةً"، قلت: أجيب عنه: بأنه إنما خص الإضافة بالذكر؛ لأن الكلام في الحال الآتية بلفظ المعرفة، بدليل قوله: "منه"))(٢).

ثانياً: حق ابن مالك في وضع المصطلح:

خالف ابن مالك اصطلاح النحويين في باب التمييز بأن جعل تمييز الجملة مخصوصاً بما وقع بعد جملة فعلية، وجعل تمييز المفرد ما كان بخلاف ذلك، فخالف اصطلاحهم، وهو: أن التمييز من المنتصب عن تمام الكلام فقال: ((وينصبه مُمَيِّزُه لشبهه بالفعل))(٣)، وذكر أمثلة لذلك نحو: "هو مسرورٌ قلباً، ، وباشتعال رأسه شيباً، وسرعان ذا هالةً(٤).

فقال الشيخ خالدالأزهري: ((هكذا مثل المصنف، والذي ذكره النحويون في نحو

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٤٢.

(٢) موصل النبيل ٦٦٦.

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٩٣.

(٤) لم أجد هذه الأمثلة في شرح ابن مالك المحقق، وهي في المساعد ٢/٥٧.

ذلك أنه من المنتصب عن تمام الكلام... فخالف اصطلاحهم، ولا حجر في الاصطلاح، قال ابن عقيل: ((ولعل اصطلاحه أقرب إلى الصواب، وإن كان بعضهم نسب خلافه لسيبويه، والنحويين))[1][2].

ثالثاً: ترجيح رأي ابن مالك على رأي النحاة:

ففي مسألة "أم المنقطعة" يقول ابن مالك: ((والمنقطعة ما سواها، وتقتضي إضراباً مع استفهام ودونه))[3].

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((أي: دون استفهام، فتقتضي إضراباً مجرداً عن استفهام، فتقدر بـ"بل"وحدها، نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[4]؛ أي: بل هلْ، قيل: ومذهب البصريين أنها تقدر بـ"بل"والهمزة مطلقاً، وذهب الكسائي، وهشام الضرير من الكوفيين إلى أنها بمنزلة بل، والحق التفرقة كما ذكر المصنف))[5].

رابعاً: الدفاع عن ابن مالك لاستعماله لفظًا يحتمل خلافًا:

قال ابن مالك-في باب الصفة المشبهة- ((والأصح أن يجعل اسم مفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقاً))[6].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وقوله: "على الأصح يشعر بخلاف في المسألة، قال أبو حيان: "ولا نعلم أحداً منعها"[7]، وهذا لايقدح في كلام المصنف، فإن من حفظ حجة على من لا يحفظ))[8].

---

(١) المساعد ٢/٥٧.

(٢) موصل النبيل ٧١٠.

(٣) شرح التسهيل ٣/٢١٥.

(٤) سورة الرعد الآية ١٦.

(٥) موصل النبيل ١١١٥-١١١٦.

(٦) شرح التسهيل ٢/٤٢٧.

(٧) انظر قوله في: تمهيد القواعد ٦/٢٨١٨.

(٨) موصل النبيل ٨٨١.

خامساً: الدفاع عن وجهة نظر ابن مالك:

قال ابن مالك: ((ولم يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها))(١).

فذكر الشيخ خالد الأزهري عليه اعتراضين ثم قال: ((ويمكن الجواب عن الأول: بأن يحمل ما في الشرح على لغة الأكثر، وما في الأصل على مقابله، وعن الثاني: بأن المصنف في درجة الاجتهاد والمجتهد لا يقلد غيره، ولا يتوقف في تجويز حكم على موافقه من تقدمه، كيف وقد قال في هذا الأصل: وإذ كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يُدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين))(٢).

سادساً: الاستدلال بالحديث النبوي:

الاستدل بالحديث جوزه ابن مالك، وتبعه الشيخ خالد الأزهري ففي باب "كيفية التثنية وجمع التصحيح" يقول ابن مالك -في المتن-: ((ويُختار في المضافين... فإن فُرق مُتضمنهما اختير الإفراد، وربما جُمع المنفصلان إن أمن اللبس))(٣).

ثم قال في الشرح: ((وإن لم يكن المضاف جزأي المضاف إليه ولا كجزأيه لم يعدل عن لفظ التثنية غالباً، نحو: "قضيت درهميكما"؛ لأن العدول في مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع في اللبس غالباً، فإن أمن اللبس جاز العدول إلى الجمع سماعاً عند غير الفراء، وقياساً عنده، ورأيه في هذا أصح؛ لكونه مأمون اللبس مع كثرة وروده في الكلام الفصيح، كقول النبي ﷺ لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما: (ما أخرجكما من بيوتكما)(٤)، وقوله لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: (إذ أويتما إلى مضاجعكما فسبّحا الله تعالى ثلاثاً وثلاثين)(٥)(٦).

فشرح الشيخ خالد الأزهري قول ابن مالك: "إن أمن اللبس"، واستشهد بالحديثين السابقين(٧).

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٢٠.

(٢) موصل النبيل ٧٥٠.

(٣) شرح التسهيل ١/١٠٥.

(٤) صحيح مسلم ٣/١٦٠٩، والمعجم الكبير للطبراني ١٩/٢٥٧.

(٥) الجامع الصحيح ٤/٨٣، وصحيح مسلم ٤/٢٠٩١.

(٦) شرح التسهيل ١/١٠٧.

(٧) انظر: موصل النبيل ٧٢.

المطلب الثاني: مخالفته لابن مالك:

فكما كان الشيخ خالد الأزهري موافقاً لابن مالك في الكثير من المسائل فقد كان أيضاً مخالفاً له في بعض المسائل، ويمكن حصر ذلك في النقاط التالية:

أولاً: نقد عبارة ابن مالك لخروجها مخرج التسامح. وإليك مثال ذلك:

قال ابن مالك: ((تختص الخفيفة بحذفها وصلاً لملاقاة ساكن مطلقاً، وبالوقف عليها مبدلةً ألفاً بعد فتحةٍ أو ألف، ومحذوفة بعد كسرة أو ضمة))[١].

فقال الشيخ خالد الأزهري مستدركا: ((والتقدير: وتختص بالوقف عليها مبدلة ومحذوفة وفي كل منهما تسامح، أما الأولى، فلأن الوقف إنما هو على الألف لاعليها، وأما الثانية، فلأنها محذوفة، فلا وقف عليها، ولاعلى بدلها))[٢].

ثانياً: اقتصار ابن مالك على شيء واحد مما يوهم المراد.

قال ابن مالك: ((ترادف إنّ نعم فلا إعمال وتخفف، فيبطل الاختصاص ويغلب الإهمال... ولا يليها غالبا من الأفعال إلا ماض ناسخٌ للابتداء، ويقاس على نحو:

شَلَّتْ يَمينُك إن قتَلْتَ لمسلماً حلَّتْ عليك عُقوبةُ المتعمِّدِ

وفاقاً للكوفيين والأخفش، ولا تعمل عندهم ولا تؤكد بل تفيد النفي، واللام للإيجاب))[٣].

قال الأزهري مستدركاً على ابن مالك قوله: "عندهم": ((أي: الكوفيين، دون الأخفش من البصريين خلافاً، لما يوهمه كلام المصنف))[٤].

ثالثاً: التناقض في الرأي:

قال ابن مالك: ((خلافاً للمازني والكوفيين في تجويز نحو: يا زيد وعمرًا))، ثم قال

---

(١) التسهيل ٢١٧.

(٢) انظر ص٢٩٧ من البحث.

(٣) شرح التسهيل ٤١٣/١.

(٤) انظر ص٢٣٣ من البحث.

في الشرح: ((وأجاز المازني والكوفيون إجراء المنسوق العاري من (أل) مُجرى المقرون بها))[١].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((بأن ذلك يقتضى إجازة (يا زيد وعمرو) بالتنوين مع الضم، وهو خلاف ظاهر اقتصاره في الأصل على وجه النصب، وخلاف قوله في الكافية:

ونحو: (زيد) في النّداء إنْ نُسقا ينصبُ عند المازني مطلقاً))[٢].

رابعاً: رد ما يستدل به ابن مالك من أبيات شعرية:

قال ابن مالك: ((جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب... كقول حاتم الطائي من الطويل

وإنك مهما تُعْط نفسك سؤلَهُ وفَرْجَكَ نالا منتهى الذّم أجمعا))

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وأنشد أبياتاً على ما ادعاه... قال ابنه: "ولا حجة له في ذلك؛ لأن دعوى المصدرية ممكنة بمعنى: أي عطاء تعطِ كثيراً أو قليلاً"))[٣].

خامساً: نسبة رأي لسيبويه لم يثبت عنه أو ما في الكتاب يخالفها:

قال ابن مالك: ((ومذهب الخليل والكسائي في "أنّ" و"أنْ" عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أنهما في محل جر، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب، وهو الأصح))[٤].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وما حكاه المصنف عن الخليل أنه في موضع جر موافق لحكاية صاحب البسيط عنه ذلك، والذي في كتاب سيبويه أن الخليل قال: إنه في موضع نصب))[٥].

سادساً: تكراره لبعض المسائل النحوية:

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٥٩.

(٢) انظر ص١٨٧ من البحث.

(٣) انظر ص٢٠٧ من البحث.

(٤) شرح التسهيل ٢/٨١.

(٥) انظر ص٢٤٤ من البحث.

قال ابن مالك: ((وقد يليها مصدر متلو بما استعمل على مثله أو مشتق منه، فينصبه الحجازيون مطلقاً ويرفعه التميميون معرفة وينصوبه نكرة، وقد يرفعونه، والنصب على تقدير: إذ ذكرت والرفع على تقدير إذ ذُكِرَ))[١].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((هذا تقرير كلامه هنا، وعليه انتقادات. أحدها: أن هذه المسالة تكررت له، فإنه ذكرها في باب الحال))[٢].

سابعاً: مخالفته لرأي ابن مالك.

قال في الشرح: ((فإنه حقيق بأن يجيء على نحو مفاعل؛ لأنه أولى بما واحده صالح له من جمع التصحيح كقوله تعالى: ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾[٣]))[٤].

قال الشيخ خالد الأزهري: ((والصواب أن باب مفاعل، وغيره في ذلك سواء، والاستثناء في كلام المصنف لغو، ومفاعل ومفاعيل إنما يكونان فيما تجاوز الثلاثة، وذلك ليس له جمع قلة وكثرة، إنما له جمع استغنى بها عن قلة... ولكن المصنف لما رأى ﴿سَبْعَ طَرَآئِقَ ﴾[٥]... ونحو ذلك، وأن هذه جموع كثرة، اعتقد أن لهذين الجمعين خصوصية، وتابعه أبو حيان على هذا الغلط))[٦].

ثامناً: إحالتة على غير موجود في موضعه:

قال ابن مالك: ((هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص))[٧].

(١) موصل النبيل ١٦٥٩. ولم أجد كلام ابن مالك السابق في التسهيل، ونقلته من موصل النبيل يقول الشيخ خالد الشيخ خالد الأزهري: وثبت في نسخة البهاء الرقي بعد هذا، وسقط من بعض النسخ ثم ذكر حكم المصدر الذي يلي "أمّا". انظر: موصل النبيل ١٦٥٨.

(٢) انظر ص١٣١ من البحث.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٦١.

(٤) شرح التسهيل ٣٠٩/٢.

(٥) سورة المؤمنون الآية ١٧.

(٦) انظر ص ٩٣من البحث.

(٧) شرح التسهيل ١٨٦/٣.

قال الشيخ خالد الأزهري: ((على أن المصنف لم يذكر في النعت الإيضاح، فكيف يحيل عليه هنا؟))(١).

تاسعاً: مخالفته في بعض التقسيمات التي سار عليها، أو بعض الفقرات، ونحوها:

قال ابن مالك: ((وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هي أو بعضها أو قام بعضها مقام مضاف إلى العائد استغنت عن العائد، وإلا فلا))(٢).

قال الشيخ خالد الأزهري: ((وهذا التقسيم الذي مشى عليه المصنف غريب والمشهور: إن كانت الجملة نفس المبتدأ في المعنى، لا تحتاج إلى رابط))(٣).

قال ابن مالك: ((والجاري في حال دون حال مطرد وغير مطرد فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية، وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل، ورجل بمعنى كامل أو مضاف إلى صدق أو سَوْء وأي مضافا إلى نكرة تماثل المنعوت معنى... وغير المطرد النعت بالمصدر والعدد والقائم بمسماه معنى لازم ينزله منزلة المشتق ويُنصب أيٌّ المنعوت به حالا بعد معرفة))(٤).

فقال الشيخ خالد الأزهري: ((ولو ذكر هذه المسألة عقب مسألة أي المنعوت بها كان حسناً))(٥).

---

(١) انظر ص ٤٥من البحث.

(٢) التسهيل ٤٨.

(٣) انظر ص٢٦٧ من البحث..

(٤) شرح التسهيل ٣/١٧٤.

(٥) انظر ص١٦٠ من البحث.

الخاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

لقد عشت مع هذا البحث شهوراً طويلة درست خلالها استدراكات الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك، فخرجت من هذا البحث ببعض النتائج ألخصها فيما يلي:

١-أثبت البحث أن معظم استدراكات الشيخ خالد الأزهري لم تكن من اجتهاده الشخصي بل كان تابعاً لغيره من العلماء كالمرادي وأبي حيان وابن عقيل وغيرهم.

٢-عناية الشيخ خالد الأزهري بذكر الاستدراكات التي ترد على ابن مالك، ومناقشتها، وكان يدافع عنه أحياناً؛ فنجده يورد استدراكاً عليه ثم يجيب عنه.

٣-كان الشيخ خالد الأزهري متصفاً بأخلاق العلماء عند الاستدراك على ابن مالك، فقد جاءت ألفاظه بعيدة عن التعنيف، مثل: (وهذا مخالف لقول الناس)، أو (وفيه تسامح).

٤-تباينت استدراكات الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك قوة وضعفاً، فقد كانت بعض استدراكاته ضعيفة ليس هناك ما يعضدها، ويقويها، ومن ذلك:

استدراكه على ابن مالك في أنه اقتصر في الجر في باب الحال على الباء الزائدة، وذكر في باب حروف الجر مما يوهم أن الحال لاتجر بغيرها من الزوائد[١].

٥-وافق الشيخ خالد الأزهري ابن مالك في الاستشهاد بالحديث الشريف.

٦-اعتمد الشيخ خالد الأزهري في استدراكاته على ابن مالك على الأصول النحوية المعتبرة: كالسماع والقياس، والإجماع.

٧-ينقل الشيخ خالد الأزهري -في الغالب- النص دون تصرفٍ، وقليلاً كان يتصرف فيه دون إخلال بالمحتوى.

٨-اتضحت شخصية الشيخ خالد الأزهري المميزة من خلال عرضه ومناقشته لآراء

(١) انظر ص٨٠ من البحث.

النحاة، ولم يكتف بمجرد النقل بل كان يستحسن، أو يسكت، أو يناقش ويدلي برأيه فظهرت شخصيته واضحة.

٩-أحياناً لا يبين الشيخ خالد الأزهري وجهة نظره في الاستدراك، ويكتفي بقوله: "وفيه نظر".

١٠-كان الشيخ خالد الأزهري مدققاً لعبارات ابن مالك، فهو يتعقبه في التعريف، وما يراعى فيه وما لا يراعى، كاستدراكه على ابن مالك في حد التمييز، والنعت، وأبنية الأفعال ومعانيها.

١١- في مواضع متفرقة من البحث وجدت أن استدراكات الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك كانت تقوم على أمور منها:

أ-استدراكات بسب اختلاف رأيه:

فقد كان الشيخ خالد الأزهري يعقد مقارنة بين رأي ابن مالك في التسهيل وفي مصنفاته النحوية الأخرى ثم يبين التناقض في رأيه(١).

ب-استدراكات بسبب نسبة بعض الآراء لسيبويه كـ مسألة "ترخيم الجملة المسمى بها"(٢).

ج-استدراكات بسب عدم التقيد بالعبارة(٣).

د-استدراكات بسبب الحدود(٤).

١٢-أن استدراكات الشيخ خالد الأزهري لم تقتصر على جانب من جوانب النحو العربي، بل شملت الحدود النحوية والتوجيهات الإعرابية وغيرها.

١٣-أن الكتب التي أفاد منها الشيخ خالد الأزهري في استدراكاته كثيرة ومتعددة، وعلى سبيل المثال لا الحصر: "التذييل والتكميل لأبي حيان، وشرح التسهيل للمرادي،

---

(١) انظر ص٥٤ من البحث.

(٢) انظر ص٢٧٠ من البحث.

(٣) انظر ص٦٢ من البحث.

(٤) انظر ص٣٧ من البحث.

والمساعد لابن عقيل.

١٤-أن الشيخ خالد الأزهري كان في بعض المسائل التى استدركها على ابن مالك متأثراً بالمنطق كما في حد التمييز.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفهارس الفنية

أولا: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦﴾	٦	٢٧٧
﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا﴾	٤١	١٧٠
﴿قِتَالٖ فِيهِ﴾	٢١٧	١٦٨
﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ﴾	٢٣٤	٢٦٧
﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ﴾	٢٦١	٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٣٢٥
﴿سَبۡعَ سَنَابِلَ﴾	٢٦٤	٣٠٩، ٣١٦
﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾	٢٨٢	٥٩
﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾	٢٨٢	١٠٠
﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥ﴾	٢٨٣	١٢٢، ١٢٣
سورة آل عمران		
﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيّٖ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٞ﴾	١٤٦	١١٣
سورة النساء		
﴿وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا﴾	٦٣	١٤١، ١٤٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾	١٥٩	٢٢٢
سورة المائدة		
﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾	١٣	٢٥٠
﴿ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ ﴾	٨٩	٩٣، ٩٦، ٣٠٩، ٣١٦
﴿ يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾	١١٩	١٤٦
سورة الأعراف		
﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾ ﴾	١٣٢	٢٠٦، ٢٠٨
﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾	١٧٠	٢٦٧
﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾	٢٠٦	٢٦٧
سورة الأنفال		
﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾	١٧	٢٣٨
سورة يونس		
﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	١٠	٣١، ٢٥٨، ٣٠٨

الآية	رقمها	الصفحة
سورة هود		
﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾	٢٨	٥٥
﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	١٠٧	٣٤، ٢٤٥
﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾	١١١	٢٣٣
سورة يوسف		
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾	٢٩	١٨١
﴿وَسَبْعَ سُنبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾	٤٣	٩٣، ٩٥، ٩٦
﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾	٤٣	٩٦
﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾	٤٣	٣٤، ٢٤٥
سورة الرعد		
﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾	١٦	٣٢١
سورة مريم		
﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾	٧١	٢٢٢، ٢٢٤
سورة الأنبياء		
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	٧١
سورة الحج		
﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ﴾	٢٩	٢٥٦
﴿وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟﴾	٢٩	٢٥٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة المؤمنون		
﴿سَبْعَ طَرَآئِقَ﴾	١٧	٩٣، ٣٠٩، ٣١٦، ٣٢٥
﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾	٥١	٢٤٤
﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾	٥٢	٢٤٣، ٢٤٤
سورة الفرقان		
﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾	١٨	٨٠، ٣٠٨
سورة النمل		
﴿رَدِفَ لَكُم﴾	٧٢	٣٤، ٢٤٥
سورة القصص		
﴿قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾	٢٦	١٠٠
﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ﴾	٢٧	٩٩
سورة العنكبوت		
﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾	٢٦	٢٥٥
سورة الأحزاب		
﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾	٣٢	١٠٣
سورة سبأ		
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾	٢٨	٨٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾	٢٨	٨١
﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ ﴾	٣٧	١٧٣
﴿ قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴿٤٨﴾ ﴾	٤٨	١٥٨
سورة الصافات		
﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ ﴾	١٠٤	٢٥٨
﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ ﴿١٦٤﴾ ﴾	١٦٤	٢٢٢، ٢٢٣
﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ ﴾	٦	٢٥٧
سورة الزمر		
﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥ ﴾	٣٦	٢٤١
سورة الزخرف		
﴿ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ ﴾	٧٧	٢٥٥
سورة الأحقاف		
﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَلَمۡ يَعۡيَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ ﴾	٣٣	٢٤١
سورة الطلاق		
﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾	٧	٢٥٥
سورة التحريم		
﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾	٤	٦٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة نوح		
﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾	٢٨	١٧٣
سورة المدثر		
﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ ﴾	٣٥	١٠٠
﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾	٣٥	٣٠٩
سورة النازعات		
﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ﴿٦﴾ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ﴿٧﴾ ﴾	٦	١٣٥، ١٣٧
﴿ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ﴾	٧	١٣٦
﴿ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ﴾	٨	١٣٦، ١٣٧
سورة البروج		
﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ ﴾	٤–٥	١٦٨
سورة الطارق		
﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾ ﴾	٤	٢٣٤
سورة العلق		
﴿ لَنَسْفَعًا ﴾	١٥	٢٩٦
سورة قريش		
﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ ﴾	١	٢٤٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الإخلاص		
﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾	١	١٠٢، ٢٦٦

ثانياً: فهرس القراءات القرآنية

القراءة		الصفحة
سورة البقرة		
فإنه أثم قلبَه	٢٨٣	١٢٢
فإنه آثم قلبَه	٢٨٣	١٢٣، ١٢٦
المائدة		
هذَا يَوْمَ يَنْفَعُ	١١٩	١٤٥
سورة الكهف		
كل الجنتين آتى أُكله	٣٣	٥٣، ٣١٢
سورة النازعات		
إذا كنا عظاماً ناخرة	١١	١٣٥

ثالثاً: فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الحديث / الأثر	الصفحة
إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبّحا الله تعالى ثلاثاً وثلاثين	٣٢٢
أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد	٦١
أُمتي لا تجتمع على ضلالة	٣١٢
إن امرأة تهراق الدماء	١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ٣٠٦
إيايّ وأن يَحْذفَ أحدكم الأرنب	١٩٦
دَعوتُ ربّي ألا يُسَلِّط على أمتي عدوًّا من سِوى أنفسهم	٧٧
سجد لك خيالي وسوادي وآمن بك فؤادي، ربّ هذه يدي بماجنيت على نفسي يا عظيماً لكل عظيم ادفع عني كل عظيم	١٨٨
سُئل ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل تتابع عليه رمضانان، فسكت، ثم سأله آخر فقال: إحدى من سبعٍ، يصوم شهرين ويطعم مسكيناً	١٠١
قلت: وإنْ زنى وإنْ سرقْ، قال وإن	٢٧١، ٣٠٩
كنّا خمس عشرة مائة	١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ٣٠٩
كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة	١٠٧
لِيُذَكِّ لُكُم الأسَلُ والرِّماحُ، والسِّهَامُ، وإيَّاي، وأن يحذف أحدُكم الأرنب	١٩٥، ١٩٦
ما أخرجكما من بيوتكما	٣٢٢
وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب	١٩٦

رابعاً: فهرس الأشعار

البيت	الصفحة
فَإِ يَّاكَ إِيَّـــاكَ المِرَاء فإنَّـــهُ إِلَىَ اَلشَّرِ دعَّاءٌ وَلِلشَّر جَالِبُ	١٩٧
فلئن صرت لا تحير جواباً لبِما قد تــرى وأنت حطيبُ	٢٥٠
لِكِنه شَاقهُ أن قيل ذا رَجَبٌ يا ليت عِدّة حولٍ كُلِّه رَجَبُ	١٥١
لئِنْ كـــان بَرْدُ الماء هيمــانَ صادياً إليَّ حبيباً إنّهــا لحبيبُ	٨١، ٨٤
يمُتُّ بقُرْبَى الزينبين كـليهما إليك، وقُربى خـــالد وحبيب	٥٣
أَعبْـــداً حَلَّ في شَعَبَى غَرِيباً أَلُـؤماً لا أبا لـك واغْترابـــا	١٨٨
فأضحى ولو كانت خراسان دونه رآها مكان السوق أو هي أقربا	١٧٨
خَبِيرٌ بنو لهْبٍ فلاتك مُلْغيا مقـالةَ لهْبِي إذا الطيــرُ مرَّتِ	٦٣، ٦٤
شَلَّتْ يَمينُك إن قتَلْتَ لمسلماً حلَّتْ عليك عُقوبةُ المتعمِّدِ	٢٣٢، ٣٢٣
ومَلَكْت ما بين العِراق، ويَثْرِبٍ مُلكاً أجار لمسْلمٍ ومُعاهِدٍ	٢٤٥
فأحْسِنْ وأجْمِلْ في أسِيرك إنّـــه ضعيفٌ ولم يأسِر كإياك آسِرُ	٢٤٩
وكانوا أُناساً يَنْفحُون، فأصبحوا وأكثرُ مايُعْطونَكَ النَّظَرُ الشَّزْرُ	٢٦٠
أكـــلَّ امْرِئ تحْسبين امْــرَءاً ونـــارٍ تَوَقَّدُ بالليل نـــارا	١٧٧
بُلِّغتَ صُنْعَ امْرِئ هَوٍ إخالُكَهُ إذا لم تزل لاكتسابِ الحمدِ مُبتَدِرا	٥٦
نجَا سَالِمٌ والرُّوحُ منه بشـــدقِه ولم يَنْـــجُ إلاَّ جَفْنَ سَيْفٍ ومِئزرا	٢٢٢
وإنك مهما تعط نفسك سؤله وفرجك نال منتهى الذم أجمعا	٣٢٤،٢٠٦
ومِنا الذي اختيرَ الرجال سَماحة وجُودا إذا هَبَّ الرياحُ الزَّعازع	٦٧
يا ليتني كنتُ صَبياً مُرضَـــعاً يحمِلُني الذلفاءُ حولاً أكتعا	١٥٢
فإن تكُ أذوادٌ أصِبْنَ ونشـــوةٌ فلن يَذهبُوا فِرْغاً بقتل حبالِ	٨١

البيت	الصفحة
فَظَلَّوا وَمِنْهُمْ سابقٌ دَمعُهُ لَــهُ وآخرُ يثني دَمْعَةَ العين بالمهْلِ	٢٦٠
لجــــــة أمسك فــــــلاناً عن فُـــلِ	١٨٣، ١٨٥
ولا ترى بَعْلاً ولا حَــــــلائِلاً كَــهُ ولا كَهُنَّ إلاّ حاظِلاً	٢٤٩
عَهْدي بها الحيَّ الجميع وفيهم قبــلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِـدامُ	٦١، ١٢٨
قد أُوبيَتْ كلَّ ماءٍ فهي طاويةٌ مهما تُصبْ أفقاً من بارقٍ تشمِ	٢٠٧
نحنُ آلُ اللهِ في بلــــــدتنــــــا لم نَـــــزَل آلاً على عهــد إرَم	١٤٣، ١٤٤
فـــــــإن المنية من يخشهــــا فسوف تصـــادفه أينمــــا	٢٧٢
متى تقول القلص الــرَّواسِمــــا يَحملن أمَّ قـــاسِمٍ وقَاسِمَا	٢١٦، ٢١٨
خيرُ اقترابي من المولَى حليف رضىً وشرُّ بعدي عنه وهو غضبانُ	٦١
أخي حسِبتُك إيَّاه وقــد مُلِئت أرجاءُ صدرِك بالأضغَان والإحَنِ	٥٥
تَذكَّرَ ما تَذكّر مِن سُلَيْمى على حينَ التراجعُ غير دَانِ	١٤٦
وَصدْرٍ مُشْرقِ النَّحْرِ كأنْ ثَدْيَيهِ حُقَّانِ	٢٣٣
قالتْ بناتُ العَمِّ: ياسَلمى وإنْ كان فقيراً معدماً قالت: وإنْ	٢٧١، ٣١٠
أمَّا الرَّحِيل فَدُونَ بَعْدَ غَـــــدٍ فَمَتَى تَقُولُ: الَّـــدارَ تَجْمَعُنا؟	٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٣١١
قَالت وكُنتُ رجـــــلاً فَطِينا هذا وربّ البيت إسرائيــــــنـا	٢١٨
ما جادَ رأياً ولا أجدى محاولةً إلا امرؤ لم يُضِعْ دُنيا ولا دِينــا	٢٢٣

البيت	الصفحة
ماصابَ قلبي وأصمــاه وتيَّمَهُ إلا كواكبُ من ذُهل بن شَيْبانا	٢٢٣
ولا يَنْطِقُ المكرُوه مَنْ كانَ مِنْهُم إذا جَلسُوا مِنَّا ولا مِن سِوَائنــا	٧٦
كُلّف من عَنَـــائِه وشِقـــوَتِه وبنتَ ثماني عشرةٍ من حِجّتِـه	٩٨
أحَجَّاجُ لا يُعطي العُصَاة مُنَاهُم ولا اللّه يُعطي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا	٣٥، ٢٤٦، ٣١٠، ٣١١
لَديْــكَ كفيلٌ بالمنى لمؤمِّل وإن سواكَ من يؤمِّــلْه يَشْقَى	٧٧
تسليت طراً عنكم بعد بينكم بِذِكْرِكُمْ حتى كأنكم عندي	٨٤

خامساً: فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
أحمد بن سعد العسكري	٢٠
أحمد بن محمد الأصبحي	٢١
أحمد بن محمد الزبيري الإسكندري	٢١
أحمد بن محمد القسطلاني	٢٤
الأخفش	٢٩، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٩، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١٣٢، ١٣٣، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٦١، ٢٦٧، ٣٠٤، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٣
الأزهري	٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢،

العلم	الصفحة
	١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦
الإسفراييني	٢٠٧
إسماعيل عليه السلام	١٩١

العلم	الصفحة
الأشموني	٤٠، ٥٩، ٦٦، ٧٧، ٨٤، ١٨٢، ٢٠٠، ٢٣٨، ٢٧٤، ٢٩٠
الأعلم الشنتمري	٢٧٤
الأمين الأقصرائي	٢٢، ٢٣
ابن الأنباري	٧٥، ٨٢، ٢٧٢، ٣١٠
ابن إياز	٩٤
بدر الدين	١٦، ٦٤، ٧٦، ١٥١، ١٩٧، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٣، ٣٢٤
البراء رضي الله عنه	١٠٤، ١٠٧
ابن برهان	٨٢، ١٦٨
أبو البقاء العكبري	٧٧، ١٣٧، ٢٧٧
أبو بكر رضي الله عنه	٤٢، ٣٢٢
أبو بكر بن طاهر	٥١
التقي الحصني	٢٢، ٢٣
تقي الدين الأسدي	١٨
ثابت بن خيار	١٥
الثمانيني	١٣٠، ١٥٧
جابر رضي الله عنه	١٠٤، ١٠٦، ٣٠٩
الجرجاني	١٣٠، ١٤٨، ١٥٧، ١٦٨، ٢٣٠
ابن الجزري	١٥
الجزولي	١٦٨، ١٩٦، ٢٠٦
جلال الدين الشافعي	١٣٧
ابن جني	٧٥، ٨٢، ١٤٨، ١٥٧، ١٦٧، ٢٠٦، ٢٦١، ٢٧٦،

العلم	الصفحة
	٣١٢
حاتم الطائي	٢٠٦، ٢٠٧، ٣٢٤
الحاج خليفة	١٩
ابن الحاجب	٧٥، ٨٢، ٩٤، ١١٧، ١٤٧، ١٥٧، ١٩٦، ١٩٨، ٢٧٣ ٢٧٩
الحسن بن علي	٢٨٠
أبو الحسين اليونيني	١٧
أبو حيان	٢٠، ٢٦، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٥٣، ٦٨، ٧٤، ٧٨، ٨٧، ٩٣، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٤، ١١٩، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٦، ١٤٤، ١٤٧، ١٦٠، ١٧٢، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٢، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٩٢، ٣٠٩، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٥
الحيدرة اليمني	٨٢
ابن خروف	٥١، ١٥١، ١٨٤
خضر المالكي	٢٤
الخضري	٣٨، ٤٠، ٢٦٨
أبو الخطاب الأخفش الكبير	٢١٨
خطاب الماردي	٢٢٨، ٢٢٩

العلم	الصفحة
الخليل	٧٥، ١٩٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٣٢٤
الخوارزمي	١٥٧
داود المالكي	٢٢، ٢٣
الدكتور شرف الدين الراجحي	٣٠
الدماميني	١٩، ٢٠، ٦٣، ١٠٧، ١١٤، ٢٠٥، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٦٧
أبو ذر	٥١
الذهبي	١٦
ابن أبي الربيع	١٢٣
الرضي	٧٥، ٨٧، ١٠٣، ١٥١، ١٧٤، ١٧٩، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١١، ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٥
الرماني	٥٥، ٧٧، ١٦٥، ١٦٨، ١٩١
الزبيدي	٢٩
الزجاج	٢٧، ٦٩، ٨٢، ٨٥، ٨٧، ٢٤١، ٣١٤، ٣١٦
الزجاجي	٦٩، ٧٦، ١٩٦، ٢٢٩، ٣١٩
الزمخشري	٢٩، ٨٥، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ١٢٢، ١٣٦، ١٤١، ١٤٢، ١٩٦، ٢٠٨، ٢٣٦، ٢٧٤
زيد بن ثابت رضي الله عنه	٨٠، ٣٠٨
الزين الأبناسي	٢٤
زين الدين أبو بكر المزي	١٧
ساعدة بن جؤية	٢٠٧

العلم	الصفحة
السخاوي	١٦، ٢٢، ٢٣
السّخاوي	١٦
ابن السراج	٦٩، ٨٢، ١٢٩، ١٤١، ١٦٨، ١٧٦، ٢٠٦
ابن سعدان	٢٦، ١٦١، ٣١٥
السلسيلي	٧٩، ١٠١، ١٠٥، ١٨٠، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٩٥
السمين	٢٠، ٢٠٨
السنهوري	٢٢
السهيلي	٨٧، ٢١٨، ٢٣٧
سيبويه	٣٢، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٧٤، ٧٥، ٨٢، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٠٢، ١١٠، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٣، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٤
ابن سيدة	٢٨٤، ٢٩٤
السيرافي	٥٨، ٧٢، ٩٤، ١٠٢، ١٢٩، ١٥٦، ١٦٧، ٢١٢، ٢٢٩
السيوطي	١٦، ١٨، ٩٤، ٩٥، ١١٠، ١٢٧، ١٤٤، ١٥٨، ١٨٨، ٢٢٣، ٢٦٥، ٢٨٠

العلم	الصفحة
الشاطبي	١١٤، ١١٥
ابن الشجري	١٤٨
الشلوبين	١٥، ٨٢، ١٠٨، ١٢٣، ١٥٣، ١٨٢، ١٨٤، ٢٠٧
شمس الدين ابن جعوان	١٧
الشمس بن أبي الفتح البعلي	١٦
الشمني	٢٤
شهاب الدين بن غانم	١٧
شهاب الدين بن يهود الدمشقي	٢١
شهاب الدين محمود	١٧
الشيخ يس العليمي	٢٢
الصبان	٤٦، ٥٩، ١١٤، ١٤١، ١٥٧، ٢١١، ٢٩٠
الصفدي	١٧، ٢٠
ابن أبي الصقر	١٥
الصنعاني	٤٣، ١٥٧
الصيمري	٨٢، ٩٤، ١٢٩، ١٩٦، ٢١١، ٢٢٩
ابن الطراوة	٧٠
عباس حسن	٣٠، ٨٣، ٩٤، ١١٤، ١٨٩
عبد القادر المكي	١٧٢
عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد السعدي العبادي	٢١
عبد المطلب	١٩١

العلم	الصفحة
ابن أبي عبلة	١٢٢
ابن عصفور	٦٧، ٧٥، ٨٧، ٩٤، ٩٧، ١٥٠، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٩٦، ٢٠٦، ٢٢٧، ٢٤٨، ٢٧١، ٢٧٣، ٣٠٩، ٣١٠
عطية الضرير	٢٤
ابن عقيل	٢٠، ٢٦، ٤٠، ٤٥، ٦٥، ٦٧، ٧٢، ٨٧، ٩٦، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٨، ١٢٠، ١٢٧، ١٣٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٥، ١٩١، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٦٥، ٢٨٠، ٢٨٩، ٣١٦، ٣٢١
العلاء بن عطار	١٦
علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٣٢٢
علي بن حسين	٢٠
ابن العماد الحنبلي	٢٣
عمر بن الخطاب رضي الله عنه	١٩٧، ١٩٨، ٣٢٢
ابن عمرون	١٦
ابن فارس	٢٩
الفارسي	٦٩، ٧٥، ٨٢، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٥، ١٧٨، ٢٣٧، ٢٧٣، ٣١٣، ٣١٤
فاطمة رضي الله عنها	٣٢٢

العلم	الصفحة
أبو الفداء الأيوبي	١٥٨
الفراء	٢٦، ٥٠، ٦٨، ٧٣، ٧٤، ٩٨، ١٠٥، ١٠٦، ١١٠، ١٣٥، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٦١، ١٨٤، ١٨٨، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٦١، ٣٠٤، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٢٤
الفرزدق	٦٧
الفيروز آبادي	٢٩٣، ٢٩٤
القاسم بن الرَّماك أبو	٢٣٧
ابن القطاع	١١٢
الكسائي	٢٦، ٦٠، ٦١، ١١٠، ١١٩، ١٥٢، ١٥٨، ١٦١، ٢٣٣، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢١
الكفوي	٢٩
ابن كيسان	٦٠، ٦٢، ٨٢
المازني	١٨٦، ١٨٧، ٣٠٢، ٣٢٣
المالقي	٢٨٥
ابن مالك	١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥،

الصفحة	العلم
٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣،	

العلم	الصفحة
	٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦
المالكي	٢٧٩
المبرد	٢٨، ٣١، ٦٩، ٧٥، ٨٢، ٩٠، ٩١، ٩٢، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١١٠، ١٢٥، ١٢٩، ١٥٧، ١٦٧، ١٧٦، ١٩٦، ٢١١، ٢٢٧، ٢٢٩
محب الدين بن يوسف المعروف بناظر الجيش	٢١
محمد أحمد بن مرزوق التلمساني	٢٠
محمد التهانوي	٢٩
محمد بن أبي بكر ابن جماعة	٢١
محمد بن أحمد المحلي	٢١
محمد بن أحمد بن عبد الهادي	٢١
محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي	٢٠
محمد بن أحمد بن محمد	٢٠

العلم	الصفحة
الحسيني السبتي	
محمد بن الحسين الأسنوي	٢١
محمد بن عربي	٢١
محمد بن علي بن النقاش	٢٠
محمد بن علي بن هلال الحلبي النحوي	٢١
محمد بن عمار المالكي	٢١
محمد علي الأربلي الموصلي	٢٠
محمد محي الدين عبد الحميد	١٨٨
محمدبن عبد المنعم الجوجري	٢٢، ٢٣
المرادي	٢٠، ٢٦، ٢٧، ٤٥، ٥١، ٥٩، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٣، ٨٦، ٨٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٥، ١٠٧، ١١٤، ١١٧، ١٢٠، ١٢٣، ١٣٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٦٠، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٤، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٩٠، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣١٦، ٣١٧
ابن مسعود	٥٣، ٣١٢
ابن منظور	٢٩، ٢٩٢، ٢٩٤
المؤيد الأيوبي	١٤٧
ناصر الدين بن شافع	١٧
ناظر الجيش	٤٣، ٥٣، ٦٥، ٧١، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١٢٠، ١٢٦، ١٣٧، ١٥٥، ١٧٤،

العلم	الصفحة
	١٨٠، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٤، ٢٤٢، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٥
ابن النحاس	١٧٨
النمر بن تولب	٢٧٢
نور الدين اللقاني	٢٤
ابن هانئ السبتي	٢٠
ابن هشام	٢٠، ٢٦، ٤٦، ٦٤، ٧٦، ٧٧، ٨٢، ٩٢، ١١٢، ١١٣، ١١٨، ١٣٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٥١، ١٦٧، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٢، ٢١٩، ٢٣٦، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٩
ابن هشام الخضراوي	٥٨، ١٢٦
هشام الضرير	٣٢١
هشام بن معاوية	١٧٦
ابن هطيل اليمني	١٦٨، ٢٣٦
الوراق	١٢٩، ١٥٧، ١٩٦، ٢١٠، ٢١٢، ٢٨٥
يعقوب بن السكيت	٢٨٤
ابن يعيش	١٦، ٧٥، ١٠٣، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٣، ١٧٧، ١٩١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٢، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٨، ٢٥٨، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨٦، ٢٩١
يعيش المغربي	٢٢
يونس	١١٥، ١٩٠، ٢١٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨

سادساً: فهرس المصادر والمراجع

- **الرسائل العلمية والمجلات:**

أ/ الرسائل العلمية:

١. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، لخديجة عبد الرزق الحديثي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
٢. ترجيحات الخضري النحوية والصرفية المعلل لها في حاشيته على شرح ابن عقيل، للباحثة/ آمال بنت فاهد اللحياني، ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.
٣. تعقبات الكشميري في كتابه "فيض الباري" على الحافظ ابن حجر في كتابه "فتح الباري"، للباحث ناصر بن سيف العزري، ماجستير، الجامعة الأردنية.
٤. تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي، دراسة عبدالله بن حمد الحسين، جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه ١٤٣١هـ.
٥. حواشٍ على توضيح الألفية "رسالة ماجستير" ، لناصر الدين اللقاني، تحقيق خالد مقبل الصاعدي، الجامعة الإسلامية ١٤٣٠هـ.
٦. شرح التسهيل، تحقيق خيري عبد الراضي عبد اللطيف محمود، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٧. شرح المقدمة الجزولية للأبذي، تحقيق الدكتور سعد الغامدي، جامعة أم القرى.
٨. شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم، تحقيق سيف بن عبدالرحمن العريفي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
٩. الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية، للباحثة أماني حلواني، ماجستير، كلية التربية، مكة المكرمة ١٤٠٣-١٤٠٤هـ.
١٠. موصل النبيل إلى نحو التسهيل، للشيخ/ خالد الأزهري، تحقيق/ ثريا عبد السميع، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
١١. شرح التسهيل لأحمد بن محمد التنسي من بداية المستثنى إلى نهاية باب العدد، تحقيق ماهر بن دخيل الله الصاعدي، الجامعة الإسلامية، ١٤٣١-١٤٣٢هـ.

١٢. نزع الخافض في الدرس النحوي، إعداد حسين بن علوي الحبشي، رسالة ماجستير، جامعة حضرموت، ١٤٢٥هـ.

١٣. هداية السبيل في شرح التسهيل لأبي العباس المكي، (من أول باب الاشتغال إلى آخر باب الإضافة، رسالة دكتوراه، تحقيق عبد العزيز القناوي، جامعة أم القرى.

ب- المجلات:

١٤. ظاهرة لزوم الدور في النحو العربي مشكلاتها وطرائق دفعها لدكتور محمد ذنون يونس فتحي، مجلة آداب الرافدين، العدد ٦٠، كلية الآداب، جامعة الموصل.

- **الكتب المطبوعة:**

١٥. القرآن الكريم.

١٦. أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو، تأليف د/ يحي علي يحي المباركي، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٧م.

١٧. أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم د/محمد بن عمار بن مسعود دريين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود للرسائل العلمية ط/ الأولى ١٤٢٩هـ.

١٨. آراء بن بري النحوية د/فراج بن ناصر الحمد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط/ الأولى ١٤٢٩هـ

١٩. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ت د/ مصطفى أحمد النماس، مكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٠. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبهاء الدين بن قيم الجوزية، ت د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي ط/ الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٢١. أسرار العربية، تأليف الإمام أبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، ت/ محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٢٢. أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين، إعداد ناصر بن محمد بن ناصر كريري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط/ الأولى، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤م.

٢٣. الأسماء العاملة عمل الفعل دراسة نحوية تأليف د/نواف بن جزاء الحارثي، ط/ الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
٢٤. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف عبد الباقي عبد المجيد اليماني، ت د/ عبدالمجيد دياب، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٢٥. الأشباه والنظائرفي النحو للسيوطي، وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٢٦. إصلاح المنطق، لابن السكيت، ت/ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف.
٢٧. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
٢٨. اعتراضات ابن مالك على الزمخشري، د/ عادل فتحي رياض، دار البصائر.
٢٩. إعراب القرآن الكريم وبيانه، للأستاذ محي الدين الدرويش، دار اليمامة وابن كثير دمشق –بيروت، ط/ التاسعة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٣٠. الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، ط/ الخامسة عشر.
٣١. الأفعال لابن القطاع، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط/ الأولى، ١٣٦٠ هـ.
٣٢. الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ، ت/ حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/ الثالثة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٣٣. الألفاظ، لابن السكيت، ت/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط /الأولى، ١٩٩٨م.
٣٤. ألفية ابن مالك في النحو والصرف، لمحمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط/ الثانية، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣.
٣٥. أمالي ابن الشجري، ت د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٣٦. أمالي الزجاجي، ت/ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط /الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٧. الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية، لأبي القاسم الزجاج، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/ الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

٣٨. الأمالي لأبي علي القالي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٣٩. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسين بن يوسف القفطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البركات الأنباري، ت د/ جودة مبروك محمد مبروك، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى.

٤١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ت/ محمد عبد الحميد، دار الفكر.

٤٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، ت/ محمد عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٤٣. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي الشرجي الزبيدي، تحقيق د /طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٤. الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، ت د/ كاظم بحر مرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط/ الثانية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٤٥. الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، ت د/ موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشئوون الدينية إحياء التراث الإسلامي.

٤٦. بدائع الزهور في وقائع الدهور، لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري، مطابع الشعب.

٤٧. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط/ الثانية.

٤٨. البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع الأشبيلي، ت د/ عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
٤٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط/ الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٥٠. تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، د /محمد عمار درين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط/ الأولى، ١٤٢٧ هـ
٥١. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضي الزبيدي، ت/ عبد السلام محمد هارون، ط/ الثانية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٥٢. تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، الناشر دار المعارف بمصر.
٥٣. التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، ت د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط/ الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٥٤. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، إعداد بيت الأفكار الدولية.
٥٥. التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب)، للقاسم بن الحسين الخوارزمي المعروف بصدر الأفاضل، ت/ محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٥٦. تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، ت د/ عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٥٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت د/ حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط/ الأولى، ١٤٢٣ هـ-٢٠١١م.
٥٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، ت/ محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧.
٥٩. التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.
٦٠. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ت د/ محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى، ط/ الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٦١. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، ت د/ عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة.

٦٢. تفسير البحر المحيط، لأبي حيان وبهامشه تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان نفسه وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفي، دار الفكر، بيروت، ط/ الثانية، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٦٣. تفسير الجلالين، مكتبة العلوم الدينية، بيروت، لبنان.

٦٤. تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، لأبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني، ت د/ معيض بن مساعد العوفي، دار المدني، ط/ الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٨٩م.

٦٥. التهذيب الوسيط في النحو، لسابق الدين محمد بن علي الصنعاني، ت د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّار بيروت-عمّان، ودار الجيل، بيروت، ط/ الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٦٦. توضيح المقاصد بشرح ألفية بن مالك، للمرادي، ت/عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط/ الأولى، ١٤٢٢هـ

٦٧. التوطئة، لأبي على الشلوبين، ت د/ يوسف أحمد المطوع، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٤٠١ هـ-١٩٨١م.

٦٨. جامع الأحاديث للسيوطي، جمع وترتيب عباس أحمد صقر و أحمد عبد الجواد، دار الفكر ١٤١٤هـ.

٦٩. الجامع الصحيح (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صل الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، جمعه محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة.

٧٠. الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، ت/ أحمد محمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

٧١. الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ت د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط/ الأولى، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤م.

٧٢. جمهرة أنساب العرب، ابن حزم، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف ،

مصر ، ١٩٧٦م .

٧٣. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، ت/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٧٤. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها تركي فرحان مصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الثانية، ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥م.

٧٥. حاشية الصبان (محمدبن علي الصبان)على شرح الأشموني، ضبطه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط/ الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٧٦. حاشية يس العليمي على كتاب التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.

٧٧. الحجه للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، ت/ بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دمشق، دار المأمون، ط/ الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٧٨. الحديث النبوي في النحو العربي، د/ محمود فجال، أضواء السلف، ط/ الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٧٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، ت/ عبد السلام هارون، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٨٠. الخصائص لابن جني، ت/ محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٨١. الخلاف بين النحويين، د/ السيد رزق الطويل، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط/ الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٨٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، ت د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم. ، دمشق، ط/ ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٨٣. درة الحجال في غرة أسماء الرجال، لأبي العباس المكناسي، ت/ مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط/ الأولى، ١٤٢٣هـ.

٨٤. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، دار الجيل، ١٤١٤هـ.

٨٥. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ل/أحمد الأمين الشنقيطي، عني بتصحيحه أحمد السيد، المكتبة التوقيفية.
٨٦. ديوان أبي النجم العجلي، جمع وشرح د/ محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م
٨٧. ديوان أبي دواد الإيادي، جمعه وحققه / أنور محمود الصالحي والدكتور أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، ط / الأولى ١٤٣١هـ.
٨٨. ديوان الفرزدق، قدم له وشرحه /مجيد طراد، دار الكتاب العربي.
٨٩. ديوان النمر بن تولب العُكلي، ت د/ محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت.
٩٠. ديوان الهذليين، الناشر الدار القومية، القاهرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
٩١. ديوان جرير بن عطية، دار بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٩٢. ديوان حاتم الطائي، شرح /أبي صالح بن مدرك الطائي، وضع حواشيه الدكتور /حنا نصر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/ الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
٩٣. ديوان ذي الرُّمة، قدم له وشرحه/ أحمد حسن سبح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٩٤. ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه /وليم بن الورد، دار قتيبة، الكويت.
٩٥. ديوان عمر بن ربيعة، دار صادر، بيروت.
٩٦. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت.
٩٧. رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، ت د/ حاتم الضامن، عالم الكتب.
٩٨. رصف المباني في شرح حروف المعاني، ت/ أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٩٩. السبعة لابن مجاهد في القراءات، ت د/ شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
١٠٠. سنن أبي داود، راجعه وعلق عليه د/محمد محمد تامر، دار السعادة، القاهرة، ط/

١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٠١. السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، ط٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

١٠٢. سير أعلام النبلاء للذهبي،د.بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة،بيروت.

١٠٣. -شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

١٠٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل، ومعه "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل "ت/محمد محي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٠٥. شرح أشعار الهذليين، صنعه أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، ت/ عبد الستار أحمد فراج، وراجعه محمود شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني.

١٠٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٠٧. شرح التسهيل المسمى بـ (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، لمحب الدين بن يوسف المعروف بناظر الجيش، ت/علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط/ الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٠٨. شرح التسهيل لابن مالك ت/د. محمد عبد القادر عطا و د/طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٠٩. شرح التسهيل للمرادي ت/ محمد عبدالنبي، مكتبة الإيمان ط/ الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

١١٠. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ت د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث.

١١١. شرح اللمع لابن برهان العكبري ت د/ فايز فارس، السلسلة التراثية.

١١٢. شرح اللمع لابن جني تأليف أبي القاسم الثمانيني ت/أ. د فتحي علي حسانين، دار الحرم للتراث، ط/ الأولى، ٢٠١٠م

١١٣. شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

١١٤. شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي الشلوبين، ت د/ تركي سهو نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط/ الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١١٥. شرح المقدمة المحسِبة في النحو "عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم"، لابن هطيل اليمني، ت د/ شريف عبدالكريم النجار، دار عمار، ط/ الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

١١٦. شرح المقرب، المسمى "التعليقة" لبهاء الدين ابن النحاس، ت د/ خيري عبدالراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع.

١١٧. شرح المكُّودِي على ألفية ابن مالك، ت د/ فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

١١٨. شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمرو عثمان ابن الحاجب، ت د/موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الأداب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١١٩. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للحسن بن قاسم المرادي، ت/ ناصر حسين علي، دار سعيد الدين، ط/ الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

١٢٠. شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الأشبيلي ت د/. سلوى محمد عرب، ١٤١٩هـ مطبوعات جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.

١٢١. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي، قدم له ووضع حواشيه /فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

١٢٢. شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد الأستراباذي، ت/محمد نور الحسن وآخرين، دار إحياء التراث لعربي، بيروت، لبنان، ط/ الأولى.

١٢٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، دار الفكر، المكتبة العصرية.

١٢٤. شرح عيون الإعراب لأبي الحسن المجاشعي، ت د/ حنّا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

١٢٥. شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد.

١٢٦. شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسين الأستراباذي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د/ إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٢٧. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، ت/ أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط/ ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٢٨. شعر ابن ميادة، جمع وتحقيق الدكتور حنا جميل حداد، راجعه قدري الحكم، ١٤٠٢هـ.

١٢٩. شعر هدبة بن الخشرم العذري، جمع وتحقيق/يحي الجبوري، دار القلم، الكويت، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٣٠. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي، ت د/ الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٣١. شواذ القراءات، الإمام رضي الدين الكرماني،تحقيق الدكتور شمران العجلي، مؤسسة البلاغة، بيروت.

١٣٢. الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، د/ محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة.

١٣٣. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس، ت د/ عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط/ الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٣٤. الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، ت/أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط/ الأولى، القاهرة ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م، ط/ الثانية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٣٥. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسبوري، اعتنى به أبوصهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط/ ١٤١٩هـ

١٣٦. ضرائر الشعر، لابن عصفور، ت/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط/ الأولى، ١٩٨٠م.

١٣٧. الضعفاء، لأبي جعفر العقيلي، اعتنى به د/مازن محمد السرساوي، دار ابن عباس، ط/ الأولى ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٣٨. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للشخاوي، دار الجيل بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٣٩. طبقات الشافعية الكبر ى، للسبكي، ت/ محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية.

١٤٠. طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، عناية د. / عبدالعليم خان، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية الهندية، ط/ الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٤١. العقد الثمين في تراجم النحويين، للحافظ شمس الدين الذهبي ت/ يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة.

١٤٢. العقد الفريد، تأليف أبي عمر بن محمد عبد ربه الأندلسي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٤٣. علل النحو، تأليف أبي الحسين الوراق، ت/ محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٤٤. عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد ابن مالك، ت/ أحمد بن إبراهيم عبد المولى، المكتبة الإسلامية.

١٤٥. عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان و القلم، ابن هطيل اليمني، دراسة وتحقيق د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٤٦. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٤٧. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ لأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

١٤٨. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي العسقلاني، ت/عبد العزيز عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت.

١٤٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ زين الدين ابن رجب، ت/محمود شعبان عبد المقصود وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة المنورة، ط/ الأولى، ١٤١٧.

١٥٠. القاموس المحيط، للفيروز آبادي، المطبعة الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٥١. القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمعاً ودراسة إلى نهاية الدورة الحادية والستين، تأليف /خالد بن سعود العصيمي، دار التدمرية، ط/ الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٥٢. الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح، لابن أبي الربيع، ت د/ فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط/ الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٥٣. الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، علق عليه/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبه العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٥٤. الكتاب، لسيبويه، ت د/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/ الخامسة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٥٥. كشاف اصطلاحات الفنون، تأليف محمد علي الفارقي التهانوي، ت د/ لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي.

١٥٦. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود الزمخشري، اعتنى به ورتب حواشيه/ محمد السعيد محمد، المكتبه التوفيقية.

١٥٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، عنى بتصحيحه /محمد شرف الدين ورفعت الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٥٨. كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني، ت/ هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد بغداد، ط/ الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٥٩. الكليات"معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، لأبي البقاء الكفوي، ت/ عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط/ الثانية، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٦٠. الكناش في فنّي النحو والصرف، لعماد الدين الأيوبي الشهير بصاحب حماة، ت د/ رياض بن حسن الخوّام، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط/ الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٦١. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين الغزي، ت/جبرائيل سليمان، الناشر: محمد أمين وشركاه، بيروت، لبنان.

١٦٢. لباب الإعراب، للإسفرائيني، ت/ بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، دار الرفاعي، ط/ الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

١٦٣. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، ت/محمد عثمان، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

١٦٤. لسان العرب لابن منظور، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، الدار المصرية للتأليف و الترجمة .

١٦٥. اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت/حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط/ الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٦٦. المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين النيسابوري، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.

١٦٧. مجمع الأمثال للميداني، ت/ محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

١٦٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، ت/ علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٦٩. المحرر في النحو، لعمر بن عيسى الهرمي، ت د/ منصور علي عبد السميع، دار السلام، ط/ الثانية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٧٠. المحصول في شرح الفصول، لابن إياز، ت د/ شريف عبدالكريم النجار، دار عمار.

١٧١. المخصص، لأبي لحسن علي بن إسماعيل النحوي المعروف بابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٧٢. المساعدعلى تسهيل الفوائد، ت د/ محمد كامل بركات، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/ الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٧٣. المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، ت د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٧٤. المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، ت د/ شريف عبدالكريم النجار، دار عمار، ط/ الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١٧٥. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٧٦. مسند أبي يعلى الموصلي، لأحمد بن علي بن مثنى التميمي، ت/حسين سليم أسد، دار الثقافة، ط/ الثانية، ١٤١٢هـ.

١٧٧. مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، د/ شرف الدين علي الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ط/ الأولى، ١٩٨٣م.

١٧٨. مصنف عبد الرزاق،أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني،تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي،المكتب الإسلامي،بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٧٩. معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، ط/ الثالثة، ١٣٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٨٠. معاني القرآن و إعرابه للزجاج، ت د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب.

١٨١. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت.

١٨٢. معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٨٣. معجم الوسيط، الناشرمكتبة الشروق الدولية، ط/ الرابعة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
١٨٤. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، إعتنى به: الدكتور محمد عوض والآنسة فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
١٨٥. معرفة السنن والآثار، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
١٨٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ت/محمد محي الدين، دار الطلائع.
١٨٧. المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم جار الله الزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د/إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١٨٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، ت د/ محمد إبراهيم وعبد المجيد قطامش وآخرين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/ الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٨٩. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، ت/كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م
١٩٠. المقتضب، للمبرد، ت/ عبد الخالق عضيمة، ، القاهرة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
١٩١. المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي، ت د/ شعبان عبد الوهاب، مطبعة أم القرى للنشر، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٩٢. المقرب، لابن عصفور، ت/ أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ط/ الأولى١٣٩٢، هـ-١٩٧٢م.
١٩٣. المنصف، لابن جني، ت/ إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط/ الأولى، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

١٩٤. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، أضواء السلف.

١٩٥. المنهل الصافي في شرح الوافي للدماميني، ت د/ فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ٢٠٠٨م.

١٩٦. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تأليف محمد المرابط الدلائي، ت/ مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر في بنغازي.

١٩٧. نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، ت/عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٩٨. النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط/ الرابعة.

١٩٩. النحو والصرف بين التميمين والحجازيين، د/عبدالله علي الحسيني البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٠٠. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، قدم له / علي محمد الضباع، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٠١. النكت على الألفية والكافية والشذور والنزهة، للسيوطي، ت د/ فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٠٢. النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري، ت/زهير عبدالمحسن سلطان، الكويت، ط/ الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٠٣. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ت/ طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، الناشر المكتبة الإسلامية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٢٠٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ت/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط/ الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٠٥. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، ت/ أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٢٠٦.

سابعاً: فهرس الموضوعات

المقدمة	٢
التمهيد:	١٤
المبحث الأوّل: ابن مالك وكتابه "التسهيل"	١٥
المطلب الأول: ابن مالك – حياته وآثاره بإيجاز:	١٥
المطلب الثاني: التعريف بكتابه "التسهيل":	١٩
المبحث الثاني: الشيخ خالد الأزهري وكتابه موصل النبيل إلى نحو التسهيل	٢٢
المطلب الأول: الشيخ خالد الأزهري حياته وآثاره بإيجاز:	٢٢
المطلب الثاني: التعريف بكتابه "موصل النبيل إلى نحو التسهيل":	٢٦
المبحث الثالث: المقصود بالاستدراك	٢٩
الفصل الأول: الاستدراكات في التعريفات، وفيه خمسة مباحث:	٣٦
المبحث الأول: تعريف التمييز	٣٧
المبحث الثاني: تعريف اسم الفاعل	٣٩
المبحث الثالث: تعريف النعت	٤٢
المبحث الرابع: تعريف عطف البيان	٤٥
المبحث الخامس: أبنية الأفعال الأصلية ومعانيها	٤٧
الفصل الثاني: الاستدراكات النحوية، وفيه أربعة مباحث:	٤٩
المبحث الأول: الاستدراكات في الأسماء	٥٠
المطلب الأول: التثنية:	٥٠
المسألة الأولى: إعراب "كلا"وكلتا":	٥٠
المسألة الثانية: الاستغناء بـ(كُلّهما):	٥٢
المطلب الثاني: الضمير:	٥٤

المسألة الأولى: ما يجوز اتصاله و انفصاله من الضمائر	٥٤
المسألة الثانية: استتار الضمير في نحو: "زيد هند ضاربتُه":	٥٧
المطلب الثالث: المبتدأ والخبر:	**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المسألة الأولى: حذف الخبر وجوباً:	٦٠
المسألة الثانية: اسم إن صفة رافعة لظاهر مغن عن الخبر:	٦٢
المسألة الثالثة: أن يكون المخبر عنه بعض كلام يوصف به الجملة:	٦٤
المطلب الرابع: نيابة المنصوب عن الفاعل:	٦٧
المطلب الخامس: (مذ) و(منذ) مبتدآن أو ظرفان:	٦٩
المطلب السادس: المستثنى:	٧١
المسألة الأولى: تقدير المستثنى الأول صفة:	٧١
المسألة الثانية: حكم المستثنى المكرر في المعنى:	٧٢
المسألة الثالثة: الاستثناء بـ "سوى":	٧٤
المسألة الرابعة: ليس غيرُ بالنصب والرفع:	٧٨
المطلب السابع: الحال:	٨٠
المسألة الأولى: جر الحال بالباء الزائدة:	٨٠
المسألة الثانية: تقديم الحال على صاحبها:	٨٠
المسألة الثالثة: توسط العامل بين حالين:	٨٦
المسألة الرابعة: الحال من المخصوص:	٨٨
المطلب الثامن: تمييز المفرد في نحو: "جبةُ خزّاً":	٩٠
المطلب التاسع: العدد:	٩٣

المسألة الأولى: جموع لا تميز العدد:	٩٣
المسألة الثانية: إضافة العدد المركب:	٩٧
المسألة الثالثة من استعمالات "أحد "وإحدى":	٩٩
المسألة الرابعة: "أحد" لعموم من يعقل:	١٠١
المسألة الخامسة: الألف والمائة يستعملان تمييزًا للعدد	١٠٤
المسألة السادسة: صياغة فاعل مع العدد:	١٠٩
المطلب العاشر: التسوية بين"كأين"و"كذا" في إفادتهما التكثير:	١١٣
المطلب الحادي عشر: أفعل التفضيل:	١١٦
المسألة الأولى: مجيء أفعل التفضيل مضافاً:	١١٦
المسألة الثانية: تجريد "أول "عن الوصفية:	١١٦
المطلب الثاني عشر: إعمال اسم الفاعل المجرد من "أل" إذا كان ماضيا:	١١٩
المطلب الثالث عشر: الصفة المشبهة:	١٢١
المسألة الأولى: ماجرى مجرى الصفة المشبهة في العمل:	١٢١
المسألة الثانية: جواز "حسن وجهه" بالرفع والنصب:	١٢٤
المطلب الرابع عشر: إعمال المصدر:	١٢٨
المسألة الأولى: وقوع المصدر غير مقدر:	١٢٨
المسألة الثانية: حكم المصدر الواقع بعد أمّا:	١٣١
المطلب الخامس عشر: القسم:	١٣٥
المسألة الأولى: الاستغناء عن جواب القسم بمعموله:	١٣٥
المسألة الثانية: المبتدأ المتعين للقسم إذا عُري من لام الابتداء:	١٣٨
المطلب السادس عشر: تقديم معمول التابع على المتبوع:	١٤١
المطلب السابع عشر: الإضافة:	١٤٤
المسألة الأولى: إضافة "آل" بمعنى أهل إلى علم من يعقل:	١٤٤
المسألة الثانية: إضافة اسم الزمان إلى الجملة الاسمية:	١٤٥

المسألة الثالثة: المضاف إلى ياء المتكلم:	١٤٧
المطلب الثامن عشر: التوكيد:	١٥١
المسألة الأولى: توكيد النكرة:	١٥١
المسألة الثانية: الفصل بـ(إمّا) بين المؤكَّد والمؤكِّد:	١٥٣
المسألة الثالثة: التوكيد بـ"كلا" و"كلتا".	١٥٥
المطلب التاسع عشر: النعت:	١٥٧
المسألة الأولى: ما لا ينعت ولا ينعت به:	١٥٧
المسألة الثانية: نعت المفرد:	١٥٩
المسألة الثالثة: تعدد المنعوت واتحاد العامل:	١٦١
المطلب العشرون: البدل:	١٦٣
المسألة الأولى: إبدال مضمر من مضمر:	١٦٣
المسألة الثانية: معنى المشتمل في بدل الاشتمال:	١٦٧
المسألة الثالثة: الاستغناء عن البدل:	١٧٠
المطلب الحادي والعشرون: العطف:	١٧٢
المسألة الأولى: نوع (لكن) و(بل) الواقعتين بعد خبر (ما):	١٧٢
المسألة الثانية: عطف المنفي بالواو:	١٧٤
المسألة الثالثة: العطف على معمولي عاملين ليس أحدهما جاراً:	١٧٦
المسألة الرابعة: المطابقة في الإخبار عن المعطوف والمعطوف عليه:	١٧٩
المطلب الثاني والعشرون: النداء:	١٨٢
المسألة الأولى: اسم الجنس المعين في النداء:	١٨٢
المسألة الثانية: حقيقة (فُلُ) و(فُلَة):	١٨٣
المسألةالثالثة: حكم تابع المنادى:	١٨٧
المسألة الرابعة: حكم تابع نعت المنادى:	١٨٨
المطلب الثالث والعشرون: المندوب:	١٩١

المطلب الرابع والعشرون: الترخيم على لغة من ينتظر:	١٩٤
المطلب الخامس والعشرون: التحذير بـ (إياي) و(إيَّانا):	١٩٦
المطلب السادس والعشرون: أسماء الأفعال:	٢٠٠
المسألة الأولى: من أسماء أفعال الأمر مايكون بمعنى "انكفف":	٢٠٠
المسألة الثانية: استعمال (قد) اسم فعل ماض	٢٠١
المطلب السابع والعشرون: أسماء الأصوات:	٢٠٤
المسألة الأولى:اسم البعير بين التذكير و التأنيث	٢٠٤
المسألة الثانية: من أسماء الأصوات المحكية "عِيْط".	٢٠٥
المطلب الثامن والعشرون: مجئ (مهما) الشرطية ظرفاً للزمان:	٢٠٧
المطلب التاسع والعشرون الحكاية:	٢١١
المسألة الأولى: الحكاية بـ(مَنْ):	٢١١
المسألة الثانية: حكاية العلم بالعطف:	٢١٣
المبحث الثاني: الاستدراكات في الأفعال، وفيه أربعة مطالب:	٢١٦
المطلب الأول: إلحاق القول بالظن:	٢١٧
المطلب الثاني: التنازع بين عاملين في نحو:"ما قام وقعد إلا زيد":	٢٢٢
المطلب الثالث: (حبّذا) دون (ذا):	٢٢٧
المطلب الرابع: بناء فعل التعجب من الفعل المبني للمجهول:	٢٢٩
المبحث الثالث: الاستدراكات في الحروف، وفيه أحد عشر مطلباً:	٢٣٢
المطلب لأول: تخفيف (إنّ):	٢٣٣
المطلب الثاني: إعمال (لكنْ) مخففة:	٢٣٧
المطلب الثالث: ما تنفرد به (من) بين سائر حروف الجر:	٢٤٠
المطلب الرابع: زيادة الباء في خبر (أنّ):	٢٤٢
المطلب الخامس: اطراد حذف الجار قبل (أنَّ) و(أنْ):	٢٤٤
المطلب السادس: اللام مع مفعول ذي الواحد:	٢٤٦

المطلب السابع: دخول كاف التشبيه على (أنت) و(إياك):	٢٤٨
المطلب الثامن: زيادة (ما) الكافة بعد الباء:	٢٥١
المطلب التاسع: ما تنفرد به الواو العاطفة:	٢٥٣
المطلب العاشر: لام الطلب: حركتها وأحكامها:	٢٥٦
المطلب الحادي عشر: (أنْ) المفسرة:	٢٥٨
المبحث الرابع: الاستدراكات في الجمل، وفيه ستة مطالب:	٢٦٠
المطلب الأول: اقتران جملة خبر كان بالواو:	٢٦١
المطلب الثاني: وقوع شبه الجملة صلة:	٢٦٤
المطلب الثالث: الجملة المحتاجة إلى عائد:	٢٦٧
المطلب الرابع: ترخيم الجملة:	٢٧٠
المطلب الخامس: حذف الجواب والشرط:	٢٧٢
المطلب السادس: اجتماع القسم والشرط مع تقدم ذي الخبر:	٢٧٤
الفصل الثالث: الاستدراكات الصرفية، وفيها عشرة مباحث:	٢٧٦
المبحث الأول: تثنية الممدود الذي همزته أصل	٢٧٧
المبحث الثاني: معاني فَاعَلَ	٢٧٩
المبحث الثالث: ياء النسب في"حواريّ وحواليّ"	٢٨٢
المبحث الرابع: مضارع الثلاثي"فَعِل"	٢٨٤
المبحث الخامس: معاني فَعَل	٢٨٦
المبحث السادس: معاني تَفَاعل	٢٨٨
المبحث السابع: فَعْلَلَ والملحق به	٢٩٠
المبحث الثامن: مَفعَلة لمحل كثرة الشي ء أو سبب كثرة المعنى	٢٩٣
المبحث التاسع: ما شذ من مَفعَل	٢٩٥
المبحث العاشر: إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً	٢٩٧
الفصل الرابع: منهج الشيخ خالد الأزهري في استدراكاته، وموقفه من ابن	٢٩٩

مالك، وفيه خمسة مباحث:	
المبحث الأول: أسلوبه وطريقة عرضه في الاستدراكات	٣٠٠
المبحث الثاني: الأصول النحوية التي اعتمد عليها في الاستشهاد	٣٠٨
المبحث الثالث: عنايته بآراء العلماء	٣١٥
المبحث الرابع: عنايته بالتعليل في استدراكاته	٣١٩
المبحث الخامس: موقفه من ابن مالك	٣٢١
المطلب الأول: موافقته لابن مالك:	٣٢١
المطلب الثاني: مخالفته لابن مالك:	٣٢٤
الخاتمة	٣٢٨
الفهارس الفنية	٣٣١
أولا: فهرس الآيات القرآنية	٣٣٢
ثانيًا: فهرس القراءات القرآنية	٣٣٩
ثالثًا: فهرس الأحاديث النبوية	٣٤٠
رابعًا: فهرس الأشعار	٣٤١
خامسًا: فهرس الأعلام	٣٤٤
سادسًا: فهرس المصادر والمراجع	٣٥٧
سابعًا: فهرس الموضوعات	٣٧٤

ثامناً: فهرس الفهارس

الصفحة	الفهرس
٣٣٢	أولا: فهرس الآيات القرآنية
٣٣٩	ثانيًا: فهرس القراءات القرآنية
٣٣٨	ثالثًا: فهرس الأحاديث النبوية
٢٣٩	رابعًا: فهرس الأشعار
٣٤٢	خامسًا: فهرس الأعلام
٣٥٥	سادسًا: فهرس المصادر والمراجع
٣٧٢	سابعًا: فهرس الموضوعات